

رُؤيَة اسْتراتيجيّة

أمريكا وأزمة السلطة العالمية

زبيغنيو بريجنسكي

ترجمة
فاضل جتكر

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

علي مولا

رُؤيَـة
اسْـتراتيْجيّة
أمـريكا وأزمـة السلطـة العالميـة

رُؤيَـة اسْتراتيْجيّة

أمريكا وأزمة السلطة العالمية

زبيغنيو بريجنسكي

ترجمة

فاضل جتكر

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

رؤية استراتيجية

أمريكا وأزمة السلطة العالمية

حقوق الطبعة العربية © دار الكتاب العربي (تموز - يوليو) 2012

ISBN: 978-9953-27-968-8

Authorized Translation from the English Language Edition:

Strategic Vision

First published in the United States by Basic Books,
a member of the Perseus Books Group

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI | دار الكتاب العربي

Verdun St., Byblos Bank Bldg.,
8th, floor, P.O. Box 11-5769
Beirut 1107 2200 Lebanon

شارع فردان، بناية بنك بيبلوس،
الطابق الثامن، ص. ب. 11-5769
بيروت 1107 2200 لبنان

Tel (+961 1) 800811 - 862905 - 861178 هاتف
Fax (+961 1) 805478 فاكس

daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني
academia@dm.net.lb

www.kitabalarabi.com
www.academiainternational.com

المحتويات

قائمة الأشكال التوضيحية والخرائط

الأشكال التوضيحية

الخرائط

المقدمة

العالم الآن عالم متفاعل ومتساند. هو أيضاً، وللمرة الأولى عالم صارت فيه مشكلات بقاء البشر تُلْقي بظلالها على جملة الصراعات الدولية التقليدية. مؤسف حقاً أن القوى الرئيسية ما زالت قاصرة عن المبادرة إلى اتخاذ تدابير تعاونية عالمية تصدّياً لتحديات متزايدة الخطورة تنتصب في وجه رخاء الإنسان وسعادته على مختلف الأصعدة البيئية، أو المناخية، أو الاجتماعية - الاقتصادية، أو التغذوية، أو السكانية. وفي غياب الاستقرار الجيوسياسي، من شأن أي جهد مبذول لبلوغ التعاون العالمي الضروري أن يتعثر.

من المؤكد أن التوزع المتغير للقوة العالمية، مضافاً إلى ظاهرة اليقظة السياسية الجماهيرية الجديدة، كل منهما بطريقته الخاصة، دائب على مضاعفة وتيرة تقلّب العلاقات الدولية المعاصرة. ومع تنامي نفوذ الصين وشروع قوى ناشئة أخرى، مثل روسيا أو الهند أو البرازيل، في التنافس على الموارد، والأمن، والكسب الاقتصادي، فإن احتمال الوقوع في خطأ الحساب والتورط في الصراع يتزايد. لذا فإن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى إرساء قاعدة جيوسياسية أعرض للتعاون البناء في حلبة عالمية، مع العمل على احتضان التطلعات المتصاعدة لكتلة سكانية عالمية متزايدة الاضطراب.

آخذاً ما سبق بنظر الاعتبار، يحاول هذا الكتاب أن يجيب على أربعة أسئلة رئيسية:

1- ما طبيعة المضاعفات التي ينطوي عليها انتقال القوة العالمية من الغرب إلى الشرق، وكيف تتأثر العملية بالواقع الجديد لبشرية تعيش صحوة سياسية؟

2- ما الذي يؤدي إلى أفول نجم أمريكا، ما أعراضُ انحطاط أمريكا على المستويين الداخلي والدولي، وكيف بدَّدَتْ أمريكا الفرصة العالمية الفريدة التي وفّرتها لها النهاية السلمية للحرب الباردة؟ وبالمقابل، ما هي قدرات أمريكا على التعافي وما هو التوجه الجيوسياسي اللازم لإعادة إضفاء الروح على الدور العالمي لأمريكا؟

3- ما هي العواقب الجيوسياسية التي من شأنها أن تترتب على إخفاق أمريكا في الاضطلاع بدورها المتفوق عالمياً، من سيكون الضحايا شبه المباشرين لمثل هذا الإخفاق، ما تأثير ذلك في المشكلات ذات البعد العالمي للقرن الواحد والعشرين، وهل تستطيع الصين أن تتولى دور أمريكا المركزي في الشؤون العالمية مع حلول عام 2025؟

4- إذا نظرنا إلى ما بعد 2025، كيف يتعين على أمريكا منبعثة أن تحدد أهدافها الجيوسياسية الطويلة المدى، وكيف تستطيع أمريكا هذه، مع حلفائها الأوروبيين التقليديين، أن تتعامل مع تركيا وروسيا من أجل بناء صرح غرب أوسع وأوفر حيوية ونشاطاً؟ في الوقت نفسه، كيف يمكن لأمريكا أن تجترح توازناً في الشرق بين الحاجة إلى تعاون وثيق مع الصين وواقع وجوب بقاء الدور الأمريكي البناء في آسيا بعيداً عن أن يكون ذا مركزية صينية حصرية من جهة وعن الانجرار إلى ورطات خطرة في الصراعات الآسيوية من جهة ثانية؟

مجيباً على هذه الأسئلة سيجادل هذا الكتاب زاعماً أن دور أمريكا في العالم سوف يبقى جوهرياً في السنوات القادمة. وجملة التغييرات الجارية على قدم وساق على صعيد توزع القوة العالمية وتنامي الحراك العالمي لا تؤدي في الحقيقة إلا إلى بيان ضرورة عدم انكفاء أمريكا إلى ذهنية دولة حامية (دولة ثكنة عسكرية) جاهلة أو الاستغراق في المتعة الثقافية الذاتية التسويغ. من شأن أمريكا كهذه أن تجعل الآفاق الجيوسياسية لعالم متطور - لعالم ينزاح فيه مركز الثقل من الغرب إلى الشرق - متزايدة الجدية والخطورة. يبقى العالم بحاجة إلى

أمريكا حيوية اقتصادياً، وجذابة اجتماعياً، وقوية بمسؤولية، وحصيفة استراتيجياً، ومحترمة دولياً، ومتنورة تاريخياً فيما يخص إقدامها على التخاطب العالمي مع الشرق الجديد.

ما مدى احتمال بروز أمريكا على هذا المستوى من الاتساع العالمي للأفق؟ مزاج أمريكا التاريخي اليوم قلق، والآراء التي توحي بأن انحطاط أمريكا محتوم تاريخياً رائجة في أوساط أرباب الفكر. غير أن هذا النوع من التشاؤم الدَّوْري ليس جديداً ولا هو متحقق ذاتياً. وحتى الإيمان بأن القرن العشرين كان "قرناً يخص أمريكا"، ذلك الإيمان الذي انتشر على نطاق واسع في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يتمكن من قطع الطريق على التوجس فيما يخص مستقبل أمريكا على المدى الطويل.

حين نجح الاتحاد السوفييتي في إطلاق السبوتنيك، قَمَره الاصطناعي الأول، في أثناء إدارة آيزنهاور، بات الأمريكيون متوجسين بشأن آفاقهم المستقبلية من ناحيتي المباراة السلمية والحرب الاستراتيجية. ومن جديد، ما إن أخفقت الولايات المتحدة في تحقيق انتصار ذي معنى بفيتنام خلال سنوات حكم نكسون، حتى راح قادة سوفييت يتنبؤون، بثقة، بأن أمريكا زائلة في حين عكف صانعو قرار أمريكيون متشائمون تاريخياً على التماس الوفاق ثمناً لبقاء الأمر الواقع على حاله في أوروبا مشطورة إلى نصفين. إلا أن أمريكا ما لبثت أن أثبتت أنها أكثر رسوخاً ومرونة وما لبث النظام السوفييتي أن تفجر من الداخل.

فمع حلول عام 1991، عقب تفكك كل من الكتلة السوفييتية والاتحاد السوفييتي بالذات، بقيت الولايات المتحدة القوة العظمى العالمية الوحيدة المنتصبة. صار لا القرن العشرون وحده بل والقرن الواحد والعشرون أيضاً محكومين بأن يكونا قرنين أمريكيين. فكل من الرئيسين بيل كلنتون وجورج دبليو بوش أكدا، بثقة، صواب هذه الحقيقة، حقيقة أن القرنين العشرين والواحد والعشرين هما قرنان أمريكيان. ثم راحت الأوساط الأكاديمية البحثية تردد أصداء تأكيدهما عبر إطلاق نبوءات جريئة متحدثة عن أن نهاية الحرب الباردة إن هي إلا "نهاية التاريخ" بمقدار ما يتعلق الأمر بالسجالات العقائدية الخاصة بالتفوق

النسبي للنظامين الاجتماعيين المتنافسين. جرى إعلان انتصار النظام الديمقراطي الليبرالي لا بوصفه انتصاراً حاسماً وحسب بل ونهائياً. وبما أن الديمقراطية الليبرالية كانت قد ازدهرت في الغرب أولاً، فقد تمثل الافتراض المضمر بأن من شأن هذا الغرب أن يشكل، من الآن وصاعداً، المعيار المحدِّد لمصير العالم.

غير أن مثل هذه النزعة التفاؤلية المفرطة لم تدم طويلاً. فثقافة إرضاء الذات والتفلت من الضوابط التي بدأت خلال أعوام كلنتون، وتواصلت في ظل الرئيس جورج دبليو بوش ما لبثت أن أفضت إلى تفجر إحدى فقاعات سوق السندات مع بداية القرن وإلى انهيار مالي كامل خلال أقل من عقد من الزمن. أحادية رئاسة بوش الابن المكلفة قادت إلى عقد من الحرب في الشرق الأوسط مع إخراج السياسة الخارجية الأمريكية، بمجملها، عن سِكَّتِها. كادت كارثة 2008 المالية أن تطلق ركوداً اقتصادياً مرعباً، دافعة أمريكا، ومعها جزء كبير من الغرب، إلى اعتراف مفاجئ بهشاشة نظامها أمام الجشع السائب بلا ضوابط. يضاف إلى ذلك أن قدراً محيِّراً من المزاوجة بين الليبرالية الاقتصادية ورأسمالية الدولة أظهر في كل من الصين وعدد من الدول الآسيوية الأخرى، قُدْرَةً مدهشة على النمو الاقتصادي والتجديد التكنولوجي. وهذا بدوره ما فتئ أن أثار قلقاً جديداً حول مستقبل مكانة أمريكا بوصفها القوة العالمية الرائدة.

ثمة بالفعل عدد غير قليل من أوجه الشبه الباعثة على الذعر بين الاتحاد السوفييتي قبيل سقوطه وأمريكا في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين. بنظام حكم متزايد الاختناق عاجز عن الإقدام على إجراء مراجعات تخطيطية وسياسية جدية، انزلق الاتحاد السوفييتي إلى هاوية الإفلاس عبر تخصيص نسبة غير معقولة وغير مناسبة من إجمالي إنتاجه القومي لتمويل مباراة عسكرية دامت عقوداً مع الولايات المتحدة، ثم أقدم على مفاقمة هذا الأمر عن طريق تحمل تكاليف إضافية لمحاولة دامت عقداً من أجل إخضاع أفغانستان. لا غرابة، لم يستطع الاتحاد السوفييتي مواصلة التنافس مع القطاعات التكنولوجية الحاسمة لدى أمريكا، فزاد تخلفاً؛ تعثر الاقتصاد وزادت نوعية الحياة الاجتماعية تدهوراً بالمقارنة مع الغرب؛ وصارت الطبقة الشيوعية الحاكمة متعامية بلؤم عن

التباينات الاجتماعية الدائبة بنفاق على إخفاء امتيازاتها الخاصة؛ وأخيراً صار الاتحاد السوفييتي معزولاً ذاتياً أكثر فأكثر، مع بقائه مصراً على زيادة حدة خصومته المدمرة جيواستراتيجياً مع حليفته الأوراسية الرئيسية ذات يوم: الصين الشيوعية.

هذه المقارنات، وإن بدت مثقلة بشيء من المبالغة، تعزز صوابية أطروحة أن على أمريكا أن تجدد نفسها وتبادر إلى اعتماد رؤية جيواستراتيجية شاملة وطويلة المدى، رؤيا قادرة على التصدي لجملة تحديات المسار التاريخي المتغير. فقط أمريكا ديناميكية وذات عقلية استراتيجية، جنباً إلى جنب مع أوروبا سائرة في طريق التوحد، تستطيعان معاً تعزيز صرح غرب أوسع وأوفر حيوية، غرب قادر على الاضطلاع بدور شريك مسؤول لشرق صاعد متزايد الحضور والنفوذ. وإلا فإن من شأن غرب ممزق جيوسياسياً وذاتي التمركز أن ينزلق إلى هوة انحطاط تاريخي يذكّر بالعجز المهين لصين القرن التاسع عشر، مع إمكانية إغراء الشرق بتكرار مباريات القوة المدمرة للذات لدى أوروبا القرن العشرين.

باختصار، ليست أزمة القوة العالمية إلا النتاج التراكمي للانتقال الديناميكي لمركز ثقل العالم من الغرب إلى الشرق، وللبروز المتسارع على السطح لظاهرة الصحوة السياسية العالمية القلقة، ولأداء أمريكا غير الكفؤ على الصعيدين الداخلي والدولي منذ انبثاقها في 1990 بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم. ما سبق ينطوي على جملة أخطار جدية أطول مدى بالنسبة إلى بقاء بعض الدول المهددة، إلى أمن النعم والخيرات العالمية، وإلى الاستقرار العالمي من ألِفِه إلى يائه. يحاول هذا الكتاب أن يلخص الرؤية الاستراتيجية المطلوبة، متطلعاً إلى ما بعد عام 2025.

زبيغنيو بريجنسكي

آذار / مارس 2011



- الباب الأول -

الغرب المتقهقر

في المدى الطويل، تبقى السياسة العالمية محكومة بأن تغدو متزايدة التنافر مع تركز أي قوة مهيمنة بأيدي دولة منفردة. لذا فإن أمريكا ليست القوة العظمى العالمية فعلاً وحسب، بل وقد تكون أيضاً الأخيرة تحديداً...

القوة الاقتصادية هي الأخرى مرشحة لأن تصبح مبعثرة. ففي السنوات المقبلة لا يحتمل أن تتمكن قوة بمفردها من بلوغ مستوى الـ 30 بالمئة أو نحوها من الناتج الإجمالي الخام للعالم، وهي النسبة التي بقيت أمريكا محافظة عليها خلال الجزء الأكبر من هذا القرن، ناهيك عن نسبة ذروة الـ 50 بالمئة التي بلغتها في 1945.

ـــــــ من خلاصة كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" لمؤلف هذا الكتاب، 1997، ص: 210

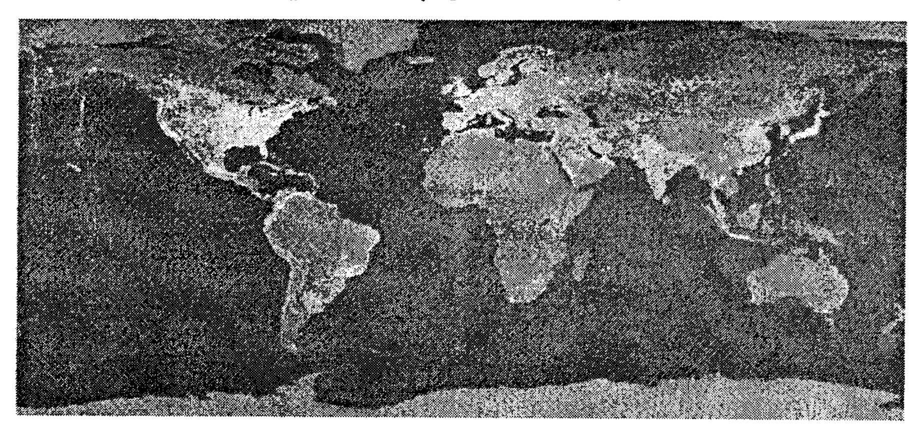
منذ عقود باتت هيمنة الغرب السياسية الطويلة على العالم تعاني من الانحسار والانطفاء. غير أنه بدا، للحظة وجيزة في تسعينيات القرن العشرين، كما لو أن الغرب قد يكون مرشحاً، رغم محاولتيه الانتحاريتين الجماعيتين التوأمين خلال النصف الأول من القرن العشرين، لنوع من العودة التاريخية. فالنهاية السلمية للحرب الباردة، المتوجة بتمزق الاتحاد السوفييتي، شكلت الخطوة الأخيرة لصعود الولايات المتحدة السريع إلى موقع القوة العظمى العالمية الأولى حقاً. وتلك القوة المهيمنة دولياً، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي: شريكها المندفع سياسياً والديناميكي اقتصادياً، بدت قادرة لا على إنعاش تفوق الغرب العالمي وحسب، بل وعلى اجتراح دور عالمي بنّاء لنفسها.

أما بعد عشرين سنة فمن غير المحتمل أن يبرز الاتحاد الأوروبي قريباً لاعباً عالمياً جدياً على الصعيد السياسي، في حين أن مكانة أمريكا العالمية المتفوقة تبدو هزيلة. ولأن الغرب، بمجمله، هو الآن أقل قدرة على التحرك بتناغم، فإن ميراثه السياسي المتواصل بات، إذن، موضع شك. لمرة واحدة عبر الأزمان، بدا، ولو على نحو وجيز، كما لو أن ديمقراطية شاملة للعالم، سلماً دولياً، بل وتلاحماً اجتماعياً متزايداً بل حتى مريحاً، من شأنها أن تكون تَقْدمة الغرب الدائمة إلى البشرية. غير أن تغييرات أساسية في توزع القوة العالمية، وصدمة الظاهرة الجديدة المتمثلة باليقظة السياسية العالمية على صعيد ممارسة تلك القوة، وجملة العواقب السلبية المترتبة على مبادرات سياسة خارجية أقدمت عليها الولايات المتحدة مع شكوك متنامية حول حيوية النظام الأمريكي، ساهمت تراكمياً في إلقاء ظلال من الشك على ذلك الميراث المنطوي على قدر أكبر من الأمل.

1- انبثاق القوة العالمية

ليس مفهوم قوة مهيمنة عالمياً إلا تطوراً تاريخياً جديداً. فعلى امتداد آلاف السنين، ظل الناس يعيشون في جماعات معزولة، غير واعية لوجود جاراتها الأبعد. أما الهجرات والصدامات الطارئة مع الغرباء فلم تتم إلا في إطار جهل كلي للعالم بمجمله. فقط خلال القرون الثمانية الأخيرة أو نحوها صار الوعي، الضبابي بداية، لوجود "آخرين" بعيدين متسللاً إلى وجدان البشر، عبر بعثات ورسم خرائط لأمكنة غير معروفة من قبل أولاً، ثم من خلال الاستعمار والاستيطان والهجرات الكبرى. ومع مرور الزمن، ما لبثت تلك المعرفة أن أفضت إلى منافسات أمبريالية، تمخضت بدورها عن حربين مدمرتين من أجل الهيمنة على العالم، وصولاً آخر المطاف إلى مجابهة الحرب الباردة المنهجية عالمياً. وفي الأيام الأخيرة أضفى استكشاف الفضاء ثوباً دراميا مثيراً على التقدير الجديد لمدى "الصغر" النسبي للأرض مع نجاح الصور الملتقطة ليلاً من الفضاء الخارجي في إبراز التعارض الصارخ بين مراكز البشرية المدينية المضاءة –

خارطة: 1/1 – كوكب الأرض ليلاً



وخصوصاً فيما يوصف عادة بالغرب – من جهة والأقاليم الأكثر ظلاماً والأقل تقدماً تكنولوجياً لباقي العالم من الجهة المقابلة.

كانت الدول الواقعة على الشواطئ الأوروبية الغربية لشمال المحيط الأطلسي هي الرائدة في المبادرة، بوعي، إلى مشروع شامل للعالم. وقد كان دافعها خليطاً قوياً جمع بين تقدم تكنولوجي بحري من ناحية، وحماسة تبشيرية من ناحية ثانية، ورؤى أمجاد ملكية وشخصية من ناحية ثالثة، وجشع مادي بالغ الصراحة من ناحية رابعة. جزئياً نتيجة لهذه الانطلاقة الأولى، تمكنت تلك الدول من التحكم بمناطق بعيدة عن قواعدها الوطنية القارية على امتداد نحو خمسة قرون. وهكذا فإن المدى الجغرافي للغرب توسع – بالغزو أولاً والاستيطان بعد ذلك – من شواطئ أوروبا الأطلسية إلى النصف الغربي للكرة الأرضية. قامت البرتغال وإسبانيا باجتياح أمريكا الجنوبية واستعمارها فيما فعلت بريطانيا وفرنسا الشيء ذاته في أمريكا الشمالية. وفي هذه الأثناء، تمكنت الدول البحرية في أوروبا الغربية المشاطئة للأطلسي من الوصول أيضاً إلى المحيطين الهندي والهادي، مؤسسة للتحكم بهند وإندونيسيا اليوم، وفارضة حضوراً وصائياً على أجزاء من الصين، ومقطِّعة جُلّ أفريقيا والشرق الأوسط، ومستولية على عشرات الجزر في المحيطين الهادي والهندي كما في البحر الكاريبي.

الإمبراطوريات في ذرى توسعها

1- الإمبراطورية البريطانية (1920)	34,000,000 كم^2
2- الإمبراطورية المغولية (1309)	24,000,000 كم^2
3- الإمبراطورية الروسية (1905)	23,000,000 كم^2
4- الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الثانية (1920)	15,000,000 كم^2
5- سلالة المانشو - كنغ في الصين (1800)	15,000,000 كم^2
6- الإمبراطورية الإسبانية (1800)	14,000,000 كم^2
7- الخلافة الأموية (720)	11,000,000 كم^2
8- سلالة يوان في الصين (1320)	11,000,000 كم^2
9- الخلافة العباسية (750)	11,000,000 كم^2
10- الإمبراطورية البرتغالية (1815)	10,400,000 كم^2
11- الإمبراطورية الأخمينية، فارس (480 ق.م.)	8,000,000 كم^2
12- الإمبراطورية الرومانية (117)	6,500,000 كم^2

ومن القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين، ظلت هذه المزاوجة لعملية التوسع على الصعيدين الثقافي والسياسي تمكّن الدول الأوروبية المشاطئة للأجزاء الشمالية من المحيط الأطلسي من الهيمنة سياسياً على مساحات تلف كوكب الأرض. (ومن هذا المنظور فإن ممتلكاتها الإمبراطورية اختلفت جذرياً عن نظيراتها الأبكر بكثير ولكنها معزولة ومتواصلة أساساً - مثل إمبراطوريات روما، أو فارس، أو المغول [الهندية]، أو المغول [الآسيوية]، أو الصين، أو الإنكاوية - إذ كانت كل منها ترى نفسها مركز العالم بالإفادة من الجهل الجغرافي بما بعد حدودها). نجحت روسيا القيصرية في توسيع إمبراطوريتها القارية كثيراً خلال الحقبة الممتدة من القرن السابع عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولكنها لم تهضم إلا القليل من الأراضي المجاورة باستثناء آلاسكا. بقي الأمر نفسه صحيحاً بالنسبة إلى توسع الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط وجنوب - شرق أوروبا.

إلا أن الصراعات المتطاولة فيما بين القوى البحرية الأوروبية المشاطئة

للأطلسي، رغم تطويقها للعالم، ما لبثت أن أضعفت مواقعها الجيوسياسية مقارنة بالقوى الصاعدة من قلب القارة الأوروبية ومن أمريكا الشمالية. فالأكلاف المادية والاستراتيجية للحرب المتمادية في البلدان المنخفضة والأقاليم الألمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أرهقت القوة الإيبيرية، في حين بدأ التفوق الهولندي يذوي في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أمام بريطانيا الصاعدة في أعالي البحار وفرنسا المتحدية في الجوار البري. ومع تبدد الدخان في منتصف القرن الثامن عشر، كانت بريطانيا العظمى وفرنسا تمثلان المتنافستين الوحيدتين الباقيتين في حلبة الصراع على الهيمنة الإمبريالية.

ما لبثت المنافسة العابرة للمحيطات على المستعمرات أن امتدت خلال القرن التاسع عشر وتحولت إلى صراع على سيادة أوروبا بالذات، قبل أن تنقلب في أوائل القرن العشرين إلى تحالف مشترك ضد قوة قارية أوروبية صاعدة كانت بالتزامن قد ولجت أيضاً باب حلبة المنافسة الاستعمارية العالمية – ألمانيا. ومن الحربين العالميتين التاليتين، خرجت أوروبا مدمَّرة، وممزَّقة، وبلا معنويات. وبالفعل فإن القوة الأوراسية المترامية: الاتحاد السوفييتي، وهي الظافرة بالإمساك بقلب أوروبا الجغرافي، بدت بعد عام 1945 مرشحة – مثل الإمبراطورية المغولية قبل نحو سبعة قرون – لأن تزحف غرباً مكتسحة المزيد من المساحات.

في الوقت نفسه كرست الولايات المتحدة، عبر الجزء الشمالي من المحيط الأطلسي، القرن التاسع عشر على تطوير قدراتها الصناعية والعسكرية في عزلة جغرافية رائعة عن منافسات أوروبا القارية والإمبريالية المدمرة. كان تدخلها في الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين حاسماً للحيلولة دون طغيان القوة الألمانية على أوروبا، وقد أقدمت على ذلك مع بقائها في منأى عن ويلات التدمير والمذابح غير المسبوقة لذينك الصراعين. يضاف إلى ذلك أن موقع أمريكا الاقتصادي والجيوسياسي المثير للغيرة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية ألبسها ثوباً جديداً – ثوباً يزينه شعار التفوق العالمي. ونتيجة لذلك، ما فتئت الحرب الباردة الأمريكية – السوفييتية التالية أن أفضت إلى التعجيل بانبثاق غرب عابر للأطلسي تمت إعادة تحديده، معتمدٍ على الولايات المتحدة الأمريكية وخاضع لها.

صارت أمريكا والأجزاء الغربية المستقلة الباقية من أوروبا النواة الجيوسياسية للعالم الأطلسي المحدد مؤخراً، موحدة بالهدف المشترك المتمثل باحتواء روسيا السوفييتية كما بأنظمة سياسية واقتصادية متشابهة وبتوجُّهات إيديولوجية متماثلة ومسكونةً دفاعياً بهاجس بقائها في مواجهة كتلة صينية - سوفييتية عابرة لأوروآسيا. وقد تمت مأسسةُ ذلك الترابط في مجال الأمن مع إيجاد حلف الناتو العابر للمحيط، فيما ظلت أوروبا الغربية دائبة، طلباً للتعجيل بعملية التعافي فيما بعد الحرب، على التكامل الاقتصادي عبر تبني الأسرة الاقتصادية الأوروبية، التي تطورت لاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي. غير أن أوروبا الغربية، الباقية هشة أمام القوة السوفييتية، أصبحت على نحو شبه رسمي محمية أمريكية وتابعة اقتصادية - مالية على نحو غير رسمي.

إلا أن ذلك الغرب العابر للأطلسي والدفاعي بالذات ما لبث، في غضون أربعة عقود أو نحوها، أن برز بوصفه الغرب المهيمن عالمياً. فالانفجار الداخلي للاتحاد السوفييتي في 1991 - إثر التمزق الحاصل قبل عامين للكتلة السوفييتية في أوروبا الشرقية - كان ناجماً عن تضافر الإرهاق الاجتماعي، والعجز السياسي، والإخفاقات الإيديولوجية والاقتصادية للماركسية، مع السياسات الخارجية الغربية الناجحة القائمة على الاحتواء العسكري والاختراق الإيديولوجي السلمي. تمثلت نتيجةُ الانفجار المباشرة بوضع حد لانقسام أوروبا الذي دام نصف قرن من الزمن. تم أيضاً تسليط الضوء على بروز الاتحاد الأوروبي عالمياً بوصفه مصدر إلهام رئيسي على الصعيدين المالي والاقتصادي (كما حتى على المستويين العسكري والسياسي ربما) بحد ذاته. وهكذا فإن الغرب الأطلسي القائم على أوروبا العاكفة على التوحد والمستمرة في الزواج الجيوسياسي مع الولايات المتحدة - وهي القوة العظمى العسكرية الوحيدة في العالم إضافة إلى كونها صاحبة الاقتصاد الأكثر ابتكاراً والأغنى في هذا العالم - بدا عشية القرن الواحد والعشرين مرشحاً للاضطلاع بمسؤولية حقبة جديدة من التفوق الغربي عالمياً.

خارطة: 2/1 – أعضاء الناتو، 2010



سلفاً كان الإطار المالي والاقتصادي لمثل هذا التفوق العالمي موجوداً. حتى خلال الحرب الباردة، كانت للغرب الأطلسي، من جراء نظامه الرأسمالي وديناميكية الاقتصاد الأمريكي غير العادية، ميزةُ تفوق مالي واقتصادي واضحة على غريمه الجيوسياسي والإيديولوجي المتمثل بالاتحاد السوفييتي. لذا فإن القوى الأطلسية كانت، رغم مواجهتها لجملة من التهديدات العسكرية الجدية، قادرة على إضفاء الصفة المؤسسية على موقعها المهيمن في الشؤون العالمية عبر شبكة ناشئة من المنظمات الدولية التعاونية المتدرجة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الأمم المتحدة بالذات، دائبة بوضوح على تعزيز صرح إطار عالمي لتفوقها المقيم.

كذلك تعاظمت جاذبية الغرب الإيديولوجية خلال هذه الفترة. ففي أوروبا الوسطى والشرقية، كان الغرب قادراً على تفعيل رؤيته الجذابة لحقوق الإنسان والحرية السياسية دافعاً الاتحاد السوفييتي إلى مواقع الدفاع على الجبهة

الإيديولوجية. ومع حلول نهاية الحرب الباردة وجدت أمريكا والعالم الغربي نفسيهما في حالة ترابط مع مبادئ كرامة الإنسان والحرية والازدهار الجذابة عالمياً.

مهما يكن فإن المدى الجغرافي لتحكم الغرب كان قد تقلص بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، رغم أن جاذبية هذا الغرب كانت قد أصبحت أقوى من أي وقت سابق. كانت القوى الإمبريالية الغربية قد خرجت من الحربين العالميتين منهكة جذرياً، في حين بادرت أمريكا المهيمنة حديثاً إلى التبرؤ من التركة الإمبريالية لحليفاتها الأوروبيات. فالرئيس روزفلت لم يحاول إخفاء قناعته بأن التزام الولايات المتحدة بتحرير أوروبا في الحرب العالمية الثانية لم يتضمن استعادة الإمبراطوريات الاستعمارية لكل من بريطانيا العظمى، أو فرنسا، أو هولندا، أو بلجيكا، أو البرتغال.

غير أن معارضة روزفلت الراسخة في مبدئيتها للاستعمار لم تمنعه من اتباع خطة أمريكية اكتسابية عازمة على الفوز بموقع مربح لأمريكا في بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط. ففي 1943 لم يتردد الرئيس روزفلت في أن يقول لسفير بريطانيا في الولايات المتحدة، اللورد هاليفاكس، وهو يشير إلى خارطة الشرق الأوسط: "النفط الإيراني لكم أنتم. ونتقاسم نفط العراق والكويت. أما نفط السعودية فهو لنا نحن"[1]. تلك كانت بداية التورط السياسي المؤلم اللاحق لأمريكا في تلك المنطقة.

كانت نهاية الإمبراطوريات الأوروبية أيضاً نتاجاً للاضطراب المتعاظم لأبناء المستعمرات التابعة. شعار التحرر الوطني صار النداء الداعي إلى النضال، في حين صار التأييد الإيديولوجي بل وحتى الدعم العسكري السوفييتي يؤدي إلى جعل القمع باهظ التكاليف. تمثل الواقع السياسي الجديد بصيرورة تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة للغرب ذي المركزية الأوروبية أمراً حتمياً. أبدى البريطانيون، قبل التعرض لتحدي الإجبار بالقوة، حِكْمة الانسحاب من الهند ومن ثم من الشرق الأوسط (على الرغم من أنهم تركوا وراءهم عنفاً دينياً وعرقياً تمخض عن مأساة إنسانية هائلة في الهند وصراعاً سياسياً إسرائيلياً –

فلسطينياً مستعصياً ما زال يقض مضجع الغرب في الشرق الأوسط). وبتشجيع من الولايات المتحدة أقدموا بعد ذلك على نوع من الانسحاب شبه الطوعي من مستعمراتهم في أفريقيا. أما الهولنديون في إندونيسيا فاختاروا البقاء والقتال – فخسروا. حذا الفرنسيون حذو الهولنديين وخاضوا حربين استعماريتين داميتين في فيتنام أولاً وفي الجزائر بعد ذلك. انسحب البرتغاليون تحت الضغط من موزمبيق وأنغولا. وهكذا فإن المدى الجغرافي للغرب تقلص رغم تعاظم تفوقه الجيوسياسي والاقتصادي، من جراء النفوذ العالمي المتزايد اتساعاً لأمريكا على مختلف الأصعدة الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، في المقام الأول.

في الوقت نفسه كان ثمة نوع من التحول الأكثر عمقاً في التوزع العالمي للقوة السياسية والاقتصادية يجري على قدم وساق، رغم حجب ضباب الحرب الباردة له عن الوعي العام. ومع مرور الزمن تمخض التحوّل عن تدرّج هرمي جديد للسلطة في المنظومة الدولية، تجلى بقدر أكبر من الوضوح للمرة الأولى نتيجة أزمة أواخر 2007 المالية. فهذه الأزمة سلطت الضوء على أن التصدي لتحديات الاقتصاد العالمي بات اليوم يتطلب طاقات لا قوة العالم العظمى الوحيدة، أو الغرب بمجمله، وحسب، بل وجملة الدول التي لم تكن تُعد إلى الآن مؤهلة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المالية – الاقتصادية العالمية.

جاء التسليم العملي بهذا الواقع الجديد مع المبادرة في 2008 إلى فتح أبواب مجموعة الـ 8 [G-8]، وهو ناد غربي حصراً وإلى حد كبير لصانعي القرار المالي، أمام أعضاء جدد من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ما أفضى إلى قلب دائرته الضيقة من قَبْلُ إلى مجموعة الـ 20 [G-20] الأكثر تمثيلاً عالمياً. ومن الرموز الدالة على حصول هذا التحول أن الدورين الأكثر بروزاً في اجتماع مجموعة الـ 20 المعقود في الولايات المتحدة تولاهما رئيسا دولتين: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على التوالي.

كانت المحصلة التراكمية لجملة هذه الأحداث هي تسليط الضوء الكاشف على واقع جيوسياسي جديد: واقع التحول الحاصل في مركز ثقل القوة العالمية والدينامية الاقتصادية من الأطلسي باتجاه الهادي، من الغرب نحو الشرق. من

المؤكد أن مؤرخي الاقتصاد يذكِّروننا بأن آسيا كانت في الحقيقة هي المنتجة الأولى، هي صاحبة المرتبة الأعلى على سلم إجمالي الناتج القومي في العالم على امتداد ثمانية عشر قرناً. فحتى عام 1800، ظلت آسيا تساهم بنحو 60% من إجمالي الناتج العالمي مقابل 30% بالنسبة إلى أوروبا. وحصة الهند وحدها من الناتج العالمي في 1750 كانت تصل إلى 25% (حسب كلام جاسوانت سينغ، وزير المالية الهندي السابق) مثلها مثل الولايات المتحدة اليوم إلى حد كبير. إلا أن حصة آسيا العالمية ما لبثت أن تدهورتْ بتسارع شديد خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مع التوغل الإمبريالي الأوروبي المدعوم بالابتكار الصناعي والتطور المالي المتصاعدين. فمع حلول عام 1900، مثلاً، تقلصتْ حصة الهند، في ظل الحكم البريطاني الطويل، إلى مجرد 1.6% فقط.

في الصين، كما في الهند تماماً، دأبت الإمبريالية البريطانية على اقتفاء أثر التجار البريطانيين. وهؤلاء الأخيرون الذين كانوا واقعين في عجوز نقدية كبيرة من جراء قيامهم بشراء السلع الصينية من شاي وخزف وحرير وما إلى ذلك، كانوا يحاولون تغطية هذه العجوز عن طريق بيع الأفيون إلى مستوردين صينيين. محاولات بكين المتأخرة لحظر استيراد الأفيون وتقييد حركة التجار الأجانب أفرزت عمليتي تدخل مسلحتين من جانب البريطانيين أولاً، ومن قبل كل من البريطانيين والفرنسيين بعد ذلك، ما شكل مساهمة إضافية في التدهور السريع لدور الصين في الاقتصاد العالمي.

ما لبث الواقع التاريخي لتفوق الصين والهند الاقتصادي في الماضي أن دفع البعض إلى القول إن الصعود الاقتصادي الراهن لآسيا ليس أساساً إلا نوعاً من العودة إلى حالة سوية بعيدة ولكنها مطولة. غير أن من المهم ملاحظة أن تفوق آسيا الأبكر على صعيد الناتج الإجمالي كان قد تحقق في عالم أقاليم منعزلة أساساً وفي ظل تعاملات اقتصادية محدودة جداً. كانت الروابط الاقتصادية بين أوروبا وآسيا تنطوي على التجارة المستندة في المقام الأول على المقايضة الجارية بالدرجة الأولى في عدد قليل فقط من الموانئ (لا سيما كالكوتا) أو منقولة بقوافل عَرَضية متقدمة ببطء على امتداد طريق الحرير. إن

اقتصاداً عالمياً، متواصل التفاعل ومتعاظم تبادل التبعية، لم يكن موجوداً في تلك الأيام.

وهكذا فإن براعة آسيا الاقتصادية المثيرة للإعجاب إحصائياً وإن بقيت معزولة، لم تنعكس، في غابر الأزمان، على الخارج. ففي العقود الأولى من القرن الخامس عشر، وقع اختيار الصين على نوع من الخطة القائمة على الانعزال الذاتي المفروض بقوة، بل وأحجمت من قبل عن استغلال التفوق التكنولوجي لأسطولها التجاري وقوتها البحرية المحيطية لتأكيد نوع من الحضور السياسي. كذلك كانت الهند في ظل الإمبراطورية المغولية متوفرة على ثروة هائلة، ولكنها بقيت مفتقرة إلى التماسك السياسي أو الطموحات الخارجية. لعل الحالة المهمة الوحيدة لعملية تأكيد الذات المتطلعة نحو الغرب من جانب قوة سياسية آسيوية معينة حتى تلك التي تمت بقيادة جنكيز خان المغولي، الذي تمكن مقاتلوه الفرسان من اجتراح إمبراطورية أوراسية مترامية الأطراف، بالغة الاتساع. غير أن هؤلاء كانوا خارجين وهم على ظهور جيادهم من بلد ذي ناتج قومي إجمالي يكاد لا يُذكر – مما سلط الضوء على حقيقة أن براعة ذلك الزمن العسكرية لم تكن تتأثر سلباً أو تتعرض للشلل من جراء الضعف الاقتصادي.

2- صعود آسيا وتشتت القوة العالمية

لم يقف ارتقاء ثلاث قوى آسيوية – اليابان، والصين، والهند – إلى مرتبة التفوق العالمي عند حدود إحداث تغيير مسرحي مثير في التراتب العالمي للقوة وحسب بل وأدى أيضاً إلى تسليط الضوء على تشتت القوة الجيوسياسية. فبروز هذه الدول الآسيوية بوصفها أطرافاً سياسية – اقتصادية ذات شأن إنْ هو بالتحديد إلا ظاهرة تخص ما بعد الحرب العالمية الثانية، لأن أياً منها لم تكن قادرة على توظيف تفوقها السكاني حتى النصف الثاني من القرن العشرين. من المعروف أن التلميحات إلى بروز آسيا على المسرح الدولي بدأت تظهر للمرة الأولى مع الصعود الوجيز لليابان بوصفها قوة عسكرية كبرى في أعقاب انتصارها في الحرب الروسية – اليابانية سنة 1905. غير أن ذلك النصر غير المتوقع كان

متبوعاً بعد وقت غير طويل باحتضان اليابان لنزعة إمبريالية عسكرية سرعان ما انتهت بهزيمة كلية على أيدي الولايات المتحدة في 1945 في حرب كان اليابانيون قد روَّجوا لها بوصفها حرباً هادفة إلى تحرير آسيا من هيمنة الغرب. جاء التعافي القومي اللاحق لليابان من خرابها الهائل في الحرب العالمية الثانية جالباً معه النظرة التمهيدية الرئيسية الأولى إلى أن من شأن نمو آسيا الاقتصادي أن يشكل رمزاً لباع دولي متطاول.

أدى تضافُرُ نظامٍ ديمقراطي مسالم مستقر من ناحية، ونوعٍ من التسليم الوطني بالحماية العسكرية الأمريكية من ناحية ثانية، ونوعٍ من التصميم الشعبي على إعادة بناء اقتصاد البلد المدمَّر من ناحية ثالثة، إلى خلق مناخ خصب لنمو اليابان الاقتصادي السريع. وبالاستناد إلى معدلاتٍ ادخار عالية من جهة، وإلى أجورٍ متواضعة من جهة ثانية، وإلى تمركزٍ مدروس على التكنولوجيا العالية من جهة ثالثة، وإلى تدفق الرساميل الأجنبية عبر توفير صادرات معززة بحيوية من جهة رابعة، قفز إجمالي الناتج القومي لليابان من 500 مليار دولار في 1975 إلى 5.2 تريليونات دولار في 1995[2]. وفي غضون فترة غير طويلة تم تقليد نجاح اليابان الاقتصادي – وإن في بيئات أكثر تسلطية ودكتاتورية على الصعيد السياسي – من قِبَل كلٍ من الصين، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وبلدان رابطة آسيان [ASEAN]، وإندونيسيا، جنباً إلى جنب مع الهند الأكثر ديمقراطية.

بداية لم يلتفت الجمهور الأمريكي المبتلى بالرضا النسبي عن الذات في منتصف القرن العشرين إلى دور اليابان الجديد في اقتصاد العالم. إلا أن قلق هذا الجمهور الأمريكي ما لبث أن تركز فجأة خلال ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته على اليابان تحديداً. لم يكن حافز الرأي العام متمثلاً بتأكيد اليابان لذاتها على المستوى الجيوسياسي – لامتلاكها دستوراً مسالماً ولبقائها حليفة ثابتة لأمريكا – بل بهيمنة المنتجات الإلكترونية اليابانية ومن ثم السيارات هيمنة صارخة على السوق الداخلية الأمريكية. وهذا الرُّهاب الأمريكي زاد تفاقماً من جراء التقارير الإعلامية المنذرة التي راحت تتحدث عن عمليات قيام اليابانيين بشراء أصول صناعية أمريكية أساسية (مع بعض الأصول الرمزية مثل مركز

روكفلر بمدينة نيويورك). صارت اليابان جنة اقتصادية، وعملاقاً تجارياً، بل وتهديداً متنامياً لتفوق أمريكا العالمي على الصعيدين الصناعي والمالي. وبوصفها "دولة استثنائية"، "دولة فوق الدول"، [superstate] جديدة أصبحت اليابان مخيفة وباتت شعاراً تورده التغطيات الإعلامية المبالغة وكثيرة التكرر على ألسنة أعضاء الكونغرس المتذلّقين. أما المنظرون الأكاديميون لتقهقر أمريكا الحتمي أمام "الشمس الصاعدة" فراحوا يُضْفون مصداقية فكرية على القلق الشعبوي الذي لم يتراجع إلا بعد نمو اليابان الاقتصادي الهزيل في "عقده الضائع" خلال تسعينيات القرن العشرين.

ومع أن المخاوف من هيمنة اقتصادية عالمية مفروضة من اليابان لم تكن واقعية، فإن تعافي اليابان فيما بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى لفت أنظار الغرب إلى قدرة آسيا الكامنة على الاضطلاع بدور اقتصادي وسياسي أكبر. وجملة النجاحات الاقتصادية اللاحقة في المنطقة، ولا سيما اندفاعة كوريا الجنوبية المشابهة، بدءاً بستينيات القرن العشرين، لبناء صرح اقتصادي قائم على التصدير، زادت من تأكيد صواب هذه الفكرة. فمع حلول عام 2010 بات رئيس جمهورية كوريا الجنوبية التي كانت تعاني من الفقر المدقع قبل وقت غير بعيد قادراً على تأكيد أن بلده صار مستعداً لأن يلعب دوراً ذا شأن في مجال صنع القرار الاقتصادي العالمي؛ ورمزياً، قامت سيؤول باستضافة قمة مجموعة الـ 20 في 2010. لاحقاً، ما لبثت كل من تايوان وسنغافورة أن برزتا مثالين ديناميكيين للنجاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بمعدلات نمو أعلى على نحو لافت خلال النصف الثاني من القرن العشرين مقارنة بتلك التي كانت الاقتصادات الأوروبية الغربية تحققها عبر فترة تعافيها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

إلا أن هذه لم تكن إلا نوعاً من التمهيد للتغيير الأكثر إثارة في التراتب الهرمي لنظام العالم الاقتصادي والجيوسياسي النقّار أو القاضم: لتحليق الصين النيزكي، مع حلول العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وصولاً إلى المراتب العليا لقوى العالم الرائدة. إن جذور ذلك البروز أو التحليق تعود إلى ما قبل عدد من العقود، بدءاً بالسعي إلى عملية إحياء النزعة القومية التي أطلقها منذ ما يزيد

عن قرن من الزمن مثقفون صينيون قوميون شباب ثم تَوَّجَها، بعد عدد من العقود، انتصارُ الحزب الشيوعي الصيني. وعلى الرغم من أن قفزة ماو الكبرى إلى الأمام وثورته الثقافية المدمرتين اقتصادياً واجتماعياً أنزلتا ضربتين كبيرتين بحركة الصين الصاعدة ودفعتا بها إلى الخلف، فإن الإقلاع غير المسبوق لتحديث الصين الاجتماعي والاقتصادي انطلق في 1978 مع إقدام دنغ هسياوبنغ الجريء على تبني تحرير السوق الذي "فتح" الصين على العالم الخارجي ووضعها على سكة نمو قومي غير مسبوق. وما هذا الصعود إلا دليلاً على انتهاء تفوق الغرب الأحادي من جهة وعلى الانزياح الملازم لمركز ثقل العالم نحو الشرق.

جاءت عملية إعادة التوجه الداخلي الصينية متزامنة مع نوع درامي مثير من إعادة التحالف الجيواستراتيجي، مع انفصال الصين عن الاتحاد السوفييتي. فتباعد الطرفين التدريجي وعداؤهما المتنامي ما لبثا أن برزا على السطح في ستينيات القرن العشرين. وقد أدى ذلك إلى تزويد الولايات المتحدة بفرصة نادرة، استكشفها الرئيس ريتشارد نكسون أولاً في 1972 ثم استكملها الرئيس جيمي كارتر في 1978 وصولاً إلى إدخال الصين في جبهة مشتركة ضد موسكو. وفي غضون الفترة التي لم تزد على العقود الثلاثة التالية نجحت الصين، وقد باتت متحررة من أي تهديد سوفييتي محتمل وقادرة، إذن، على تركيز مواردها على التنمية الداخلية، في بلوغ مستوى من تحديث البنى التحتية شبيهاً بما سبق له أن تكشّف في الغرب على امتداد عقود القرن الماضي. ومع أنها واجهت تحديات عرقية داخلية متمادية نابعة من إقليمي التيبت وكسينجيانغ، وانفجاراً سياسياً داخلياً خطراً في 1989، وقَدْراً مؤلماً من التفاوت الاجتماعي في عملية التنمية الريفية والمدينية، فإن نتائج الصين كانت مدهشة. غير أن هذه النجاحات ما فتئت، هي الأخرى، أن أفضت مع الزمن إلى رفد التوجس الأمريكي على الصعيدين الشعبوي والجيواستراتيجي. ثمة شعارات باتت تتحدث عن "امتلاك" الصين للولايات المتحدة مردِّدة أصداء صرخات الذعر السابقة إزاء قيام اليابان بشراء بعض الأصول الصناعية والعقارية الأمريكية في أواخر ثمانينيات القرن

العشرين. ومع حلول عام 2010، عَبَّر كثيرون، في رد فعل متطرف يذكِّر بحالة اليابان السابقة، عن تخوفهم من أن تتمكن الصين قريباً من أن تحل محل أمريكا بوصفها قوة العالم العظمى الأولى والقيادية.

عملية التحول الجارية على قدم وساق شرقاً على صعيد توزع القوة العالمية تعززتْ أيضاً من جراء البروز الحديث على المسرح العالمي لهند ما بعد الاستعمار، ثانية بلدان العالم (بعد الصين) في عدد السكان، وهي دولة ذات طموحات عالمية أيضاً. تبقى الهند المعاصرة خليطاً معقداً يجمع بين الحكم الذاتي الديمقراطي، والظلم الاجتماعي الهائل، والدينامية الاقتصادية، والفساد السياسي الواسع الانتشار. لذا، فإن انبثاقها السياسي بوصفها قوة على مستوى الشؤون العالمية ظل متخلفاً عن بروز الصين. اشتهرت الهند لدى مشاركتها في قيادة ما عُرف بحركة عدم الانحياز، وهي مجموعة دول محايدة ولكنها متذبذبة ومتأرجحة سياسياً، بينها كوبا ويوغسلافيا، زعمت جميعها أنها معادية للحرب الباردة. صدام الهند الوجيز مع الصين في 1962، الذي انتهى بهزيمة للهند لم تتعاف من آثارها إلا جزئياً رغم نجاحها العسكري في حربين مع الباكستان عامي 1965 و1971. عموماً، بقيت النظرة السائدة إلى الهند حتى وقت قريب نسبياً نظرة إلى بلاد ذات آراء أخلاقية حول شؤون العالم ولكن من دون نفوذ مؤهِّل لمواكبة تلك الآراء.

إلا أن هذه النظرة بدأت تتغيير نتيجة اثنين من التطورات اللافتة: إقدام الهند المتحدية على إجراء تجربتها النووية الخاصة في 1974 وصولاً إلى اختبار أسلحتها النووية في 1978 من ناحية، وفترة تنميتها الاقتصادية المثيرة للإعجاب بدءاً بتسعينيات القرن العشرين من ناحية ثانية. فإصلاحات الهند القائمة على التحرّر - بما فيها تحرير التجارة الدولية والاستثمارات من القيود والضوابط ودعم عمليات الخصخصة - قلبت بشكل دائب ما كان اقتصاداً شبه اشتراكي هزيلاً ومترهلاً إلى اقتصاد أكثر دينامية قائم على أساس الخدمات والتكنولوجيا العالية، ووضعت الهند على طريق التنمية المستندة إلى قوة دفع التصدير الشبيهة بنظيرتها المعتَمَدة في اليابان والصين. ومع حلول عام 2010، بات

البعض ينظرون إلى الهند، وهي ذات كتلة سكانية بدأت تتجاوز جارتها الصينية، على أنها منافسة محتملة للتفوق السياسي الناشئ للصين في آسيا، رغم جملة سلبيات الهند الداخلية المقيمة (تلك السلبيات المتدرجة من التنوع الديني، واللغوي، والعرقي إلى الأمية المتفشية، والفروق الاجتماعية الحادة، والاضطرابات الريفية، والبنى التحتية التي أكل الدهر عليها وشرب).

تنطلق نخبة الهند السياسية من نوع من رؤية استراتيجية طامحة تتركز على ضمان قدر أكبر من النفوذ العالمي ومن نوع من الإيمان بأنها متفوقة إقليمياً. والتحسن التدريجي للعلاقات الأمريكية - الهندية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أدى إلى مضاعفة تعزيز مكانة الهند العالمية وتعظيم تطلعاتها. إلا أن جمر نار نزاعها مع الباكستان القابع تحت الرماد، ذلك النزاع المنطوي على نوع من التنافس بالنيابة على قدر أكبر من النفوذ في أفغانستان، يبقى انحرافاً جدياً عن خط أحلامها الجيوسياسية الأرحب. لذا فإن وجهة النظر - وهي وجهة نظر تتبناها نخبة السياسة الخارجية لديها - التي تقول إن الهند ليست منافسة للصين وحسب بل وقد باتت من الآن إحدى قوى العالم العظمى مفتقرة إلى قدر حصيف من الواقعية.

ومهما يكن فإن ما انتصب على خشبة مسرح العالم من تحد اقتصادي صيني لأمريكا، ومن قوة إقليمية هندية، ومن ثراء ياباني حليف لأمريكا في المحيط الهادي، لم يفض فقط إلى إحداث انقلاب مثير في التراتب العالمي للقوة بل قام أيضاً بتسليط الأضواء على تشتت هذه القوة وتبعثرها. وذلك أمر يطرح عدداً من الأخطار الجدية. فالقوى الآسيوية ليست (كما لم يسبق لها أن كانت) متحالفة إقليمياً كما كانت حالة التحالف الأطلسي خلال الحرب الباردة. إنها متنافسة، بما يبقيها من نواحٍ معينة شبيهة ربما بالقوى الأطلسية الأوروبية أيام صراعاتها الاستعمارية ثم نزاعاتها الأوروبية القارية حول السيادة الجيوسياسية، تلك الصراعات والنزاعات التي ما لبثت أن بلغت ذروتها - أو حضيضها - في خراب الحربين العالميتين الأولى والثانية. من شأن المنافسة الآسيوية الجديدة أن تشكل في أحد منعطفاتها تهديداً للاستقرار الإقليمي، وهو تحد يتجلى بوضوح

في طاقته التدميرية الكامنة في الكتل السكانية الهائلة للقوى الآسيوية كما في امتلاك عدد منها أسلحة نووية.

يقر الجميع بأن هناك فرقاً أساسياً بين التنافس الإمبريالي القديم العابر للمحيطات فيما بين القوى الأوروبية والتنافس القائم بين القوى الآسيوية الراهنة. فالأطراف الرئيسية في المنافسة الآسيوية لا تتبارى على إمبراطوريات فيما وراء البحار، تلك المباراة التي كانت، بالنسبة إلى أوروبا، تتمخض عن تصعيد الصدامات البعيدة إلى صراعات قوى كبرى. والفورات (فشّات الخلق) الإقليمية بين بعضها أكثر وروداً داخل إطار المنطقة الآسيوية المشاطئة للهادي بالذات. غير أن من شأن حتى أي صِدام محصور إقليمياً بين اثنتين من الدول الآسيوية (حول بعض الجزر، أو الطرق، أو الحدود مثلاً) أن يُحْدث موجاتٍ صادمة مخترقة للاقتصاد العالمي من أَلِفِه إلى يائه.

أما الخطر الأكثر مباشرة الذي ينطوي عليه تشتت القوة فيتمثل ببروز تراتبية عالمية مرشحة لأن تكون مضطربة، بعيدة عن الاستقرار. صحيح أن الولايات المتحدة ما زالت متفوقة ولكن ما تنطوي عليه قيادتها من مشروعية وفعالية واستمرارية، بات موضع تساؤل متزايد التكرر على المستوى العالمي بسبب تعقد جملة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. ومع ذلك فإن أمريكا تبقى، من حيث جميع الأبعاد المهمة والملموسة للقوة التقليدية – جملة الأبعاد العسكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والمالية – بلا نظير يضاهيها. تتوفّر هي على ما هو أكبر بما لا يقاس من اقتصاد قومي منفرد، ونفوذ مالي هائل، وتكنولوجيا فائقة التطور، وموازنة عسكرية تزيد على موازنات سائر الدول الأخرى مجتمعة، وقوات مسلحة قابلة للنشر السريع في الخارج من جهة ومنشورة فعلاً في مختلف أرجاء العالم طولاً وعرضاً من جهة ثانية. هذا الواقع قد لا يدوم طويلاً ولكنه لا يزال هو الحقيقة الراهنة للحياة الدولية.

من شأن الاتحاد الأوروبي أن يسعى لاحتلال مرتبة القوة الثانية في العالم، غير أن من شأن مثل هذا المسعى، أيضاً، أن يتطلب اتحاداً سياسياً أكثر رسوخاً، ذا سياسة خارجية مشتركة وقدرة دفاعية موحدة. غير أن ما يدعو

للأسف بالنسبة إلى الغرب هو أن توسيع ما بعد الحرب الباردة للأسرة الاقتصادية الأوروبية وصولاً إلى جعلها "اتحاداً" أوروبياً أكبر، لم يفرز اتحاداً حقيقياً بل اسماً بلا مسمى؛ في الحقيقة كان يتعين قلب التسميتين. فـ "الأسرة" السابقة الأصغر لأوروبا الغربية كانت سياسياً موحدة أكثر من "اتحاد" جُل أوروبا الأوسع لاحقاً، مع إصرار الأخير على تحديد وحدته عبر نقد مشترك جزئياً ولكن دون أي مرجعية سياسية مركزية حاسمة حقاً أو خطة مالية ونقدية مشتركة. يبقى الاتحاد الأوروبي لاعباً اقتصادياً عالمياً رائداً؛ إنه يتمتع بكتلة سكانية وتجارة خارجية أكبر على نحو ملموس من نظيرتيهما لدى الولايات المتحدة. غير أن أوروبا تبقى، من خلال ارتباطاتها الثقافية والإيديولوجية والاقتصادية مع أمريكا وعبر الناتو على نحو أكثر ملموسية، شريكة جيوسياسية أصغر للولايات المتحدة في غرب شبه موحد. كان بوسع الاتحاد الأوروبي أن يزاوج بين قوة عالمية من ناحية وأهمية نظامية (منهجية) عالمية من ناحية أخرى، غير أن القوى الأوروبية اختارت ترك مهمة صون الأمن العالمي الأكثر كلفة لأمريكا كي تتمكن من توظيف مواردها من أجل اجتراح نمط حياة قائم على أمن مضمون اجتماعياً (من المهد وحتى التقاعد المبكر) ممولاً بديون عامة متصاعدة غير ذات علاقة بالنمو الاقتصادي.

ونتيجة لذلك، ليس الاتحاد الأوروبي، بحد ذاته، قوة مستقلة رئيسية على المسرح العالمي، وإن كانت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا متمتعة بمكانة عالمية باقية، موروثة عن الماضي. فكل من بريطانيا العظمى وفرنسا ظلتا منذ 1945، جنباً إلى جنب مع أمريكا وروسيا والصين، متمتعتين بحق النقض في مجلس الأمن الدولي وتتوفران، مثلها أيضاً، على أسلحة نووية. غير أن بريطانيا العظمى تبقى متوجسة من الاتحاد الأوروبي في حين تظل فرنسا مترددة وغير واثقة من توجهها العالمي الأكبر. أما ألمانيا فهي المحرك الاقتصادي لأوروبا وتضاهي الصين في براعتها التصديرية إلا أنها تبقى مُحْجمة عن الاضطلاع بأي مسؤوليات عسكرية خارج أوروبا. لذا فإن هذه الدول الأوروبية لا تستطيع أن تمارس، فعلاً، أي نفوذ عالمي إلا بوصفها أجزاء من

اتحاد أكبر، رغم كل نقاط الضعف الجماعية الراهنة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي.

بالمقابل، يلاحظ أن زخمَ الصين الاقتصادي اللافت، وقدرتَها على اتخاذ قرارات سياسية حاسمة من منطلق مصالح قومية ذاتية واضحة ومسوغة، وتحررَها النسبي من الالتزامات الخارجية المرهقة، وقدرتَها العسكرية المتعاظمة باطراد، مصحوبةً جميعها بتوقع شامل للعالم لاحتمال مبادرتها القريبة إلى تحدي مكانة أمريكا العالمية الأولى، تسوغ وضع الصين في المرتبة التي تلي مرتبة الولايات المتحدة مباشرة على سُلَّمْ التراتب الدولي الراهن. ومن أعراض ثقة الصين الذاتية المتعاظمة ثمة التلميحات المتكررة التي توردها وسائل إعلامها الخاضعة لتحكم الدولة إلى التصور العالمي المتزايد للصين بوصفها منافسة أمريكا على صعيد التفوق العالمي - رغم صعوبات الصين الموروثة وتلك التي تنتظر الحلول: ثمة التفاوت بين الريف والمدينة والاستياء الشعبي الكامن في العمق من السلطة السياسية المطلقة.

من شأن أي ترتيب تسلسلي لجملة القوى الأخرى بعد القوتين الأوليين أن يبقى مفتقراً إلى الدقة في أفضل الأحوال. غير أن على أي قائمة أن تشتمل على كل من روسيا، واليابان، والهند، جنباً إلى جنب مع قيادات الاتحاد الأوروبي غير الرسمية: بريطانيا العظمى، وألمانيا، وفرنسا. فروسيا تحتل مرتبة عالية جيوسياسياً بسبب مخزوناتها الوفيرة من النفط والغاز ومكانتها المستمرة بوصفها القوة النووية الثانية بعد الولايات المتحدة في المقام الأول، على الرغم من أن ذلك الذُّخر العسكري يتعرض للتمييع من جراء عثرات روسيا الداخلية على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والسكانية، بقطع النظر عن حقيقة كونها محصورة من الجهتين الشرقية والغربية بجارات أقوى بكثير على المستوى الاقتصادي. لولا الأسلحة النووية واعتماد بعض الدول الأوروبية على النفط والغاز الروسيين، لما احتلت روسيا أي مرتبة عالية على سلم القوى الجيوسياسية العالمية. فهي متخلفة تخلفاً ملحوظاً عن اليابان، وأي خيار استراتيجي للأخيرة حول اعتماد أسلوب الاضطلاع بدور دولي أكثر فعالية من

شأنه أن يرفع اليابان إلى مرتبة أعلى من مرتبة روسيا بوصفها لاعباً عالمياً رئيسياً. أما الهند ذات الوزن الإقليمي الراجح والطموحات العالمية فهي البند أو الرقم الجديد في قائمة القمة الافتراضية، غير أنها تبقى معطلة بالخصومة الاستراتيجية مع اثنتين من جاراتها: مع كل من الصين والباكستان، كما بجملة نقاط ضعفها الاجتماعية والسكانية المختلفة. سلفاً سبق لكل من البرازيل وإندونيسيا أن طالبت بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية في إطار مجموعة الـ 20 وتتطلعان إلى الاضطلاع بدورين إقليميين في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا على التوالي.

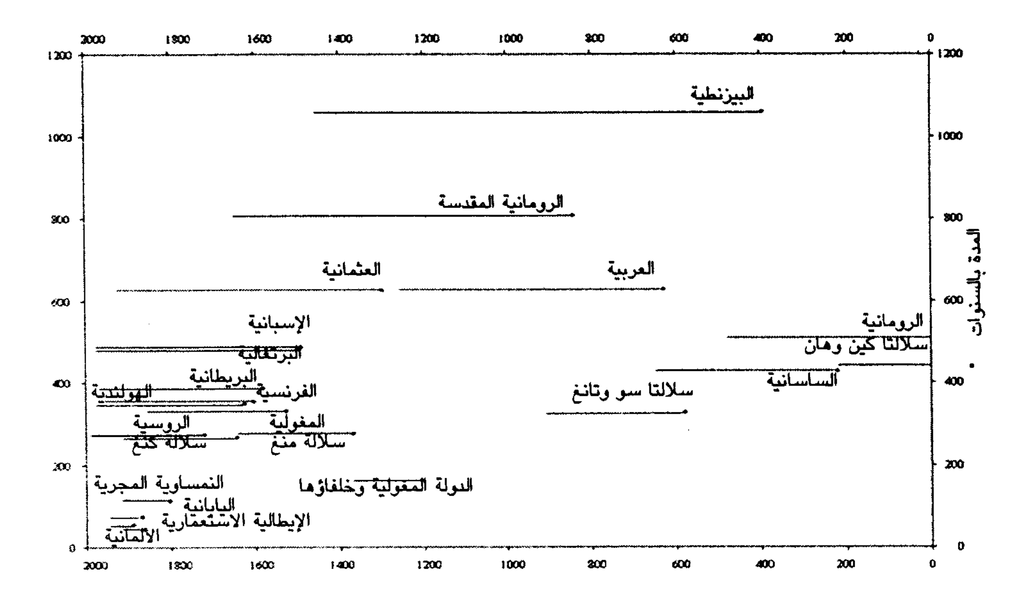
تمثل التركيبة الآنفة الذكر للنخبة العالمية الراهنة، إذن، وكما لوحظ من قبل، تحولاً تاريخياً في عملية التوزع العالمي للقوة يفضي إلى إبعاد مركز الثقل عن الغرب، إضافة إلى تشتت تلك القوة وتوزعها على أربعة من أقاليم العالم المختلفة. إيجابياً، مع صيرورة هيمنة قوى أوروبية أنانية على أجزاء كبيرة من العالم شيئاً من الماضي، فإن وقائع القوة الجديدة هذه تبقى أكثر تمثيلاً لما يتصف به العالم من تنوع. تلك الأيام التي كان فيها نادٍ غربي حصراً - خاضع لهيمنة بريطانيا العظمى أو فرنسا أو الولايات المتحدة - يستطيع الاجتماع لتقاسم النفوذ في مؤتمر فيينا، أو في مؤتمر فيرساي، أو في اجتماع بْرَتُّون وودْزْ قد ولَّتْ إلى غير رجعة. ولكن هذه الحالة الجديدة للأمور تقوم - نظراً لوجود خصومات متجذرة تاريخياً ومنافسات إقليمية بين جملة القوى القيادية العشر الأكثر تنوعاً والأوسع انتشاراً جغرافياً راهناً - بتسليط الضوء على الصعوبة المتزايدة لصنع القرار العالمي التوافقي في وقت يشهد تزايد تصدي البشرية بمجملها لفيض من التحديات الحاسمة، بعضها بالغة الحسم ربما بالنسبة إلى بقائها بالذات.

إن المدى الذي يثبت قدرة النادي الجديد للدول القيادية على البقاء لهو بعيد جداً عن اليقين. وعلى المرء أن يتذكر حقيقة أنه في غضون قرن واحد فقط - من نحو 1910 إلى 2010 - تغير السُّلَّم التراتبي للقوة العالمية تغيراً لافتاً ما لا يقل عن خمس مرات، مشيرة جميعاً باستثناء الرابعة إلى نوع من التدهور

الانشقاقي لتفوق الغرب العالمي. أولاً، عشية الحرب العالمية الأولى، كانت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية مهيمنتين عالمياً ومتحالفتين مع روسيا قيصرية مضعَّفة مهزومة حديثاً أمام يابان صاعدة. وكانتا تواجهان تحدياً من داخل أوروبا صادراً عن ألمانيا الإمبريالية الطامحة مدعومة بإمبراطورية نمساوية – مجرية ضعيفة وإمبراطورية عثمانية موشكة على الانهيار. وثمة أمريكا دينامية صناعياً بادر أخيراً، رغم حيادها في البداية، إلى تقديم مساهمة حاسمة في الانتصار الأنجلو – فرنسي. ثانياً، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بدت بريطانيا العظمى متفوقة دولياً، وإن مع بقاء أمريكا صاعدة بوضوح. إلا أن ألمانيا النازية المتسارعة التسلح والمتزايدة الارتداد وروسيا السوفييتية كانتا متورطتين سلفاً مع حلول أوائل ثلاثينيات القرن العشرين في عملية التآمر على الوضع القائم. ثالثاً، تمخضت الحرب العالمية الثانية التي أفرزت الحرب الباردة التي دامت أربعين سنة بين القوتين الأمريكية والسوفييتية



شكل 1/1 – أعمار الإمبراطوريات المتضائلة



العظميين، اللتين كان جبروتُ كل منهما يُبْقي جميع القوى الأخرى في الظل، عن سحق أوروبا. رابعاً، أفضت "الهزيمة" النهائية للاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة إلى حقبةٍ أحاديةٍ قطبية في الشؤون العالمية خاضعة لهيمنة أمريكا بوصفها القوة العظمى العالمية الوحيدة. خامساً، مع حلول عام 2010، ومع بقاء أمريكا متفوقة، ثمة كوكبةُ قوة جديدة أكثر تعقيداً مشتملة على عنصر آسيوي متعاظم، بدأت تطفو على السطح بوضوح.

تشير الوتيرة العالية لهذه التحولات في القوة إلى نوع من التسارع التاريخي في التوزع المتغير للقوة العالمية. فقبل القرن العشرين، كان التفوق العالمي لأي دولة ريادية يدوم قرناً أو نحوه. إلا أن السياسة ما لبثت، مع صيرورة الحركية السياسية الواعية ظاهرة اجتماعية متزايدة الانتشار، أن باتت أسرع تقلباً والتفوق أقصر دواماً. وحقيقة أن الغرب بقي مهيمناً عالمياً على امتداد القرن العشرين كله يجب ألا تحجب واقع أن الصراعات داخله أدت إلى تقويض مركزه المهيمن.

حقاً، حتى اليوم لا بد من النظر إلى اللايقين فيما يخص استمرارية قيادة أمريكا الدولية الراهنة، ونهاية دور أوروبا المركزي في شؤون العالم جنباً إلى جنب عجز الاتحاد الأوروبي السياسي، والحنين الماضوي الروسي إلى دور قيادي على الصعيد العالمي العاجز عن التحقق، والمراهنة على احتمال صعود الصين قريباً إلى مرتبة التفوق العالمي، وطموح الهند النافد الصبر إلى الظهور كقوة عالمية وجملة نقاط ضعفها الخارجية والداخلية، وتردد اليابان المتمادي إزاء ترجمة وزنها الاقتصادي العالمي إلى حضور سياسي جازم، لا بد من النظر إلى جميع هذه الأمور مجتمعة على أنها عاكسة لواقع قيادة عالمية ذات قاعدة أعرض ولكنها أقل تماسكاً وتلاحماً.

3- صدمة اليقظة السياسية العالمية

يتم دفع عملية تشتت القوة العالمية الجارية على قدم وساق من جراء انبثاق ظاهرة متطايرة: ظاهرة اليقظة السياسية الشاملة للعالم لكتل سكانية كانت سلبية

سياسياً أو مقموعة إلى وقت غير بعيد. وهذه اليقظة أو الصحوة الحاصلة في أوروبا الوسطى والشرقية مؤخراً وفي العالم العربي حديثاً ليست إلا النتاج التراكمي لعالم متفاعل ومتساند أو متواكل ترابَطَ عبر اتصالاتٍ بصرية آنية، ولفيض سكاني شبابي في المجتمعات الأقل تقدماً مؤلف من طلاب جامعات قلقين سياسياً ميسَّري التعبئة ومن العاطلين عن العمل المحرومين اجتماعياً. الطرفان، كلاهما، ساخطان على الفئات الأغنى من البشر كما على الفساد الموصوف لحكامهما. وذلك السخط على السلطة والتميز يطلق عواطف شعبوية ذات قدرة غير مسبوقة على تفريخ فوضى واسعة النطاق.

إن الأفق الكوني الشامل والتأثير الديناميكي لهذه الظاهرة الاجتماعية جديدان تاريخياً. فعلى امتداد الجزء الأكبر من التاريخ، ظلت البشرية تعيش لا في حوزات منعزلة وحسب بل وفي حالة من السبات السياسي. فأكثر الناس في جُل الأمكنة لم يكونوا واعين سياسياً ولا نشيطين أو فعالين على المستوى السياسي. حيواتُهم اليومية كانت متركزة على البقاء الشخصي في ظروف مثقلة بالحرمان الجسدي والمادي. كان الدين يحمل بعض العزاء فيما التقاليد الاجتماعية كانت توفر قدراً من الاستقرار الثقافي وتحرراً جماعياً عرضياً من ويلات الأقدار. أما السلطة السياسية فكانت بعيدة، وكثيراً ما كان يُنظر إليها بوصفها امتداداً لمشيئة السماء، فتتكرر شرعنتها بالحق الوراثي. وصراعات السلطة في القمة كانت ميالة إلى أن تبقى محصورة داخل حلقة ضيقة من المشاركين، فيما كانت صراعات الجماعات مع نظيرتها المجاورة متركزة غالباً على حيازات إقليمية أو مادية ومدفوعة بأحقاد عرقية غريزية و/أو معتقدات دينية متباينة. وجملة النقاشات والقناعات والتطلعات السياسية، ظلت حكراً على شريحة اجتماعية مميزة قريبة قرباً مباشراً من حوزة الحاكم بالذات.

ومع صيرورة المجتمعات أكثر تعقيداً، ثمة طبقة مميزة من الناس منخرطة في الخطاب السياسي كما في الصراعات على السلطة السياسية ما لبثت أن ظهرت على قمة المجتمع المنظم. ففي كل من بلاطي إمبراطوري روما والصين

لم يكن أفراد الحاشية أو أعضاء طبقة الماندرين (الكَتَبة) إلا ساسة سريين، وإن بقوا أكثر تركيزاً على دسائس القصور منهم على أمور التخطيط والسياسة الأوسع. ومع تطور المجتمعات أكثر وتزايد أعداد من يعرفون القراءة والكتابة، راح مزيد من الشركاء ينخرطون في الحوار السياسي: من الأرستقراطية المالكة للأرض في الأرياف، ومن التجار والحرفيين الأغنياء في البلدات والمدن المتوسعة، ومن طبقة نخبوية محدودة من المثقفين. إلا أن الكتلة السكانية الكبرى ظلت بعيدة، هاجعة، وغير ذات علاقة سياسياً، إلا في التفجرات الدورية للغضب العنيف ولكن الفوضوي غالباً كما في الانتفاضات الفلاحية.

تمثل أول تجليات الصحوة السياسية الشاملة اجتماعياً ولكن المحدودة جغرافياً بالثورة الفرنسية. خرج تفجرها من رحم تزاوج عصيان سلفي من تحت من ناحية ودعاية جماهيرية مبتكرة من فوق من ناحية ثانية. وقعت الثورة في مجتمع دأبت فيه أرستقراطية متعلمة سياسياً ولكن منقسمة داخلياً جنباً إلى جنب مع كنيسة كاثوليكية مميزة مادياً على إدامة ملكية تقليدية. ثم تعرضت تركيبة السلطة تلك لتحدي برجوازية متعلمة سياسياً ولكن قلقة، ومنخرطة في تحريض الجمهور والعامة في عدد من المراكز الحضرية الرئيسية بل ولتحدي كتلة فلاحية متزايدة التنبه إلى حرمانها النسبي. المنشورات السياسية غير المسبوقة سياسياً، وقد يسَّرَتْها المطابع، سرعان ما ترجمت ألوان الاستياء الاجتماعي إلى طموحات سياسية ثورية متبلورة في شعارات آسرة عاطفياً: "حرية، مساواة، أخوّة". [liberté, égalité, fraternité].

تمخضت الخضَّةُ السياسية العنيفة الناتجة عن طفرة توحيدية مفاجئة على صعيد امتلاك هوية جماعية واعية ذاتياً. وانتصارات نابليون العسكرية في أعقاب ثورة 1789 مدينةٌ للحماسة الجماعية لدى هوية قومية (وطنية) فرنسية مستيقظة سياسياً بما ليس أقل من كونها مدينةً لعبقرية الرجل العسكرية. وتلك الحماسةُ انتشرت بسرعة في طول أوروبا وعرضها، مع قيام عَدْواها بترجيح كفة الانتصارات النابليونية في البداية. وبالمساهمة بعد ذلك، في حركة ارتدادية (إذ

عملت على استثارة العواطف القومية البروسية، والنمساوية، والروسية) في هزيمة نابليون. إلا أن جزءاً كبيراً من أوروبا - لا سيما ألمانيا ثم إيطاليا، وبولونيا، ولاحقاً بسرعة هنغاريا أيضاً - بات، مع حلول "ربيع الأمم" في 1848 غارقاً في بحر نزعة قومية محمومة وصحوة سياسية واعية ذاتياً على الصعيد الاجتماعي. ومع الوصول إلى ذلك المنعطف كان الأوروبيون الأوعى سياسياً قد باتوا أيضاً أسرى جملة المُثُل الديمقراطية لدى النزعة الإنسانية الأقل ثورية اجتماعياً ولكن الأقوى إلهاماً سياسياً في الجمهورية الأمريكية البعيدة، والمنفتحة، وما بعد الأرستقراطية.

ولكن أوروبا ما فتئت، بعد أقل من قرن، أن راحت ضحية حربين خارجتين من رحم عواطفها الشعبوية المتضاربة الخاصة. وهاتان الحربان، مصحوبتين بعداء الثورة البلشفية الصريح للإمبريالية، ساهمتا في جعل اليقظة السياسية الجماهيرية ظاهرة عالمية. فالعسكر المجندون لدى الإمبراطوريتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية عادوا إلى الوطن مشحونين بوعي جديد لهويتهم الخاصة على مختلف الأصعدة السياسية والعنصرية والدينية، كما لحرمانهم الاقتصادي. تزامناً، أفضت فرص الوصول إلى التعليم الغربي المتزايدة وما ترتب عليها من انتشار للأفكار الغربية إلى اجتذاب عقول أولئك الذين هم في الشرائح العليا من الكتل السكانية الأصلية في المستعمرات الأوروبية نحو مفاهيم آسرة لنزعتي القومية والاشتراكية.

كل من نهرو الهندي، وجناح الباكستاني، وسوكارنو الإندونيسي، ونكروما الغاني، وسنغور السنغالي، قطعوا مثل هذه الطرق من يقظتهم السياسية الشخصية إلى القيادة الكاريزمية على صعيد التبشير أو الوعظ السياسي الجماهيري، وصولاً إلى تولي قيادة حركاتهم التحررية الوطنية. واقتحامُ اليابان المباغت لحلبة السياسة العالمية مع بداية القرن العشرين كان أيضاً حافزاً ليقظة سياسية موازية في الصين المسحوقة تحت وطأة الإخضاع المهين المفروض عليها من جانب القوى الأوروبية. أطلق صن يات - صن دعوته إلى تجديد الصين في أوائل القرن العشرين بالإفادة من المتابعة الشخصية لعملية تحديث

اليابان غربية الطراز ذاتية المبادرة؛ في حين أقدم شاب صيني آخر، دنغ هسياوبنغ، على دراسة الماركسية وتمثلها وهو على مقاعد الدراسة في باريس البعيدة.

لعل إحدى أكثر لحظات عملي العام جدارةً بالتذكر هي تلك التي عشتُها في 1978، حين كنت في بكين لإطلاق المحاولات السرية الرامية إلى تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية وصولاً إلى اجتراح ائتلاف أمر واقع قائم على أساس المصلحة ضد الاتحاد السوفييتي التوسعي في ذلك الوقت. عقب المحادثات البالغة الحساسية والمعقودة في إطار ضيق مع دِنْغ، دعاني الأخير على نحو غير متوقع إلى عشاء خاص. ونحن جالسان في جناح مشْرِف على بحيرة صغيرة داخل المدينة الممنوعة، طرحتُ عليه أسئلة حول تطور وجهات نظره السياسية الخاصة، فراح يروي ذكريات شبابه. انعطف حديثنا نحو رحلته، بوصفه طالباً صغيراً جداً، من الصين الوسطى (على ظهر قارب نهري إلى الشاطئ أولاً، وفي مركب بخاري بعد ذلك) إلى باريس الـ 1920 البعيدة جداً آنذاك. بالنسبة إليه كانت تلك سفرتَه البعيدة الأولى إلى مكان مجهول حرفياً. حدثني عن مدى انصعاقه أمام التخلف الاجتماعي للصين مقارنة بفرنسا وكيف أدى إحساسُه بالمهانة القومية إلى دفعه نحو التعاليم الماركسية حول الثورة الاجتماعية بحثاً عن دليل تاريخي يوفر طريقاً مختصرة إلى الخلاص القومي. تلك كانت الفترة التي شهدت ذوبان سخطه القومي، ويقظته السياسية، وتشكله الإيديولوجي في بوتقة واحدة، وحددت صيغة انخراطه اللاحق في ثورتين: ثورة بقيادة ماو للقطع مع الماضي، وأخرى بعد ذلك (حين أصبح هو القائد) لصوغ مستقبل الصين. في أقل من عام واحد بعد تلك اللحظة الماثلة في الذاكرة، قام دنغ وزوجتُه - في أثناء زيارة الزعيم الصيني الرسمية لأمريكا - في لفتة فريدة، بتلبية دعوة عشاء خاص أقمتُه في منزلي بضواحي واشنطن على شرفه.

وعلى امتداد قرنين من الزمن، تمخضت الثورة في الاتصالات الجماهيرية والانتشار التدريجي لمحو الأمية، ولا سيما بين صفوف بؤر التمركز المتنامية لساكني المدن، عن قلب الصحوة السياسية الفردية إلى ظاهرة جماهيرية.

وصارت المنشورات أو النشرات التحريضية والصحف الصادرة بانتظام خلال القرن التاسع عشر تستثير الرغبة الشعبية في التغيير السياسي. ومع اكتساب أناس منتمين إلى الطبقتين العليا والوسطى عادة قراءة الصحف بانتظام فإن وعيهم السياسي نما وصار الحوار السياسي حول وضع الشؤون الوطنية والقومية من الأمور الاجتماعية المألوفة. أما ظهور الراديو في أوائل القرن العشرين فقد أكسب الخطابة السياسية بعداً قومياً (لنتذكر هتلر) وأضفى راهنية درامية مثيرة على أحداث بعيدة ما أدى إلى انكشاف شعوب سلبية سياسياً وشبه معزولة على نشازات الصراخ السياسي.

كذلك أدى الظهور الحديث للتلفزيون العالمي، ومن بعده الإنترنت، بدوره، إلى ربط كتل سكانية معزولة من قبل بالعالم الواسع، وضاعف من قدرة الحركيين السياسيين على التواصل واستنفار ولاء الملايين السياسي وعواطفهم. نجحت التواصلية الكونية الشاملة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في تحويل الاضطراب السياسي إلى عملية تعلم شاملة للعالم طولاً وعرضاً لجملة تكتيكات شارعية تستطيع من خلالها فئات سياسية متباعدة ومفصولة في غيابها أن تقتبس التكتيكات إحداها من الأخرى. فالشعارات انتقلت بسرعة من النيبال إلى بوليفيا، كما فعلت الأوشحة الملونة من إيران إلى تايلاند وأشرطة الفيديو من سيراييفو المعذبة إلى غزة، وتكتيكات التظاهرات المدينية من تونس إلى القاهرة – واصلة جميعاً إلى شاشات أجهزة التلفزيون والحواسيب في طول العالم وعرضه. وبفضل وسائل الاتصال الجديدة هذه، صار التحريض السياسي الجماهيري الآن منطوياً على القفز الضفدعي الجغرافي السريع للخبرات المشتركة.

• في بعض البلدان، تكون "القطاعات الشبابية المتضخمة" من الكتل السكانية – ثمة كتل سكانية متطرفة في ضخامتها من الراشدين الشباب تواجه صعوبات في عملية الاندماج الثقافي والاقتصادي – استثنائية الاستعداد للتفجر حين تتزاوج مع الثورة الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات. وهذه القطاعات التي تكون متعلمة في الغالب ولكنها عاطلة عن العمل، مرشحة أنموذجية للتعبئة

والتحول إلى فرق نضالية وحركية من جراء انكسار أحلامها وتعرضها للاستبعاد والتغريب. وفقاً لتقرير صادر عن الحركة الدولية للسكان، كانت الأكثريات الشبابية حاضرة في ما لا يقل عن 80% من الصراعات المدنية - الأهلية بين عامي 1970 و1999. جدير بالملاحظة أيضاً أن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الأوسع متوفران على نسبة وسطية أعلى من الشباب. ففي كل من العراق، وأفغانستان، والمناطق الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية، والباكستان، ثمة كتل سكانية شبابية كبيرة تبقى اقتصاداتها عاجزة عن استيعابها فتظل عرضة للإحساس بالخيبة فالالتحاق بصفوف الكفاحيين. هذه المنطقة، الممتدة من شرق مصر إلى غرب الصين، هي المتوفرة على كبرى طاقات التفجر العنيف من جراء اليقظة السياسية المتسارعة. هي إذن برميل بارود سكاني. كذلك نرى أن وقائع سكانية خطرة بالمثل سائدة في بلدان أفريقية معينة مثل الكونغو ونيجيريا جنباً إلى جنب مع عدد من بلدان أمريكا اللاتينية.

يبقى الجيل الأكثر شباباً اليوم استثنائي الاستجابة للصحوة السياسية، لأن شبكة الإنترنت والهواتف الخلوية تحرر هؤلاء الشباب الراشدين من واقعهم السياسي المحلي المحصور غالباً. وهؤلاء هم أيضاً الكتلة السياسية الأميل إلى الحركية. ففي جزء كبير من عالم اليوم، نجد ملايين طلاب الجامعات مُوازين لمفهوم "البروليتاريا" عند ماركس: أي مفهوم عمال ما بعد الفلاحين القلقين، الساخطين في المراحل الأولى من العصر الصناعي، السريعي التأثر بالتحريض الإيديولوجي والتعبئة الثورية. من شأن الشعارات السياسية المبثوثة عبر وسائل الإعلام الجماهيرية أن تترجم عواطف هؤلاء الأولية أو الجنينية إلى صيغ بسيطة ومركزة ووصفات عمل حركية. وكلما كانت الأخيرة أقوى ارتباطاً بألوان سخط محددة وعواطف نافذة إلى الأعماق، باتت أكثر قدرة على الاستنفار السياسي. ولا غرابة، أن الخطابات عن الديمقراطية، أو عن سيادة القانون، أو عن التسامح الديني أَوْهى صدىً. في بعض الحالات تكون رؤى مانوية/ثنوية - متجذرة في ردود أفعال على إهانات عنصرية، أو عرقية، أو دينية محسوسة ذاتياً - ذات جاذبية أقوى، كما في إيران عام 1979. لعل هذه الحالات تقدم تفسيراً أفضل

لما يحس به الشباب في شرعنتهم لتعطشهم إلى إنزال العقاب بل وإلى الانتقام.

توفر الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط خلال الأشهر الأولى من عام 2011 مثالاً استثنائي الحيوية عن العواقب المحتملة لليقظة السياسية المتسارعة، وهي متميزة بتلاقي حشود شبابية ساخطة مع تكنولوجيا اتصالات جماهيرية متاحة على نحو متزايد. خرجت الانتفاضات من رحم السخط على قيادات وطنية فاسدة ومتبلدة عاجزة عن الاستجابة. خيبات الأمل المحلية مع البطالة، والحرمان من الحقوق السياسية، وفترات قوانين "الطوارئ" المطولة وفرت الحافز المحرك المباشر. القادة الذين كانوا آمنين في حكمهم عقوداً من الزمن وجدوا أنفسهم بغتة في مواجهة اليقظة السياسية التي كانت دائبة على التشكل في الشرق الأوسط منذ انتهاء الحقبة الإمبريالية. بات التفاعل بين كتلة الشرق الأوسط الشبابية المحرومة من الحقوق ولكن المستَفَزَّة سياسياً والثورة في تكنولوجيا الاتصالات الآن أحد الوقائع المهمة لجغرافية هذا القرن السياسية.

في مراحلها المبكرة جداً تميل اليقظة السياسية إلى أن تكون مفرطةً في فراغِ الصبر والنزوع إلى العنف. حماستُها مستندة إلى إحساس عميق بصلاح ذاتي مظلوم تاريخياً. يضاف إلى ذلك، أن اليقظة السياسية المبكرة متميزة بالتركيز على الهوية الوطنية، والعرقية، والدينية – ولا سيما الهوية التي تحددها معارضة قوة خارجية ممقوتة بدلاً من أي مفاهيم سياسية مجردة. وهكذا فإن النزعة القومية الشعبوية في أوروبا أشعلت نارَها بدايةً معارضةُ غزوات نابليون. والتحركات السياسية اليابانية الناشطة في فترة التوكوغاوا المتأخرة خلال القرن التاسع عشر اتخذت في البداية شكل التحريض ضد الأجانب ثم ما لبثت، مع حلول النصف الأول من القرن العشرين، أن تحولت إلى نزعة قومية توسعية وعسكريتارية. أما التصدي الصيني للهيمنة الإمبريالية فقد طفا على السطح بعنف في تمرد البوكسر(*) مع بداية القرن العشرين وأفضى تدريجياً إلى ثورة قومية وسلسلة من الحروب الأهلية.

(*) جمعية سرية صينية معادية للأجانب شبيهة بجمعيات الكف الأسود في ثقافات الشرق الأوسط وجماعات حليقي الرؤوس في أوروبا اليوم (المترجم).

في عالم اليوم المنتمي إلى ما بعد الكولونيالية نرى أن المستيقظ الجديد سياسياً يأخذ نصيبه من رواية تاريخية مشتركة تفسر آياتِ حرمانه النسبي، وخضوعَه الطويل للهيمنة الخارجية، وتعرضَه لإنكار الكرامة الذاتية، ومعاناته من الظلم الشخصي المتواصل على أنها تركة جماعية خلَّفَتْها الهيمنةُ الغربية. موقفه الحاد المعادي للكولونيالية موجه ضد الغرب، وهو يستمد الزخم من ذكريات ما زالت نابضة بالحياة عن الاستعمار البريطاني، والفرنسي، والبرتغالي، والإسباني، والبلجيكي، والهولندي، والإيطالي، والألماني. وفي بلدان الشرق الأوسط الإسلامية يبقى الاستياء الشديد من التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط كما من دعم أمريكا لإسرائيل الذي يبدو الآن امتداداً للإمبريالية الغربية ومصدراً رئيسياً، إذن، لما يشعرون به من حرمان رغم انبهار أعداد كبيرة من الشباب المسلم بالثقافة الجماهيرية الأمريكية(*).

ثمة تحليلٌ حصيف لهذه الظاهرة توصَّلَ، بعيد انتهاء الحرب الباردة، إلى استنتاج يقول إن "أحد العناصر المشتركة والأساسية للنزعات الثقافية اللاغربية اليوم هو الاستياء الشديد المتجذر من الغرب"[3]، وأَوْرَدَ قصيدةَ "الكواسر" للشاعر السنغالي ديفيد ديوب مثالاً مثيراً:

في تلك الأيام،
حين رَكَلَتْنا الحضارةُ في الوجه

(*) في استطلاع أجرته مؤسسة بيو عام 2010 كانت نسبة المستطلعين المئوية من ذوي النظرة الإيجابية إلى الولايات المتحدة هي 17% في تركيا، و17% في مصر، و21% في الأردن، و52% في لبنان، و17% في الباكستان. وفي الاستطلاع نفسه كانت نسبة المستطلعين المؤمنين بأن الولايات المتحدة تقيم لمصالح بلدهم حين ترسم سياستها الخارجية إما "وزناً كبيراً" أو "وزناً منصفاً" 9% في تركيا، و15% في مصر، و26% في الأردن، و19% في لبنان، و22% في الباكستان.

وفي استطلاع أجرته المؤسسة نفسها في 2008 كانت النسبة المئوية لأولئك الذين عطفوا الأنانية على أهل البلدان الغربية هي 81% في إندونيسيا، و73% في الأردن، و69% في تركيا، و67% بين مسلمي بريطانيا، و63% في مصر، و57% بين صفوف مسلمي ألمانيا، و56% في نيجيريا، و54% في الباكستان، و51% بين مسلمي فرنسا، و50% بين مسلمي إسبانيا. وفي الاستطلاع نفسه كانت النسب المئوية للذين عطفوا الغطرسة على أهل البلدان الغربية هي 67% في تركيا، و64% بين مسلمي بريطانيا، و53% في الباكستان، و49% في مصر، و48% في الأردن، و48% بين مسلمي ألمانيا و45% بين مسلمي فرنسا، و43% بين مسلمي إسبانيا.

حين كان الماء وَحْدَه يصفع جباهنا المتذللة
عكفت الكواسر على
بناء صرح آبدة الوصاية المدماة
في ظلال مخالبها....

جاءت القصيدة مجسِّدة لعواطف معاداة الإمبريالية لدى جزء مهم من طبقة المثقفين الجديدة في أقاليم ما بعد الاستعمار. وإذا كانت مثل هذه الآراء المعادية للغرب مرشحة لأن تغدو الذهنيةَ الكونيةَ الشاملة للكتل السكانية الناشطة والمنشطة سياسياً في البلدان الناشئة، فإن من شأن القيم الديمقراطية الألطف التي يعكف الغرب على الترويج لها مع انطلاقة القرن الواحد والعشرين أن تذهب، تاريخياً، أدراج الرياح.

عاقبتان غير مباشرتين أخريان لظاهرة الصحوة السياسية العالمية جديرتان أيضاً بالملاحظة. تتمثل العاقبة الأولى بكون هذه الصحوة دالة على انتهاء دور الحملات العسكرية الأحادية الجانب غير الباهظة نسبياً بقوى احتلال متفوقة تكنولوجياً لدى الغرب في محاربة كتل سكانية أصلية، سلبية سياسياً، وضعيفة التسليح، ونادرة التوحد والتلاحم. خلال القرن التاسع عشر كان المقاتلون الوطنيون المنخرطون في المعارك المباشرة ضد البريطانيين في أفريقيا الوسطى، أو ضد الروس في القفقاس، أو ضد الأمريكيين من جانب الهنود (الحمر) يتكبدون خسائر في الأرواح بمعدل 100 إلى 1 [مئة إلى واحد] مقارنة بخصومهم الجيدي التنظيم والأفضل تسليحاً بما لا يقاس. أما الآن فإن انبلاج فجر الصحوة السياسية قد نجح في استثارة شعور أوسع بالالتزام المشترك، مضاعفاً إلى حد كبير تكاليف الهيمنة الخارجية، كما تجلى بوضوح في السنوات الأخيرة عبر المقاومة الشعبية ("حرب الشعب") الحماسية جداً، والأكثر مثابرة، وغير التقليدية تكتيكياً التي أتقنها الفيتناميون، والجزائريون، والشيشان، والأفغان ضد التسلط والتحكم الأجنبيين. في معارك الإرادة والثبات المترتبة على مثل هذه المقاومة، لم يكن الطرف المتقدم تكنولوجياً هو الفائز بالضرورة.

ثانياً، تمخض الانتشار الكاسح لليقظة السياسية عن إضفاء أهمية استثنائية على سياسة عالمية تنافسية كانت غائبة من قبل: سياسة قائمة على أساس المباراة النظامية العالمية. فقبل مجيء العصر الصناعي، كانت المهارة العسكرية (على أصعدة التسليح، والتنظيم، والتحريض، والتدريب، والقيادة الاستراتيجية)، مدعومة بخزينة دسمة، هي الذُّخر المركزي والمحدّد في الْتماس أي مكانة مهيمنة، مع التوصل، في الغالب، إلى حل المسألة بمعركة برية أو بحرية حاسمة واحدة فقط.

أما في زماننا، فإن الأداء المجتمعي المقارن، كما بات يُحكم عليه شعبياً، قد أصبح عنصراً ذا شأن على صعيد النفوذ الوطني والقومي. فقبل عام 1800، لم يكن أحد يبالي بالإحصاءات الاجتماعية المقارنة - كما لم تكن متوفرة - في المنافسات التي كانت تجري بين فرنسا وبريطانيا العظمى، وبين النمسا - المجر والإمبراطورية العثمانية، بله بين الصين واليابان. إلا أن جملة المقارنات المجتمعية ما لبثت، في غضون أقل من قرن واحد، أن صارت متزايدة الأهمية في صوغ المراكز الدولية المتنافسة حسب تقويم الجمهور، ولا سيما بالنسبة إلى الأطراف الريادية (أبطال الحلبة الدولية) مثل الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في أثناء الحرب الباردة، أو الولايات المتحدة والصين راهناً. بات الوعي المميز للأحوال الاجتماعية المتباينة دارجاً اليوم. فالوصول السريع والواسع إلى الأخبار والمعلومات الدولية، وتوفر سلسلة طويلة متعددة البنود من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والتفاعلات المتنامية بين اقتصادات وأسواق سندات مالية متباعدة جغرافياً، والتعويل الواسع الانتشار على التلفزيون والإنترنت، ذلك كله ينتج تدفقاً مستمراً لتقويمات مقارنة للأداء الفعلي كما الوعد المستقبلي لدى سائر النظم الاجتماعية الرئيسية. والتنافس النظامي فيما بين أطراف المباراة خاضع الآن للمعاينة المتواصلة، ومحصلته المستقبلية مرئية الآن من قبل العالم كله نظراً لاعتماده الخاص على الأداء المقارن - محسوباً بعناية ومُسْقَطاً حتى على ما بعد عقود من الزمن - لاقتصادَيْ أمريكا والصين ونظاميهما الاجتماعيين على التوالي.

ليس الناتج الواضح بجلاء إلا عالماً بات يتشكل الآن إلى درجة غير مسبوقة من جراء تفاعل عواطف شعبية من ناحية، وتصورات جماعية من ناحية ثانية، وروايات متضاربة لقصة بشرية لم تعد مذعنة ذاتياً للقوة الموضوعية لدى منطقة محددة سياسياً وثقافياً من ناحية ثالثة. ونتيجة لذلك، لم ينتهِ الغرب، ولكنَّ زمنَ تفوقِه العالمي قد ولّى. وذلك يؤكد، بدوره، اعتماد دور الغرب المستقبلي المركزي على أمريكا، وعلى حيويتها الداخلية، وعلى الأهمية التاريخية لسياستها الخارجية. فأسلوب أداء النظام الأمريكي داخلياً، والنهج الذي يعتمده في السلوك على الصعيد الخارجي سيقومان بتحديد موقع الغرب ودوره في السياق العالمي الجديد على المستويين الموضوعي والذاتي. والأمران مفتوحان على مصراعيهما اليوم ولن يكون حلهما البنّاء في آخر المطاف إلا مسؤولية تاريخية راهنة وفريدة واقعة على عاتق أمريكا.

تبقى الجاذبية المستمرة للنظام الأمريكي - الأهميةُ الحيوية لمبادئ أمريكا التأسيسية، وديناميكية أنموذجها الاقتصادي، وحُسْنُ نوايا شعبها وحكومتها - مسألة جوهرية، إذن، إذا كانت أمريكا ستواصل الاضطلاع بدور عالمي بنّاء. فقط عبر إظهار القدرة على أداء متفوق لنظامها المجتمعي تستطيع أمريكا أن تستعيد زَخَمَها التاريخي، ولا سيما في مواجهة الصين المتزايدة الجاذبية في العالم الثالث. حين قدَّمتِ الولايات المتحدة نفسها بوصفها رائدة معاداة الاستعمار من دون منازع مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، مثلاً، صارت أمريكا البديلة المفضَّلة - في تناقض مع بريطانيا العظمى في المقام الأول - بالنسبة إلى تلك الدول الساعية إلى الالتحاق بركب الحداثة عبر المشروع الحر. من شأن أي دولة يراها الآخرون ممتطية صهوة التاريخ أن تواجه صعوبات أقل في ضمان مصالحها. وعلى الرغم من عدم وجود أي بديل إيديولوجي صريح للولايات المتحدة في هذا القرن الجديد، فإن من شأن نجاح الصين المتواصل أن يصبح بديلاً نظامياً إذا ما صار كثيرون يرون النظام الأمريكي أنموذجاً غير لافت.

وفي وضع كهذا يمكن للغرب كله أن يغدو في خطر. فانحطاط أمريكا التاريخي كفيل بتقويض الثقة الذاتية السياسية والنفوذ الدولي لأوروبا، التي من

شأنها أن تبقى وحيدة في عالم مرشح لأن يكون أكثر اضطراباً. من غير المحتمل ان يكون الاتحاد الأوروبي - بكتلته السكانية الشائخة، وبمعدلات نموه الدُّنيا، وبديونه العامة الكُبرى حتى من نظيرتها الأمريكية، وبغياب الطموح "الأوروبي" المشترك للتحرك كقوة رئيسية، في هذه المرحلة من التاريخ - قادراً على توفير ما كانت تتمتع أمريكا به من جاذبية آسرة أو التعويض عن دورها العالمي.

يواجه الاتحاد الأوروبي إذن خطر احتمال فقدان الأهمية بوصفه أنموذجاً بالنسبة إلى مناطق أخرى. هو أغنى من أن يكون ذا شأن بالنسبة إلى فقراء العالم؛ صحيح أنه جاذب للمهاجرين ولكنه غير قادر على تشجيع التقليد. هو شديد السلبية فيما يخص الأمن الدولي، ومفتقر إلى النفوذ اللازم للجم أمريكا عن اتباع سياسات أفضت إلى مضاعفة حدة التصدعات العالمية ولا سيما مع العالم الإسلامي. هو مفرط الاقتناع الذاتي، إذ يتحرك كما لو كان هدفه العالمي السياسي المركزي هو أن يصبح موطن التقاعد الأَوْفَر راحةً في العالم. هو عميق التجذر في طرائقه، يخاف التنوع الثقافي. ومع بقاء أحد نصفي الغرب الجيوسياسي نافضاً يده على هذا النحو من المشاركة الفعالة في ضمان استقرار كوكب الأرض الجيوسياسي في وقت يشهد افتقار عملية تبلور نظام تراتب القوة في العالم إلى التماسك ورؤية مشتركة حول المستقبل، يمكن للفوضى العالمية مع نوع من التصاعد في ظاهرة التطرف السياسي أن تصبح تركة الغرب غير المقصودة.

ولعل المفارقة هي أن ذلك يجعل أمر الانتعاش الذاتي لأمريكا أكثر حسماً وأهمية من أي وقت مضى.

- الباب الثاني -

انكسار الحلم الأمريكي

شاء المرءُ أم أبى، تبقى أمريكا مركز الاهتمام العالمي. أكثر من أي بلد آخر، كانت ديمقراطية أمريكا المتعددة الأعراق ولا تزال موضوع انبهارٍ، وحَسَد، بل وحتى خصومة عَرَضية لدى الجماهير العالمية الواعية سياسياً. ذلك الواقع الأساسي يثير عدداً من الأسئلة الحساسة: هل النظام الأمريكي لا يزال أنموذجاً جديراً بالتقليد على الصعيد العالمي؟ هل تنظر جماهير الصحوة السياسية إلى أمريكا على أنها الزعيمة المأمولة المؤهلة لتولي أمر مستقبلها؟ هل ترى هذه الجماهير أمريكا ذات نفوذ إيجابي في الشؤون العالمية؟ ونظراً لأن قدرة أمريكا على التأثير البنّاء في الأحداث الدولية متوقف على أسلوب تصور العالم لنظامها الاجتماعي ودورها العالمي، فإن من شأن مكانة أمريكا أن تتدهور حتماً إذا ما تمخضت وقائع داخلية سلبية ومبادرات خارجية مثيرة للاستياء دولياً عن تجريد دور أمريكا التاريخي من مشروعيته. لذا فإن على الولايات المتحدة أن تسعى، بكل ما لديها من نقاط قوة متأصلة وتاريخية فريدة، للتغلب على تحدياتها الداخلية المتعاقبة وإعادة توجيه سياستها الخارجية المنحرفة وصولاً إلى استعادة إعجاب العالم وإنعاش تفوقها النظامي.

1- الحلم الأمريكي المشترك

على امتداد العقود الماضية، ظل 'الحلم الأمريكي' آسراً الملايين وجاذباً إياهم إلى شواطئ أمريكا. ليست صدفة أن تكون أمريكا مستمرة في اجتذاب الأكثر

تعرضاً للتحريض، ليس بين ذوي المستويات التعليمية العالية سلفاً أو أولئك الساعين إلى الحصول على تعليم عالٍ وحسب، بل وبين أولئك المصممين على التحرر من دورة الفقر العبودية في مجتمعاتهم الأقل حظاً. ثمة أعداد كبيرة من العلماء، والأطباء، وأرباب المبادرة الأجانب الذين ما زالوا يرون أن أمريكا متوفرة على فرص مهنية أدسم بالنسبة إليهم مقارنة بنظيرتها الموجودة في بلادهم. نظراؤهم الأصغر سناً يحاولون الالتحاق بمؤسسات الدراسات العليا الأمريكية لأن أي شهادة مقدمة من الولايات المتحدة تعزز فرصهم الوظيفية على الصعيدين الداخلي والخارجي. كثيرون من الطلاب المليون تقريباً الذين يدرسون هنا سنوياً يبقون حيث هم، تحت تأثير إغراء الفرص المتوفرة في أمريكا. وبالمثل فإن أبناء أمريكا الوسطى المفقرين الذين يغامرون أحياناً بحيواتهم للوصول إلى سوق فرص الأعمال المتدنية المهارة الأمريكية يُقْدمون على اختيار فردي يؤدي إلى تميزهم عن أولئك الذين لا يجرؤون على الاندفاع نحو مثل هذه الرحلة الخطرة. بالنسبة إلى أمثال هؤلاء الأفراد المدفوعين تبقى أمريكا مميزة بوصفها أقصر طرق العالم جاذبية للوصول إلى حياة محسنة كثيراً. وقد كانت أمريكا المستفيدة النهائية من أحلامهم الشخصية المحركة.

أما جاذبية أمريكا الرئيسية التاريخية المطولة فقد تمثلت بما لديها من خَلْطة مزاوجة بين النزعتين المثالية والمادية، نزعتين تشكلان مصدرين قويين لحفز النفس البشرية وتحريضها. فالمثالية تعبر عن أفضل الغرائز الإنسانية لأنها تضحي إذ تضع الآخرين قبل الذات وتستدعي احتراماً اجتماعياً وسياسياً لقدسية جميع البشر الطبيعية المتأصلة. أولئك الذين تولوا مهمة صوغ دستور امريكا حرصوا على تغليف تلك المثالية بالسعي إلى تركيب نظام سياسي قائم على حماية جملة من الافتراضات الأساسية المشتركة المتعلقة بـ "الحقوق غير القابلة للتبديل" لأي كائن بشري (وإن أخفقوا في حظر العبودية بشكل فاضح). تم إذن، إضفاء الصفة المؤسسية على المثالية السياسية بهذه الطريقة. في الوقت نفسه، أدى واقع الفضاءات الرحبة والمفتوحة لأمريكا وغياب التقاليد الإقطاعية إلى جعل الفرص المادية المتاحة أمام البلد الناشئ حديثاً، بتخومه غير المحدودة،

جذاباً بالنسبة إلى أولئك الراغبين لا في التحرر الشخصي فقط بل وفي الاغتناء الذاتي. على الصعيدين كليهما، صعيد المواطنة من جهة وصعيد المبادرة من جهة ثانية، وفَّرَتْ أمريكا ما كانت أوروبا وباقي العالم مفتقرين إليه.

ثنائية المثالية والمادية الجذابة طبعت أمريكا من البدايات الأولى بالذات. نجحت أيضاً في اجتذاب من كانوا راغبين لأوطانهم في الوعد الكامن في الثورة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي. فمن لافاييت الفرنسي أو كوتشيزكو البولوني خلال حرب الاستقلال الأمريكية، أو كوسوث المجري في منتصف القرن التاسع عشر كان ثمة التزام شخصي بأمريكا أدى إلى إضفاء الصفة الشعبية في أوروبا على صورة نمط جديد من أنماط المجتمع، نمط جدير بالتقليد. كذلك عكوف توكفيل على التشريح التفصيلي الواضح لآليات عمل الديمقراطية الأمريكية الجديدة جنباً إلى جنب مع تلميحات مارك توين الآسرة إلى الفرادة الطليقة لحياة تخوم أمريكا تمخضت كلها عن مضاعفة استثارة الإعجاب الأوروبي.

إلا أن أياً من تلك الأمور لم يكن مؤهلاً ليشكل قوة جذب فريدة بالنسبة إلى الحشود المهاجرة المتدفقة بغزارة على أمريكا لولا الفرص المادية الوافرة لدى الأمة الفتية. فعنصرا الأرض المجانية وغياب الإقطاع كانا مُغْريين. والتوسع الاقتصادي، مدعوماً بعمالة المهاجرين الرخيصة، أدى إلى إيجاد فرص عمل غير مسبوقة. رسائل من مهاجرين إلى ذويهم في الوطن نشرت صورة مغرية، مفرطة المبالغة في الغالب لنجاحهم الشخصي. في الالتحاق بركب الحلم الأمريكي. مؤسف حقاً أن البعض كانوا سيتحملون الاكتشاف المر لحقيقة أن شوارع أمريكا لم تكن بالفعل "مرصوفة بالذهب".

تضافر غيابُ التهديدات الخارجية الرئيسية الواضحة والشعور بالبعد الآمن (في تناقض مع الوقائع السائدة عبر المحيط)، والإدراك الجديد للحرية الشخصية والدينية، وإغراءُ الفرص المادية للتخوم الرحبة، تضافر ذلك كله ونجح في جعل إضفاء الصفة المثالية على طريقة الحياة الجديدة هذه مرادفاً للواقع. وساهم أيضاً في حجب، بل حتى تسويغ، ما كان ينبغي، في حال العكس، أن يشكل مصدر قلق جدي: الطرد التدريجي للهنود (الحمر) ومن ثم الإجهاز عليهم (من

تشكيل قانون ترحيل الهنود، الصادر عن الكونغرس في 1830، أولى قضايا التطهير العرقي الممنهجة)، وتمادي العبودية متبوعاً باضطهاد وتمييز اجتماعيين مطولين للأمريكيين الزنوج. إلا أن الطبعة المثالية بخطوطها العريضة للواقع الأمريكي التي روَّجَها الأمريكيون أنفسهم لم تكن صورة ذاتية مثقلة بالتباهي فقط؛ بل وكانت أيضاً مشتركة على نطاق واسع، ولا سيما في أوروبا.

ونتيجة لذلك، فإن صورة أقل صَقْلاً للولايات المتحدة، كانت توفرها جارة أمريكا المباشرة إلى الجنوب، بقيت عرضة لقدر غير قليل من الإهمال والتجاهل حتى انقضاء عدد من عقود القرن العشرين. فبالنسبة إلى المكسيك كانت أمريكا الجديدة شيئاً مختلفاً تماماً: قوة توسعية شرهة إقليمياً، ومتعطشة للأرض، ولا تعرف معنى الرحمة في السعي إلى تحقيق المصالح المادية، وإمبريالية في طموحاتها الدولية، ومنافقة على صعيد نزعاتها الديمقراطية. ومع أن التاريخ المكسيكي ليس فوق الشبهات، فإن جزءاً كبيراً من تظلماتها القومية ضد أمريكا كان مستنداً إلى وقائع تاريخية. فأمريكا توسعت على حساب المكسيك، مع زخم إمبريالي وجشع إقليمي غير متناسبين تماماً مع الصورة الدولية الجذابة لجمهورية أمريكا الفتية. وبُعَيْد ذلك ما لبث زخم ذلك النزوع التوسعي أن أفضى إلى غرس العلم الأمريكي في مملكة هاواي وبعد بضعة عقود حتى فيما وراء المحيط الهادي، في الفلبين (التي لم تنسحب منها أمريكا إلا بعد الحرب العالمية الثانية). كذلك كانت لكوبا وأجزاء أخرى من أمريكا الوسطى مواجهات مع قوة الولايات المتحدة، ذكَّرت بتجربة المكسيك.

في الأمكنة الأخرى، بقيت المواقف من أمريكا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أكثر التباساً. انبهرت أجزاء من أمريكا الجنوبية بدايةً برفض أمريكا لهيمنة أوروبا، بل وبادر البعض إلى اعتماد ابتكار أمريكا الدستوري. إلا أن مبدأ مونرو، الذي قضى بالتصدي للتدخل الأوروبي في نصف الكرة الغربي، تم النظر إليه على نحو متناقض، مع شكوك جنوب أمريكية معينة حول كون دافعه الفعلي أنانياً. ما لبثت الخصومة السياسية والثقافية أن طفت على السطح تدريجياً، ولا سيما بين صفوف الفئات الناشطة سياسياً من مثقفي

الطبقة الوسطى. اثنتان من دول أمريكا الجنوبية بطموحات إقليمية، أرجنتين بيرون وبرازيل فارغاس، بادرتا صراحة إلى التحدي المكشوف للهيمنة الإقليمية الأمريكية خلال القرن العشرين. أما البلدان الآسيوية، وهي أبعد جغرافياً مع تعرض يقظتها السياسية للتأخير، فكانت منجذبة انجذاباً ضبابياً غامضاً إلى ما حققتْه أمريكا من تنمية مادية لافتة، غير أنها بقيت مفتقرة إلى ما اتصفت به أوروبا من اندهاش فكري وأُلْفَة إيديولوجية.

وخلال القرن العشرين وصلت مكانة أمريكا العالمية مرتين اثنتين إلى قمتين محلِّقتين. كانت المرة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وجاءت الثانية مع انتهاء الحرب الباردة. مكانة أمريكا الدولية الجديدة آنئذ - في المرة الأولى - جسدتْها نقاط الرئيس وِلْسُون الأربع عشرة، التي جاءت متناقضة بحدة مع تراثَيْ أوروبا الإمبريالي والاستعماري. بالنسبة إلى ممارسي القوة الدولية بدا واضحاً أن تدخل أمريكا العسكري الوازن في الحرب العالمية الأولى، بل دورها المتفوق، حتى أكثر من ذلك، في تحديد المبادئ الجديدة لحق تقرير المصير القومي بالنسبة إلى عمليات إعادة ترتيب القوة على الصعيد الأوروبي، كان يعني مبادرة دولة قوية متمتعة بقدر فريد من الجاذبية الإيديولوجية والمادية إلى اقتحام الحلبة العالمية. وتلك الجاذبية لم تتضاءل حتى من جراء واقع قيام أمريكا المثالية للمرة الأولى بإغلاق أبوابها أمام الهجرة الخارجية. ولعل الأهم، كما بدا لبعض الوقت، أن انخراط أمريكا العالمي الجديد كان قد بدأ بإعادة صوغ أنماط أساسية لجملة من الشؤون الدولية.

غير أن الأزمة الاقتصادية العظمى التي كانت بعد ما لا يزيد عن مجرد عقد واحد شكلت إنذاراً موحياً بمدى هشاشة النظام الأمريكي الداخلية، وصفعةً لجاذبية أمريكا العالمية. فالأزمة الاقتصادية المباغتة قامت، عبر ما انطوت عليه من بطالة هائلة وويلات اجتماعية، بتسليط الأضواء على نقاط الضعف الأساسية للنظام الرأسمالي الأمريكي من ناحية، كما على الغياب المعطوف على ذلك النظام لأي شبكة أمان اجتماعية فَعّالة (تلك التي كانت أوروبا قد بدأت للتو باختبارها). غير أن أسطورة أمريكا بوصفها أرض الفرص تواصلت باطراد، لأن صعود

ألمانيا النازية شكل تحدياً مباشراً لجملة القيم التي كانت أوروبا وأمريكا تسلّمان بتقاسمها في المقام الأول. يضاف إلى ذلك أن أمريكا ما لبثت، بُعَيْد ذلك، أن صارت أمل أوروبا الأخير لحظة اندلاع الحرب العالمية الثانية. كان ميثاق الأطلسي تقنيناً لتلك القيم المشتركة ولكن المهدَّدة، وإقراراً، إذن، بأن بقاءها كان، في آخر المطاف، متوقفاً على قوة أمريكا. كذلك أصبحت أمريكا الملاذ المركزي للمهاجرين الأوروبيين الهاربين من صعود النازية، والمتجنبين ويلات الحرب، والمتزايدين خوفاً من انتشار النظام الشيوعي. خلافاً لمرات سابقة، كانت نسبة مئوية عالية من المهاجرين الجدد الجيدي التعليم، قادرين، إذن، على المساهمة الإيجابية الملموسة في تنمية أمريكا الاجتماعية ومكانتها الدولية.

بُعَيْد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واجهتْ أمريكا تحدياً جديداً: التنافس النظامي مع الاتحاد السوفييتي. لم يكن المنافس الجديد مزاحماً جديداً على صعيد النفوذ العالمي وحسب، بل وكان عارضاً لبديل طموحٍ يخصه هو استجابة لمطالبة البشرية بمستقبل أفضل. وقد أدى تضافر الأزمة الاقتصادية العظمى مع خروج الاتحاد السوفييتي من الحرب العالمية الثانية ظافراً جيوسياسياً أول - وقد باتت موسكو، مع حلول أواخر الأربعينيات مهيمنة على الجزء الأكبر من أوراسيا بما فيها حتى الصين آنذاك - إلى مضاعفة تعزيز جاذبية الشيوعية السوفييتية. وهكذا فإن الخليط السوفييتي الفج المشحون بقدر راجح من الإيديولوجيا الذي جمع بين المثالية والمادية صار، على الصعيد العالمي، يزاحم وعد الحلم الأمريكي.

من بداياتها الثورية، دأبت الدولة السوفييتية على تأكيد انخراطها في عملية اجتراح مجتمع العالم العادل مئة بالمئة للمرة الأولى. ومطمئناً إلى صواب الرؤى التاريخية الفريدة للماركسية، دشن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية [USSR] عصر تجديد اجتماعي مخطط بوعي جديد، تجديداً زُعم أنه قائم على مبادئ تسووية مُمَأسسة قسراً من قبل قيادة متنورة. وصارت المثالية القسرية المكرسة لخدمة المادية العقلانية الصيغة الطوباوية الناقلة للعدوى.

على الرغم من استنادها إلى الإرهاب الجماعي، والسخرة، وعمليات التنزيح السكاني الواسعة، وجرائم القتل المُرْعبة من قبل الدولة، فإن الصيغة السوفييتية

نجحت في العزف على وتر معين لدى أعداد كبيرة من البشرية المستيقظة سياسياً والمخضوضة بحربين متعاقبتين هائلتي الدموية. بدت جذابة للشرائح الأفقر في الغرب الأكثر تقدماً، تلك الشرائح التي قامت الأزمة الاقتصادية العظمى بنسف ثقتها بالتقدم الصناعي؛ وللجماهير المتزايدة العداء للاستعمار في آسيا وأفريقيا؛ ولا سيما لحشد من المثقفين الراديكاليين المتعطشين إلى نوع من اليقين التاريخي في قَرْنٍ موبوء بالانتفاضات. حتى بُعَيْد الثورة البلشفية، حين كانت التجربة لا تزال جنينية غارقة في بحر من الحرمان الاجتماعي والحرب الأهلية، نجحت الصيغة في سحب تأكيدات إطرائية رشيقة من مثقفين أجانب ضيوف تذكِّر بصدمة أمريكا المبكرة. من المعروف على نطاق واسع أن كاتباً سياسياً أمريكياً يسارياً حالماً مفرط التفاؤل يدعى لنكولن ستيفنز قال بعد زيارة قصيرة لروسيا في 1919: "كنت في زيارة إلى هناك، إلى المستقبل، إنه ناجح!".

وفي العقود التالية، كانت تلك القناعة توفر الإطار المناسب للتمجيد الواسع النطاق للتجربة السوفييتية كما لعدم المبالاة بالمستوى غير المسبوق لمذابحها الجماعية. بالنسبة إلى أعداد كبيرة من الناس بمن فيهم جان بول سارتر، وكيم فيلبي، وعدد من القساوسة الإنجيليين ووعاظ الكويكر، ونشطاء حركات التحرر الوطنية في آسيا وأفريقيا، بل وحتى رئيس جمهورية سابق للولايات المتحدة زائر لأحد معسكرات الاعتقال الذي قُدِّم له على أنه مركز لإعادة التأهيل، أو مصح للأمراض العقلية، صارت فكرة أن قيام الاتحاد السوفييتي بتركيب المستقبل تركيباً "عقلانياً" مدروساً إنْ هو إلا تحسين وتطوير إيجابي للتنمية الأمريكية العفوية إلى حد كبير، وفكرة واسعة الجاذبية في عصر بدت فيه عملية الهندسة الاجتماعية قابلة للتطبيق، للمرة الأولى.

تعزز الألق الزائف للنظام السوفييتي بمزاعم راحت تنتشر عما ينعم به الاتحاد السوفييتي من مساواة اجتماعية، وانعدام للبطالة، ورعاية طبية شاملة باتت واقعاً فعلياً. يضاف إلى ذلك أن النجاحات السوفييتية، مع حلول أواسط ستينيات القرن العشرين، في المرحلة الأولى من المنافسة الفضائية مع الولايات المتحدة، بله إنجاز ترسانة روسيا النووية، بدتْ مبشرة بانتصار سوفييتي حتمي في

المباراة المثالية/المادية الأوسع مع أمريكا. وبالفعل فإن مثل هذه المحصلة كانت حتى من النبوءات الرسمية للقادة السوفييت الذين راحوا يؤكدون للملأ أن الاقتصاد السوفييتي سيتجاوز نظيره الأمريكي مع حلول ثمانينيات القرن العشرين.

هذا التحدي النظامي المكشوف الأول لأمريكا تعطل فجأة بعد ربع قرن من الزمن، في نحو الموعد المتوقع من قبل الكرملين لبلوغ الاتحاد السوفييتي تفوقه النظامي العالمي. انفجر الاتحاد السوفييتي من الداخل لجملة أسباب مختلفة: بعضها متجذر في أخطاء السياسة الخارجية السوفييتية، وبعضها الآخر كامن داخلياً في العقم الإيديولوجي، والانحطاط البيروقراطي، والركود أو الاستنقاع الاقتصادي، بله الاضطراب السياسي المتصاعد في أوروبا الشرقية وخصومة الصين. وقد أدى هذا الانفجار من الداخل إلى إماطة اللثام عن حقيقة مثيرة للسخرية: حقيقة أن تفوق النظام السوفييتي، ذلك التفوق الذي بالغ المعجبون الأجانب في الترويج له، لم يكن إلا زيفاً وخداعاً في سائر المجالات الاجتماعية. وقد جرى حجب هذا الإخفاق الكبير عبر التباهي بالمناشدة الجذابة للإدارة الاجتماعية "العلمية" التي كانت النخبة الحاكمة، الدائبة بخبث على إخفاء امتيازاتها وهي موغلة في ممارسة التحكم الشمولي، تَدَّعيها. ما إن تصدع جدار ذلك التحكم، حتى تكشف النظام السوفييتي المتداعي والمتفكك عن مجتمع غارق في بحر من التخلف والحرمان النسبيين. في الواقع، لم يكن الاتحاد السوفييتي منافساً لأمريكا إلا على صعيد واحد: صعيد القوة العسكرية. وهكذا بقيت أمريكا، للمرة الثانية في القرن العشرين، بلا نظير.

لبعض الوقت بعد عام 1991 بدا وكأن من شأن انتصار أمريكا أن يدوم طويلاً، دون منافس منظور، موضوعَ تقليد في طول العالم وعرضه، وتاريخٍ تم إيقافه على ما بدا. ومع صيرورة المنافسة النظامية منتهية على هذا النحو، راح قادة أمريكيون، في نوع من المحاكاة الساخرة لمنافسيهم السوفييت الساقطين يتحدثون بثقة عن القرن الواحد والعشرين بوصفة قرناً أمريكياً آخر. بادر الرئيس بيل كلنتون إلى تحديد النبرة في خطاب توليه الثاني للرئاسة بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير، 1997، قائلاً: "في هذا التنصيب الرئاسي الأخير في القرن

العشرين، دعونا نرفع أعيننا نحو التحديات التي تنتظرنا في القرن الجديد... مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين... تقف أمريكا وحدها بوصفها الأمة أو الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى العالم". وقد تردد صدى كلامه، بقدر أكبر من التفخيم، على لسان خَلَفه الرئيس جورج دبليو بوش الذي قال: "أمتنا اختارَها الربُّ وكلَّفها التاريخ لتكون أنموذجاً للعالم" (28 آب/أغسطس، 2000).

غير أن تضافر قَفْز الصين المثير إلى مراتب قمة الهرم العالمي - منعشاً قلقاً قومياً هاجعاً منذ الصعود الاقتصادي المبهر لليابان خلال ثمانينيات القرن العشرين - مع مديونية أمريكا المتنامية في سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ما لبث أن تمخض عن ارتياب متصاعد إزاء الاستمرارية الأطول مدى لحيوية أمريكا الاقتصادية. وبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أفضت "الحرب على الإرهاب"، الضبابيةُ التحديد وتوسيعها في 2003 إلى حرب خيار أحادية على العراق إلى التعجيل الواسع النطاق لعملية تجريد سياسة الولايات المتحدة الخارجية من الشرعية حتى بنظر الأصدقاء. ثم جاءت أزمة 2008 - 2009 المالية وزعزعت الثقة العالمية بقدرة الولايات المتحدة على إدامة قيادتها الاقتصادية على المدى الطويل، كما طرحت في الوقت نفسه أسئلة أساسية حول مدى اتصاف النظام الأمريكي بالعدالة الاجتماعية وأخلاقيات العمل.

ومع ذلك، حتى الأزمة المالية وما واكبها من ركود في 2007 - 2009 - مصحوباً ببيانات صادمة عن مضاربات طائشة الجشع صادرة عن الوول ستريت، مضاربات متناقضة مع المفاهيم الأساسية لأي نظام رأسمالي مسؤول اجتماعياً ومنتج - لم تستطع أن تمحوَ كلياً تلك الصورة المحفورة بعمق في الخارج لنجاح أمريكا المميز في عملية المزاوجة بين نزعتي المثالية السياسية والمادية الاقتصادية. من المدهش حقاً أن المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، سارعت بعد الأزمة إلى الإعلان بقوة في خطاب لها أمام الكونغرس الأمريكي (بتاريخ 3/11/ 2009) عن التزامها "الحماسي القوي" بـ "الحلم الأمريكي". وقد حددته على أنه "الفرصة المتاحة لكل واحد كي يكون ناجحاً، كي ينجز ذلك خلال الحياة بالجهد الشخصي"، مضيفة بقدر كبير من الاقتناع بأن "ليس ثمة ما يلهمني

أكثر منه، ليس ثمة ما يحفزني أكثر منه، ليس ثمة ما يشحنني بفيض من المشاعر الإيجابية أكثر من قوة الحرية" المتجذرة في النظام الأمريكي.

إلا أن رسالة ميركل حملت في طياتها تحذيراً ضمنياً بشأن ما يمكن لاحتمال انطفاء بريق صورة الطريقة الأمريكية الخاصة أن يعنيه بالنسبة إلى الغرب. وقد بدأ ينطفئ بالفعل، حتى قبل أزمة الـ 2008. صورة أمريكا كانت في ذروة قدرتها على الإقناع لدى النظر إليها من بعيد، كما بقيت الأحوال حتى النصف الثاني من القرن العشرين، أو عندما كان يُنظر إليها بوصفها المدافعة عن الغرب الديمقراطي في حربين عالميتين، أو على أنها القوة الضرورية المؤهلة للوقوف في وجه النظام الشمولي السوفييتي، ولا سيما لدى خروجها من الحرب الباردة بوصفها صاحبة الانتصار الصريح.

ولكن عيوب أمريكا الداخلية لم تعد محصنة أمام المعاينة الدقيقة والنقدية في سياق جديد تاريخياً باتت فيه أمريكا تتصدر العالم. الإضفاء العريض للصفة المثالية على أمريكا أخلى مكانه لتقويمات أكثر تدقيقاً. صار العالم، إذن، أكثر إدراكاً لحقيقة أن أمريكا مبتلية - رغم كونها أمل كثيرين ممن ينطلقون من دوافع شخصية تحفزهم على أن يصبحوا جزءاً من "الحلم الأمريكي" - بعدد غير قليل من التحديات العملياتية الجدية: ثمة تحدي دَيْنٍ قومي هائل ومتعاظم، وتحدي تفاوتٍ اجتماعي متزايد الاتساع، وتحدي نوعٍ من ثقافة الفساد القائمة على عبادة النزعة المادية، وتحدي نظامٍ مالي مستند إلى أساس المضاربة الجشعة، وتحدي نظامٍ سياسي مستقطب.

2 - ما بعد خداع الذات

على الأمريكيين أن يفهموا أن قوتنا في الخارج ستكون متوقفة بشكل متزايد على قدرتنا على التصدي لمشكلات الداخل. إن قرارات وطنية مدروسة بشأن تحسينات نظامية ضرورية باتت الآن شرطاً مسبقاً ضرورياً لأي تقويم معقول لآفاق أمريكا العالمية. وهذا يتطلب إدراكاً واضحاً من جانب الأمريكيين لما ينطوي عليه بلدهم من نقاط ضعف محددة ونقاط قوة عالمية باقية. تبقى نقطة الانطلاق

نحو الإصلاحات التي هي جوهرية إذا ما أرادت أمريكا أن تحافظ على مكانتها القيادية العالمية مع الاستمرار في حماية جملة القيم الأساسية لنظامها الداخلي، متمثلة بعملية رَوْز ومعاينة بالغة الحصافة والتأني.

ثمة أبعاد نقدية ستة تطفو على السطح بوصفها نقاط ضعف أمريكا الرئيسية، ومتزايدة التهديد:

أولاً، هناك دَيْن أمريكا القومي المتعاظم وغير القابل لأن يطاق مع مرور الزمن. تقول وثيقة صادرة عن مكتب الموازنة في الكونغرس في آب/أغسطس 2010 تحت عنوان "نظرة إلى الموازنة والاقتصاد" إن الدَّيْن العام الأمريكي بلغ نحو 60% من الناتج القومي الإجمالي – رقم مثير للقلق، ولكنه ليس رقماً يضع الولايات المتحدة في سلة واحدة مع الحالات العالمية البالغة السوء (فدَيْن اليابان القومي، مثلاً، يصل إلى نحو 115% من إجمالي الناتج القومي وفقاً لأرقام الديون الصافية لدى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي [OECD]، رغم أن ملكية الجزء الأكبر من تلك الديون تعود إلى اليابانيين أنفسهم؛ ودَيْن كل من اليونان وإيطاليا يصل إلى نحو 100%). إلا أن عجوز ميزانية هيكلية خارجة من رحم التقاعد الوشيك لجيل كثيري الأولاد تنذر بتحد طويل الأمد ذي شأن. ووفقاً لدراسة صادرة عن معهد بروكنز في نيسان/أبريل 2010 حول آفاق دَيْن الولايات المتحدة حسب افتراضات مختلفة، من شأن ميزانية أوباما الحالية أن توصل حجم الدَّيْن القومي للولايات المتحدة إلى ما هو أكبر من نظيره بعد الحرب العالمية الثانية حين كان 108.6% من إجمالي الناتج القومي، مع حلول عام 2025. ونظراً لأن تسديد ثمن هذا المسار من شأنه أن يتطلب زيادة ضريبية كبيرة ليس ثمة الآن أي إرادة قومية تؤيدها، فإن الواقع الذي لا يمكن الهروب منه هو أن المديونية الوطنية المتنامية ستزيد من هشاشة الولايات المتحدة أمام مناورات كبار الدائنين مثل الصين، وستهدد مكانة الدولار الأمريكي بوصفه نقد الاحتياط العالمي، وستقوض دور أمريكا بوصفها الأنموذج الاقتصادي الأفضل، وقيادتها، إذن، لمنظمات معينة مثل مجموعة الـ 20، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وستقلص قدرتها على تحسين ذاتها داخلياً، بل وحتى على تحصيل المبالغ المطلوبة لخوض حروب ضرورية، عند بعض المنعطفات.

مؤخراً قام اثنان من أنصار السياسة العامة المخضرمين هما آر سي آلتمان وآر إن هاس على صفحات مجلة "فورين أفيرز"، 2010 بتقديم خلاصة بليغة لآفاق أمريكا المستقبلية غير المشرقة في مقال حمل عنوان "تهتك أمريكا وقوتها" بعبارات متجهمة، حيث قالا: "الأفق المالي لما بعد العام 2020 كارثي تماماً ... لن تتأخر الولايات المتحدة في الوصول إلى منعطف تاريخي: إما أن تبادر إلى تنظيم بيتها المالي، وصولاً إلى استعادة الشروط المسبقة لتفوقها في العالم، أو أن تخفق في ذلك فتتحمل جملة العواقب الداخلية من جهة والدولية من جهة ثانية". إذا واصلت أمريكا تأجيل اعتماد خطة إصلاحية جدية قائمة على خفض النفقات ورفع الواردات في الوقت عينه، فإن من شأن الولايات المتحدة أن تجد نفسها في مواجهة مصير شبيه بمصائر قوى عظمى سابقة شُلَّتْ مالياً مثل روما القديمة وبريطانيا العظمى في القرن العشرين.

ثانياً، من المؤكد أن نظام أمريكا المالي المعطوب عقبة كأداء. ينطوي على هشاشتين: هو، أولاً، قنبلة نظامية موقوتة تهدد لا الاقتصاد الأمريكي وحسب بل والاقتصاد العالمي بسبب سلوكه المغامر والقائم على التعظيم الذاتي. وقد أفرز، ثانياً، مجازفة أخلاقية – معنوية تستثير الغضب داخلياً وتقوض جاذبية أمريكا خارجياً عبر زيادة تفاقم مآزق أمريكا الاجتماعية. فما طَبَع بنوك الاستثمار وبيوتات التجارة الأمريكية من إسراف، وعدم توازن، وطيش بفعل إغراء عدم تحلي الكونغرس بروح المسؤولية فيما يخص تنظيم امتلاك السكن وتمويله، وبدفع من أرباب المضاربة الجشعين في الوول ستريت – عجل بأزمة الـ 2008 المالية وما تبعها من ركود، ملحقاً أضراراً اقتصادية بالملايين(*).

(*) كتاب روجر لوفنشتاين الحصيف: نهاية الوول ستريت (نيويورك، مطابع بنغوين، 2010) يتضمن البيانات المهمة التالية حول العواقب الاجتماعية والاقتصادية الإجمالية لأزمة الـ 2008 - 2009 المالية الذاتية المنشأ:

المعدل الوسطي لعجوز دول مجموعة الـ 20 ارتفع من 1% إلى 8% (ص294).

مع حلول عام 2009 كانت حصة كل أمريكي من الدين العام: 24,000 دولار منها 2,500 دولار للصين (ص294).

ثروة أمريكا الإجمالية تقلصت من 64 تريليوناً من الدولارات إلى 51 تريليوناً (ص284).

بلغ معدل البطالة 10.2% (ص 284).

ومما زاد الطين بلة أن المضاربين الماليين في البنوك كما في صناديق الادخار تمكنوا، وهم متحررون عملياً من رقابة أصحاب الأسهم، من جني أرباح شخصية طائلة دون المساهمة في التجديد الاقتصادي أو خلق فرص العمل. كذلك كشفتْ أزمة الـ 2008 عن التباعد المذهل المشار إليه من قبل بين حيوات أولئك الذين هم على قمة النظام المالي وبين حيوات باقي أبناء البلاد، بله حيوات مواطني العالم النامي. وبالفعل، فإن ورقة عمل بحثية صادرة عام 2009 عن المكتب القومي للبحوث الاقتصادية تقول إن التناسب بين أجور العاملين في قطاع المال وأجور نظرائهم في باقي مجالات الاقتصاد الخاص كان 1.7 قبيل أزمة الـ 2008 المالية – مستويات غير مرئية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية. إن إصلاحاً للنظام المالي عبر اعتماد ضوابط بسيطة ولكن فعالة، إصلاحاً يزيد من الشفافية والمحاسبة مع تعزيز النمو الاقتصادي الإجمالي في الوقت نفسه، ضروري لضمان بقاء الولايات المتحدة قادرة على المنافسة اقتصادياً.

ثالثاً، يشكل تباينُ المداخيل المتزايد اتساعاً مشفوعاً باستنقاع الحراك الاجتماعي خَطَراً طويل الأمد يتهدد التوافق الاجتماعي والاستقرار الديمقراطي، وهما شرطان ضروريان لدعم أي سياسة خارجية فعّالة للولايات المتحدة. فحسبما صدر عن مكتب الإحصاء الأمريكي، ظلت أمريكا منذ عام 1980 تشهد زيادة لافتة على صعيد الفروق في المداخيل: في 1980 كانت نسبة الـ 5% من العائلات في القمة تحصل على 16.5% من إجمالي الدخل القومي، في حين أن نسبة الـ 40% من العائلات في القاعدة لم تكن تحصل إلا على 14.4% من هذا الإجمالي؛ ومع حلول عام 2008 اتسعت الهوة بين الرقمين فأصبحت 21.5%

- حُبُوس الرهن العقارية زادت من 74,000 في الشهر عام 2005 إلى 280,000 في الشهر في صيف 2008، وبلغت ذروة 360,000 في شهر تموز/يوليو 2009 (ص147، و283).
- أفلست البنوك بمعدل ثلاثة أسبوعياً سنة 2009 (ص282).
- خلال ربيع الـ 2009، كان 15 مليوناً من العائلات الأمريكية مدينة لرهاناتها بما هو أكثر من قيمة بيوتها (ص282).
- كان ثمة انكماش في إجمالي الناتج القومي بمعدل 3.8% ـ وهو الانكماش الأكبر منذ ما بعد تسريحات الحرب العالمية الثانية (ص282).
- عاشت أمريكا أطول فترات ركودها منذ ثلاثينيات القرن العشرين (ص282).
- انخفضت قيمة السندات بنسبة 57% ـ وهي أعلى نسب الهبوط منذ الكساد العظيم (ص281).

و12% على التوالي. وتوزع لا الدخل السنوي بل الثروة المملوكة من قبل العائلات كان حتى أكثر اختلالاً: فحسب أرقام مكتب الاحتياطي الاتحادي، كانت نسبة 1% من العائلات الأمريكية في 2007 تملك نسبة مذهلة من الثروة القومية الأمريكية تصل إلى 33.8% في حين أن حصة شريحة الـ 50% الدنيا لم تكن تتجاوز 2.5%.

وهذا النزوع أدى إلى دفع الولايات المتحدة إلى قمة جداول البيانات العالمية لعدم المساواة على صعيدي الدخل والثروة (انظر الشكلين: 2/1 و2/2). من شأن مثل هذا التفاوت في الدخل أن يكون أكثر استساغة إذا ما كان مصحوباً بحراك اجتماعي متناسب مع مفاهيم الحلم الأمريكي. إلا أن هذا الحراك الاجتماعي في الولايات المتحدة قد بقي مستنقعاً من حيث الجوهر على امتداد بضعة العقود القليلة الأخيرة في حين أن التفاوت في الدخل ظل في الوقت نفسه مستمراً في التعاظم. وبالفعل فإن البيانات الحديثة لمعامل جيني، مقياس تفاوت دخل وارد في الشكل: 2/1، تشير إلى أن الولايات المتحدة تقع في المرتبة الأكثر سوءاً بين جملة الاقتصادات الرئيسية متوازية تقريباً مع الصين وروسيا مع عدم بقاء سوى البرازيل بين البلدان النامية على مستويات أعلى من حيث عدم المساواة.

يضاف إلى ذلك أن دراسات حديثة قارنت حركية الكسب بين الأجيال في الولايات المتحدة مع نظيراتها في بلدان أوروبية مختلفة تبين أن الحراك الاقتصادي الإجمالي أدنى وأبطأ فعلياً في "أرض الفرص" منه في سائر أطراف العالم المتقدم. والأسوأ من ذلك هو أن أمريكا متخلفة عن بعض البلدان الأوروبية في وتيرة التحرك الاقتصادي الصاعد. وتمثل أحد الأسباب الرئيسية بنظام التعليم العام الضعيف في الولايات المتحدة. فحسب بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، تنفق الولايات المتحدة أحد أعلى المعدلات على التعليم الابتدائي والثانوي نسبة إلى كل تلميذ، غير أنها باقية صاحبة إحدى أدنى المراتب في الاختبارات في العالم الصناعي. وذلك الوضع يستنزف آفاق أمريكا الاقتصادية عبر إبقاء قطاعات من الرأسمال البشري دون توظيف مع تقليص الجاذبية العالمية للنظام العالمي.

شكل: 2/1 التفاوت في الدخل

(من الأكثر إلى الأقل تفاوتاً)

البلد	العام	معامل جيني
البرازيل	2005	56.7
الولايات المتحدة	2007	45.0
روسيا	2009	42.2
الصين	2007	41.5
اليابان	2008	37.6
إندونيسيا	2009	37.0
الهند	2004	36.8
المملكة المتحدة	2005	34.0
فرنسا	2008	32.7
إيطاليا	2006	32.0
الاتحاد الأوروبي	2009	30.4
ألمانيا	2006	27.0

المصدر: كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية

شكل: 2/2 مقدار الحصة من الثروة القومية

البلد	السنة، الوحدة	الـ 10% العليا	الـ 50% الدنيا
الولايات المتحدة	2001، العائلة	%69.8	%2.8
المملكة المتحدة	2000، الراشد	%56.0	%5.0
اليابان	1999، العائلة	%39.0	%13.9
إيطاليا	2000، العائلة	%48.5	%7.0(الـ40% الدنيا)
إندونيسيا	1997، العائلة	%65.4	%5.1
الهند	2002–2003، العائلة	%52.9	%8.1
ألمانيا	1998، العائلة	%44.4	%3.9
فرنسا	1994، الشخص	%61.0	غير معروف
الصين	2002، الشخص	%41.4	%14.4
كندا	1999، وحدة العائلة	%53.0	%6.0
أستراليا	2002، العائلة	%45.0	%9.0

المصدر: جامعة يو أن (UN)، تقرير 2/2008

أما خلل أمريكا الرابع فيتمثل ببنيته الوطنية المتهالكة. ففي حين أن الصين عاكفة على بناء مطارات وأوتوستر ادات جديدة، وكل من أوروبا واليابان والصين متوفرة على خطوط حديدية متقدمة سريعة، تبقى النظائر الأمريكية لهذه المرافق منتمية إلى أعماق القرن العشرين. وحدها الصين تملك قطارات صاروخية على سكك تصل أطوالها إلى نحو 5000 كيلومتر، في حين لا تملك الولايات المتحدة واحداً من هذه القطارات. مطارات بكين وشانغهاي متقدمة عقوداً على نظيراتها في واشنطن ونيويورك، اللتين تفوحان بقدر متزايد برائحة العالم الثالث المزعجة. وعلى المستوى الرمزي، فإن واقع كون الصين - التي لا تزال مجتمعاً عائداً إلى ما قبل الحداثة في أريافها وبلداتها الصغيرة - باتت متقدمة على الولايات المتحدة في مثل هذه الأمثلة الفاقعة للتجديد البنيوي المنتمي إلى القرن الواحد والعشرين، بحاجة إلى مجلدات.

في تقريرها عن البنية التحتية الأمريكية الصادر عام 2009 تقوم الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين بوضع مرتبة أمريكا الإجمالية في خانة دي [D] السفلى؛ خانة مشتملة على دي في الطيران، وسي [C] في السكك الحديدية، ودي في الطرق، ودي بلس [D+] في الطاقة. التجديد المديني ظل بطيئاً، حيث العديد من المدن - بما فيها عاصمة الدولة - مزدحمة بالأحياء الفقيرة ومجمعات السكن الشعبي المتداعية مؤكِّدة مدى هول الإهمال الاجتماعي. رحلة واحدة من مدينة نيويورك إلى واشنطن العاصمة (على خطوط آكيلا البطيئة والمترجرجة، وهي خطوط أمريكا "السريعة") تقدم عبر نوافذ القطار مشهداً قابضاً للنفس يشهد على استنقاع البنية التحتية الأمريكية، في تناقض صارخ مع التجديد المجتمعي الذي كان يميز أمريكا خلال جزء كبير من القرن العشرين.

- تبقى البنية التحتية المضمونة عنصراً جوهرياً بالنسبة إلى الكفاءة والنمو الاقتصاديين إضافة إلى تشكيلها في الوقت نفسه رمزاً دالاً على دينامية الأمة الإجمالية. تاريخياً، ظل الحكم على نجاح النظام للأمم الرائدة معطوفاً، في جزء منه، على حال بنيتها التحتية الوطنية وبراعتها، بدءاً بطرق الرومان وأقنيتها وصولاً إلى خطوط البريطانيين الحديدية. وحال البنية التحتية الأمريكية، كما تمت

الإشارة قبل قليل، أكثر تمثيلاً لقوة متقهقرة منها لأكثر اقتصادات العالم إبداعاً. ومن المحتوم أن من شأن بقاء بنية أمريكا التحتية متهالكة أن يؤثر في ناتجها الاقتصادي، ربما في وقت يشهد قدراً حتى أكبر من التنافس مع قوى ناشئة. ففي عالم تكون فيه المنافسة النظامية بين الولايات المتحدة والصين مرشحة لاكتساب المزيد من الحدة، ستكون البنية التحتية المتهالكة رمزاً وعَرَضاً للمرض الأمريكي.

لعل هشاشة أمريكا الخامسة هي جمهور يكاد لا يعرف شيئاً عن العالم. فالحقيقة المزعجة هي أن جمهور الولايات المتحدة ليس متوفراً إلا على القدر المرعب بضآلته من المعرفة بالجغرافيا العالمية، وبالأحداث الراهنة، بل وباللحظات المحورية في تاريخ العالم - واقع نابع بالتأكيد، جزئياً، من نظام التعليم العام المعطوب أو الفاشل. مسح للناشيونال جيوغرافيك جرى في 2002 اكتشف أن نسبة مئوية أعلى ممن هم بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين من العمر في كل من كندا، وفرنسا، واليابان، والمكسيك، والسويد استطاعت التعرف على الولايات المتحدة في إحدى الخرائط مقارنة بنظرائهم الأمريكيين. ومسح تم في 2006 لراشدين أمريكيين توصل إلى أن 63% لم يستطيعوا أن يشيروا إلى العراق على خريطة الشرق الأوسط، و75% لم يتمكنوا من الاهتداء إلى إيران، و88% بقوا عاجزين عن تحديد موقع أفغانستان - في وقت يشهد تورط أمريكا المكلف في المنطقة. وفيما يخص التاريخ، فإن استطلاعات حديثة أظهرت أن أقل من نصف طلاب السنة الثانية في الكليات كانوا يعلمون أن الناتو تأسس لمقاومة التوسع السوفييتي، وأن أكثر من 30% من الراشدين الأمريكيين عاجزون عن تسمية بلدين قاتلتهما أمريكا في الحرب العالمية الثانية. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة متخلفة عن بلدان متطورة أخرى في مقولات الوعي العام هذه. مسح للناشيونال جيوغرافيك عائد إلى 2002 قائم على مقارنة مدى اطلاع الشباب البالغين على الأحداث والجغرافيا الراهنة في كل من السويد، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا، والولايات المتحدة، والمكسيك، اكتشف أن الولايات المتحدة قابعة في المرتبة ما قبل الأخيرة - متفوقة فقط على جارتها الأقل نمواً: المكسيك.

وذلك المستوى من الجهل مضفور مع غياب التقارير المعلوماتية الغنية المتاحة الآن للجمهور بسهولة. باستثناء الجرائد الرئيسية الخمس ربما، لا توفر الصحافة المحلية والقنوات التلفزيونية الأمريكية إلا القليل جداً من التغطية الإخبارية لشؤون العالم، فيما عدا نوع من التغطية الآنية لأحداث مثيرة أو كارثية. ما يتم وضعه في خانة الأخبار يميل إلى أن يكون حشداً من التوافه أو القصص ذات العلاقة بهموم الإنسان العادية. والتأثير التراكمي لمثل هذا الجهل الواسع الانتشار يجعل الجمهور أكثر قابلية للتأثر بالخوف المستثار ديماغوجياً، لا سيما حين يكون نابعاً من نوع من الهجوم الإرهابي.

ومثل هذا التأثير التراكمي يؤدي، بدوره، إلى مضاعفة احتمالات الإقدام على مبادرات مدمرة للذات في مجال السياسة الخارجية. عموماً، يفضي جهل الجمهور إلى خلق بيئة أمريكية أكثر ترحيباً بتبسيطات متطرفة - تُغري بها لوبيات ذات مصالح - منها بآراء متوازنة عن جملة وقائع ما بعد الحرب الباردة العالمية الأعقد.

والخلل السادس، المعطوف على الخامس، هو النظام السياسي المتزايد الاختناق والمفرط في حزبيته. باتت الحلول الوسط السياسية أكثر مراوغة، جزئياً بسبب كون وسائل الإعلام، ولا سيما التلفزيون، والراديو، والمواقع الإلكترونية السياسية، متزايدة الخضوع لطغيان الخطاب الحزبي المسعور مع بقاء الجمهور الجاهل نسبياً نهباً للتضليل المانوي/الثنوي. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يتولى الشلل السياسي مهمة قطع الطريق على اعتماد العلاجات المطلوبة، كما في حال خفض العجز. وهذا بدوره يعزز الانطباع العالمي الموحي بعجز أمريكا عن تلبية الحاجات الاجتماعية الملحة. يضاف إلى ذلك، أن نظام أمريكا القائم يبقى - وهو كثيف التعويل على المساهمات المالية في الحملات السياسية (الانتخابية) - متزايد الهشاشة أمام قوة اللوبيات الداخلية والخارجية الواسعة الإمكانية والضيقة الأفق القادرة على توظيف البنية السياسية القائمة في خدمة أجنداتها على حساب المصلحة الوطنية والقومية. ولعل الأسوأ من كل ذلك هو أن "أمتنا"، وفقاً لدراسة حصيفة صادرة عن مؤسسة راند [RAND] "مقبلة" على فترة مديدة

من الحرب السياسية بين اليسار واليمين. إذا ما بقيت أسيرة "عملية ذات جذور عميقة وكبيرة شبيهة بعملية الاستقطاب السياسي صعبة، إن لم تكن متعذرة، المعالجة..."[1].

الشروط الستة الآنفة الذكر توفر الآن ذخيرة لأولئك المقتنعين سلفاً بحتمية انحطاط أمريكا. وهي تحفز أيضاً على تبني فرضيات سلبية قائمة على نزعة من المهد إلى اللحد الأبوية في أوروبا المزدهرة نسبياً. في السنوات الأخيرة صار كثيرون ينظرون إلى الأنموذج الأوروبي – المتمتع في العقود الأخيرة بمكانة دولية أعلى بفضل الجبروت المالي/التجاري للاتحاد الأوروبي – بوصفه أنموذجاً أعدل اجتماعياً من نظيره الأمريكي. غير أن قدراً أعمق من التدقيق ما لبث أن سلط الضوء على حقيقة أن النظام الأوروبي بمجمله يتقاسم عدداً من السلبيات الآنفة الذكر مع نظيره الأمريكي، إضافة إلى جملة من نقاط الضعف المحتملة بالنسبة إلى حيويته على المدى الطويل. وعلى نحو خاص، فإن أزمتي الدَّيْن لليونان وبعدها إيرلندا في 2010 مع تأثيراتهما المعدية أوحتا بأن الأبوية والسخاء الاجتماعيين لدى النظام الاقتصادي الأوروبي أمران غير قابلين للإدامة ومن شأنهما أن يشكلا، مع الزمن، تهديداً لسيولة أوروبا المالية، حقيقة استوعبتها القيادة المحافظة للمملكة المتحدة، فبادرت إلى اتخاذ تدابير تقشفية مفضية إلى فرض تخفيضات درامية مثيرة على برامج الرخاء الاجتماعي.

في الوقت نفسه، وكما ذُكر من قبل، يقول الواقع إن لدى أوروبا معدلات أعلى من أمريكا في المساواة والحركية الاجتماعيتين، رغم سمعة أمريكا التقليدية بوصفها "أرض الفرص". وبنية أوروبا التحتية، لا سيما نقلها العام الحصيف بيئياً مثل الخطوط الحديدية السريعة متفوقة على ما لدى أمريكا من مطارات خربة، ومحطات قطارات عتيقة، وطرق شائخة، وجسور متداعية. متوفرة هي أيضاً على كتلة سكانية أكثر اطلاعاً على الصعيد الجغرافي وأوسع ثقافة على المستوى الدولي، وأقل هشاشة أمام ظاهرة الاتجار بالخوف (على الرغم من وجود أحزاب قومية/عنصرية هامشية على الضفة السياسية اليمنى) وفي مواجهة خطر الاستغلال الدولي.

بالمقابل، كثيراً ما تُعد الصينُ موجةَ المستقبل. غير أن الأخيرة ليست، نظراً لتخلفها الاجتماعي ونزعتها التسلطية – الدكتاتورية السياسية، نداً لأمريكا أنموذجياً بالنسبة إلى الدول الأكثر ازدهاراً، والأحدث، والخاضعة لأنظمة حكم أطول باعاً على الصعيد الديمقراطي. إلا أن باستطاعة الصين، إذا ما واصلت مسارها الحالي ونجحت في تجنب الوقوع في مطبات اقتصادية أو اجتماعية كبرى، أن تصبح منافسة أمريكا الرئيسية على صعيد النفوذ السياسي العالمي، بل وفي ميدان القوة الاقتصادية والعسكرية مع الزمن. من الآن باتت الدينامية اللاتسووية ذات الدافع المادي لعملية التحديث الصينية أنموذجاً جذاباً بالنسبة إلى تلك الأجزاء من العالم التي ظلت فيها ظواهر التخلف، والثورة السكانية، والتوترات العرقية، والتركات الاستعمارية السلبية في بعض الأحيان، دائبة على التآمر من أجل تأبيد التخلف الاجتماعي والفقر. بالنسبة إلى ذلك القسم من البشرية يبدو وضع الديمقراطية في مواجهة الدكتاتورية أمراً ثانوياً. ومما يمكن تصوره أن من شأن هندٍ ديمقراطية نامية أن تكون منافسة الصين الأنسب – غير أن الهند لم ترتق بعد إلى مستوى التباري مع الصين إلا في جملة من نقاط الضعف الاجتماعية الأساسية مثل الأمية، وسوء التغذية، والفقر، والبنى التحتية المهترئة.

3– نقاط القوة الأمريكية المقيمة

الكشف في الشكل الآتي يلخص نقاط الضعف ومواطن القوة الأمريكية يشير إلى فكرة بالغة الأهمية توحي بقدرة النظام الأمريكي على المنافسة عالمياً: فكرة أن المستقبل المنظور (أي العقدين التاليين) إن هو إلا مستقبل يتعين على أمريكا، في المقام الأول، أن تحدد شكله. فالولايات المتحدة متوفرة على قابلية تصويب أخطائها المكشوفة – شرط أن تبادر إلى الإفادة الكاملة من نقاط قوتها ذات الشأن في المجالات الستة الأساسية التالية: القوة الاقتصادية الإجمالية، والطاقة الابتكارية، والدينامية السكانية، والتعبئة الارتكاسية، والقاعدة الجغرافية، والجاذبية الديمقراطية. أما الحقيقة الأساسية التي تميل عملية التفكيك الدارجة حالياً للنظام الأمريكي إلى تقزيمها أو إبقائها في الظل فهي أن تدهور أمريكا وانحطاطها ليسا من الأقدار المحتومة والمحسومة سلفاً.

كشف حساب أمريكا

ما عليها	ما لها
دين عام	قوة اقتصادية إجمالية
دين مالي مختل	طاقة إبداعية – ابتكارية
تباين اجتماعي متعاظم	دينامية سكانية
بنية تحتية متهالكة	تعبئة ارتكاسية راجعة
جمهور جاهل	قاعدة جغرافية
سياسة مأزومة	جاذبية ديمقراطية

يتمثل ذُخْر أمريكا الحاسم الأول بقوتها الاقتصادية الإجمالية. ما زال الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم الوطنية بهامش جيد. فقط المنطقة الأوروبية الموحدة اقتصادياً تتجاوز الولايات المتحدة قليلاً، ولكن الأنموذج الأوروبي يعاني، رغم ذلك، من معدلات بطالة أعلى من جهة ووتائر نمو أدنى من جهة ثانية. وما هو أهم بالنسبة إلى توجهات المستقبل هو أن الولايات المتحدة، رغم نمو آسيا الاقتصادي العاصف، ظلت محافظة لعقود من الزمن على حصتها الكبرى من الناتج الإجمالي الخام للعالم (انظر الشكل: 3/2). فالناتج المحلي الإجمالي الذي يزيد على 14 تريليوناً من الدولارات كان يشكل نحو 25% فقط من الناتج العالمي، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي لمنافستها الأقرب، الصين، كان يشكل أكثر من 9% من الناتج العالمي إذ بلغ نحو 6 تريليونات من الدولارات. وتقدّر مؤسسة كارنيغي للسلم الدولي أن الولايات المتحدة ستنتقل من حالة امتلاكها ما هو أقل من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 1.48 تريليوناً من الدولارات في 2010 إلى حالة امتلاك ما هو أكثر من هذا الاتحاد بمبلغ 12.03 تريليوناً من الدولارات في 2050 على صعيد الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن حيث دخل الفرد من الناتج الإجمالي المحلي فإن الولايات المتحدة ستزيد من تفوقها على الاتحاد الأوروبي من 12.23 دولاراً في 2010 إلى 32.266 دولاراً في 2050.

الشكل: 3/2 – النسب المئوية لحصص الناتج الإجمالي العالمي

البلد	1970	1980	1990	2000	2010
الولايات المتحدة	27.26	26.18	26.76	28.31	26.30
أوروبا	35.92(*)	33.77	31.70	31.92	28.30
الصين	0.78(*)	1.00	1.80	3.72	7.43
الهند	0.87	0.82	1.07	1.40	2.26
روسيا	4.27(*)	4.09	3.84	1.50	1.86
اليابان	9.84	10.68	11.88	10.25	8.74

المصدر: مصلحة البحوث الاقتصادية، وزارة الزراعة الأمريكية (محدثة في 2010/12/22)

صحيح أن الصين ستتمكن، حسب بعض التنبؤات الراهنة، بسبب قاعدتها السكانية الراجحة إلى حد كبير، من تجاوز الولايات المتحدة من حيث الحجم الإجمالي للاقتصاد في إحدى سنوات القرن الواحد والعشرين؛ وتقدر مؤسسة كارنيغي أن ذلك التاريخ سيكون قريباً من عام 2030. ولأسباب مشابهة، لا بد للهند أيضاً من أن ترتفع، وإن بسرعة أقل، إلى صدارة الناتج الإجمالي المحلي العالمي في غضون الأعوام الأربعين القادمة. إلا أن أياً من الصين أو الهند لن تتمكن ولو من الاقتراب من مستويات الولايات المتحدة على صعيد حصة الفرد من مواكبة الولايات المتحدة في خلطتها الاقتصادية القوية الجامعة بين الحجم الكلي للناتج الإجمالي المحلي وحصة الفرد الكبيرة منه. ومن شأن هذه الميزة الاقتصادية – مع افتراض مبادرة أمريكا إلى استغلال نقاط قوتها الأخرى – أن تحافظ على نفوذ أمريكا الاقتصادي العالمي وجاذبيتها النظامية، جنباً إلى جنب مع تأثيرها الفعال على الموهبة العالمية.

(*) أرقام أوروبا لعامي 2000 و2010 تشمل 27 عضواً، أما الأرقام الأخرى فتعكس واقع أعضاء الاتحاد الأوروبي السابقين الـ 15؛ يتم حساب روسيا على أنها الاتحاد السوفييتي بالنسبة إلى أعوام 1970 و1980و1990، وبوصفها روسيا الاتحادية بالنسبة إلى عامي 2000 و2010؛ حصة الصين من الناتج الإجمالي المحلي هي الآن أكبر من نظيرتها اليابانية - ولكن مصلحة البحوث الاقتصادية لم تقم بتحديث المعلومات منذ أن نجح اقتصاد الصين في تجاوز نظيره الياباني في أواخر 2010 وأوائل 2011.

شكل: 4/2 – القيم المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

الأعوام	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصين	اليابان	روسيا	الهند
الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ـ بتريليونات دولارات 2005						
1) 2010	13.15	14.63	3.64	4.54	0.88	1.13
2) 2025	19.48	19.10	16.12	5.56	2.01	3.80
3) 2030	22.26	20.34	21.48	5.79	2.49	5.33
4) 2050	38.65	26.62	46.27	6.22	4.30	15.38
حصة الفرد منه ـ بآلاف دولارات 2005						
5) 2010	42,372	29,649	2,699	35,815	6,328	0.966
6) 2025	54,503	38,320	11,096	47,163	15,714	2,722
7) 2030	59,592	40,901	14,696	50,965	20,039	3,648
8) 2050	88,029	55,763	32,486	66,361	39,350	9,287

المصدر: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – النظام العالمي في 2050/شباط – فبراير 2010

شكل: 5/2 – التقويم النوعي للولايات المتحدة والقوى الناشئة(*)

متوسط الترتيب تبعاً للمؤشرات الاقتصادية

البلد	متوسط الترتيب العالمي
الولايات المتحدة	السابعة
الصين	الحادية والثلاثون
الهند	الخمسون
البرازيل	الحادية والخمسون
روسيا	الحادية والسبعون

متوسط الترتيب تبعاً للمؤشرات الاجتماعية والسياسية

البلد	متوسط الترتيب العالمي
الولايات المتحدة	العشرون
البرازيل	الخامسة والسبعون
روسيا	العاشرة بعد المئة
الهند	الحادية عشرة بعد المئة
الصين	الثانية عشرة بعد المئة

أما الذُّخر الرئيسي الثاني المسؤول عن تحقق نجاح أمريكا جزئياً فهو الإقدام التكنولوجي والإبداعي المستمد من ثقافة مبادرة ومؤسسات تعليم عالٍ متفوقة. فالندوة الاقتنصادية العالمية تضع الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة على سلَّم

(*) هذان الجدولان يمثلان المراتب الوسطية لكل من الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، والهند، والبرازيل عبر جملة المؤشرات التي تروز التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على النطاق العالمي. ومع أن الولايات المتحدة تحتل مرتبة متقدمة كثيراً على غيرها من القوى الطامحة إلى التفوق، فإنها ـ الولايات المتحدة ـ لا تحتل المرتبة الأولى في أي من المؤشرات لدى مقارنتها بسائر القوى الأخرى. وهذان الجدولان يكشفان عن أن أي قوة ناشئة أخرى لا تستطيع، رغم تعاظم التنافس على النفوذ العالمي، أن تعرض خلطة القوتين الناعمة والخشنة التي ظلت تميز تفوق أمريكا العالمي.

الاقتصادات الأقدر على التنافس بعد سويسرا، والسويد، وسنغافورة؛ وثمة جماعة استشارية في بوسطن متخصصة بتصنيف الاقتصادات الأقوى ابتكاراً في العالم وضعت الولايات المتحدة فوق جميع الاقتصادات الكبرى باستثناء كوريا الجنوبية.

يضاف إلى ذلك أن التقويمات المقارنة لجوانب "أنعم" أخرى من الحيوية الاجتماعية تشير إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تشغل مرتبة عليا نسبياً في بنود نوعية أساسية معينة درجتْ على رَوْز الأداء النظامي في بلدان رئيسية أخرى (انظر الشكل: 5/2). مقلق ألا تكون أمريكا في الصدارة، ولكن الأهم فيما يخص المستقبل القريب هو أن الأطراف الرئيسية الطامحة إلى بلوغ نادي النخبة العالمية متخلفة الأداء تخلفاً ملحوظاً في جل البنود. وذلك يعزز الفكرة المطورة لاحقاً فيما يخص المستقبل القريب لأي بديل فعال من أمريكا متمتع بالقدرة على امتلاك كل من بُعْدَي القوة الدولية الناعم والخشن.

وما ينطوي على أهمية بالغة في هذا المجال هو تحكم أمريكا بالتعليم العالي: فوفقاً لتصنيف وضعتْه جامعة جياو تونغ في شنغهاي لأفضل الجامعات العالمية، ثمة ثمان جامعات من أفضل الجامعات العشر في العالم هي جامعات أمريكية، في حين أن سبع عشرة جامعة هي من أفضل الجامعات العشرين. وهذه المؤسسات لا تكتفي بتزويد أمريكا بأسباب المعرفة التكنولوجية اللازمة للحفاظ على التفوق الاقتصادي - وحتى العسكري - عبر ريادة منتجات المستقبل وصناعاته، بل تقوم أيضاً بإغناء التراكم المحلي لرأس المال البشري متمثلاً بحفز أساتذة ممتازين، ومهندسين رائعين، ومبادرين خلاقين في طول العالم وعرضه على الهجرة إلى الولايات المتحدة وصولاً إلى تمكينهم في ترجمة مجمل طاقاتهم التعليمية والاقتصادية الكامنة إلى واقع ملموس. لا بد لهذه الحقيقة من أن تذكِّر الأمريكيين بمدى حساسية هيمنة تعليمهم العالي بالنسبة إلى حيوية البلاد الداخلية، ووجاهتها الدولية، ونفوذها العالمي.

تتمثل الميزة الثالثة بقاعدة أمريكا السكانية القوية نسبياً، لا سيما لدى مقارنتها بنظيراتها في كل من أوروبا، واليابان، وروسيا. فكتلة أمريكا السكانية الكبيرة البالغة 318 مليون نسمة تشكل منبعاً أصيلاً لمرجعية عالمية نافذة.

ويضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تكاد لا تعاني من المستوى نفسه من الشيخوخة السكانية، أو حتى التدهور السكاني، المتوقعين في الأمكنة الأخرى. فحسب تقديرات الأمم المتحدة، ستتوفر الولايات المتحدة مع حلول عام 2050 على كتلة سكانية بحجم 403 ملايين نسمة، نسبة 21.6% منها فوق سن الـ 65. وخلال تلك الفترة الزمنية ستتدهور كتلة الاتحاد الأوروبي السكانية من 497 إلى 493 مليوناً، نسبة متجاوزي سن الـ 65 فيها عام 2050: 28.7%. أما الأرقام الموازية بالنسبة إلى اليابان فهي 127 مليوناً في 2010 إلى 101 مليون في 2050، مع جمهور تصل نسبته إلى 37.8% ممن تجاوزوا الـ 65 من العمر في منتصف القرن (انظر الشكل: 2/6).

يكمن أحد أسباب هذا التباين الحميد في قدرة أمريكا على اجتذاب المهاجرين واستيعابهم - رغم القلق الداخلي الحديث حول هذا الأمر. حالياً تتمتع أمريكا بمعدل هجرة صاف يصل إلى 4.25 لكل ألف نسمة؛ وتجتذب ألمانيا 2.19، والمملكة المتحدة 2.15، وفرنسا 1.47، وروسيا 0.28، والصين 0.34. وهذه القابلية لاجتذاب الأجانب واستيعابهم تدعم قاعدة أمريكا السكانية وتُغْني أُفْقَها الاقتصادي وجاذبيتها الدولية على المدى الطويل. ومن شأن أمريكا إذا ما أذعنت لنزعات معاداة الهجرة ورهاب الأجانب، أن تُعَرِّض تأثيرها الريادي الذي أثبت جدواه بالنسبة إلى دينامية أمريكا، وازدهارها، وآفاقها، للخطر.

أما الذخر الرابع فهو قدرة أمريكا على التعبئة التفاعلية. فنمط سياستها الديمقراطية مشجعة لردود الأفعال المتأخرة، متبوعة بالتعبئة الاجتماعية في مواجهة الخطر المتهدد لوحدة الأمة في غمرة العمل. ذلك هو ما حدث في الحرب، حين صارت عبارة "تذكروا بيرل هاربر!" شعاراً ساعد على استنفار المجهود القومي والوطني الذي قلب أمريكا إلى ترسانة حربية. والسباق إلى القمر كان، ما إن أصبح آسراً لخيال الجمهور، قد انطوى على تأثير الدفع إلى ابتكار تكنولوجي هائل. مآزق أمريكا الحالية تستجدي جهداً مشابهاً، وبعض نقاط الضعف الأمريكية توفر بؤراً جاهزة للاستنفار الاجتماعي لخدمة أهداف بنّاءة اجتماعياً. وليس أي هجوم على بنية أمريكا التحتية المهترئة والعتيقة إلا أحد

الأهداف الواضحة. ومن شأن شعار "أمريكا خضراء" رداً على الاحترار العالمي أن يكون هدفاً آخر. فمع دعوة رئاسية ناجحة إلى التأييد الشعبي من الممكن توظيف أصول أمريكا المادية جنباً إلى جنب مع مواهبها الإبداعية المشبعة بروح المبادرة من أجل تحقيق التجديد الداخلي المطلوب.

شكل 6/2 – الكتلة السكانية والشيخوخة المتوقعتين

الكتلة السكانية الكلية (بالملايين)	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصين	اليابان	روسيا	الهند
1) 2010	317.64	497.53	1,354.15	127.00	140.37	1,166.08
2) 2025	358.74	506.22	1,453.14	120.79	132.35	1,431.27
3) 2030	369.98	505.62	1,462.47	117.42	128.86	1,484.60
4) 2050	403.93	493.86	1,417.05	101.66	116.10	1,613.80

المصدر: توقعات الأمم المتحدة استناداً إلى تباينات الخصوبة

نسبة الكتلة الشائخة فوق الـ65	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصين	اليابان	روسيا	الهند
1) 2010	%13.0	%17.5	%8.2	%22.6	%12.9	%4.9
2) 2025	%18.1	%22.0	%13.4	%29.7	%17.7	%7.3
3) 2030	%19.8	%23.8	%15.9	%30.8	%19.4	%8.4
4) 2050	%21.6	%28.7	%23.3	%37.8	%23.4	%13.7
5) الطول المقدر للعمر	78.11	78.67	73.47	82.12	66.03	66.09

- المصدر: توقعات الأمم المتحدة

أما الذخر الخامس، فخلافاً لبعض القوى الرئيسية الكبرى، تتوفر الولايات المتحدة على ميزة امتلاك ثروة طبيعية آمنة على نحو فريد: قاعدة جغرافية غنية، ومناسبة استراتيجياً، وبالغة الرحابة لكتلة سكانية متماسكة وطنياً غير

مبتلية بأي نزعة انفصالية عرقية. كذلك ليست أمريكا مهددة بالمطامع الإقليمية لأي من الجيران. جارتها الشمالية صديقة ونسخة أكثر نجاحاً اجتماعياً لطريقة الحياة المشتركة، في الحقيقة. كذلك تتولى كندا، بعمقها الجغرافي الهائل، تعزيز أمن أمريكا. وكتلة أمريكا القارية غنية بالموارد الطبيعية، المتدرجة من الثروات المنجمية إلى الزراعة وصولاً أيضاً إلى الطاقة على نحو متزايد، تلك التي ما زالت، ولا سيما في آلاسكا، غير مستغلة حتى الآن. موقع أمريكا على حافتي اثنين من أهم محيطات العالم: الأطلسي والهادي – يوفر حاجزاً آمناً، فيما تتولى شواطئ أمريكا تقديم منصة انطلاق للتجارة البحرية، كما لاستعراض القوة العابرة للمحيط، عند الضرورة. باختصار، ما من بلد كبير آخر يتمتع بجملة هذه الميزات بوصفها حالة دائمة من ناحية وفرصة مواتية من ناحية أخرى.

يتمثل نُخْر أمريكا السادس باحتضانها باقة من القيم – حقوق الإنسان، الحرية الفردية، الديمقراطية السياسية، الفرصة الاقتصادية – المتبناة عموماً من قبل كتلتها السكانية وظلت على امتداد السنين تعزز مكانة البلد العالمية. ولطالما دأبت أمريكا على الإفادة من هذه الميزة الإيديولوجية، مسخِّرة إياها في السنوات الأخيرة لتحقيق الانتصار الناجح في الحرب الباردة. غير أن بعضاً من ذلك البريق ما لبث، فيما بعد، أن خبا، بسبب الاستياء الدولي الواسع الانتشار من غزو العراق في 2003 وما صاحبه من تجاوزات في المقام الأول. فحسب المسح الذي أجرته مؤسسة بيو عام 2010 للمواقف العالمية، مثلاً، فإن نسبة المؤيدين لأمريكا تدهورت في 2007 إلى أدنى مستوى لها خلال عشر سنوات، إذ هوت في دول مثل إندونيسيا إلى 29% فقط، وفي دول صديقة مثل ألمانيا إلى 30% فقط. غير أن تلك الأرقام ما لبثت أن انتفضت مع حلول عام 2010 إذ عادت إلى 59% و63% بالنسبة إلى البلدين آنفي الذكر على التوالي.

ومن هنا يتضح أن تنشيط تماهي أمريكا الدولي الإيجابي مع تقاليدها الديمقراطية ممكن ومرجو في الوقت عينه. فمثل هذه القيم كانت، وهي مؤهلة لأن تعود من جديد، ذُخراً لأمريكا، لا سيما مقارنة بنظامي الحكم التسلطيين في الصين وروسيا. فواقع عجز هذين البلدين عن التباهي بأي إيديولوجية سياسية

جذابة عالمياً - رغم أن الاتحاد السوفييتي السابق حاول عبثاً أن يفعل ذلك خلال مباراته النظامية مع الولايات المتحدة - هو في خدمة أمريكا على المدى الطويل. وفي حين أن جزءاً كبيراً من العالم قد يلوم الولايات المتحدة على تحركاتها الأحادية في ميدان السياسة الخارجية، فإن هناك في الوقت نفسه نوعاً من الإدراك المشوب بالقلق لدى كثيرين إزاء احتمال تمخُّض أي تدهور وانسحاب انعزالي أمريكيين سريعين عن تقويض الآفاق الواعدة بالانتشار الدولي المستقر لكل من التنمية الاقتصادية والديمقراطية العالميتين.

جملة مواطن القوة الستة الآنفة الذكر توفر، إذن، منصة انطلاق جبارة لعملية التجديد التاريخية التي تحتاج إليها أمريكا حاجة ماسة. إلا أن الجزء الأصعب من عملية تجديد الأهمية تلك يبقى متمثلاً بالحاجة الملحة إلى تصويب أخطائها النظامية الآنفة الذكر والمرشحة لأن تكون بالغة الخطورة. من المؤكد أن هناك علاجات متوفرة كفيلة بالتعامل الناجح مع كل من المخاطر الرئيسية أو ألوان الخلل، وقد باتت منذ الآن موضوعاً لنقاشات وطنية مفعمة بالحيوية. فما يتهدد آفاق أمريكا المستقبلية الطويلة الأمد ليس حشداً من الحتميات التاريخية الملغزة بمقدار ما هو الشح المتواصل للإرادة السياسية والتوافق الوطني على التصدي للتحديات وتناولها بالمعالجة.

على نطاق واسع بات الأمريكيون الآن يسلّمون بأهمية الإصلاحات الداخلية النقدية الحاسمة، مثل النفض المالي الواسع وتحقيق التوازن المالي على المدى الطويل، بالنسبة إلى ازدهار أمريكا الداخلي المستقبلي ودورها الدولي البناء. ومن شأن التصدي الفعال لعيوب نظام التعليم الثانوي في أمريكا أن يقطع أيضاً شوطاً كبيراً على طريق تدعيم مستقبل أمريكا الاقتصادي على المدى الطويل، لأن من شأن تحسينه النوعي أن يصوّب عدداً كبيراً من الأخطاء المذكورة من قبل (لا سيما عدم المساواة، والجمود الاجتماعي، وجهل الجمهور). غير أن عمليات تحقيق التوازن في الموازنة، والإصلاح المالي، والتصدي لانعدام التكافؤ المشحون بالخطر سوف تتطلب الإقدام على تدابير اجتماعية غير مريحة على أصعدة الحوافز، والضرائب، والضوابط. فقط إحساس بالتضحية الاجتماعية

المشتركة في سبيل اجتراح التجديد الوطني من شأنه أن يتمخض عن التضامن الضروري على سائر المستويات المجتمعية.

في آخر المطاف، قد يتطلّب نجاح أمريكا الطويل الأمد على صعيد التجدد الذاتي تغييراً جذرياً في بؤرة تركيز ثقافة أمريكا الاجتماعية: كيف يحدد الأمريكيون طموحاتهم الشخصية والمضامين الأخلاقية لـ "حلمهم" القومي؟ هل امتلاك الحيازات المادية الفائضة عن متطلبات المنطق، والراحة، والإشباع الذاتي هو المعنى النهائي للحياة الصالحة؟ هل تستطيع إصلاحات داخلية مطبقة بأناة ومثابرة أن تقلب أمريكا إلى مجتمع ذكي يتولى فيه اقتصاد منتج، وحيوي، وخلّاق خدمةَ الأساس اللازم لاجتراح مجتمع أرحب على مختلف الأصعدة الثقافية، والفكرية، والروحية؟ ما يدعو للأسف أن مثل عملية إعادة التقويم البعيدة المدى لمعنى الحياة الصالحة هذه لا يمكن أن تتم إلا بعد أن يكون الجمهور الأمريكي قد تعرض لخضَّة مؤلمة تُفْهمه حقيقة أن من شأن أمريكا نفسها أن تكون في خطر إذا ما واصلت المسار المفضي من اتباع قَرْن الوفرة إلى الغوص في نوع من الإفلاس الدولي.

لا بد للأعوام القليلة القادمة من أن توفر نوعاً من الرؤية الجزئية النافذة إلى المستقبل. فإذا ما ظل الاستعصاء السياسي والنزوع الحزبي يشلّان التخطيط العام، وإذا ما بقيا يقطعان الطريق على أي تقاسم اجتماعي منصف لتكاليف التجدد الوطني، وإذا ما أَصَرّا على الاستخفاف بالتوجه الاجتماعي الخطر الذي يؤدي إلى مضاعفة فروق الدخل، وإذا ما تعاميا عن حقيقة أن مكانة أمريكا في التصنيف العالمي ربما باتت في خطر، فإن من شأن التوجس القلق من انحطاط أمريكا أن يصبح تشخيصَها التاريخي. غير أن ذلك ليس محتوماً. ولا ينبغي له أن يكون، نظراً لجملة نقاط القوة الباقية والمقيمة لأمريكا المعاصرة ولقدرتها الواضحة بجلاء على اجتراح نوع من الرد المركَّز وطنياً وقومياً على أي من التحديات. وذلك كان هو الحال بعد الكساد العظيم وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي عقد ستينيات القرن العشرين خلال الحرب الباردة، ويمكنه أن يتكرر.

4- حرب أمريكا الإمبريالية الطويلة

إذا كان انهيار الـ 2007 قد وفَّر درساً ضرورياً فيما يخص الحاجة إلى الانخراط في عملية إعادة تقويم كبرى لبعض ما لدى أمريكا من ملامح نظامية، وقيم محلية، وسياسات اجتماعية، فإن تاريخ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر يتعين عليه، بالمثل، أن يشجع أمريكا على إعادة التفكير جدياً بما إذا كانت قد تحلت بالذكاء والحصافة في استغلال الفرصة غير العادية التي وفَّرَتْها نهايةُ الحرب الباردة السلمية والتي كانت مواتية على المستوى الجيوسياسي.

من السهل الآن نسيان مدى الخطر الذي كانت تنطوي عليه الحرب الباردة بالفعل على امتداد عقودها الأربعة والنصف الطويلة. كان من شأن حرب ساخنة أن تندلع فجأة في أي لحظة بضربة مطيحة بالرأس قادرة على استئصال القيادة الأمريكية في غضون دقائق، وعلى تحويل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى كومتي رماد في غضون ساعات. لم تكن الحرب "الباردة" مستقرة إلا بمعنى استناد ضبط النفس المتبادل الهش الذي كان يميزها إلى عقلانية حفنة من البشر المعرَّضين للوقوع في الخطأ.

وعقب تفكك الاتحاد السوفييتي في 1991، تبوأت الولايات المتحدة عرشَ السيادة. قِيَمُها السياسية ونظامها الاجتماعي - الاقتصادي غرقا في بحر من الإعجاب العالمي وصارا موضوع تقليد شغوف. مكانتُها الدولية لم تكن تواجه أي تحديات. العلاقة العابرة للأطلسي مع أوروبا لم تعد قائمة بالدرجة الأولى على نوع من الخوف المشترك، بل على نوع من الإيمان العام بأسرة أطلسية أرحب كان من المتوقع لأوروبا فيها أن تنطلق بحيوية واندفاع نحو وحدتها السياسية الأكثر أصالة ورسوخاً. وفي الشرق الأقصى بادرت اليابان - حليفة أمريكا الآسيوية الأقرب - إلى الارتقاء التدريجي إلى مرتبة دولية مرموقة. المخاوف النابعة من احتمال قيام "الدولة العظمى" اليابانية بوضع اليد على أصول أمريكا ما لبثت أن تلاشت بهدوء. كانت العلاقات مع الصين قد واصلت تحسنها عقب الاعتراف الدبلوماسي في 1978، بل وأصبحت الصين شريكة أمريكا في التصدي للاتحاد السوفييتي في أفغانستان سنة 1980. وهكذا فإن موقف أمريكا من

الصين كان قد أصبح أكثر إيجابية، بل وباتت أمريكا مطمئنة دون مبرر من جراء انخداعها الذاتي بفكرة أن من شأن تخلف الصين الداخلي أن يحول طويلاً دون صيرورتها منافسة أمريكا القابلة للحياة.

وهكذا فإن أمريكا صارت تبدو للقاصي والداني محرك العالم الاقتصادي، وأنموذجه السياسي، ورائده الاجتماعي، وقوته المهيمنة غير القابلة للتحدي. وعبر توظيف ذلك التفوق، نجحت أمريكا، في الوقت نفسه تقريباً، في قيادة تحالف عالمي ناجح لطرد العراق من الكويت المحتلة حديثاً - وقد حققت ذلك بتأييد روسي، وبإذعان صيني، وبمشاركة سورية، بصرف النظر عن تعاون حلفاء أمريكا التقليديين. إلا أن أمريكا أخفقت في السنوات التالية على صعيد الإمساك باللحظة وصولاً إلى التصدي لمشكلة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني اللغز. فمنذ الحرب في 1967، كادت المشكلة الشرق أوسطية أن تصبح حكراً على الولايات المتحدة نتيجة مكانتها المهيمنة في المنطقة. غير أن الولايات المتحدة هذه كانت، إذا استثنينا اجتراح الرئيس كارتر اللافت بنجاحه لاتفاق سلام إسرائيلي مصري، ذات دور سلبي إلى حد كبير، حتى في أثناء مكانتها المهيمنة عالمياً على امتداد عقد تسعينيات القرن العشرين. فبعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الواقعي إسحاق رابين في 1995 على يد أحد مناهضي العملية السلمية، لم تبذل الولايات المتحدة - ولو بشيء من السلبية - في الفترة الأخيرة من رئاسة كلينتون التي دامت ثماني سنوات سوى محاولة متأخرة ولكن فاشلة ترمي إلى إنعاش المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

وبعيد ذلك جاء الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 - ذلك التتويج الصارخ لمسلسل هجمات القاعدة المتزايدة العنف على أهداف أمريكية إبان تسعينيات القرن العشرين. تمخض هذا الحدث المأساوي عن ثلاثة ردود أفعال أمريكية رئيسية. أولاً، أقدم الرئيس جورج دبليو بوش على إقحام الولايات المتحدة في مشروع عسكري بأفغانستان لا لسحق القاعدة وإطاحة نظام الطالبان الذي وفر لها المأوى وحسب، بل ولتركيب نظام ديمقراطي حديث في أفغانستان. ومن ثم، في أوائل عام 2002 أيد عملية عسكرية نفذها رئيس الوزراء شارون

(الذي أطلق عليه لقب "رجل السلام!") لسحق منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية. ثالثاً، في أوائل ربيع 2003 قام بوش بغزو العراق من جراء اتهامات غير مدعمة حول وجود علاقة عراقية مع القاعدة وحيازة العراق المزعومة لـ "أسلحة تدمير شامل". تراكمياً أدت هذه الأفعال إلى رفع منسوب العداء الشعبي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وإلى تعزيز موقع إيران الإقليمي، وإلى توريط أمريكا في حرب لامتناهية.

ومع حلول عام 2010، كانت الحربان الأفغانية والعراقية أطول حربين في تاريخ أمريكا. فأولاهما التي شُنت في غضون أسابيع بعد هجوم الإرهابيين على نيويورك، الذي كان قد تمخض عن العدد الأكبر من الضحايا المدنيين الذين سبق لأي عدو أن كبدها للمجتمع الأمريكي، ما لبث أن عجل برد فعل عسكري مدعوم من الشارع مصمم لتدمير شبكة القاعدة المسؤولة عن الهجوم، ولإزاحة نظام الطالبان عن السلطة في أفغانستان، ذلك النظام الذي كان قد وفر ملاذاً آمناً للجناة. أما ثانية هاتين الحربين الطويلتين فكانت عملية غزو الولايات المتحدة العسكري للعراق في أوائل 2003، عملية لم تكن مؤيدة خارجياً إلا من قبل رئيس وزارء بريطاني مطواع سياسياً ومن جانب إسرائيل، ولكنها، بهذين الاستثنائين، مرفوضة أو مثيرة للريبة لدى جل حلفاء أمريكا الآخرين. وقد بررها على الملأ رئيس جمهورية الولايات المتحدة من منطلق اتهامات ملتبسة للعراق بحيازة أسلحة دمار شامل، اتهامات ما لبثت أن تبخرت في غضون أشهر قليلة، مع الإخفاق في العثور على أي دليل مؤيد في العراق الخاضع للاحتلال الأمريكي. ولأن هذه الحرب سلبت لب الرئيس بوش فإن الحرب في أفغانستان أُحيلت على نوع من الإهمال الذي دام نحو سبع سنوات.

. كانت لهاتين الحربين سمة مشتركة واحدة: كانتا حملتين عسكريتين في أرض معادية. وفي الحالين، كليهما، لم تُبْدِ إدارة بوش إلا القليل من الاعتبار للخلفيتين الثقافيتين المعقدتين الموبوءتين بحشد هائل من المنافسات العرقية ذات الجذور العميقة المولِّدة للصراعات في قلب الصراعات، وبجوار إقليمي شديد الاضطراب (مشتمل خصوصاً على الباكستان وإيران)، وبنزاعات إقليمية

الفترات الزمنية التي دامتها حروب أمريكا الرئيسية حتى آذار 2011

(الأرقام بالأشهر)

حرب أفغانستان	112
حرب فيتنام	102
حرب الاستقلال	100
حرب العراق	96
الحرب الأهلية	48
الحرب العالمية الثانية	45
الحرب الكورية	37
الحرب البريطانية (1812	32
الحرب على التمرد في الفلبين	30
حرب المكسيك	21
الحرب العالمية الأولى	20
الحرب الإسبانية	3
حرب العراق (1991)	2

مستعصية، ساهمت جميعها وبشراسة في تعقيد تحركات الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، كما في تأجيج مشاعر العداء لأمريكا في طول المنطقة وعرضها. ومع أن عمليتي التدخل الأمريكيتين كانتا تذكّران بالحملات الإمبريالية التأديبية في القرن التاسع عشر ضد قبائل بدائية وغير موحدة عادة، فإن الحرب على النزعة الشعبوية المستثارة، في عصر الصحوة السياسية الجماهيرية الجديد، باتت، كما اكتشفت الولايات المتحدة بألم، أطول وأصعب. أخيراً، وليس آخراً على الإطلاق، توقف أي انتصار شامل يتم بلوغه دون رحمة باستخدام جميع الوسائل الضرورية، في عصر الشفافية العالمية، عن أن يكون خياراً قابلاً للتطبيق؛ فحتى الروس، الذين لم يترددوا في قتل المئات والآلاف من الأفغان

والذين دفعوا بعدد من ملايين هؤلاء الأفغان إلى المنافي، لم يواصلوا طريق الغلبة إلى النهاية.

غير أن النزاعين الأفغاني والعراقي أبقيا في الوقت نفسه - مثل حملات الماضي الغربية إلى حد كبير - الوطن الأمريكي بمنأى عن التأثر، إذا استثنينا، بطبيعة الحال، الجنود وعائلاتهم. ومع أن الحربين، كلتيهما، كلفتا أمريكا مليارات الدولارات، ومع أن مجموعي تلك التكاليف كانا أعلى من سائر الحروب السابقة باستثناء الحرب العالمية الثانية، فإن كلفتهما بوصفها نسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي كانت متدنية من جراء التوسع الهائل لاقتصاد الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن الإدارة البوشية أحجمت عن زيادة الضرائب من أجل تغطية تكاليف الحربين، إذ مولتهما، بدلاً من ذلك، عن طريق الاقتراض الأيسر سياسياً، بما فيه من الخارج. ومن منظور اجتماعي، شكل واقع كون القتل والموت بأيدي متطوعين - خلافاً لما حصل في الحربين الفيتنامية والكورية السابقتين - أيضاً عامل اختزال للمدى المجتمعي للألم الشخصي.

وبمقدار ما يتعلق الأمر بالإدارة الفعلية لهاتين الحربين، فإن التجاهل الذي دام عدداً من الأعوام للحرب في أفغانستان تفرغاً للحرب العراقية كان مصحوباً بإصرار الإدارة البوشية على استخدام تعريف كاسح عن قصد للإرهاب تسويغاً لإعطاء الأولوية للحملة على صدام حسين، مع إغفال خصومة العراق الإيديولوجية للقاعدة وعداء القاعدة المقابل لنظام صدام حسين. وعن طريق القيام، ضمنياً، بوضع الطرفين في سلة واحدة تحت يافطة "الجهاد الإسلامية" الشاملة أو الكاسحة، وعبر جعل "الحرب على الإرهاب" التبرير المناسب لجملة ردود الأفعال العسكرية الأمريكية، بات من الأسهل استنفار غضب الجمهور الأمريكي في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لا على الجناة الفعليين وحسب بل وضد كيانات إسلامية أخرى. فـ "السحابة الفطرية" التي تحدثت عنها كوندوليزا رايس (مستشارة الأمن القومي آنذاك) بوصفها خطراً متهدداً لأمريكا أصبحت رمزاً مناسباً لاستنفار الرأي العام ضد هدف ذي تسمية جديدة وبالغ الشمول. ساعد الأمر على دفع نزعات الخوف إلى ذروة عليا لغير صالح أولئك الذين

تجرؤوا على التعبير عن التحفظات فيما يخص صوابية دعوة البيت الأبيض إلى الحرب على العراق.

من شأن التضليل المشحون بالخوف أن يشكل سلاحاً جباراً، فعالاً على المدى القصير، ولكنْ بتكاليف داخلية وخارجية ذات شأن على المدى الطويل. يمكن النظر إلى تأثيراته الخبيثة الضارة متجلية في بعض القصص الأكثر بشاعة وفضائحية لسوء معاملة سجناء عراقيين بمن فيهم بعض كبار الضباط العراقيين. لم تكن هذه إلا نتاجات جانبية لجو صار العدو فيه يُرى تجسيداً للشر، وهدفاً مبرراً، إذن، للقسوة الشخصية. وسائل الإعلام الجماهيري الأمريكي - بما فيها أفلام هوليود ومسلسلات تلفزيونية درامية - ساهمت بالمثل مساهمة ذات شأن في تشكيل مزاج عام بات فيه الخوف والكُرْه مركَّزَيْن بصرياً على ممثلين ذوي ملامح عربية مميزة. ومثل هذا التضليل كان مصدر إلهام أفعال تمييزية ضد أمريكيين مسلمين أفراد، ولا سيما أمريكيين عرب، تدرجت من التصنيف العرقي إلى توجيه الاتهامات العريضة إلى جمعيات خيرية أمريكية عربية. تراكمياً ما لبث إضفاء بعد عنصري وآخر ديني على "الحرب على الإرهاب" أن بدد مصداقية الديمقراطية الأمريكية، فيما أصبح قرار الذهاب إلى الحرب ضد العراق بعد عام ونصف من الحادي عشر من أيلول/سبتمبر انحرافاً مكلفاً.

كان من شأن الأمر - ومن واجبه - أن يكون على نحو معكوس. بادئ ذي بدء، لم تكن الحرب العراقية ضرورية وكان يجب اجتنابها. سرعان ما صارت بالنسبة إلى الرئيس بوش أهم من رد الفعل العسكري الأمريكي الأبكر والمبرر على الهجوم الذي شنته القاعدة من أفغانستان. أدى ذلك إلى جعل الصراع في أفغانستان أطول مدى، وأكثر دموية، وأشد تعقيداً مع الزمن على الصعيد الجيوسياسي بسبب تعاظم تأثيره النافذ إلى الباكستان. ثانياً، حتى في وقت أبكر، كان يتعين على الولايات المتحدة ألا تهمل أفغانستان بعد الانسحاب السوفييتي. كان البلد مطحوناً، حرفياً، وبحاجة ماسة جداً إلى المساعدة الاقتصادية لاستعادة شيء من الاستقرار. إدارتا بوش الأب وكلنتون، كلتاهما، بقيتا لامباليتين بسلبية. والفراغ الناشئ ملأتْهُ في تسعينيات القرن العشرين حركة الطالبان، مدعومة

بالباكستان، التي حاولت بذلك أن تكسب عمقاً جيواستراتيجياً ضد الهند. وبعد قليل بادرت الطالبان إلى توفير المأوى للقاعدة وما الباقي إلا تاريخاً. وبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لم يكن أمام الولايات المتحدة أي خيار سوى الرد بقوة.

ولكن الولايات المتحدة كانت، حتى عندئذ، قادرة على السعي لاجتراح استراتيجية شاملة للعمل على عزل إرهابيي القاعدة المتطرفين عن التيار الرئيسي الإسلامي. وكان يتعين على تلك الاستراتيجية، كما جادل مؤلف هذا الكتاب آنذاك على صفحات الرأي في جريدتي "الوول ستريت جورنال" و "النيويورك تايمز"، أن تقوم على الجمع بين حَمْلة فعالة لتفكيك وشَلّ شبكات الإرهاب الموجودة (الأمر الذي يعود فضل تنفيذه إلى الإدارة البوشية) من جهة وبين رد سياسي أوسع وأطول مدى مُصَمَّم لتقليص دعم الإرهاب عبر تشجيع المعتدلين في العالم الإسلامي على عزل التطرف الإسلامي بوصفه انحرافاً وضلالاً، بأسلوب يذكّر بالتحالف السياسي الناجح ضد صدام حسين قبل عقد من الزمن. إلا أن السعي إلى تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي كان من شأنه أن يتطلب أيضاً التزاماً أمريكياً جدياً بالسلام في الشرق الأوسط، وكان مثل ذلك الطرح محظوراً بالنسبة إلى بوش ومستشاريه.

تمثلت العواقب بتدهور درامي مثير لمكانة أمريكا العالمية في تناقض صارخ مع العقد الأخير للقرن العشرين من جهة أولى، وبتبدد تدريجي لمشروعية صدقية أمريكا على الصعيد الرئاسي، والمستوى الوطني، إذن، من جهة ثانية، وبتضاؤل ذي شأن لتماهي حلفاء أمريكا الذاتي مع أمن أمريكا من جهة ثالثة. راحت الأكثرية الواسعة من حلفاء الولايات المتحدة ترى حرب الـ 2003 في العراق رد فعل أمريكي متطرف، جاء أحادياً وملتبساً ونفعياً، على الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. حتى في أفغانستان، حيث جاء حلفاء أمريكا للالتحاق بركبها من منطلق قضية مشتركة متركزة على القاعدة، فإن تأييدهم ما لبث أن تزعزع وانكمش تدريجياً. وقبل الأمريكيين، بات حلفاء الناتو المنخرطون في أفغانستان يدركون أن قيام بوش بقراءة الحملة ضد القاعدة

قراءة مركبة بهدف اجتراح أفغانستان حديثة وديمقراطية جاء متناقضاً شروطاً وأهدافاً.

تشير الحقائق إلى أن أي إصلاحات تحديثية مفروضة بعجالة في ظل الأَسْر الأجنبي وفي صراع مع قرون من التقاليد المتجذرة عميقاً في قناعات دينية ليست مؤهلة للدوام دون حضور أجنبي مطول وجازم. ومن شأن هذا الأخير أن يحفز على فورات مقاومة جديدة، بصرف النظر عن واقع وجود نحو 14 مليوناً من البشتون في أفغانستان (ما يقرب من 40% من الكتلة السكانية) ونحو 28 مليوناً من البشتون في الباكستان (ما يقرب من 15% من الكتلة السكانية) يرجح السريان اللاحق للصراع من الأولى إلى الثانية، وصولاً، هكذا، إلى تصعيد إقليمي وسكاني متعذر الإدارة والتدبر.

العبر المشؤومة الكامنة فيما سبق ذات علاقة بمستقبل أمريكا القريب. فبالإضافة إلى المهمة الأفغانية غير المنجزة، بل وحتى تلك التي لا تزال مستعصية في العراق، تستمر أمريكا في مواجهة ثلاثة مآزق جيوسياسية مرشحة لأن تكون أكبر، على الساحة الجغرافية الواسعة، والمضطربة، والكثيفة السكان، الممتدة من شرق السويس إلى إقليم كسينيانغ: مأزق صعود الأصولية الإسلامية في الباكستان ذات الأنياب النووية، ومأزق احتمال نشوب صراع مع إيران، ومأزق احتمال تمخض إخفاق أمريكي في اجتراح اتفاق سلام إسرائيلي – فلسطيني مُنْصِف عن عداء شعبي أكثر حدة لأمريكا في الشرق الأوسط الذي يعيش، في هذه الأيام، صحوة سياسية.

في الوقت نفسه، من الواضح أن عزلة أمريكا الاستراتيجية الأساسية مستمرة، رغم بعض التصريحات التجميلية الصادرة عن أصدقاء أمريكا وبعض التلميحات إلى تأييد عدد ممن يُعدّون شركاء إقليميين. لا يقف الأمر عند مبادرة حلفاء أمريكا الهادئة إلى فك الارتباط بأفغانستان، بل يتجاوزه إلى بقاء ثلاث قوى مجاورة لأفغانستان سلبية بحصافة، رغم أنها هي نفسها مهددة بخطر احتمال انتشار التطرف الإسلامي. من المؤكد أن هذه القوى تتخذ مواقف متعاونة شكلياً قائمة على تفهم هواجس أمريكا: عبر توفير بعض المساعدات

اللوجستية للجهود العسكرية الأمريكية، في مثال روسيا؛ ومن خلال نوع من الموافقة المتحفظة على العقوبات ضد إيران، في مثال الصين؛ وعن طريق تقديم معونات اقتصادية متواضعة إلى أفغانستان، في مثال الهند. إلا أن كبار استراتيجيي هذه القوى يبقون في الوقت نفسه متنبهين، من دون أدنى شك، إلى أن تورط أمريكا المستمر في المنطقة دائب على إضعاف مكانتها العالمية حتى وهي عاكفة على تبديد أخطار محتملة مهدِّدة لأمن بلدانهم. وذلك، في ميزان الحسابات الاستراتيجية العريضة، مزدوج الفائدة بالنسبة إلى روسيا التي لا تزال ساخطة، وبالنسبة إلى الصين الصاعدة بحكمة، وبالنسبة إلى الهند القلقة إقليمياً. فعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، على حد سواء، لا بد لأوزان هذه القوى على المستوى الجيوسياسي من أن تزيد مع تضاؤل الحجم العالمي لمكانة أمريكا تدريجياً.

من المهم، إذن، أن يسارع الجمهور الأمريكي ومعه كونغرس الولايات المتحدة إلى الاستيعاب والهضم الكاملين للواقع المشؤوم المتمثل بأن أي سياسة خارجية غير مستندة إلى حسابات واقعية للمصلحة الوطنية، إضافة إلى استعصاء سياسي دائب على تأييد اهتراء أمريكا الداخلي، إن هي إلا وصفة لأمريكا مهددة جدياً في غضون السنوات العشرين القادمة. فأي حرب أوسع تنتقل من أفغانستان إلى الباكستان، أو أي صدام عسكري مع إيران، أو حتى أي اشتباكات متجددة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من شأنها أن تجر أمريكا إلى نزاعات إقليمية من دون نهايات محددة منظورة، مع انتشار مشاعر العداء لأمريكا في العالم الإسلامي كله، هذا العالم الذي يشكل 25% من كتلة العالم السكانية الإجمالية. ومن شأن ذلك أن يقفل الباب والنوافذ أمام آفاق اضطلاع أمريكا بالدور العالمي المأمول الذي كان فريد الإغراء قبل ما لا يزيد على عقدين.

وكما قيل من قبل، فإن الولايات المتحدة محتفظة بالطاقة الكامنة اللازمة للتجدد القومي الأصيل، ولكن شرط استنفار الإرادة الوطنية وتعبئتها. يتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تكون قادرة على شطب العزل الذاتي وفقدان

النفوذ الناجمين عن سياسات خارجية أمريكية حديثة. وبالنظر إلى الهوة الواسعة بين قوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية ونظيرتها لدى أي منافس محتمل، فإن أي مزاوجة، تحصل في الوقت المناسب، بين تحسين ذاتي وطني عاقد العزم من ناحية، ورؤية استراتيجية تمت إعادة تحديدها على نطاق واسع من ناحية ثانية، ما زالت قادرة على صون تفوق أمريكا العالمي لفترات زمنية ذات شأن.

إلا أن من شأن الاستبعاد الكلي لصورة أقل إيجابية لمستقبل أمريكا أن يكون تعبيراً عن نزعة انهزامية بلهاء، نزعة هروبية مشحونة بالبهجة البليدة. ثمة ثلاثة سيناريوهات أساسية عن كيفية وتوقيت حصول انهيار أمريكا المحتمل، تخطر بالبال. قد يأتي النقيض المتطرف منطوياً على أزمة مالية حادة تُفضي بغتة إلى إغراق أمريكا وجزء كبير من العالم في مستنقع ركود اقتصادي مدمِّر. وحالة النجاة بأعجوبة التي عاشتها أمريكا في 2007 تذكّر بأن مثل هذا السيناريو المنذر بكارثة ليس افتراضياً مئة بالمئة. متضافرة مع جملة العواقب المدمرة لأي تورط عسكري مصعَّد في الخارج يمكن لكارثة كهذه أن تعجل – في غضون أعوام قليلة فقط – بنهاية تفوق أمريكا العالمي. ومن غير المريح أن يكون ما سبق منطوياً على احتمال التكشف في سياق انتفاضة عالمية معممة، متضمناً سلسلة انهيارات مالية، وانتشاراً متفجراً لبطالة عالمية، وجملة أزمات سياسية، وتفكك بعض الدول الهشة عرقياً، وظاهرة عنف متصاعد من جانب جماهير العالم المستيقظة سياسياً والمحبطة اجتماعياً.

ومع أن انهياراً بالغ السرعة وعاصفاً تاريخياً كهذا لأمريكا قد يبقى أقل احتمالاً من نوع من التصويب لجملة سياسات الولايات المتحدة الداخلية والخارجية (جزئياً لأن عام 2007 كان إنذاراً ثميناً ولو مؤلماً)، فإن سيناريوهَيْ تدهور متواصل آخرين "متوسطَيّ الأجل" ولكنْ بديلين قد يفضيان إلى مستقبل أقل إرضاء بكثير. لعل الواقع الأساس هو هذا: أمريكا مهددة في الوقت نفسه بنوع من الانزلاق إلى الخلف والوقوع في عقم نظامي ناشئ عن الافتقار إلى أي تقدم نحو الأمام على صعيد الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من

جهة، وبحشد العواقب المترتبة على سياسة خارجية ضالة ظلت على نحو مشؤوم خارج عصر ما بعد الإمبريالية في الأعوام الأخيرة من جهة ثانية. في الوقت نفسه، نرى أن منافسي أمريكا المحتملين (لا سيما في بعض أجزاء آسيا) يُحْرزون، خطوة بعد أخرى مطبوعة بالتصميم والعزم، نوعاً من الإمساك المتقن بزمام حداثة القرن الواحد والعشرين. ولن يمر وقت طويل قبل أن يتمكن بعض خلائط هؤلاء من تشكيل خطر قاتل بالنسبة إلى كل من مُثُل أمريكا الداخلية ومصالحها الخارجية على حد سواء.

لذا فإن حلاً "وسطاً" وأكثر وروداً ربما، قد يشتمل على فترة انحراف داخلي غير حاسم، تَجْمَعُ بين اهتراء متفشٍ لنوعية الحياة الأمريكية، وتآكل للبنية التحتية، وتدهورٍ للقدرة على التنافس الاقتصادي، وزوال الرخاء الاجتماعي، وإنْ مع بعض التعديلات المتأخرة على السياسة الخارجية الأمريكية بهدف بلوغ شيء من الاختزال للتكاليف الباهظة والمخاطر المؤلمة التي رافقت ما مارسته الولايات المتحدة مؤخراً من نزوع إلى التدخل الأحادي. ومهما يكن، من شأن أي استنقاع داخلي متزايد عمقاً أن يضاعف من تقويض مكانة أمريكا العالمية، وأن يقلص من صدقية التزامات الولايات المتحدة الدولية، وأن يدفع قوى أخرى نحو الاضطلاع بمهمة البحث المتزايد الإلحاح - ولكن غير المجدي ربما - عن ترتيبات جديدة لحماية استقرارها المالي وأمنها القومي.

بالمقابل، قد تتمكن أمريكا من التعافي في الداخل وتبقى مع ذلك مخفقة على الصعيد الخارجي. ومن هنا فإن الحل الوسط الآخر والذي لا يزال سلبياً من شأنه أن ينطوي على بعض التقدم المتواضع على الجبهة الداخلية، ولكنْ مع إفضاء مثل هذا الحل الوسط، للأسف، إلى إفساد المكاسب الدولية المحتملة من جراء العواقب التدميرية التراكمية لمغامرات خارجية أحادية متواصلة وربما متزايدة اتساعاً إلى هذا الحد أو ذاك (كما هو الوضع مع الباكستان وإيران). فالنجاح الداخلي لا يستطيع أن يعوض عن سياسة خارجية لا تقوم بتجنيد واستيلاد آيات من التعاون مع الآخرين، بل تعمل، بدلاً من ذلك، على توريط الولايات المتحدة في حملات أحادية ومستنزفة ضد عدد متزايد من الأعداء

(المستولدين ذاتياً أحياناً). ما من نجاح في الداخل يستطيع أن يكون شاملاً حقاً إذا ما جرى تبديد الموارد والثروات على مغامرات خارجية متهورة مرهقة.

في الحالين، كليهما، لا بد للنتيجة من أن تكون تدهوراً متواصلاً بل وحتى نهائياً مع الزمن لقدرة أمريكا المستمرة على الاضطلاع بدور عالمي رئيسي. فأي مَرَضٍ داخلي مزمن أو خارجي متمادٍ لا بد له من أن يستنزف حيوية أمريكا، ويجْهِز تدريجياً على معنويات المجتمع الأمريكي، ويختزل جاذبية أمريكا الاجتماعية ومشروعيتها العالمية، وينتج ربما مع حلول عام 2025 في أجواء عالمية غير مستقرة نهايةَ أمرٍ واقع لمفعول ادعاء أمريكا المتغطرس ذات يوم امتلاك القرن الواحد والعشرين. ولكن من الذي يمكنه، عندئذ، أن يزعم لنفسه مثل هذا الامتلاك؟

- الباب الثالث -

العالم بعد أمريكا: مع حلول عام 2025 ليس صينياً وإنما فوضوياً

إذا تعثرت أمريكا فإن من غير المحتمل أن يغدو العالم خاضعاً لهيمنة خَلَفٍ متفوق مفرد، مثل الصين. وفي حين أن من شأن أي أزمة مباغتة وهائلة يتعرض لها النظام الأمريكي أن يفرز سلسلة ردود أفعال متسارعة مفضية إلى فوضى عالمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإن انحرافاً مطرداً لأمريكا نحو اهتراء متزايد الكسح و/أو باتجاه حرب لامتناهية الاتساع مع الإسلام، لا يُحتمل أن يتمخض، حتى مع حلول عام 2025، عن "تتويج" خَلَف عالمي ناجح وفعال. لن تكون أي قوة منفردة جاهزة عندئذ لممارسة ذلك الدور الذي توقع العالم من الولايات المتحدة أن تلعبه عقب سقوط الاتحاد السوفييتي في 1991. لعل الاحتمال الأقوى هو حصول حقبة متطاولة لحشد تحالفات متجددة أقرب إلى التذبذب وفوضوية إلى حدود معينة لقوى عالمية وإقليمية على حد سواء، من دون أطراف كبيرة رابحة وأطراف خاسرة كثيرة، على خلفية دولية مطبوعة باللايقين بل وحتى زاخرة ربما بأخطار قد تكون مصيرية قاتلة بالنسبة إلى رخاء كوكب الأرض. يتم فيما يلي تحليل ملابسات ذلك الـ "إذا" المشؤوم تاريخياً - وإن لم يكن، بكل تأكيد، قَدَراً مكتوباً سلفاً.

1- هلع ما بعد أمريكا

في غياب قائد معترف به، من المحتمل للتشوش الناشئ أن يزيد من التوترات

فيما بين المتنافسين ويغري بسلوك أناني. لذا فإن الأكثر احتمالاً هو أن يتعرض التعاون الدولي للتدهور، مع سعي بعض القوى إلى اجتراح ترتيبات إقليمية حصرية كأُطُر بديلة للاستقرار من أجل تعزيز مصالحها الخاصة. قد يبادر أرباب المباريات التاريخيون إلى التنافس على نحو مكشوف أكثر، بل حتى مع استخدام القوة، للفوز بالتفوق الإقليمي. ومن شأن دول معينة أضعف أن تجد نفسها في خطر جدي، مع انبثاق تحالفات قوة جديدة رداً على تحولات جيوسياسية كبرى في إطار التوزع العالمي للنفوذ. قد يجد تعزيزُ الديمقراطية نفسَه خاضعاً لعملية السعي إلى أمن قومي مدعم قائم على أساس خلائط مختلفة من التسلطية والقومية والدين. من شأن "المشاعات العالمية" أن تعاني من اللامبالاة السلبية أو الاستغلال الناجم عن نوع من التمركز الدفاعي على هواجس وطنية – قومية أضيق وأكثر مباشرة.

من الآن باتت مؤسسات دولية أساسية معينة، مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، خاضعة للضغط من قبل دول صاعدة، أفقر، ولكنها كثيفة السكان – وفي المقدمة منها الصين والهند – مطالبة بنوع من إعادة الترتيب العامة لتوزع حقوق التصويت المعتمدة، المرجِّحة الآن لكفة الغرب. وقد سبق للتوزع أن تعرض للتحدي من جانب دول في مجموعة الـ 20 بوصفه توزعاً غير عادل. والمطلب الصريح هو أن هذا التوزع يجب أن يكون مستنداً بقدر أكبر من الرجحان إلى الكتل السكانية للدول الأعضاء وبقدر أقل على الأحجام الفعلية للمساهمات المالية. ومثل هذا المطلب الخارج من رحم فوضى أكبر واضطراب طليق في صفوف شعوب العالم المستيقظة حديثاً، قادر على أن يكتسب شعبية لدى كثيرين بوصفه خطوة على الطريق الموصلة إلى إشاعة الديمقراطية على الصعيد الدولي (وإن لم يكن محلياً). وفي المستقبل غير البعيد، من الممكن، إذن، أن يصبح نظام مجلس الأمن الدولي شبه المقدس والبالغ نحو الخامسة والسبعين من العمر، الذي يحصر حق النقض بالأعضاء الدائمين الخمسة، نظاماً غير شرعي على نطاق واسع.

حتى إذا تكشف نوع من التدهور لحال أمريكا على نحو غامض ومتناقض،

فإن من الممكن أن تكون قوى المرتبة الثانية في العالم، منها اليابان، والهند، وروسيا، وبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي، مبادرة سلفاً إلى تقويم التأثير المحتمل لزوال الولايات المتحدة على مصالحها. وبالفعل فإن آفاق أي هلع ينتمي إلى ما بعد أمريكا قد يكون دائباً من الآن في الخفاء على صوغ أجندة التخطيط لمستشاريات القوى الأجنبية الرئيسية وإن يكن، بعد، عاكفاً على إملاء سياساتها الفعلية. قد يكون اليابانيون، خوفاً من هيمنة صين جازمة على الكتلة القارية الآسيوية، يفكرون بعلاقات أوثق مع أوروبا. كما يمكن لقادة في الهند واليابان أن يكونوا عاكفين على النظر في تحقيق تعاون سياسي بل وحتى عسكري أوثق سياجاً في حال تعثر الولايات المتحدة وصعود الصين. قد تكون روسيا، مع احتمال استغراقها في أحلام اليقظة (أو حتى في مشاعر الشماتة) إزاء آفاق أمريكا المستقبلية الملتبسة، مهتمة في المقام الأول بالدول المستقلة الخارجة من تحت عباءة الاتحاد السوفييتي السابق بوصفها أهدافاً أولية لنفوذها الجيوسياسي المعزز. وأوروبا، وهي غير متماسكة بعد، قد تنجرّ إلى عدد من الاتجاهات: ألمانيا وإيطاليا نحو روسيا بسبب مصالح تجارية، وفرنسا وأوروبا الوسطى غير الآمنة في صف اتحاد أوروبي أكثر متانة، وبريطانيا العظمى دائبة على اجتراح نوع من التوازن داخل الاتحاد الأوروبي مع مواصلة الحفاظ على علاقة خاصة مع ولايات متحدة متدهورة. وهناك دول أخرى ربما مندفعة بسرعة أكبر للعمل على صوغ مجالاتها الإقليمية الخاصة: تركيا في نطاق الإمبراطورية العثمانية، والبرازيل في نصف الكرة الغربي، وهلمّ جرّا.

ولكن أياً من الدول الآنفة الذكر ليست متوفرة أو مرشحة لأن تتوفر على خلطة الشروط المسبقة الجامعة لنقاط القوة الاقتصادية، والمالية، والتكنولوجية، والعسكرية المطلوبة لمجرد التفكير بوراثة دور أمريكا القيادي. فاليابان تعتمد على الولايات المتحدة طلباً للحماية العسكرية وسوف يتعين عليها أن تقدم على الاختيار المؤلم المتمثل باسترضاء الصين أو ربما التحالف مع الهند في معارضتهما المشتركة. أما روسيا التي لا تزال عاجزة عن استيعاب خسارتها للإمبراطورية، مرعوبة من الوتيرة الفلكية لعملية تحديث الصين، ونووية حسبما

ترى مستقبلها مع أوروبا أو في أوراسيا. وتطلعات الهند نحو امتلاك موقع قوة كبرى ما زالت ميالة لأن تقاس بتنافسها مع الصين. أما أوروبا فما زالت بعيدة عن تحديد هويتها سياسياً مع بقائها معتمدة بارتياح على القوة الأمريكية. وأي محاولة تعاونية حقاً من جانب الجميع للتسليم بتضحيات مشتركة كرمى لعين الاستقرار الجماعي إذا تلاشت قوة أمريكا ليست واردة.

مثلها مثل الأفراد، تتحرك الدول بدافع نزعات موروثة - بدافع ميولها الجيوسياسية التقليدية وحسها التاريخي - وهي تتباين في قابليتها للتمييز بين الطموح الصبور والخداع الذاتي الصفيق أو الوقح. ولدى تأمل العواقب الممكنة لأي تغيير في تراتب القوة العالمي في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، قد يكون من المفيد، إذن، أن يتذكر المرء أن مثالين متطرفين للخداع الذاتي النافد الصبر تمخضا في القرن العشرين عن كارثتين قوميتين. المثال الأجْلى وضوحاً وفَّره جنون العظمة الصفيق لهتلر، ذلك الجنون الذي لم يقف عند حدود المبالغة في تقدير قدرة ألمانيا العالمية على القيادة وحسب بل وأصر على إملاء قرارين استراتيجيين شخصيين أفضيا إلى تجريده من أي فرصة للمحافظة ولو على القارة الأوروبية (الكتلة القارية الأوروبية). قضى القرار الأول، حين كان قد أنجز اجتياح أوروبا ومستمراً في الاشتباك مع بريطانيا، بالهجوم على الاتحاد السوفييتي؛ وتمثل الثاني بإعلان الحرب على الولايات المتحدة وهو لا يزال منخرطاً في صراع حياة أو موت مع كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى.

أما المثال الثاني فكان أقل إثارة درامية، إلا أن الرهان كان أيضاً عالمياً. ففي أوائل ستينيات القرن العشرين، أعلنت القيادة السوفييتية رسمياً عن توقعها تجاوز الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين من حيث القوة الاقتصادية والقدرة التكنولوجية (ونجاح القمر الصناعي سبوتنك أضفى صفة مسرحية مثيرة على الزعم السوفييتي الطموح). ومبالغاً في تقدير قدراته الاقتصادية إلى حد كبير، راح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في سبعينيات القرن العشرين يتبع سباق تسلح محموماً مع الولايات المتحدة كانت قدرته التكنولوجية

فيه مركزية بالنسبة إلى المحصلة، ولكن ناتجه المحلي الإجمالي المحدود شكل قيداً عملياً على أفق مداه العالمي على الصعيدين السياسي والعسكري على حد سواء. ففي القطاعين كليهما بالغ الاتحاد السوفييتي في التوسع. ثم ما لبث أن فاقم عواقب حساباته الخاطئة بالقرار الكارثي القاضي بغزو أفغانستان في 1979. وبعد عقد واحد توقف الاتحاد السوفييتي عن الوجود وتفككت الكتلة السوفييتية.

ليس ثمة اليوم أي نظير لا لألمانيا النازية ولا لروسيا السوفييتية. ما من قوة كبيرة أخرى في نظام التصنيف العالمي الراهن تبدي الضلال الذاتي الخائب لدى الطامحين الشرّيرين إلى القوة العالمية في القرن العشرين، وليس ثمة بَعْدُ أيٌّ من القوى مهيأة، على مختلف الأصعدة السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، لادعاء القيادة العالمية – ولا أي منها متمتعة بصفة الشرعية الغامضة ولكن المهمة التي كانت لا تزال معطوفة على أمريكا إلى تاريخ غير بعيد. ما من طرف يدعي تجسيد عقيدة يُزعم أنها ذات صلاحية كونية شاملة مدعومة بدعاوى حتمية تاريخية (يميل المرء إلى أن يقول "دعاوى هستيرية"، بالنسبة إلى مثال هتلر).

والأهم من كل شيء أن الصين، تلك الدولة التي يتكرر ذكرها باطراد بوصفها خليفة أمريكا المتوقعة، ذات جذور إمبراطورية مثيرة وتقاليد استراتيجية قائمة على الصبر الموزون بعناية، الأمرين اللذين كانا حاسمين بالنسبة إلى تاريخها الناجح نجاحاً ساحقاً والممتد آلاف السنين. وهكذا فإن الصين تتحلى بحكمة التسليم بالنظام الدولي القائم، وإن لم تكن ترى التراتب السائد فيه دائماً. هي تقر بأن نجاحها بالذات يتوقف لا على انهيار النظام انهياراً دراميا مثيراً، بل على تطوره باتجاه نوع من إعادة توزيع النفوذ تدريجياً. هي تلتمس نفوذاً أكبر، وتتوق إلى احترام دولي، ولا تزال ساخطة على "قرن المهانة" الذي عاشته، ولكنها متزايدة الإحساس بالثقة الذاتية حول المستقبل. خلافاً لطامحي القرن العشرين الخائبين إلى النفوذ العالمي، نرى أن مزاج الصين الدولي ليس ثورياً، مهدوياً (مسيحانياً)، ولا مانوياً (ثنوياً مؤمناً بعقيدة الصراع بين النور والظلام، بين الخير والشر المطلقين).

يضاف إلى ذلك أن الواقع الأساسي هو أن الصين ليس بعد – ولن تكون خلال عدد غير قليل من العقود الإضافية – جاهزة للاضطلاع الكامل بدور أمريكا في العالم. وحتى قادة الصين أنفسهم أكدوا غير مرة أن الصين ستظل، على صعيد جميع المقاييس المهمة من تنمية، وثروة، وقوة – حتى إلى عقود من الآن – دولة سائرة في طريق التحديث والتنمية، متخلفة تخلفاً ملحوظاً لا عن الولايات المتحدة وحسب بل وعن كل من أوروبا واليابان في مؤشرات دخل الفرد الرئيسية للحداثة والقوة القومية (انظر الشكل: 3/1).

من الواضح، إذن، أن الصين تدرك –ـ وتوظيفاتها في رخاء أمريكا أبلغ من الكلام لأنها مستندة إلى المصلحة الذاتية – أن أي تدهور سريع لتفوق أمريكا العالمي من شأنه أن يفرز أزمة عالمية قادرة على تخريب رخاء الصين بالذات وعلى تقويض آفاقها المستقبلية الطويلة المدى. تظل الحصافة والصبر جزءاً من دي ان ايه [DNA] الصيني الإمبراطوري. غير أن الصين تتصف أيضاً بالطموح، والكبرياء، والوعي لحقيقة أن تاريخها الفريد ليس إلا مدخلاً لمصيرها. لا غرابة، إذن، أن تكون شخصية صينية ماكرة، سبق لها، في فورة صراحة، أن توصّل إلى استنتاج يقول إن انحطاط أمريكا وصعود الصين حتميان، علّق بحصافة منذ وقت غير بعيد على مسامع زائر أمريكي قائلاً: "ولكن، نرجوكم، لا تدعوا أمريكا تنحط بسرعة مفرطة..."

وتبعاً لذلك، فإن قادة الصين ظلوا متحلين بحكمة التحفظ والامتناع عن إطلاق أي دعاوى مكشوفة فيما يخص قيادة كوكب الأرض. عموماً، ما زالوا مسترشدين بشعار دنغ هسياوبنغ الشهير: "راقبوا بهدوء؛ أمنوا مواقعنا: تدبروا شؤونكم بهدوء؛ اخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة؛ أتقنوا فن التواضع، حذار ادعاء القيادة". ذلك المزاج الحذر بل الخادع متوافق على ما يبدو أيضاً مع الإرشاد الاستراتيجي القديم للمفكر صن تزو الذي جادل مقنعاً قائلاً إن أكثر المواقف حكمة في القتال هو موقف الانتظار، دفع الخصم إلى اقتراف أخطاء قاتلة، ثم الإجهاز عليه. يبدو أن موقف الصين الرسمي من مخاضات أمريكا

شكل: 3/1: مقارنة عدد السكان والشيخوخة والناتج المحلي الإجمالي

مجموع السكان (بالملايين)	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصين	اليابان
1– 2010	317.64	497.53	1,354.15	127.00
2– 2025	358.74	506.22	1,435.14	120.79
3– 2030	369.98	505.62	1,462.47	117.42
4– 2050	403.93	493.86	1,417.05	101.66

المصدر: توقعات الأمم المتحدة

المسنون فوق الـ 65	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصين	اليابان
1– النسبة المئوية في 2010	%13.0	%17.5	%8.2	%22.6
2– النسبة المئوية في 2025	%18.1	%22.0	%13.4	%29.7
3– النسبة المئوية في 2030	%19.8	%23.8	%15.9	%30.8
4– النسبة المئوية في 2050	%21.6	%28.7	%23.3	%37.8
5– سنوات العمر المتوقعة	78.11	78.67	73.47	82.12

المصدر: 5) فيسبوك العالم السي آي ايه

لناتج المحلي الإجمالي (بمليارات دولارات 2005)	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصين	اليابان
1– 2010	13.15	14.63	3.64	4.54
2– 2025	19.48	19.10	16.12	5.56
3– 2030	22.26	20.34	21.48	5.79
4– 2050	38.65	26.62	46.27	6.22
حصة الفرد (بآلاف دولارات 2005)				
5– 2010	42,372	29,649	2,699	35,815
6– 2025	54,503	38,320	11,096	47,163
7– 2030	59,592	40,901	14,696	50,965
8– 2050	88,029	55,763	32,486	66,361

المصدر: معهد كارنيغي للسلم العالمي

الداخلية ومغامراتها الخارجية يذكِّر بإيحاءات ذلك الإرشاد الاستراتيجي. وثقة بكين التاريخية بالنفس متواكبة مع حصافتها الموزونة وطموحاتها الطويلة الأمد.

من المهم أيضاً أن تتم ملاحظة أن الصين ظلت إلى وقت قريب - رغم إنجازاتها الداخلية الفريدة - تنأى بنفسها عن السعي لإضفاء الصفة الكونية الشاملة على تجربتها. لم تعد دائبة - كما كانت تفعل في ظل ماو خلال حقبتها الشيوعية المتطرفة - على الترويج لمفاهيمها الحالمة فيما يخص الصلاحية التاريخية الفريدة لتقدمها نحو الحداثة بالنسبة إلى البشرية جمعاء ولا تطلق دعاوى عقدية حول الأخلاقية العليا المزعومة لترتيباتها الاجتماعية. تتركز دعوتها العالمية بدلاً من ذلك على مسألة بالغة العادية ولكنها عملية ومثيرة لقدر واسع من الغيرة: معدل النمو السنوي اللافت لإجمالي ناتج الصين القومي. وتلك الرسالة الجذابة تمنح الصين ميزة تنافسية لافتة، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا المتخلفة، في غمرة سعيها لزيادة استثماراتها من دون ضغط من أجل إصلاحات سياسية (تضاعف حجم التجارة بين الصين وأفريقيا، مثلاً، بنسبة 1000% إذ زاد من 10 مليارات دولار في 2000 إلى 107 مليارات في 2008).

إضافة إلى أخذ مستقبل الصين المتوقع وسلوكها التقليدي في الحسبان، لا بد من الالتفات إلى حقيقة أن شكوكاً قابلة لأن تكون خطرة تحوم حول تطور الصين ذاتها على الصعيدين السياسي والاجتماعي الداخليين. سياسياً، خرجت الدولة من رحم إحدى الصيغ الراديكالية للشمولية (التوتاليتارية) - صيغة ممفصلة دورياً بحملات جماهيرية عديمة الرحمة بوحشيتها بل ودموية (خلال القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية في المقام الأول) - إلى نظام تسلطي متزايد النزعة القومية ممسك بزمام نظام رأسمالية دولة. إلى الآن بقيت الصيغة الجديدة مثالاً باهراً للنجاح الاقتصادي. غير أن من شأن مرتكزاتها الاجتماعية أن تكون سريعة العطب. وكما قيل من قبل، فإن نمو الصين الاقتصادي وارتقاءها على سلَّم الرخاء الاجتماعي تمخض سلفاً عن فروق اجتماعية حادة لم يعد إخفاؤها عن أعين الجمهور ممكناً. فالطبقة الوسطى الجديدة في المدن الرئيسية

لم تقف عند حدود الفوز بقدر من الازدهار بل تجاوزت ذلك إلى امتلاك قدر غير مسبوق - رغم المحاولات الرسمية الرامية إلى الاحتواء - من إمكانيات الوصول إلى المعلومات العالمية. ومثل هذه الإمكانيات تؤدي إلى حفز توقعات سياسية واجتماعية جديدة. غير أنها تنتج أيضاً أشكالاً من السخط على القيود المفروضة على الحقوق السياسية وترعى أفراداً مستعدين حتى للمخاطرة بوصفهم منشقين سياسيين فعالين.

ولأمثال هؤلاء المنشقين أعداد يُحتمل أن تكون هائلة من الأتباع ولا سيما مع شروع الطبقة الوسطى ذات الامتيازات الوُفرى في التطلع نحو حوار سياسي أكثر حرية، ونحو نقد اجتماعي أوسع انفتاحاً، ونحو المزيد من القدرة المباشرة على المشاركة في صنع القرار السياسي الوطني. كذلك نرى أن الاستياء الاقتصادي بدأ أيضاً يطفو على السطح لدى العمال الصناعيين الأوفر عدداً بما لا يقاس وبين صفوف الفلاحين الأكثر عدداً حتى من العمال. للتو بدأ العمال الصناعيون الصينيون يدركون مدى الظلم الذي ظلوا يتعرضون له من حيث الأجر بالمقارنة مع الطبقة الوسطى الجديدة المتزايدة الازدهار. أما الجماهير الأكبر حجماً من الفلاحين الفقراء حقاً - وبعضهم يؤلفون عشرات الملايين من العمال شبه العاطلين الهائمين على وجوههم من مدينة إلى أخرى بحثاً عن أي أعمال عبودية - فلم تبدأ إلا الآن بتطوير أحلامها الخاصة بقسط أكبر من ثورة الصين القومية.

وهكذا فإن من شأن انشغال الصين باستقرارها الداخلي أن يزيد. فأي أزمة سياسية أو اجتماعية داخلية، كأن تتكرر أزمة ساحة تيانانمن في 1989، يمكن أن تلحق أضراراً كبرى بمكانة الصين الداخلية وأن تضع حداً لإنجازات العقود الثلاثة الأخيرة غير القابلة للإنكار. من المحتمل لذلك الاعتبار أن يقنع القيادة الصينية بالتزام الكتمان فيما يخص أي برنامج زمني لمبادرة الصين إلى التسلق السريع لِسُلَّم نظام التراتب العالمي. ولكن على هذه القيادة أن تأخذ في الحسبان أيضاً ذلك الاعتزاز القومي المتنامي بين صفوف النخبة الصينية ولا سيما في مواجهة الولايات المتحدة. وبالفعل فإن معلقين صينيين شبه رسميين

(في طليعتهم مساهمو المجلة الأسبوعية التي تتناول الشؤون العامة المعروفة باسم "لياووانغ" الصادرة عن وكالة الأنباء الصينية الرسمية) راحوا في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين يشككون، بقدر أكبر من الصراحة، بالشرعية التاريخية الإجمالية للأمر الواقع العالمي القائم. بل وبدأ بعض المراقبين الصينيين للشؤون الدولية يحددون البداية الممكنة لأي إعلان عقدي لصلاحية الأنموذج الصيني كونياً. كتب أحد المساهمين يقول:

> ليس سوء أداء الآلية الدولية اليوم إلا سوءَ أداء الأنموذج الغربي الخاضع لهيمنة "الأنموذج الأمريكي". وعلى مستوى أعمق هو سوء أداء ثقافة الغرب. حتى وهي تشارك بفعالية في الإدارة العالمية وتضطلع بدورها بوصفها بلداً نامياً كبيراً، يتعين على الصين أن تبادر إلى نشر مفهوم "التناغم" الصيني في طول العالم وعرضه. فعلى امتداد التاريخ العالمي، كثيراً ما كان صعود بلد معين مصحوباً بميلاد مفهوم جديد. ومفهوم "التناغم" تعبير نظري عن صعود الصين السلمي ويجب بثه عبر العالم جنباً إلى جنب مع مفاهيم العدالة، والربح من دون خسارة، والتنمية المشتركة[1].

وفي بعض الأحيان صار المعلقون الصينيون أيضاً أعلى صوتاً في انتقاداتهم المباشرة لقيادة أمريكا العالمية. ثمة معلق شؤون خارجية صيني آخر أكد ما يلي:

> على الرغم من تعرض طموح الولايات المتحدة إلى 'الأحادية القطبية' لنكسة جدية من جراء الأزمة المالية، فإن أمريكا لا تبادر إلى التسليم بالبنية الدولية القائمة على التعددية القطبية، وتواصل السعي الحثيث للحفاظ على هيمنتها العالمية، وتحاول، بجميع الوسائل الممكنة، حماية مكانتها بوصفها "الزعيمة الأولى". ومع صعود الصين المستمر السريع وارتقاء مكانتها بوصفها قوة كبرى صاعدة، فإن من شأن "التسلسل" على "سلَّم التصنيف" بين الصين والولايات المتحدة أن

يتبدل عاجلاً أو آجلاً، وسيغدو الطرفان ملزمين بالدخول في تنافس للحفاظ على مرتبتيهما... أدت الأزمة المالية الدولية إلى فضح عيوب "الأنموذج الأمريكي"، فزادت الولايات المتحدة جهودها الرامية إلى "عرقلة" الأنموذج الصيني والاستخفاف به في الأسرة الدولية. لا بد من العمل على تسليط المزيد من الأضواء الكاشفة على أوجه التباين بين النظامين السياسيين ومجموعتي القيم لدى البلدين[2].

تحديداً بعد أزمة 2007 المالية، صارت الانتقادات الصينية للنظام الأمريكي كما لمزاج أمريكا العالمي متكررة وصريحة. حُمِّلت أمريكا مسؤولية تفجير أزمة الـ 2007 المالية والإخفاق في تقويم دور الصين الحيوي في اجتراح رد جماعي دولي عليها. كذلك دأبت وسائل الإعلام السياسي الصينية على توبيخ أمريكا بقسوة متزايدة من جراء عدم حساسيتها المزعومة إزاء مصالح الصين وتدخلها في 2010 في نزاع الصين مع جاراتها الآسيويات فيما يخص حقوقها في بحر الصين الجنوبي. لم يتردد بعض المعلقين حتى عن اتهام أمريكا بالسعي لتطويق الصين.

مثل ردود الأفعال هذه تعكس لا نوعاً من الثقة التاريخية الصاعدة بالنفس - ثقة قابلة بسهولة لأن تتحول إلى غطرسة - من جانب الصين وحسب، بل ونزعة قومية صينية أكثر جزماً. والنزعة القومية الصينية هذه قوة فعالة وقابلة للانفجار. ومع أنها عميقة الجذور في تربة الاعتزاز التاريخي، فإنها مشحونة أيضاً بالسخط على آيات ماضية ولكن غير بعيدة من الإذلال. قابلة هي للتوجيه والاستغلال من قبل أولئك الممسكين بزمام السلطة. وبالفعل فإن من شأن المناشدة القومية، عند حصول الاضطرابات الاجتماعية الداخلية، أن تصبح منبعاً ملائماً للتماسك الاجتماعي من أجل الحفاظ على الأمر الواقع السياسي.

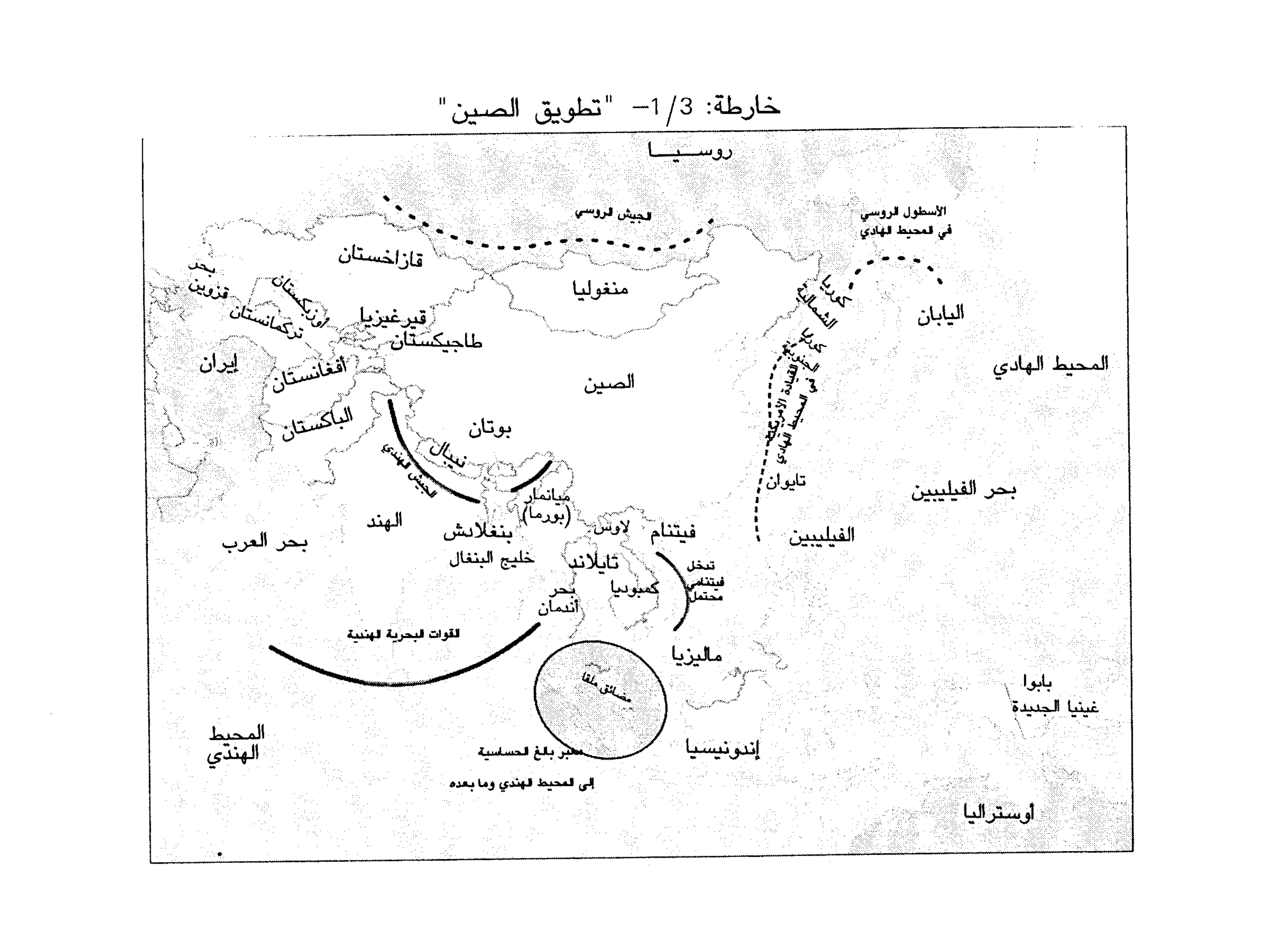
ومن شأنها - النزعة القومية - على الصعيد نفسه، أن تفضي إلى تشويه صورة الصين العالمية، ببعض الكلفة لمصالحها الدولية. فأي صين عالية النبرة القومية وجازمة - متباهية بقوتها الصاعدة - قد تدفع، دونما قصد، باتجاه

استنفار تحالف قوي بين الجيران ضدها. والحقيقة هي أن أياً من جارات الصين المهمة - اليابان، والهند، وروسيا - ليست مستعدة للتسليم بحق الصين في الحلول محل الولايات المتحدة على العرش العالمي إذا بات شاغراً. قد تجد جارات الصين نفسها مضطرة في آخر المطاف، ولكنها ستبادر، على نحو شبه مؤكد، إلى المناورة ضد مثل هذا التنصيب. بل وقد تكون ميالة إلى طلب التأييد من أمريكا المتضائلة البريق من أجل قطع الطريق على صين متغطرسة. من شأن الهلع الناشئ أن يصبح متوتراً إقليمياً لا سيما لأن هناك لدى هذه الجارات الرئيسية للصين قدراً مشابهاً إلى حد معين من الهشاشة إزاء نزعات قومية حماسية تخصها.

وهكذا فإن تحالفاً معادياً للصين ولو غير رسمي، يضم اليابان والهند وروسيا، من شأنه أن يكون منطوياً على مضاعفات جيوسياسية جدية بالنسبة إلى الصين. وخلافاً لموقع أمريكا الجغرافي الملائم، تبقى الصين محتملة الهشاشة إزاء نوع من التطويق الاستراتيجي. اليابان تقف في طريق الصين إلى المحيط الهادي، وروسيا تفصل الصين عن أوروبا، والهند تتوج محيطاً يحمل اسمها ويشكل معبر الصين الرئيسي إلى الشرق الأوسط. إلى الآن ظلت "صين صاعدة سلمياً" (كما يصفها قادتها أنفسهم) تكسب حشداً من الأصدقاء بل وحتى الأتباع في آسيا، ولكن من شأن صين قومجية متشددة أن تجد نفسها معزولة أكثر.

وعندئذ يمكن لمرحلة توترات دولية حادة في آسيا أن تتبع. ومثل هذه التوترات قد تأخذ صيغاً وتجليات خطرة، لا سيما في حال تطور منافسة صينية - هندية في آسيا الجنوبية تحديداً، ولكن أيضاً في آسيا كلها على نحو أعم. استراتيجيو الهند يتحدثون صراحة عن هند كبرى تتولى ممارسة دور مهيمن في منطقة ممتدة من إيران إلى تايلاند. كذلك تتهيأ الهند للتحكم بالمحيط الهندي عسكرياً؛ فبرامجها البحرية والجوية تنحو هذا المنحى بوضوح - مثلها مثل محاولات موجهة سياسياً هادفة إلى تأسيس مواقع قوية لصالح الهند، ذات أبعاد جيوسياسية في بنغلادش وبورما الملاصقتين. وانخراط الهند في إنشاء مرافق مرفئية في تينك الدولتين يعزز من قُدْرة الهند اللاحقة على السعي للتحكم بالمرور البحري عبر المحيط الهندي.

خارطة: 3/1- "تطويق الصين"



علاقة الصين الاستراتيتيجة مع الباكستان إضافة إلى محاولاتها الرامية إلى مجاراة حضور الهند في بورما وبنغلادش تعكس أيضاً تصميماً استراتيجياً أوسع وإرادة مفهومة لحماية طريقها البحرية الرئيسية عبر المحيط الهندي إلى الشرق الأوسط من نَزَوات جارة قوية. وقد ظل الصينيون دائبين على استكشاف إمكانية بناء مرفق رئيسي على ساحل الباكستان الجنوبي – الغربي القريب من إيران، في شبه جزيرة غوادار المدسوس في المحيط الهندي، وربطه براً أو بخط أنابيب بالصين. وفي بورما، حيث كانت الهند عاكفة على تطوير ميناء سيتوه لاختصار الطريق إلى جنوب – شرقه المتعذر جغرافياً، كان الصينيون دائبين على الاستثمار في ميناء كياوك فرو، الذي يمكن أيضاً مد خط أنابيب منه إلى الصين، بما يؤدي إلى اختزال اعتماد الصين على ممر أطول بكثير عبر مضيق ملقا. وقد ظل النفوذ السياسي – العسكري في بورما نفسها الرهان الأكبر في هذه المشروعات المهمة جيوسياسياً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن للصين مصلحة حيوية في بقاء الباكستان عقدة عسكرية جدية بالنسبة إلى مصالح الهند الاستراتيجية وتطلعاتها المتعاظمة. فرغبة الصينيين في بناء مرفق بحري في الباكستان لم تكن تهدف إلى ترسيخ نوع من الحضور الصيني في المحيط الهندي وحسب بل وكانت أيضاً إشارة إلى الأهمية التي تعلقها الصين على وجود باكستان قابلة للحياة وقيام علاقة صينية – باكستانية صحية. ومع أن الصين والهند ظلتا حريصتين على تجنب أي صدام عسكري منذ تصادمهما الوجيز في 1962، فإن انخراط الصين مع الباكستان، وهشاشةَ الباكستان الداخلية، وتنافسَ الهند والصين البحري في المحيط الهندي، ومكانة كل منهما العالمية الصاعدة، ذلك كله قد يفضي إلى إطلاق سباق تسلح خطر، بل وإلى ما هو أسوأ، أي إلى نزاع فعلي. لحسن الحظ، ظل الطرفان، كلاهما، حتى تاريخه، يثبتان أنهما يدركان أن من شأن أي حرب صغيرة لن تحل شيئاً في حين أن أي حرب كبرى بين قوتين نوويتين يمكنها أن تدمر كل شيء.

مهما يكن، من شأن حتى حوادث حدودية معينة أن تولِّد عواطف قومجية

صينية و/أو هندية محمومة يصعب التحكم بها سياسياً. وعلى ذلك الصعيد، قد تكون الهند أكثر قابلية للتفجر، لأن نظامها السياسي أقل تسلطاً ولأن خوف الجمهور الهندي المفهوم من التواطؤ الصيني - الباكستاني أكثر هشاشة أمام مشاعر العداء للصين مقارنة بحال أي عواطف معادية للهند في الصين. يضاف إلى ذلك أن الصحافة الهندية - العاكسة للاستياء إزاء تحديث الصين الأكثر إثارة للإعجاب، واقتصادها الأقوى إنتاجية، ومكانتها العالمية الأعلى - باتت متزايدة الصراحة في تسليط الأضواء على تهديد الصين الجيوسياسي المحتمل لأمن الهند. وقد قامت ثانية كبرى الجرائد اليومية الهندية المقروءة من قبل النخبة الناطقة باللغة الإنجليزية بتفسير التنافس الهندي - الصيني المتبادل في آسيا الجنوبية الموصوفة قبل قليل لقرائها على النحو التالي:

> من هو المستهدف باستعداد الصين المحسوب والمحرض للحرب؟ نفذت الصين بناء ميناء غوادار في موقع باكستاني استثنائي الحساسية لتفوز بموطئ قدم في مجال التحكم بالخطوط البحرية ولتتمكن أيضاً من إخضاع الهند للمراقبة... وهكذا فإن الصين نجحت، بدعم باكستاني خفي ومكشوف، في تحييد الهند براً وبحراً. وإضافة إلى ذلك قامت الصين، منتهكة سائر القواعد الدولية، بتحويل الباكستان إلى بلد مسلح نووياً للوقوف في وجه الهند. يضاف إلى ذلك أن تحرك الصين لبناء الموانئ، ومد أنابيب النفط، وشق الأوتوستردات في ميانمار أيضاً، ليس أقل أهمية. وفوق كل ذلك ليس ميناء هامبنتولا الذي شيد بمعونة صينية في سري لانكا التي هي مادياً جزء مقتطع من الكتلة القارية الهندية إلا تنفيذاً مدروساً بعناية لـ "استراتيجية سلسلة اللآلئ" لتطويق الهند عبر المحيط الهندي[3].

تاريخياً من شأن تمخض عودة الصين إلى البروز على الساحة العالمية نتيجة صراعات مسيئة لدور آسيا الصاعد في الشؤون العالمية أن يكون منطوياً

على مفارقة ساخرة. إلا أن صعود الصين كان إلى الآن مثيراً للإعجاب في إنجازاتها الملموسة وسلوكها الدولي الموزون المطمئن بعض الشيء. قادة سياسيون صينيون في القمة يبدون مدركين لحقيقة احتمال وقوع طموحات الصين الطويلة الأمد ضحية غرق عالمي في هلع ما بعد أمريكا.

مهما يكن، وبقطع النظر عن حسابات كبار القادة الصينيين وبعض أعراض نفاد صبر قومجي صاعد، يبدو بالفعل أن ارتقاء الصين إلى مرتبة عالمية متفوقة قد يواجه عقبات أكثر من تلك التي سبق لها أن انتصبت في وجه صعود أمريكا، وإذا ما تمت متابعته بفراغ صبر واضح يمكنه أن يولد معارضة أنشط مما سبق لأمريكا أن تصدت لها خلال صعودها. فالصين ليست متمتعة بميزة ظروف أمريكا الجغرافية والتاريخية المواتية. وخلافاً لبروز أمريكا بوصفها القوة العالمية الوحيدة في العقد الأخير من القرن العشرين، فإن صعود الصين الراهن يتم في سياق لا تنافس مع قوى إقليمية أخرى وحسب بل هو كثيف الاعتماد أيضاً على الاستقرار المتواصل للنظام الاقتصادي الدولي القائم. ومع ذلك فإن من المحتمل بقوة أن يكون ذلك النظام في خطر إذا أفضى هلع ما بعد أمريكا إلى تفريخ نزوع شامل للعالم من ألفه إلى يائه نحو نوع من التأكيد القصير الأجل ولكن المكثف للمصالح القومية في وقت تكون فيه الحاجة إلى التعاون العالمي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

2- الدول الأكثر تعرضاً للخطر جيوسياسياً

في العالم المعاصر، يتوقف أمن عدد من الدول الضعيفة الواقعة جغرافياً بجانب قوى إقليمية كبرى (حتى في غياب التزامات أمريكية محددة بالنسبة إلى بعضها) على الواقع الدولي معززاً بتفوق أمريكا العالمي. والدول التي في ذلك الموقع الهش هي النظائر الجيوسياسية الحالية لـ "الأجناس الأكثر تعرضاً للخطر" في الطبيعة. وقد بات بعضها أيضاً في نظر جيرانها الأقوى رموزاً لتدخل أمريكي بغيض في دوائر نفوذها الموجودة أو المزعومة. لذا فإن إغراء التحرك المتشدد نحوها سيتصاعد بمقدار ما تتدهور مكانة أمريكا العالمية.

مع أن القوى الإقليمية الرئيسية القائمة قد تكون مستاءة من الدور الأمريكي، فإن من مصلحتها ألا تساهم في إطلاق سلسلة ردود أفعال تُفضي إلى انهيار النظام العالمي بالذات. فاحتمال نشوء سلسلة ردود أفعال كهذه هو الذي لجم روسيا في 2008 ومنعها من سحق جورجيا (خلال الصدام الروسي – الجورجي الوجيز حول أوسيتيا وأبخازيا). أدركت روسيا أن من شأن عملياتها العسكرية أن تخرب العلاقات الشرقية – الغربية عموماً وقد تُفضي إلى نوع من المجابهة مع الولايات المتحدة. ونظراً لضعفها النسبي، وأداء قواتها التقليدية غير المُرضي نسبياً، فقد قررت وقف ما كان مرشحاً لأن يشكل انتصاراً باهظ الثمن والقبول بنجاح إقليمي ثانوي. إلا أن أمريكا في حالة من التدهور الجدي لأسباب داخلية و/أو أخرى خارجية كانت ستساهم، على نحو شبه أوتوماتيكي (آلي)، في اختزال مثل هذا المستوى من ضبط النفس الأصيل (لدى الروس). ومن شأن النتيجة التراكمية لذلك أن يتمثل بانزلاق كبير وخطر نحو واقع دولي مطبوع ببقاء الأقوى [لا الأصلح].

فيما يلي قائمة جزئية بالدول الأكثر هشاشة، مع تعليقات موجزة (لا ينطوي ترتيبها لا على مستوى الهشاشة ولا على الاحتمال الجيوسياسي):

جورجيا

من شأن أي انهيار أمريكي أن يُبْقي جورجيا هشّة كُلّياً أمام التخويف السياسي والغزو العسكري. فالولايات المتحدة تتولى، حالياً، دعم سيادة جورجيا وتؤيد انتسابها إلى الناتو. كذلك قامت الولايات المتحدة بتزويد جورجيا بمساعدات بلغت قيمتها ثلاث مليارات دولار منذ 1991، مع مليار دولار جاء كمساعدة في أعقاب حرب الـ 2008. وقد جرى تأكيد ما سبق الإتيان على ذكره عبر التشديد الرسمي على أن "الولايات المتحدة لا تعترف بدوائر النفوذ"[(4)].

من الواضح أن تدهور وضع أمريكا سيؤثر في مدى صدقية مثل هذه الالتزامات. فالقيود الناتجة على القدرات الأمريكية – ولا سيما تلك المؤثرة في استعداد الناتو للصمود – قد تؤدي، بحد ذاتها، إلى استثارة الشهية الروسية

للعودة إلى المطالبة بدائرة نفوذها القديمة، بسبب حضور الولايات المتحدة المتضائل في أوروبا، بصرف النظر عن وضع العلاقات الأمريكية – الروسية. ومن شأن عامل إضافي محرض للكرملين أن يتمثل بالحقد الشخصي المكثف الذي يكنه فلاديمير بوتن لرئيس الجمهورية الجورجي الحالي، ميخائيل ساكاشفيلي، الذي باتت إزاحته عن السلطة نوعاً من الكابوس بالنسبة إلى الزعيم الروسي.

ومن شأن اعتبار آخر محرّض لروسيا أن يكون متمثلاً بواقع تولي الولايات المتحدة رعاية عملية تطوير ممر جنوبي عبر جورجيا لتزويد أوروبا بالطاقة، ولا سيما خط أنابيب باكو – تفليس – سيهان النفطي الذي لن يلبث أن يصل إلى أوروبا عبر تركيا. من شأن روسيا أن تفوز بمكاسب هائلة على الصعيدين الجيوسياسي والاقتصادي من استعادة احتكارها شبه الكامل لمعابر الطاقة إلى أوروبا إذا ما تم بتر الروابط القائمة بين الولايات المتحدة وجورجيا.

من المحتمل أن يفضي إخضاع جورجيا لروسيا إلى نوع من تأثير الدومينو في أذربيجان. فهذه الأخيرة هي الممون الرئيسي للممر الجنوبي وتنويع أوروبا الطاقي، ما يؤدي، مداورة، إلى تقليص النفوذ السياسي الروسي في القضايا الأوروبية. وهكذا فإن روسيا مرشحة، في حال حصول تدهور أمريكي، حسب أقوى الاحتمالات، ولا سيما إذا تشجعت من جراء محاولة ناجحة للتحكم بجورجيا، لأن توظف حريتها الأكبر في الحركة من أجل إضافة أذربيجان. وفي مثل هذه الظروف، ليس من المقدر أن تكون الأخيرة ميالة إلى تحدي استعادة روسيا لحيويتها. وهكذا فإن أوروبا كلها ستغدو، إذن، عرضة لقدر أكبر من الضغط الدافع لها باتجاه الانصياع لأجندة روسيا السياسية.

تايوان

منذ عام 1972، باتت الولايات المتحدة مسلِّمة رسمياً بفرضية جمهورية الصين الشعبية التي تقول بـ "صين واحدة" كما لُخصت في ثلاثة بلاغات صينية – أمريكية (صادرة في أعوام 1972، و1979، و1982)، مع الالتزام بأن أياً من الطرفين لن يبادر إلى تغيير الأمر الواقع بالقوة. إن "أمراً واقعاً" سلمياً كان

أساس السياسة الأمريكية العابرة للمضيق، لأن أي علاقة مع كل من صين نامية من ناحية، وتايوان متزايدة الديمقراطية ذات توجه مؤمن بحرية السوق من ناحية ثانية، مفيدة بالنسبة إلى أي حضور أمريكي قوي في المحيط الهادي كما بالنسبة إلى مصالح الأعمال والمصالح التجارية الأمريكية في الشرق الأقصى.

تقوم الولايات المتحدة بتبرير مبيعات الأسلحة المستمرة إلى تايوان زاعمة أن ذلك جزء من سياسة الأمر الواقع، المؤكدة في العام 1979 لدى تطبيع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية – الصينية، وأن قدرات دفاعية تايوانية مرهَّنة ضرورية لحماية استقلال تايوان إلى أن تدق ساعة تسوية المشكلة التايوانية سلمياً. ولكن الصين تعارض ذلك الموقف وتحتفظ بحق استخدام القوة من منطلق السيادة. إلا أنها ظلت في الوقت نفسه دائبة على اتباع سياسة توافقية عابرة للمضائق. وفي السنوات الأخيرة كانت تايوان والصين سائرتين على طريق تحسين علاقتهما، وقد وقّعتا اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي (ECFA) من منطلقات ندّية نسبياً في صيف 2010.

من الواضح أن تدهور أحوال أمريكا سيزيد من هشاشة تايوان. فصانعو القرار في تايبيه عندئذ لن يعودوا قادرين على تجاهل أي ضغوط صينية مباشرة أو هذه الجاذبية المحضة لصين ناجحة اقتصادياً. من شأن الأمر، في الحدود الدنيا، أن يعجل من وتيرة تطبيق البرنامج الزمني لعملية إعادة التوحيد العابرة للمضائق، ولكن على أسس غير متكافئة مرجِّحة لكفة الكتلة القارية الرئيسية. وإذا ما تمخض تدهور حال أمريكا في الوقت نفسه عن ممارسة تأثير سلبي في الترابط الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واليابان، فإن من الممكن حتى إغراء الصين – ولا سيما إذا أُخذ في الحسبان مدى عمق المشاعر القومية الصينية حول المسألة – بمضاعفة ضغوطها على تايوان مع التهديد باستخدام القوة لتحقيق "الصين الواحدة" التي وافقت عليها الولايات المتحدة بوصفها حقيقة سياسية في تاريخ يعود إلى 1972. يمكن لأي تهديد سياسي ناجح من هذا القبيل أن يثير أزمة ثقة عامة في اليابان وكوريا الجنوبية فيما يخص قابلية التعويل على التزامات أمريكية نافذة.

كوريا الجنوبية

وقّعت الولايات المتحدة اتفاقية دفاع مشترك مع كوريا الجنوبية في العام 1953 وبقيت الجهة الضامنة لأمن كوريا الجنوبية منذ تعرضها لهجوم كوريا الشمالية المتواطئة مع السوفييت والصينيين. يضاف إلى ذلك، أن إقلاع كوريا الجنوبية الاقتصادي اللافت ونظامها السياسي الديمقراطي كانا شاهدين على نجاح الانخراط الأمريكي في كوريا الجنوبية. إلا ان نظام كوريا الشمالية ظل، عبر الأعوام، دائباً على تدبير سلسلة من الاستفزازات ضد كوريا الجنوبية، تدرجت من عمليات اغتيال استهدفت وزراء إلى محالة قتل رئيس جمهورية كوريا الجنوبية. في العام 2010 أقدم الكوريون الشماليون على إغراق قطعة بحرية حربية، باخرة تشيونان، مزهقين أرواح أكثرية أفراد الطاقم؛ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر قامت كوريا الشمالية بقصف إحدى جزر كوريا الجنوبية، فقتلت عدداً من الجنود والمدنيين. وفي كل من الحدثين بادرت كوريا الجنوبية إلى التماس المساعدة من أمريكا، مؤكدة مدى استمرار كوريا الجنوبية في التعويل على الولايات المتحدة فيما يخص أمنها المادي المباشر.

كذلك راحت كوريا الشمالية تغير استراتيجيتها العسكرية تأكيداً لاحتمال شن حرب غير متكافئة على كوريا الجنوبية، استناداً إلى قيامها بتطوير صواريخ بالستية قصيرة المدى، وبطاريات مدفعية بعيدة المدى، وأسلحة نووية. صحيح أن كوريا الجنوبية متوفرة على الوسائل اللازمة لمقاومة أي هجوم تقليدي تشنه كوريا الشمالية، ولكنها كثيفة التعويل على تحالفها مع الولايات المتحدة من أجل الدفاع ضد أي هجوم شامل أو ردعه.

من شأن أي تدهور أمريكي أن يضع كوريا الجنوبية أمام خيارات مؤلمة: إما أن تقبل بهيمنة إقليمية صينية وتضاعف من اعتمادها على اضطلاع الصين بدور الضامن للأمن في آسيا الشرقية، أو تسعى إلى بناء علاقة أقوى مع اليابان، وإن كانت غير ذات شعبية تاريخياً، من منطلق قيم الطرفين الديمقراطية المشتركة وخوفهما معاً من عدوان تشنه جمهورية كوريا الديمقراطية أو الصين. ولكن نزوع اليابان إلى التصدي للصين، في غياب دعم أمريكي، عويصٌ في

أحسن الأحوال. وهكذا فإن من شأن كوريا الجنوبية أن تجد نفسها في مواجهة تهديد عسكري أو سياسي وحدها، إذا ما باتت التزامات الولايات المتحدة الأمنية في آسيا الشرقية أقل اتصافاً بالصدقية.

بيلاروسيا

بعد مضي عشرين سنة على سقوط الاتحاد السوفييتي، تبقى بيلاروسيا تابعة لروسيا، معتمدة عليها، على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فثلث صادراتها يذهب إلى روسيا مع بقائها معتمدة كُلّياً تقريباً على روسيا بالنسبة إلى حاجتها من الطاقة. يضاف إلى ذلك أن أكثرية شعب بيلاروسيا البالغ تعداده 9.6 ملايين ينطقون اللغة الروسية، وأن بيلاروسيا بوصفها دولة قومية مستقلة ليست موجودة إلا منذ عام 1991، وأن مدى عمق هوية شعبها القومية لم يُختبر – وهذه جميعها عوامل تساعد على بقاء نفوذ موسكو. في 2009، مثلاً، نفذ الجيش مناورات كبرى (بمشاركة بيلاروسية) في بيلاروسيا أُطلق عليها عنوان زاباد (أي: الغرب) صَدَّ فيها هجوماً غربياً افتراضياً، تكللت بهجوم نووي روسي مصطنع على عاصمة دولة غربية (من حلف الناتو) مجاورة.

إلا أن علاقة بيلاروسيا القائمة على التبعية مع روسيا لم تكن بلا صراع. لم تعترف بيلاروسيا بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بوصفهما دولتين مستقلتين (وقد أوجدتهما موسكو بعد صدامها مع جورجيا في 2008) رغم التعرض لضغوط مكشوفة من بوتن. وفي الوقت نفسه، أدى افتقارها إلى نوع من السيرورة الديمقراطية، كما يتجلى في دكتاتورية الرئيس لوكاشنكو التي دامت سبعة عشر عاماً، إلى قطع الطريق على أي علاقات ذات معنى مع الغرب. ظلت بولونيا، والسويد، وليتوانيا تحاول تطوير بعض الارتباطات الأهلية – المدنية بين بيلاروسيا والاتحاد الأوروبي، ولكن بتقدم محدود جداً.

من شأن أي تدهور ملموس وملحوظ في وضع أمريكا أن يؤدي، إذن، إلى منح روسيا فرصة آمنة أرحب لابتلاع بيلاروسيا وإذابتها في بوتقتها، بحد أدنى من استخدام القوة، وبتكاليف أخرى ضئيلة عدا سمعتها بوصفها قوة إقليمية

مسؤولة. خلافاً لقضية جورجيا، لن تتمكن بيلاروسيا من الحصول على أي أسلحة غربية أو التمتع بتعاطف الغرب السياسي. من غير المحتمل أن يبادر الاتحاد الأوروبي إلى الرد في غياب دعم أمريكي، وقد تسارع بلدان أوروبية غربية أخرى إلى التعبير عن اللامبالاة بالقضية البيلاروسية. ومن شأن الأمم المتحدة أن تبقى سلبية إلى حد كبير في مثل هذه الظروف. بالانطلاق من الإدراك العميق للمخاطر الكامنة في تشجيع روسيا، قد تطالب دول أوروبا الوسطى برد ناتوي مشترك، غير أن من غير المحتمل أن تتمكن، مع دخول أمريكا في حالة من الوهن، من اجتراح أي رد فعل جماعي قوي.

أوكرانيا

قيام روسيا بإذابة بيلاروسيا في بوتقتها، دون قدر كبير من التكاليف أو الألم، سيُفضي إلى تعريض مستقبل أوكرانيا بوصفها دولة ذات سيادة للخطر الفعليّ. فعلاقة أوكرانيا مع روسيا، منذ الفوز بالاستقلال في 1991، بقيت على حافة التأزم من جراء بقاء علاقتها مع الغرب على حافة التردد والذبذبة. تكراراً حاولت روسيا إكراه أوكرانيا قسراً على تبني سياسات مفيدة لروسيا، موظفة الطاقة سلاحاً سياسياً. ففي أعوام 2005، و2007، و2009، أقدمت روسيا إما على التهديد بوقف تدفق النفط والغاز أو على وقفه بسبب مسائل ذات علاقة بالسعر ومن جراء ديون أوكرانيا الطاقية غير المدفوعة. وفي صيف 2010، تعرض رئيس أوكرانيا: يانوكوفيتش للضغط كي يوافق على تمديد استئجار روسيا لقاعدة بحرية أوكرانية في ميناء سيفاستوبول الواقع على البحر الأسود لمدة خمس وعشرين سنة أخرى مقابل اعتماد تسعيرة تفضيلية لكميات الطاقة الروسية الموردة إلى أوكرانيا.

تبقى أوكرانيا دولة أوروبية مهمة ذات كتلة سكانية مؤلفة من نحو 45 مليوناً، مع قاعدة صناعية قوية وزراعة مرشحة لأن تكون ذات إنتاجية عالية جداً. وأي اتحاد مع روسيا من شأنه أن يُغني روسيا من ناحية وأن يشكل، من ناحية ثانية، خطوة عملاقة على طريق تمكين روسيا من استعادة دائرتها الإمبراطورية، وتلك مسألة مشحونة بقدر كبير من الحنين الماضوي بالنسبة إلى

عدد كبير من قادتها. من هنا فإن من المحتمل أن يواصل الكرملين ضغطه على أوكرانيا لجرها إلى الانضمام إلى "حيِّز اقتصادي مشترك" مع روسيا، مجرِّدة أوكرانيا بالتدريج من تحكمها المباشر بأصولها الصناعية عبر سلسلة من عمليات الدمج ووضع اليد من قبل شركات روسية. في الوقت نفسه، ثمة محاولات صامتة سوف تستمر للتسلل إلى أجهزة الأمن والقيادات العسكرية الأوكرانية، بهدف إضعاف قدرة أوكرانيا على حماية سيادتها، عندما تدعو الحاجة.

أخيراً، يمكن لأي رد أوروبي سلبي - بافتراض تدهور أمريكا - على ابتلاع بيلاروسيا، بله استخدام أبكر وناجح للقوة لزرع الرعب في قلب جورجيا، أن يشجع القادة الروس على المبادرة، عند هذا المنعطف أو ذاك، إلى اجتراح عملية إعادة توحيد أكثر صراحة. إلا أن من شأن الأمر أن يكون مشروعاً بالغ التعقيد، يتطلّب، ربما، استخدام بعض القوة مع العمل على الأقل على اصطناع نوع من الأزمة الاقتصادية داخل أوكرانيا لجعل أي اتحاد رسمي مع روسيا أصلب عوداً على الصعيد الاقتصادي وأكثر قابلية للاستساغة من جانب الأوكرانيين. ستبقى روسيا مرشحة للمخاطرة باستثارة رد فعل قومي متأخر، ولا سيما في غرب البلد ووسطه الناطقين بالأوكرانية. ومع مرور الزمن، نرى أوكرانيا بوصفها دولة قومية (دولة - أمة) سائرة على طريق الفوز بالتزام عاطفي أعمق من جانب جيل أكثر شباباً - بصرف النظر عما إذا كان ناطقاً بالأوكرانية أو الروسية بداية - جيل يزداد اقتناعاً بأن الدولة الأوكرانية دولة طبيعية وهي جزء من هويته. قد لا يكون الوقت، إذن، عاملاً لمصلحة إذعان كييف الطوعي لموسكو، غير أن من شأن ضغوط روسية فارغة الصبر في ذلك الاتجاه جنباً إلى جنب مع لامبالاة الغرب أن تُحْدِث وضعاً قابلاً للتفجر على التخوم المباشرة للاتحاد الأوروبي بالذات.

أفغانستان

ممزقةً أشلاءً من جراء تسع سنوات حرب استثنائية القسوة والوحشية شنها الاتحاد السوفييتي، مهملةً من قبل الغرب لعقد من الزمن بعد الانسحاب

السوفييتي، مشوهةَ الإدارة من قبل حكام طالبانيين منتمين إلى العصر الوسيط استولوا على السلطة بمساعدة باكستانية، ومكشوفة خلال الرئاسة البوشية على سبع سنوات من العمليات العسكرية المترددة والمساعدات الاقتصادية المبعثرة الأمريكية، ليست أفغانستان إلا بلداً غدا رُكاماً. ليست متوفرة على أي ناتج اقتصادي جدير بالذكر، إذا استثنينا اتجارها اللاشرعي بالمخدرات، مع بطالة تصل إلى نسبة 40% ومرتبة عالمية تحمل الرقم 219 بمقياس حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي. فقط 15 – 20% من الأفغان يتمتعون بنعمة الكهرباء.

أما النتائج الأكثر وروداً لأي فك ارتباط أمريكي سريع من جراء التعب من الحرب أو الآثار المبكرة لأي تدهور أمريكي فمن شأنها أن تُترجم إلى تمزق داخلي وإلى نوع من لعبة شد الحبل الخارجية فيما بين الدول القريبة المتنافسة على النفوذ في أفغانستان. ففي غياب حكومة فعالة ومستقرة في كابول، من شأن البلد أن يبقى خاضعاً لهيمنة أمراء حرب متنافسين. ولن تتردد أي من الباكستان والهند حيال التحرك بقدر أكبر من الحزم مع التنافس المكشوف على النفوذ في أفغانستان – وإيران هي الأخرى ربما لن تبقى متفرجة. ونتيجة لذلك، فإن احتمال الحرب، على الأقل نوع من الحرب غير المباشرة، بين الهند والباكستان، سيتزايد.

قد تحاول إيران استغلال التنافس الباكستاني – الهندي لمصلحتها. فكل من الهند وإيران تخافان تمخض أي تعاظم للنفوذ الباكستاني في أفغانستان عن إنزال ضربة عنيفة بتوازن القوة الإقليمي، وعن مفاقمة التوجه العدواني – الحربي لباكستان بالنسبة إلى الهند. يضاف إلى ذلك أنه يمكن لمجموعة دول مجاورة في آسيا الوسطى – نظراً لوجود جاليات طاجيكية، وأوزبكية، وقرغيزية، وتركمانية مهمة في افغانستان – أن تغدو متورطة هي الأخرى في لعبة النفوذ الإقليمية. وكلما زاد عدد اللاعبين المتدخلين في أفغانستان، زاد احتمال اندلاع صراع إقليمي أكبر.

حتى إذا كانت حكومة أفغانية راسخة موجودة عند تنفيذ عملية فك الارتباط المخططة راهناً – مع شيء شبيه بالتحكم المركزي – فإن أي إخفاق

لاحق في إدامة التدخل الدولي الخاضع لرعاية الولايات المتحدة في استقرار المنطقة يمكن أن يؤدي إلى إعادة إيقاد جمرات المشاعر العرقية والدينية. قد تعود منظمة الطالبان إلى الانبثاق بوصفها القوة التمزيقية الرئيسية في أفغانستان - بمساعدة من طالبان الباكستان - و/أو ترتقي أفغانستان إلى مرتبة دولة إمارات حرب قبلية. وعندئذ قد تصبح أفغانستان لاعباً أكبر مما هي في الحلبة الدولية للاتجار بالمخدرات، بل وربما ملاذاً من جديد للإرهاب الدولي.

الباكستان

مع أن الباكستان مسلحة بأسلحة نووية منتمية إلى القرن الواحد والعشرين ومتماسكة بفعل جيش محترف ينتمي إلى أواخر القرن العشرين، فإن أكثرية شعبها - رغم وجود طبقة وسطى فعالة وكتلة سكانية مدينية مزدحمة - ما زالت منتمية إلى ما قبل الحداثة، ريفية، ومحددة الهوية إلى حد كبير بانتماءات إقليمية وقَبَلية. يتقاسم الباكستانيون معاً العقيدة الإسلامية، تلك العقيدة التي وفرت الحافز الحماسي لقيام دولة منفصلة عقب رحيل بريطانيا عن الهند. ثم جاءت الصراعات الناجمة عن ذلك مع الهند لتحدد إحساس الباكستان بهوية قومية منفصلة، في حين أدى التقسيم القسري لكشمير إلى شحن كل من الطرفين بضغينة عميقة ضد الآخر.

يبقى عدم استقرار الباكستان نقطة ضعفها الكبرى. وأي تدهور لنفوذ الولايات المتحدة سيؤدي إلى تقليص قدرة أمريكا على المساهمة في تعزيز تماسك الباكستان وتنميتها. قد تتحول الباكستان إلى دولة يديرها الجيش، أو إلى دولة إسلامية متطرفة، أو إلى دولة قائمة على الجمع بين الحكمين الإسلامي والعسكري، أو إلى "دولة" من دون حكومة ممركزة على الإطلاق. ولعل أسوأ السيناريوهات هو تدهور الباكستان إلى صيغة من صيغ إمارة حرب نووية أو تحولها إلى حكومة إسلامية - كفاحية ومعادية للغرب شبيهة بإيران. يمكن للسيناريو الثاني أن يكون معدياً لآسيا الوسطى، بما يفضي إلى إحداث عدم استقرار إقليمي أوسع مثير لهواجس كل من روسيا والصين على حد سواء.

وفي الظرفين الآنفي الذكر، فإن من شأن تدهور أمريكا أن يزيد أيضاً من مخاوف الصين الأمنية في آسيا الجنوبية وقد يؤدي إلى تكثف الإغراءات الحافزة للهند على تقويض الكيان الباكستاني. كذلك من شأن مبادرة الصين إلى استغلال أي صدامات بين الباكستان والهند أن يكون أكثر احتمالاً بما قد يضاعف من الاضطراب الإقليمي. في آخر المطاف، سيكون نوع من السلم غير المستقر أو نوع من الصراع الأوسع في الإقليم متوقفاً على نحو شبه كلي على مدى قدرة كل من الهند والصين، كلتيهما، على لجم غرائزهما المتزايدة النزعة القومجية الدافعة باتجاه توظيف عدم استقرار الباكستان من أجل الفوز بمرتبة صاحبة اليد العليا الإقليمية.

إسرائيل والشرق الأوسط الكبير

إضافة إلى صيرورة دول معينة كياناتٍ مهددة مباشرة، لا بد للمرء أيضاً من أن يأخذ في الاعتبار الاحتمال الأعم المتمثل بقابلية تمخض تدهور أحوال أمريكا عن إطلاق هزات زلزالية (انزياحات تكتونية) ناسفة للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط كله. فسائر دول المنطقة تبقى، وإن على درجات متفاوتة، هشة، سريعة العطب، في مواجهة ضغوط شعبوية داخلية، واضطرابات اجتماعية، وأصولية دينية، كما يتجلى في أحداث أوائل عام 2011. وإذا ما حل تدهور أمريكا مع بقاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من دون حل، فإن الإخفاق في تطبيق حل الدولتين المقبول من الطرفين قبل ذلك سيؤدي إلى مضاعفة التهاب جو المنطقة السياسي. وعداء المنطقة لإسرائيل سيشهد تكثفاً عندئذ.

من المنطقي افتراض احتمال إفضاء ضعف أمريكي متصور عند أحد المنعطفات إلى إغراء الدول الأقوى في المنطقة، لا سيما إيران وإسرائيل، بالمبادرة إلى استباق أخطار متوقعة. وفي مثل هذه الظروف يمكن حتى للمناورات الحذرة التماساً لمكاسب تكتيكية أن تتمخض عن عمليات تفجر للعنف المحلي – شاملة، مثلاً، حماس أو حزب الله، مدعومين بإيران ضد إسرائيل – عمليات لا تلبث أن تتصاعد إلى مجابهات عسكرية أوسع وأكثر دموية إضافة إلى

انتفاضات جديدة. ويمكن لكيانات ضعيفة، مثل لبنان وفلسطين، عندئذ، أن تدفع أثماناً استثنائية الارتفاع على صعيد الخسائر البشرية المدنية. وما هو أسوأ، أن من شأن نزاعات كهذه أن تصعد إلى مستويات مرعبة حقاً عبر ضربات وضربات مضادة بين إيران وإسرائيل.

من الممكن لمثل هذا الانعطاف الثاني لسير الأحداث أن يؤدي، آنئذ، إلى جر الولايات المتحدة إلى مجابهة مباشرة مع إيران. ولأن أي حرب تقليدية ليست مرشحة لأن تكون خياراً مفضلاً بالنسبة إلى أمريكا المرهقة من جراء الحربين العراقية والأفغانية (وثالثة باكستانية، بعدهما، ربما)، فقد تحاول الولايات المتحدة أن تعوّل على تفوقها الجوي لإلحاق أضرار استراتيجية مؤلمة بإيران، ولا سيما بمرافقها النووية. من شأن الخسائر البشرية أن تشحن النزعة القومية الإيرانية بعداء دائم لأمريكا مع مضاعفة كثافة اندماج الأصولية الإسلامية مع النزعة القومية الإيرانية. من شأن التطرف الإسلامي في الشرق الأوسط عموماً أن يزيد سعاراً مفضياً، ربما، إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. في ظل مثل هذه الظروف قد تحاول روسيا، بوضوح، الاستفادة اقتصادياً من ارتفاع سعر الطاقة، وسياسياً من تركز عواطف الكراهية الإسلامية على الولايات المتحدة مع انزياح شكاوى المسلمين عن روسيا. قد تغدو تركيا أكثر صراحة في تعاطفها مع الإحساس الإسلامي بالتعرض للظلم، وتفوز الصين بقدر أكبر من الحرية على صعيد متابعة مصالحها الخاصة في المنطقة.

في مثل ذلك السياق الجيوسياسي، وفي تناقض مع أولئك الذين يؤمنون بأن من شأن أمن إسرائيل الطويل المدى أن يكسب من أمريكا محبوسة داخل إطار علاقة عداء مع العالم الإسلامي، يمكن لبقاء إسرائيل على المدى الطويل أن يتعرض للخطر. صحيح أن إسرائيل متوفرة على القدرة العسكرية والإرادة الوطنية اللازمتين لصد الأخطار المباشرة التي تتهددها، كما لقمع الفلسطينيين، إلا أن موقف أمريكا المديد ودعمها السخي لإسرائيل، وهما مستمدان من إحساس صادق بالواجب الأخلاقي أكثر من صدورهما عن تطابق استراتيجي حقيقي، قد يصبحان أقل جدارة بالتعويل. يمكن للنزوع إلى فك الارتباط مع

المنطقة أن يتنامى مع تعرض أمريكا للتدهور، رغم التأييد الشعبي لإسرائيل، مع احتمال مسارعة جزء كبير من العالم إلى تحميل أمريكا مسؤولية الاضطرابات الإقليمية. ومع جماهير عربية مستنفرة سياسياً وأكثر استعداداً للانخراط في أعمال عنف مديدة ("حرب الشعب")، فإن إسرائيل مرشحة لأن تصبح بنظر الأوساط الدولية - كما جاء في إنذار نائب رئيس الوزراء يهود باراك المشؤوم في 2010 - دولة فصل عنصري "Apartheid"، ستكون ذات آفاق مستقبلية مثقلة بالشكوك على المدى الطويل.

هشاشة دول الخليج العربي المدعومة أمريكياً هي الأخرى مرشحة للتفاقم. فمع تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة ومواصلة إيران لحشدها العسكري مع ممارسة قدر أكبر من النفوذ في العراق - الذي كان قبل الغزو الأمريكي له في العام 2003 سداً منيعاً في وجه التوسع الإيراني - من شأن القلق والإحساس بالخطر في كل من السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، وعمّان، والإمارات العربية المتحدة أن يتكثفا. قد يتعين على هذه الدول أن تحاول البحث عن حُماة جدد أكثر فاعلية لأمنها. وقد تكون الصين مرشحة صريحة وذات دوافع اقتصادية محتملة لمثل هذا الدور، بما يؤدي إلى إحداث انقلاب دراماتيكي مثير في صيغة الشرق الجيوسياسي.

قبل ما لا يزيد على خمسة وثلاثين عاماً فقط، أفادت الولايات المتحدة من حزمة علاقات متينة مع البلدان الأربعة الأهم في الشرق الأوسط: إيران، والسعودية، ومصر، وتركيا؛ فكانت مصالح أمريكا في المنطقة آمنة. أما اليوم فإن نفوذ أمريكا مع كل من هذه الدول الأربع متضائل إلى حد كبير. أمريكا وإيران أسيرتا علاقة عداء؛ والسعودية بالغة الحساسية بالنسبة إلى سياسة أمريكا الإقليمية المتطورة؛ وتركيا مستاءة من غياب التفهم الأمريكي لطموحاتها الإقليمية؛ ونزعة الشك المصرية المتصاعدة فيما يخص علاقتها مع إسرائيل تضع مصر في موقف متناقض مع أولويات أمريكا. باختصار، من الواضح دون أي لبس أن مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط متدهورة. ومن شأن أي انحطاط أمريكي أن يجهز على هذه المكانة.

* * *

خلافاً لتأثيره في البلدان ذات الهشاشة الاستثنائية، ليس من شأن انزلاق أمريكا إلى حالة عجز دولية أو حتى إلى أزمة باعثة على الشلل أن يكون ذا تأثير مهم في مستوى النشاط الإرهابي الدولي. فجل الأعمال الإرهابية كانت - ولا تزال - محلية، لا دولية. سواء في إيطاليا التي شهدت في العام 1978 ألفا عمل إرهابي خلال عام واحد، أم في الباكستان التي تصل أعداد ضحايا الإرهاب السنوية فيها إلى المئات والتي تشكل عمليات اغتيال كبار الشخصيات فيها أموراً مألوفة وعادية، تبقى منابع الإرهاب وأهدافها نتاجات لظروف داخلية. بقي هذا صحيحاً على امتداد ما يزيد على مئة سنة، منذ أن برز الإرهاب السياسي ظاهرة ذات شأن في روسيا وفرنسا في أواخر القرن التاسع عشر. فأي تدهور شديد لنفوذ أمريكا لن يؤثر، إذن، في مستوى النشاطات الإرهابية في الهند، مثلاً، لأن وقوعها ليس مرتبطاً، في المقام الأول، بدور أمريكا في العالم. وبما أن الجزء الأكبر من الإرهاب المحلي متجذر في توترات محلية أو إقليمية سياسية باتت مطبوعة بالتطرف، فلا شيء سوى تغيير الأحوال المحلية قادر على التأثير في مستوى هذا النمط من الإرهاب.

لم تصبح أمريكا الهدف المحدد لنوع من النشاط الإرهابي ذي الطابع العالمي الأصيل إلا في العقد ونصف العقد الماضيين. وصعود الإرهاب مرتبط بالعواطف الشعبوية النامية في تربة اليقظة السياسية، لا سيما في دول إسلامية معينة. وقد صارت أمريكا هدفاً للإرهاب لأن متطرفين إسلاميين ركزوا حقدهم المكثف على أمريكا بوصفها عدوة الإسلام و"الشيطان الأكبر" للاستعمار الجديد. قام أسامة بن لادن بتوظيف أمريكا تجسيداً للشيطان لتسويغ فتواه عام 2001 التي قادت إلى هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة. وتمثل التسويغ أو التبرير الآخر لاستهداف أمريكا من قبل القاعدة بالتدنيس المزعوم للمواقع المقدسة الإسلامية من جراء الانتشار العسكري الأمريكي في السعودية والدعم الذي توفره أمريكا لإسرائيل. وقد لاحظ زميل متقدم في مركز سابان بمعهد بروكنغز في واشنطن يدعى بروس ريدل أن

بن لادن برر العنف ضد أمريكا بالإتيان على ذكر دعمها لإسرائيل في عشرين من خُطَبِه الأربعة والعشرين، قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وبعده على حد سواء.

بقي مصدر إلهام هذه الأعمال الإرهابية الدولية متمثلاً بالنظرة المانوية (الثنوية) إلى الولايات المتحدة التي يتبناها متعصبو الإسلام المتطرفون. ولذا فإن انهيار أمريكا لن يساعد على هداية هذه الجماعات. كما لن يساعد على تمكينها من امتلاك النفوذ لأن خطابها مفتقر إلى الجوانب السياسية المحددة لجماعات متمترسة محلياً مثل حماس وحزب الله. مما يبعث على الشك، إذن، أن يتمكن إرهاب أصولي كهذا من الفوز بالتحكم بجملة الانتفاضات الجارية على قدم وساق في العالم الإسلامي. وحتى إذا تمكن فإن النتيجة المحتملة إن هي إلا صراعات داخلية قاتلة أكثر من أي تحرك موحد ضد دول خارجية. جدير بالملاحظة أيضاً أن الإرهاب لم يتمكن، في أي من الأمكنة، عبر السنوات الممتدة من باكونين(*) إلى بن لادن، من بلوغ هدفه السياسي أو النجاح في الحلول محل الدول ممثلاً رئيسياً بحد ذاته على المسرح الدولي. يستطيع الإرهاب مفاقمة الفوضى الدولية ولكنه لا يستطيع تحديد مضمونها.

يضاف إلى ذلك أن المناقشة السابقة تلقي الضوء على جملة الاستنتاجات التالية الأكثر عمومية:

أولاً، من المحتمل أن يصبح النظام الدولي القائم متزايد العجز عن منع النزاعات بعد اتضاح عدم استعداد أو عدم قدرة أمريكا على صعيد حماية دول كانت تراها، لأسباب عقدية و/أو ذات علاقة بالمصلحة القومية، جديرة بالانخراط. كذلك فإن صيرورة إدراك ذلك الواقع طاغياً دولياً، قد تتمخض عن نزوع أكثر

(*) كان ميخائيل باكونين المولود في روسيا عام 1814 الشخصية المركزية في حركة القرن التاسع عشر الفوضوية وأحد كبار المؤيدين الروس البارزين للإرهاب. أدى خلافُه مع كارل ماركس إلى حصول انشقاق بين جناحي الحركة الاشتراكية الثورية الفوضوي والماركسي.

اتساعاً نحو العنف الإقليمي، حيث تغدو الدول الأقوى أكثر أحادية في تعاملها مع جاراتها الأضعف. قد تصدر تهديدات جدية للسلم عن قوى إقليمية رئيسية ميالة إلى تصفية حسابات جيوسياسية أو عرقية مع جاراتها المباشرة ولكن الأضعف بكثير. من شأن النفوذ الأمريكي المتضائل أن يخلق فرصة مواتية لنوع من تأكيد القوة وإثبات الوجود، بكلفة متدنية نسبياً على المدى القصير لمن هم معنيون بذلك.

ثانياً، تمثل جملة من السيناريوهات الآنفة الذكر التركة غير الناجزة للحرب الباردة. شاهدة هي على فرصة أمريكا الضائعة لتوظيف تعزيز منطقة أمن سلمية قريبة من روسيا تمهيداً للدخول مع الأخيرة في إطار تعاون أمني أوثق. كان من شأن ذلك أن ينطوي حتى على معاهدة ناتوية – روسية مشتركة مع توسع الناتو، بما يقوي توافقاً شرقياً – غربياً أكثر دواماً مع المساهمة في تصليب عود ديمقراطية روسيا الوليدة[5]. ربما كانت أي مبادرة كهذه ستتعرض للصد، ولكنها لم تُستكشف قط. بدلاً من ذلك، باتت الولايات المتحدة بعد 2001 مسكونة بهاجس "حربها على الإرهاب" وبحشد التأييد لحملتيها العسكريتين في العراق وأفغانستان على حساب أي مخططات جيواستراتيجية أكبر. في الوقت نفسه، ركزت روسيا اهتمامها على إقامة نظام تسلطي – دكتاتوري أشد قمعاً وعلى استعادة نفوذها الخاص في فضاء الكتلة السوفييتية السابقة.

ثالثاً، من شأن آسيا الشرقية والجنوبية أن تكونا المنطقتين الأكثر هشاشة وقابلية للنزاعات الدولية في عالم ما بعد أمريكا. فصعود كل من الصين والهند بوصفهما قوتين إقليميتين رئيسيتين مع تطلعات عالمية يدفع نحو تحولات في توزع النفوذ الإقليمي مع تمخض تنافسهما الواضح عن شكوك متعذرة التجنب. وإذا ما تعثرت أمريكا، فإن دولاً أضعف قد تضطر للإقدام على خيارات جيوسياسية في بيئة متزايدة الاضطراب حتى إذا بقيت الصين والهند حريصتين على تجنب أي صدام كبير. في الوقت نفسه، ثمة ضغط صاعد في الصين يطالب بتقليص نفوذ الولايات المتحدة في آسيا في حين يتنامى القلق في آسيا الشرقية والجنوبية – الشرقية إزاء أحلام الصين التوسعية المحتملة. ولعل ما

يزيد طين الشكوك والهواجس بلة هو سعي كوريا الشمالية المعلن للملأ لحيازة أسلحة نووية في سياق ديناميات سياسية داخلية ذات ألغاز مستعصية لأنها غير قابلة للتكهن على نحو بالغ الخطورة. من شأن تدهور حال أمريكا أن يؤدي إلى تضاؤل قوة عامل خارجي يتعين على الدول التي تفكر باستخدام القوة أحادياً أن تأخذها بنظر الاعتبار على نحو طبيعي. باختصار، لا بد لتدهور حال أمريكا وانحسار دورها من أن يساهم، حتماً، في حصول نوع من التنامي لموجة النزاعات الإقليمية على أصعدة التكرر، والمدى، والحدَّة.

3- نهاية حسن الجوار

ليست أمريكا محادِدة إلا لدولتين: المكسيك وكندا. ومع أنهما جارتان صالحتان فإن المكسيك ينطوي على قدر أكبر بما لا يقاس من الخطر بالنسبة إلى أمريكا إذا ما تدهورت أحوالها بسبب ظروفه السياسية والاقتصادية الأكثر تقلباً واضطراباً. فأمريكا وكندا تتقاسمان، مثلاً، حدوداً بالغة الطول ولكنها هادئة غالباً، في حين تبقى الحدود الأمريكية - المكسيكية، رغم أنها أقصر بكثير، بؤرة للعنف، والتوتر العرقي، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية، ولظاهرة الأَبْلَسة السياسية. ومع أن دولتي المكسيك وكندا معتمدتان، كلتاهما، على الولايات المتحدة اقتصادياً، بحجمين متشابهين نسبياً لإجمالي الناتج المحلي، فإن نحو 15% من قوة العمل المكسيكية تعمل داخل أمريكا، ونسبة المكسيك المئوية من السكان الذين هم دون خط الفقر تتجاوز ضعف نظيرتها في كندا. يضاف إلى ذلك أن ديناميات السياسة الداخلية في المكسيك أكثر اضطراباً بما لا يقاس، كما أن علاقة المكسيك مع الولايات المتحدة ظلت تاريخياً أكثر افتقاراً إلى الاستقرار. لذا فإن من شأن كندا أن تتأثر سلباً بأي تدهور أمريكي، ويكون المكسيك مرشحاً للغرق في بحر أزمة داخلية معقدة بمضاعفات سلبية جدياً بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية - المكسيكية.

في العقود الأخيرة ظل المكسيك وأمريكا ناجحين في إقامة علاقة إيجابية غالباً. إلا أن تبعيتهما البينية، وترابطهما السكاني نتيجة سنوات من الهجرة

المكسيكية الكثيفة إلى الولايات المتحدة، وتهديدهما الأمني المشترك النابع من الاتجار بالمخدرات عبر الحدود، تجعل العلاقات بين البلدين أعقد من ناحية وأكثر هشاشة إزاء تأثير التغييرات الدولية من ناحية ثانية. يميل الأمريكيون إلى التسليم بأن استقرار المكسيك النسبي أمر مفروغ منه، مفترضين أنه لا يشكل خطراً مباشراً ذا شأن على موقع أمريكا الاستراتيجي وعلى أمن نصف الكرة الغربي. لذا فإن من شأن أي تدهور لافت في العلاقة الأمريكية - المكسيكية وما يترتب عليه من عواقب أن يشكل صدمة مؤلمة للجمهور الأمريكي، غير المتنبه عموماً إلى أن الطبعتين المكسيكية والأمريكية لعلاقات البلدين السابقة تتجهان نحو التغير.

ظلت العلاقات المكسيكية - الأمريكية تاريخياً سجالية من ناحية وتعاونية من ناحية ثانية. كثيراً ما كان النزاع ينشب لدى ابتلاء المكسيك بعنف داخلي واضطراب سياسي، بما يخيف أمريكا من تسربهما إلى أراضيها ولكن مع قيامها أيضاً باستغلال الفرصة الناشئة لكسب الأرض على حساب الجار الأضعف. تطبيق أمريكا غير المطرد بل والأناني أحياناً لمبدأ مونرو، وحروبها التوسعية التي أفضت إلى احتلال تكساس وكاليفورنيا وجنوب الغرب الأمريكي في 1848 - نحو 50% من مساحة المكسيك الإجمالية آنذاك - واحتلال الرئيس ولسون غير الشعبي لفيراكروز خلال الثورة المكسيكية أمثلة ساطعة جداً. وبالمقابل، فإن التعاون بين الطرفين (جنباً إلى جنب مع كندا) قاد إلى إيجاد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية [NAFTA]، كبرى المناطق الاقتصادية في العالم.

بما حملاه من شر وخير يشكل قَرْنا العلاقات المكسيكية - الأمريكية تذكيراً بالصعوبة الكامنة في إدارة مثل هذه العلاقة غير المتناظرة. كثيراً ما أدت المخاوفُ الداخلية من الطرفين، وعدمُ الاستقرار السياسي في المكسيك، والتأكيدُ الدوري لنفوذ الولايات المتحدة، إلى إعاقة ما كان ينبغي أن يكون شراكة مزدهرة. لم يؤد قربهما الجغرافي إلا إلى تعقيد هذه المشكلات، جاعلاً التعاون الاقتصادي والأمني أكثر جوهرية للنجاح الوطني ولكن الاضطراب السياسي والمخاوف الثقافية أكثر عرقلة لتعاونهما الجواري. وهكذا فإن صون شراكة

مكسيكية – أمريكية بناءة، في ظل فترات متقطعة من التسويات العظيمة والتوترات الحادة، ظل تحدياً منتصباً في وجه القيادة في الدولتين.

تتقاسم أمريكا والمكسيك روابط ثقافية وخاصة جنباً إلى جنب مع هواجس اقتصادية وأمنية، تشكل مجتمعة شراكة إقليمية مفيدة للطرفين. وإلى الآن نجحت أمريكا بفضل ما تتمتع به من مرونة اقتصادية واستقرار سياسي في التخفيف أيضاً من كثير من التحديات الناجمة عن مشكلات حساسة مثل التبعية الاقتصادية، والهجرة، وتجارة المخدرات. إلا أن من شأن أي تدهور لنفوذ أمريكا أن ينسف ما يتصف به النظام الاقتصادي والسياسي الأمريكي من عافية وحكمة، بما يفضي إلى مفاقمة جملة الصعوبات الخاصة الآنفة الذكر. من المحتمل لولايات متحدة بدأ نجمها بالأفول أن تكون أكثر محلّية، وأشرس دفاعاً عن هويتها الوطنية، وأشد توجساً مَرَضياً حول أمنها القومي، وأقل استعداداً لبذل الموارد من أجل تنمية الآخرين. وهكذا فإن من شأن التعاون المستقر مع المكسيك أن يتمتع بقدر أقل من التأييد الشعبي.

في مثل هذه البيئة، فإن من المحتمل للسياسة الداخلية في الولايات المتحدة أن تصبح أكثر حمائية، كما فعلت قوى أوروبية في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير. من المحتمل للولايات المتحدة أن تكون أقل استعداداً لاستحداث مؤسسات (مثل بنك التنمية الأمريكي الشمالي المقترح) تعمل على رعاية عملية تنمية اقتصادية إقليمية – مكسيكية تحديداً – عبر مبادرات ممولة على نحو مشترك وأكثر استعداداً لفرض أشكال من الدعم لتعزيز مواقع هيئات محلية قوية على حساب صادرات مكسيكية. كثيراً ما ساهم دَوْر أمريكا بوصفها زعيمة عالمية في توفير الحماية للسياسة التجارية الأمريكية من تأثيرات المصالح المحلية ذات التوجهات الحمائية.

من شأن العواقب الناتجة أن تلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد المكسيكي، محدثة هزات اجتماعية وسياسية لاحقة مرشحة لمضاعفة تعقيد المشكلتين التاليتين الأهم في العلاقة المكسيكية – الأمريكية: مشكلتي الهجرة وتجارة المخدرات، وكلاهما هدف لتعاون مكثف، مثير للحَسَد أحياناً، بين أمريكا

والمكسيك. فتعامل أمريكا العادل مع المهاجرين المكسيكيين والتزامها بمساعدة المكسيك على محاربة تجارة المخدرات أمران جوهريان لتدعيم نوع من الشراكة المنتجة. غير أن الأفق المحلي والإقليمي لأمريكا موشكة على التدهور من شأنه على نحو شبه مؤكد أن يزيد من أبْلَسة أمريكا للهجرة المكسيكية وارتياب أمريكا من استعداد المكسيك لمحاربة كارتيلات المخدرات المكسيكية. من المحتمل أن تغدو الولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى اعتماد حلول قسرية لهاتين المشكلتين (أي عزل أو ترحيل المهاجرين من ناحية، وحشد أو نشر قوات على الحدود من ناحية ثانية)، خارقة هكذا سياسة حسن الجوار وصولاً ربما إلى إشعال نار مجابهة جيوسياسية.

ليست الهجرة المكسيكية، لا سيما الهجرة غير الشرعية، إلا النتيجة المؤكدة للتفاوت الحاد على صعيد الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المكسيك والولايات المتحدة. وعلى مر الأعوام، أفضت هذه الفروق إلى هجرة مكسيكية هائلة إلى أمريكا، بما أوصل حجم الكتلة السكانية للمهاجرين المكسيكيين في أمريكا إلى نحو 11.5 مليوناً في 2009[6]. يقال إن الحجم المقدر لكتلة المهاجرين المكسيكيين السكانية إلى الولايات المتحدة هو 6.6 ملايين[7]. والكتلة السكانية الإجمالية للأفراد الذين هم مكسيكيون عرقياً في أمريكا تبلغ الآن نحو 31 مليوناً أو 10% من المجموع الإجمالي لسكان الولايات المتحدة، ومعظمهم وثيقو الارتباط بأسرهم في المكسيك. وبالمثل فإن مواطنين مكسيكيين والحكومة المكسيكية بالذات مهتمون اهتماماً مفهوماً بوضع المهاجرين في الولايات المتحدة. أدى قانون أريزونا الصارم لعام 2010 الخاص بالهجرة، الهادف إلى تكثيف ملاحقة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين، مثلاً، إلى إثارة غضب كثيرين في المكسيك. ومع أن الرئيس أوباما شجب القانون، فإنه أحدث انخفاضاً في مستوى شعبية الأمريكيين لدى المكسيكيين. نسبة 44% من المكسيكيين الذين شملهم مسح بيو للمواقف العالمية في 2010 عبرت عن تفضيلها للولايات المتحدة بعد تطبيق قانون أريزونا، وقد كانت النسبة 62% قبل ذلك.

من شأن أي مواقف أو سياسيات أمريكية أكثر إكراهاً تجاه المهاجرين

المكسيكيين أن يزيد من استياء المكسيكيين، بما يؤثر سلباً في مجمل الشراكة الأمريكية – المكسيكية. فبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، باتت قضية أمن الحدود تبدو مسألة جوهرية بالنسبة إلى أمن الوطن؛ وشبح إرهابي إسلامي عابر للحدود قادماً من المكسيك أدى إلى مضاعفة الصرخات الشعبية المطالبة بإغلاق الحدود إغلاقاً كاملاً. وقرار أمريكا القاضي بإنشاء جدار/سور لفصل نفسها عن المكسيك بهدف دعم الأمن الحدودي تمخض سلفاً عن قدر من عواطف العداء لأمريكا. يستحضر القرار صوراً سلبية عن قيام إسرائيل بإنشاء "الحاجز الأمني" في الضفة الغربية أو بجدار برلين. ومن المحتمل لأمريكا متدهورة أن تصبح حتى أكثر انزعاجاً من عدم أمن حدودها المُنْفِذة مع المكسيك وما ينتج عنها من هجرة، بما يلهم بمواصلة سياسات مشابهة تُفضي إلى تدهور سريع للعلاقات بين البلدين الجارين.

كذلك يمكن للخصومة المتنامية أن تزيد من تعقيد قدرة الأمتين كلتيهما على التعاون على صعيد الاتجار بالمخدرات، وهو أمر بات سلفاً هاجساً مشتركاً بالغ الحدة. نتيجة لجهود أمريكا الناجحة إلى حد كبير لاستئصال تجارة المخدرات الكولومبية، زاد المكسيك من وراثة دور كولومبيا؛ 90% من الكوكائيين الآتي الآن إلى الولايات المتحدة يمر بالمكسيك. وهذا الواقع الجديد أدى إلى تصعيد العنف في المكسيك، في جواريز مثلاً، وأحدث تأثيرات فائضة في الولايات المتحدة. ومع أن أمريكا والمكسيك قد جعلا محاربة تجارة المخدرات العابرة للحدود ذات أولوية في التخطيط، فإن المشكلة أثبتت أنها صعبة الحل. ما لبث العنف المعطوف على المشكلة أن تكثف وبقي الفساد الملازم لها مطرداً. وقد قُدر أن نحو 5000 مكسيكي راحوا منذ عام 2006 ضحية أعمال عنف مرتبطة بالمخدرات، مع فقدان 535 ضابط شرطة مكسيكياً لحيواتهم في 2009[8]. باختصار، تمخض الأمر عن ضغط لا يطاق على إدارات المكسيك المحلية والوطنية كما على أجهزة فرض القانون في الولايات المتحدة.

من شأن إلحاق الهزيمة بآفة المخدرات أن يتعاظم صعوبة بوتائر مضاعفة إذا تقاعست الولايات المتحدة، وإذا تضاءلت مواردها المالية والعسكرية، وإذا باتت

سياساتها أكثر أحادية. وإذا ما تعرضت الشراكة الراهنة القوية بين الشمال والجنوب للتوقف من جراء معاداة أمريكا المتنامية في المكسيك نتيجة الحمائية الاقتصادية وسياسات مكافحة الهجرة القاسية الأمريكية، فإن من شأن العزوف الحاصل للحكومة المكسيكية عن التعاون الكامل مع الولايات المتحدة أن يضعف فعالية كل الجهود الأمريكية الرامية إلى مكافحة المخدرات. يضاف إلى ذلك أن أي حكومة مكسيكية مفتقرة إلى دعم الولايات المتحدة ستكتشف أن هزيمة كارتيلات المخدرات متعذرة، ما سيؤدي إلى جعل المشهد السياسي في المكسيك هدفاً لضغوط سياسية دافعة باتجاه الاهتداء إلى نوع من اللغة المشتركة مع أمراء المخدرات على حساب الأمن الأمريكي ولغير مصلحته. ويمكن لمثل هذا الأمر أن يعيد المكسيك إلى مستويات فساد موازية ومتجاوزة لنظيراتها التي كانت موجودة في المكسيك قبل انتقال السلطة من حزب المؤسسات الثوري (PRI) إلى نظام ديمقراطي تعددي، منفتح في العام 2000. ومن شأن أي عودة كهذه أن تحفز على المزيد من النزعات المعادية للمكسيك في الولايات المتحدة.

يمكن لأي شراكة متضائلة بين أمريكا والمكسيك أن تعجل بنشوء تحالفات إقليمية بل وحتى دولية جديدة. فأي اختزال لقيم المكسيك الديمقراطية، ولقوته الاقتصادية، ولاستقراره السياسي، معطوفاً على مخاطر توسع نفوذ كارتيلات المخدرات، من شأنه أن يحد من قابلية المكسيك لأن يصبح رائداً إقليمياً مع أجندات فعالة وإيجابية. ويمكن لهذا، في آخر المطاف، أن يشكل الضربة النهائية لانحطاط أمريكا: الضربة المتمثلة بمكسيك أضعف، وأقل استقراراً، وأضعف اقتصادياً وأكثر عداء لأمريكا؛ مكسيك عاجز عن التنافس البنّاء مع البرازيل على القيادة الإقليمية القائمة على التعاون أو عن المساهمة في تعزيز الاستقرار في أمريكا الوسطى.

وفي مثل ذلك السياق، يمكن للصين أن تبدأ أيضاً القيام بدور أهم في سياسة ما بعد أمريكا الإقليمية الخاصة بنصف الكرة الغربي. وكجزء من حملة الصين الصاعدة ببطء طلباً لقدر أكبر من النفوذ العالمي، بادرت جمهورية الصين الشعبية (PRC) إلى توظيف استثمارات كبيرة في كل من أفريقيا وأمريكا

اللاتينية. ظلت البرازيل والصين، مثلاً، عاكفتين، منذ زمن، على العمل لاجتراح نوع من الشراكة في مجالي الطاقة والتكنولوجيا. لا يرمي هذا إلى الإيحاء بأن الصين ستحاول الهيمنة على هذه المنطقة، غير أنها قادرة بوضوح على الإفادة من تضاؤل النفوذ الإقليمي لأمريكا، عبر المساهمة الأكثر صراحة في دعم حكومات معادية لأمريكا على صعيد تنميتها الاقتصادية.

وعلى المدى الأطول، يمكن للتدهور المحتمل للعلاقات بين أمريكا سائرة في طريق الانهيار ومكسيك مضطرب داخلياً أن يؤدي حتى إلى بروز ظاهرة استثنائية الشؤم: انبثاق دعاوى إقليمية مبررة تاريخياً ومسعَّرة من جراء حوادث عابرة للحدود، بوصفها قضية رئيسية في السياسة المكسيكية المشحونة بالعواطف القومجية المتفجرة. ثمة وقائع سياسية واقتصادية أجبرت المكسيكيين على تصعيد ذكريات تاريخية عن أقاليم استولت عليها الولايات المتحدة كرمى لعين علاقات أكثر جدوى مع الدولة الأقوى في نصف الكرة الغربي والقوة العظمى العالمية الوحيدة (لاحقاً). أما في عالم يكف فيه المكسيك عن المبالغة في التعويل على ولايات متحدة باتت ضعيفة، فإن من شأن حوادث ناجمة بداية عن عمليات تهريب مخدرات عابرة للحدود أن تتصاعد بسهولة إلى صدامات مسلَّحة. يمكن للمرء حتى أن يتصور غارات عابرة للحدود يتم شنها تحت يافطة "استعادة" أراضي مكسيكية تاريخياً؛ ثمة سوابق تاريخية لتحول عمليات قرصنة إلى قضية وطنية. ومن شأن ذريعة إضافية ومناسبة أن تتمثل بفكرة أن شعور العداء للهجرة في الولايات المتحدة يوازي التمييز، ويستدعي، إذن، تحركات انتقامية. ويمكن لهذه الأمور أن تقود، بدورها، إلى الخطاب الذي يقوم على الزعم بأن وجود عدد كبير من المكسيكيين في مناطق مكسيكية سابقة يثير قضية حق تقرير المصير الإقليمي.

صحيح أن مثل هذه الاستقراءات تبقى اليوم أشبه بروايات خيالية مستقبلية، بعيدة عن الواقع، ولكن الوقائع الجيوسياسية مرشحة لأن تنقلب رأساً على عقب إذا تدهورت أحوال أمريكا. قد يشتمل الأمر على المساس بعلاقة أمريكية – مكسيكية كانت عدائية ولكنها صارت ودية مؤخراً. وفي حال حصول

مثل ذلك المساس، فإن من شأن موقع أمريكا الآمن جيوسياسياً، الخالي من النزاعات الحدودية الجوارية، الموقع الذي عُد في الباب الثاني إحدى نقاط قوة أمريكا الرئيسية، أن يصبح شيئاً ينتمي إلى الماضي.

4- المشاعات العالمية غير المشتركة

المشاعات العالمية، تلك المساحات المشتركة بين سائر الدول في العالم، يمكن اختزالها إلى حزمتين رئيسيتين من الهواجس العالمية: الاستراتيجية من ناحية والبيئية من ناحية ثانية. تشتمل المجالات الاستراتيجية على البحر والهواء، وعلى الفضاء، وعلى حقول الفضاء الكومبيوتري، جنباً إلى جنب مع الميدان النووي لارتباطه بموضوع التحكم بالانتشار العالمي. أما المجالات أو المساحات البيئية فتشمل جملة المضاعفات الجيوسياسية لإدارة الموارد المائية، والمحيط المتجمد الشمالي (القطب الشمالي)، والتغير المناخي العالمي. وفي هذه المجالات توفرت لأمريكا، بفضل هيمنتها العالمية شبه الكاملة، فرصة اجتراح ما قد عُرف باسم "النظام العالمي الجديد". غير أن الولايات المتحدة لم تكن دائماً على خطوط التقدم الأمامية، رغم أن المشاركة الأمريكية بل وقيادتها الفعلية بالذات كانت في الغالب جوهرية لإصلاح المجالات العالمية وحمايتها. حاولت أمريكا، مثل أي قوة كبرى أخرى، أن تنشئ عالماً يفيد أولاً وقبل كل شيء تطورها الخاص وإن صارت الولايات المتحدة في بعض الأحيان خلال القرن العشرين أكثر انطلاقاً من دوافع مثالية مقارنة بدول مهيمنة سابقة في التاريخ.

نرى اليوم أن قوى العالم البارزة - الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا - تلعب دوراً أكثر تكاملاً في عملية الإدارة العالمية هذه. يتعذر على أي توافق أمريكي - أوروبي أو توافق أمريكي - روسي فقط أن ينجح في إملاء قواعد المشاعات. فهؤلاء اللاعبون الجدد صاعدون - ولو ببطء - مما يجعل ضمان المشاعات العالمية وإصلاحها مشروطين بحصول توافق أو إجماع أوسع. ومع ذلك فإن مشاركة أمريكا وقيادتها الجزئية تبقيان من الأمور الجوهرية على صعيد التصدي لجملة من التحديات الجديدة والقديمة.

من المحتمل أن تشكل المشاعات الاستراتيجية المجال الأشد تأثراً بالإطار (paradign) المتبدل لمنظومة القوة العالمية، نظراً لارتباطه بالنمو التدريجي لقدرات وفعالية قوى ناشئة مثل الصين والهند من جهة، وبالانحسار المحتمل لتفوق أمريكا من جهة ثانية. فالبحر والهواء، والفضاء، والساحة الكومبيوترية، وهي جميعاً أمور مركزية بالنسبة إلى المصلحة القومية لكل بلد، خاضعة بأكثريتها لهيمنة أمريكا. غير أنها مرشحة، في الأعوام القادمة، لأن تصبح متزايدة الازدحام واستثارة التنافس مع شروع طاقات دول رئيسية أخرى وطموحاتها في التوسع، وتشتت السلطة العالمية الإجمالية.

ولأن التحكم بالمشاعات الاستراتيحية مستند إلى ميزات مادية، فإن دولاً أخرى سوف تبادر، بالضرورة، إلى تحدي موقع الولايات المتحدة ذي الحضور الكليّ، مع تنامي قدراتها العسكرية، أملاً في الحلول محلها حَكَماً إقليمياً. يمكن لهذا التنافس أن يفضي بسهولة إلى الخطأ في الحساب، إلى إدارة أقل فعالية، أو إلى تسابق قومجي إقليمي بين الدول على المشاعات الاستراتيجية. فالصين، مثلاً، ترى المياه المحيطة امتداداً لحدودها. تعد أكثرية الجزر المتنازع عليها في تلك البحار ملكاً لها، وقد ركزت اهتمامها على بناء قدرات بَحْرية هادفة إلى حرمان أمريكا من الوصول إلى بحري الصين الجنوبي والشرقي بغية حماية تلك المزاعم وتعزيز موقعها الإقليمي. يضاف إلى ذلك أن الصين بادرت مؤخراً إلى تصعيد خلافاتها حول حدود مياهها الإقليمية وحول ملكية جزر سنكاكو، وباراسيل، وسبراتلي إلى مستوى نزاعات دولية. روسيا، هي الأخرى، قررت مؤخراً وضع البحرية في صدر أولوياتها، مضاعِفَةً بكثافة تمويل أسطولها في المحيط الهادي. وتواصل الهند أيضاً توسيع قدراتها البحرية في المحيط الهندي.

لعل مفتاح الاستقرار المستقبلي في المشاعات الاستراتيجية هو الاجتراح التدريجي لنوع من الإجماع العالمي على نوع التوزع العادل والسلمي للمسؤوليات فيما نفوذ أمريكا موجود. من شأن نظام بحري (نقل بحري) سلمي، مثلاً، أن يكون أساسياً بالنسبة إلى أي اقتصاد معولم ولجميع الأمم والدول

مصلحة في رؤية الأجواء والبحار خاضعة لإدارة مسؤولة لأنها ذات علاقة وثيقة بالتجارة الدولية. وهكذا فإن اعتماد نظام عادل لتوزيع مسؤوليات الإدارة وارد بقوة حتى في إطار مشهد متطور لنفوذ إقليمي. غير أن دولة واحدة قد تقع، في المدى القصير، حين يكون مثل هذا النظام في بدايته الجنينية، في خطأ تقدير حجم قوتها الخاصة في مواجهة جارتها أو توسع مكاسبها على حساب الأسرة الأكبر. ومن شأن مثل هذا التصرف أن يقود إلى نزاعات ذات شأن، لا سيما حين تكون الدول دائبة على ممارسة الضغط لامتلاك باب أوسع يفضي إلى موارد للطاقة في أعماق وتحت مياه متنازع عليها.

يمكن لتدهور أمريكا أن يأتي منطوياً على مضاعفات خطرة بالنسبة إلى هذه المشاعة الاستراتيجية، لأن العالم يعتمد حالياً، كأمر واقع، على اضطلاع الولايات المتحدة بإدارة النزاعات البحرية وردعها. ومع أن من غير المحتمل أن يؤدي تدهور أحوال أمريكا إلى تعطيل قدرتها البحرية بشدة – لأنها مركزية بالنسبة إلى مصالحها الأساسية – فإن من شأن الولايات المتحدة أن تبقى عاجزة، أو عازفة ببساطة، عن ردع تصاعد النزاعات البحرية في المحيطين الهادي والهندي، هذين المحيطين الاستثنائيي الأهمية.

بالمثل، راح الفضاء الخارجي، وهو ميدان خاضع حالياً لسيطرة الولايات المتحدة، يشهد قدراً أكبر من النشاط بفضل القدرات المتنامية لقوى صاعدة. ولعل القضيتين الأكثر إلحاحاً فيما يخص الفضاء هما الحضور المتزايد للأنقاض أو النفايات الفضائية من ناحية والأسلحة الفضائية من ناحية ثانية، القضيتين اللتين تجري مفاقمتهما من جراء التصاعد الحاصل في مجال النشاط الفضائي الدولي. فحين نجحت الصين في إطلاق صاروخ مضاد للأقمار الصناعية في 2007، مدمرة أحد أقمارها الصناعية الخاصة، أضافت كمية غير مسبوقة من الركام الخطر إلى المدار القريب من الأرض ورفعتْ مستوى الارتياب إزاء نوايا الصين المتعلقة بعسكرة الفضاء الخارجي.

في أثناء بقاء الولايات المتحدة متوفرة على نظام تعقب الأجسام الدائرة في الأفلاك الأكثر تقدماً في العالم، وقادرة على حماية بعض أصولها ونقاط

قوتها، لا بد لقواعد تنظيم النشاط الفضائي من أن تُحدَّث بما يعكس بيئة ما بعد الحرب الباردة، ضماناً لهدوء الفضاء، ومنعاً لتصرفات شبيهة بالتصرف الذي أقدمت عليه الصين في 2007. أما إذا أدى نوع من التدهور الأمريكي إلى إجبار الولايات المتحدة على اختزال قدراتها الفضائية، أو على السماح، وهذا احتمال أقوى وروداً - في منتصف عملية تدهورها - لقوى صاعدة أخرى مثل الصين أو الهند أن ترى الفضاء مجالاً مفتوحاً لاختبار تكنولوجيتها، وللتبشير بنفوذها المتنامي، وللشروع في إطلاق سباق استراتيجي جديد، فإن من شأن "الحد الأخير" أن يصبح مضطرباً على نحو ينذر بالشؤم.

لقد أصبح الإنترنت الآن ما كانه الفضاء الخارجي: الحد غير المحدود للتجارة، والاتصال، والاستكشاف، ولاستعراض القوة. فالجيوش، والأعمال، والأجهزة البيروقراطية الحكومية تتقاسم التعويل على فضاء كومبيوتري مجاني وآمن للاضطلاع الناجح بمسؤولياتها. إلا أن صون مجانية الإنترنت مع ضمان أمن المعلومات في الوقت نفسه يشكل تحدياً جدياً، لا سيما في ظل مشهد مطبوع باللامركزية وسريع التطور للإنترنت. قوة أمريكا في الفضاء الكومبيوتري، شأنها شأن قوتها على صعيد المحيطات، ظلت أساسية لضمان ضبط الإنترنت العادل وحريته لأن الولايات المتحدة ممسكة حالياً بزمام التحكم بأكثر أبواب الوصول إلى الفضاء الكومبيوتري والإشراف عليه عبر هيئة غير ربحية موجودة في كاليفورنيا معروفة باسم: هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN). استياء العالم من تحكم أمريكا الهيمني بالإنترنت معطوفاً على الضجيج المثار حول التجسس الكومبيوتري مع خطر الحرب الكومبيوترية الجدي يؤدي إلى تعقيد مهمة إدارة هذه المشاعة الاستراتيجية الصعبة.

ومع أن هذا النظام يسمح للإنترنت بالعمل، فإنه لا يمنع دولاً منفردة، مثل الصين أو إيران، من تقييد قدرة مواطنيها على ولوج بابه؛ على الرغم من أن الولايات المتحدة وضعت أمر معارضة مثل هذه القيود على رؤوس الأشهاد في صدر أولوياتها. من الممكن، إذن، أن تبادر قوى صاعدة، وخصوصاً تلك الدول غير المؤيدة للديمقراطية أو لحقوق الأفراد السياسية في غياب أمريكا قوية، إلى

استغلال عدم وجود أي ضوابط سياسية وتحاول تغيير المواصفات النافذة للإنترنت، وصولاً إلى فرض قيود أكثر فعالية على طاقات الإنترنت الكامنة حتى خارج حدودها القومية.

يضاف إلى ذلك أن التحكم بالانتشار النووي العالمي أمر جوهري بالنسبة إلى استقرار النظام الدولي. منذ بضعة أعوام، بقيت الولايات المتحدة الداعية الأعلى صوتاً لقضية تقليص الانتشار إلى الحدود الدنيا، بل جعلت السعي من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية هدفاً لها. كذلك تقوم الولايات المتحدة بتوفير ضمانات أمن دول غير نووية محددة خائفة من جاراتها النووية عن طريق وضعها تحت مظلتها النووية. ولأن الولايات المتحدة هي الدولة الأكبر والأكثر تقدماً على صعيد التسلح النووي، ولأن مكانتها العالمية معتمدة على الاستقرار الذي توفره مظلتها النووية فإن مسؤولية القيادة في مجال حظر الانتشار النووي تقع مباشرة على عاتق أمريكا. ففي هذا المجال، فوق سائر المجالات الأخرى، لا يزال العالم يتطلع إلى تولي الولايات المتحدة لمهمة القيادة.

سَعْيُ إيران اليوم لامتلاك أسلحة نووية، معطوفاً على تدهور محتمل لأمريكا غداً، يسلط الأضواء على المخاطر الكامنة في الانتشار النووي المتواصل في القرن الواحد والعشرين: تلاشي نظام حظر الانتشار؛ وقدر أكبر من الانتشار بين دول ناشئة؛ وعمليات توسيع لمظلات نووية روسية وصينية وهندية؛ وفُرَص أرحب لسرقة مواد نووية متاحة لمنظمات إرهابية.

يمكن لأي تدهور أمريكي أن يؤثر في المجال النووي على نحوٍ استثنائي العمق عن طريق إثارة أزمة ثقة بصدقية المظلة النووية الأمريكية. ثمة بلدان مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، واليابان، وتركيا، وحتى إسرائيل، بين أخرى، تعتمد في أمنها على ما توفره الولايات المتحدة من ردع نووي. وإذا ما لاحظت انسحاباً بطيئاً للولايات المتحدة من مناطق معينة، مضطرة تحت ضغط الظروف لسحب ضماناتها، أو حتى إذا فقدت الثقة بالضمانات الأمريكية، من جراء عواقب مالية وسياسية وعسكرية ودبلوماسية مترتبة على أي تدهور أمريكي، فإن هذه البلدان ستضطر لالتماس الأمن في مكان آخر. وأمن "المكان الآخر" هذا لا يأتي إلا

من مصدرين: أسلحة نووية ذاتية من جهة وردع مستمد من قوة أخرى - من روسيا، أو الصين، أو الهند حسب أقوى الاحتمالات - من جهة ثانية.

من الممكن لدول تشعر بتهديد طموح دول نووية موجودة، أو التحاق دول نووية جديدة بركب النادي النووي، أو تراجع جدارة القوة الأمريكية بالتعويل عليها، أن تبادر إلى تطوير قدراتها النووية الخاصة. أما بالنسبة إلى القوى النووية الخفية مثل ألمانيا واليابان، فإن طريق السلاح النووي ستكون ميسرة وسريعة إلى حد بعيد، نظراً لتوفرها على صناعة نووية مدنية واسعة، وعلى النجاح المالي، وعلى الفطنة التكنولوجية. ويضاف إلى ذلك أن الوجود المستمر للأسلحة النووية في كوريا الشمالية مع احتمال انبثاق إيران ذات قدرة نووية من شأنه أن يحفز حلفاء لأمريكا في الخليج العربي أو آسيا الشرقية على المبادرة إلى بناء قواتها النووية الرادعة الخاصة. ونظراً لسلوك كوريا الشمالية المتزايد العدوانية والأخطاء، وإخفاق المباحثات السداسية، وانعدام الثقة الواسع الانتشار بالقيادة الإيرانية المبتلاة بجنون العظمة، فإن الضمانات التي توفرها مظلة أمريكا سائرة في طريق التدهور قد لا تتمكن من إبعاد كابوس سباق التسلح النووي بين قوى أصغر.

أخيراً ولكن ليس آخراً، مع أن الصين والهند تحرصان اليوم على اتخاذ موقف نووي مسؤول قائم على حد أدنى من الردع وعلى شعار "لا ضربة أولى"، فإن الارتياب من عالم متزايد الاتصاف بالصفة النووية قد يجبر الدولتين، كلتيهما، على إعادة تقويم الأمور وصولاً إلى تصعيد نبرتهما النووية. وبالفعل فإنهما، جنباً إلى جنب مع روسيا، قد تصبحان ميالتين إلى توفير تطمينات نووية لزبائنهما من الدول. وهذا لن يقف عند حدود التلميح إلى انطلاق سباق نووي إقليمي متجدد بين هذه القوى الثلاث الحالمة بل وقد يؤدي إلى خلق دوائر نفوذ جديدة وخصامية في أوراسيا ذات دوافع ردع نووي تنافسية.

وهكذا فإن تدهور أحوال الولايات المتحدة سيفضي إلى التعجيل بحصول تغييرات عاصفة في المجال النووي. وأي مزيد من الانتشار (النووي) بين حلفاء أمريكا غير الآمنين و/أو سباق تسلح بين القوى الآسيوية الناشئة إن هما إلا

من الحصائل الأقوى احتمالاً. وهذا التأثير الارتدادي المتماوج للانتشار من شأنه أن يقوِّض الإدارة الشفافة للمجال النووي ويزيد من احتمالات التنافس بين الدول، والوقوع في حسابات خاطئة، وصولاً حتى ربما إلى خطأ نووي دولي.

إضافة إلى ما سبق، سيواجه العالم في هذا القرن سلسلة من التحديات الجيوسياسية الجديدة الخارجة من أرحام تحولات شاملة للبيئة المادية. والاضطلاع بمهمة إدارة تلك المشاعات البيئية المتغيرة – من ندرة متعاظمة لماء الشرب، واقتحام القطب المتجمد الشمالي، والاحترار العالمي – سوف يتطلب إجماعاً عالمياً وتضحية متبادلة. القيادة الأمريكية وحدها ليست كافية لتأمين التعاون حول جميع هذه القضايا، ولكن أي انكماش لنفوذ أمريكا سيؤدي إلى اختزال احتمالات التوصل إلى اتفاقات تعاون حول إدارة البيئة والموارد. ومن شأن أي تقاعس أمريكي عن دور الشرطي العالمي أن يوفر فرصاً أكبر للقوى الناشئة للتمادي في مواصلة استغلال المشاعات البيئية لمصلحتها الاقتصادية الخاصة، ما يضاعف احتمالات الصراع على الموارد، ولا سيما في آسيا.

من المحتمل للاحتمال الثاني أن يكون هو الوضع نظراً لندرة الموارد المائية المتزايدة في العديد من البلدان. فوفقاً لكلام وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID)، سيكون ما يزيد على 2.8 مليار نسمة مع حلول عام 2025 مقيمين في مناطق نادرة أو شحيحة الماء، لأن الطلب العالمي على الماء سيتضاعف كل عشرين سنة[9]. وفي حين أن جزءاً كبيراً من النصف الجنوبي للكرة الأرضية مهدد بندرة مائية محتملة، فإن صراعات بين دول – وهي عواقب جيوسياسية لندرة ماء عابرة للحدود – محتملة الحصول بقوة في آسيا الوسطى والجنوبية، وفي الشرق الأوسط، وفي شمال – شرق أفريقيا، وهي مناطق يتم فيها تقاسم موارد مائية محدودة عبر الحدود ومطبوعة بضعف الاستقرار السياسي. تزاوجُ عدم الأمن السياسي مع ندرة الموارد يشكل خلطة جيوسياسية متفجرة.

يمكن لخطر الصراعات المائية أن يتفاقم نظراً لأن النمو الاقتصادي والطلب المتعاظم على الماء في قوى ناشئة مثل تركيا والهند يتصادم مع عدم

الاستقرار وشح الموارد في بلدان متنافسة مثل العراق والباكستان. ستقوم ندرة الماء أيضاً بعجم عود استقرار الصين الداخلي لدى تضافر كتلتها السكانية المزدهرة مع المجمع الصناعي المتنامي لمضاعفة الطلب على الماء الصالح للاستعمال وتقلّص وجوده. وفي آسيا الجنوبية من شأن التوتر السياسي الذي لا ينتهي أبداً بين الهند والباكستان مصحوباً بأزمات الباكستان الداخلية المتصاعدة أن يعرّض معاهدة تقاسم مياه نهر السند للخطر، لا سيما لأن حوض النهر موجود في المنطقة المتنازع عليها منذ زمن طويل، منطقة جامو وكشمير، وهي منطقة مبتلية بقدر مطرد التنامي من القلاقل والاضطرابات السياسية والعسكرية. والنزاع المزمن بين الهند والصين حول وضع الزاوية الشمالية الشرقية من الهند، منطقة يتدفق عبرها نهر براهما بوترا الحيوي، يبقى أيضاً مصدر قلق جدي. ومع اختفاء الهيمنة الأمريكية وتزايد حدة التنافس الإقليمي، فإن نزاعات حول موارد طبيعية مثل الماء تنطوي على احتمال التطور إلى صراعات كاملة الأوصاف.

كذلك سيؤدي الذوبان البطيء للقطب المتجمد الشمالي إلى تغيير وجه التنافس الدولي على موارد مهمة. فمع تزايد صيرورة هذا القطب في متناول السعي البشري، قد تُسارع الدول المشاطئة الخمس - الولايات المتحدة، وكندا، وروسيا، والدنمارك، والنروج - إلى الاندفاع لادعاء ملكية ما فيه من كميات وفيرة من النفط، والغاز، والمعادن. وهذا السباق باتجاه القطب مشحون باحتمالات التمخض عن انقلابات عنيفة وقاسية في المشهد الجيوسياسي، لا سيما لمصلحة روسيا. فكما يقول فلاديمير راديوخن في مقاله الذي يحمل عنوان "قيمة القطب المتجمد الشمالي الاستراتيجية بالنسبة إلى روسيا" تبقى روسيا هي المستفيدة الأولى من الوصول إلى القطب مع كونه في الوقت نفسه هدف احتواء الشمال بالنسبة إلى الدول القطبية الأربع الأخرى، التي هي جميعاً أعضاء في حلف الناتو. ومن نواحٍ كثيرة سيتم حسم هذه اللعبة الكبرى من قبل الطرف الذي يتحرك أولاً متسلحاً بالقدر الأكبر من الشرعية، لأن الاتفاقيات الخاصة بالقطب المتجمد قليلة جداً. وناقلة النفط العملاقة الروسية الأولى أبحرت من أوروبا إلى روسيا عبر بحر الشمال في صيف 2010[10].

لروسيا في القطب المتجمد مقادير محتملة هائلة من الأرض والموارد. مساحة أراضيها داخل الدائرة القطبية تبلغ 3.1 ملايين من الكيلومترات المربعة – مساحة تكاد تساوي مساحة الهند – ويشكل القطب المتجمد الشمالي 91% من إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا، و80% من احتياطي الغاز الطبيعي المستكشف، و90% من احتياطيات المواد الهيدروكربونية في عرض البحار، ومخزون كبير من المعادن[11]. تحاول روسيا أيضاً أن تزيد من مطالبتها بالأرض عبر تأكيد أن إفريزها القاري يمتد أعمق إلى داخل القطب المتجمد بما يمكنها من وضع اليد على توسيع منطقتها الاقتصادية الحصرية مسافة 150 ميلاً فتضيف 1.2 مليوناً من الكيلومترات المربعة من الأراضي الغنية بالثروات إلى ممتلكاتها. محاولتها الأولى لهذا التوسيع رفضتها لجنة الأفاريز القارية في الأمم المتحدة، غير أنها تخطط لإعادة المطالبة في العام 2013. ترى روسيا القطب المتجمد امتداداً فعلياً لحدودها الشمالية وفي ورقة استراتيجية صادرة عام 2008 قال مدفيديف إن القطب المتجمد سيصبح "قاعدة الموارد الاستراتيجية الرئيسية" لروسيا مع حلول عام 2020[12].

وعلى الرغم من انعقاد عدد من القمم التصالحية بين أوروبا وروسيا حول هندسة أوروبا الأمنية، فإن قدراً كبيراً من الشك وعدم الثقة يلطخ علاقة الغرب بروسيا. الولايات المتحدة نفسها ظلت على الدوام تطالب بقوة بالقطب المتجمد واستمرت تغطي المنطقة بالدوريات منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد تعزز الأمر خلال الشهر الأخير من فترة الرئيس بوش الثانية حين أطلق الأخير توجيهاً أمنياً قومياً مشترطاً ضرورة "الحفاظ على الحركية العالمية لمراكب الولايات المتحدة وطائراتها العسكرية والمدنية عبر المنطقة القطبية". ومن شأن احتمال تعرض أمريكا للتدهور أن يشجع روسيا على رفع منسوب تأكيدها للتحكم بالقطب المتجمد الشمالي كما بأوروبا عن طريق تسييس الطاقة؛ رغم أن أشياء كثيرة تتوقف على طبيعة توجه روسيا السياسي بعد انتخابات 2012 الرئاسية. جميع الدول الخمس المشاطئة للقطب ستستفيد من عقد اتفاق سلمي قائم على

التعاون حول القطب – اتفاق شبيه باتفاق النروج مع روسيا في 2010 حول مضيق بارنتس – ومن الاستقرار الجيوسياسي الذي سيوفره مثل هذا الاتفاق. غير أن الظروف السياسية قد تتبدل بسرعة في بيئة تُبْقي التحكم بالطاقة أولوية روسيا العظمى الوحيدة.

يشكل تغير المناخ العالمي آخر البنود المؤلفة للمشاعات البيئية، وهو بند منطوٍ على القدر الأكبر من التأثير الجيوسياسي المحتمل أو الكامن. ظل العلماء وصانعو القرار السياسي، على حد سواء، يتوقعون عواقب كارثية بالنسبة إلى البشرية وكوكب الأرض لارتفاع متوسط حرارة العالم درجتين خلال القرن القادم. قد تنقرض أنواع نباتية وحيوانية بوتائر سريعة، والمنظومة البيئية الكبرى قد تنهار، وهجرة البشر والانكماش الاقتصادي العالمي اللذان يحتلان صدر التحديات الأمنية الإقليمية الأزلية قد يخلقان واقعاً جيوسياسياً مشحوناً بقدرٍ غير قابل للإدارة والتدبير من جراء التعقيد والصراع، ولا سيما في المناطق الكثيفة السكان المضطربة سياسياً بآسيا مثل الجزء الشمالي – الشرقي والجنوب. يضاف إلى ذلك أن أي تحرك مشروع للحؤول دون تغير مناخ الكوكب سيتطلب مستويات غير مسبوقة من نكران الذات والتعاون الدولي. من المؤكد أن الولايات المتحدة ترى تغير المناخ هماً جدياً، إلا أن افتقارها إلى استراتيجية طويلة المدى من جهة وإلى التزام سياسي من جهة ثانية، كما يتبين من رفضها تصديق بروتوكول كيوتو لعام 1997 وهزيمتها المتكررة لتشريع التغير المناخي في الكونغرس، يردعان البلدان الأخرى عن الانخراط في أي اتفاق عالمي.

تبقى الولايات المتحدة ثانية أكبر مطلقي غاز ثاني أوكسيد الفحم على المستوى العالمي، بعد الصين، إذ تصل حصتها إلى نسبة 20%. كذلك تبقى الولايات المتحدة كبرى مطلقي غاز ثاني أوكسيد الفحم عالمياً من حيث حصة الفرد من الطاقة. لذا فإن القيادة الأمريكية أساسية لا على صعيد إقناع بلدان أخرى بالتعاون وحسب، بل وبالعمل أيضاً من أجل وضع حد فعلي للتغير المناخي. الآخرون في طول العالم وعرضه، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والبرازيل،

حاولوا القيام بإصلاحاتهم المحلية حول الانبعاثات الغازية واستهلاك الطاقة، والتزموا باعتماد الطاقة القابلة للتجديد. حتى الصين أقدمت على جعل اختزال الانبعاثات هدفاً، وهو واقع ترفض السماح للولايات المتحدة بتجاهله. غير أن أياً من هذه الدول ليست قادرة حالياً على قيادة مبادرة عالمية. أَقْدَمَ الرئيس أوباما على إلزام الولايات المتحدة بإصلاح في مجال الطاقة والفحم (الكاربون) بقمة كوبنهاغن في 2009، ولكن البيئة السياسية الداخلية المتزايدة الاستقطاب وحالة النقاهة الاقتصادية الأمريكية الصعبة قد لا تبشران بأي تقدم على صعيد القضايا البيئية المكلفة.

الصين أيضاً استثنائية الأهمية بالنسبة إلى أي نقاش لإدارة التغير المناخي، لأنها تطلق 21% من إجمالي الانبعاثات الغازية في العالم، وهي نسبة ليست مرشحة إلا للتزايد مع مباشرة الصين تنمية مناطقها الغربية ومع انخراط مواطنيها في تجربة نمو لمستوى معيشتهم. إلا ان الصين دأبت على رفض الاضطلاع بدور ريادي في مسألة تغير المناخ، كما سبق لها أن فعلت أيضاً في مجالات البحار، والفضاء، والساحة الكومبيوترية. يطيب للصين أن تلوذ بتسميتها بلداً نامياً للتحصن بها إزاء مستلزمات الريادة العالمية. وموقف الصين المتشدد في قمة كوبنهاغن لعام 2009 يؤكد الأخطار الكامنة في أي تدهور أمريكي: ما من بلد آخر راغب في قبول الريادة العالمية أو قادر عليها فيما يخص المشاعات البيئية.

فقط ولايات متحدة مفعمة بالحيوية تستطيع أن تتولى مهمة القيادة في التعامل مع التغير المناخي، نظراً لاعتماد روسيا على طاقات فحمية في النمو الاقتصادي، ولمعدل الهند المتدني نسبياً من الانبعاث، ولتمنع الصين الحالي عن تحمل المسؤولية العالمية. تبقى حماية المشاعات العالمية – بحاراً، وفضاءً، ومجالاً كومبيوترياً، وتلوثاً نووياً، وأمناً مائياً، وقطباً شمالياً متجمداً، والبيئة ذاتها – وإدارتها المستندة إلى النوايا الطيبة، ضروريتين بالنسبة إلى النمو الطويل الأمد للاقتصاد العالمي وإلى دوام الاستقرار الجيوسياسي الأساسي. إلا أن الغياب المحتمل لقيادة أمريكية بناءة ومؤثرة من شأنه أن يؤدي، في جُل القضايا

إن لم يكن في كلها، إلى تقويض المشاعية الأساسية لجملة المشاعات العالمية تقويضاً قاتلاً.

الخطاب القائم على القول بأن من شأن تدهور أحوال أمريكا أن يتمخض عن تلاشي الأمن العالمي، وعن تعريض بعض الدول الهشة للخطر، وعن علاقات جوار أمريكية شمالية أكثر اضطراباً، وعن جعل الإدارة التعاونية للمشاعات العالمية أكثر صعوبة، هو خطاب سيادة عالمية أمريكية. والتعقيدات الاستراتيجية للعالم في القرن الواحد والعشرين - وهي تعقيدات ناتجة عن بروز كتلة سكانية عالمية مؤكدة للذات على الصعيد السياسي وعن تشتت القوة أو السلطة العالمية - تجعل مثل هذه السيادة متعذرة البلوغ. إلا أن أمريكا متبنية رؤية استراتيجية جديدة في الوقت المناسب تبقى، في ظل هذه البيئة الجيوسياسية المتزايدة التعقيد، حاسمة من أجل تمكين العالم من تجنب انزلاقٍ خطر إلى هاوية فوضى دولية عارمة.

- الباب الرابع -

ما بعد 2025: توازن جيوسياسي جديد

ستكون مكانة أمريكا العالمية في العقود القادمة متوقفة على توظيفها الناجح لجهود مدروسة تستهدف التغلب على انزلاقها إلى نوع من الإهمال الاجتماعي - الاقتصادي وصولاً إلى اجتراح نوع من التوازن الجيوسياسي الجديد والمستقر على كتلة العالم القارية الأهم بما لا يقاس: أوراسيا.

مفتاح مستقبل أمريكا موجود، إذن، بأيدي الشعب الأمريكي. فأمريكا قادرة، بامتياز، على الارتقاء بوضعها الداخلي وعلى إعادة تحديد دورها الدولي المركزي بالتناغم مع ظروف القرن الواحد والعشرين الموضوعية والذاتية. ولإنجاز ذلك، لا بد لأمريكا من أن تبادر إلى بذل محاولة وطنية هادفة إلى رفع مستوى فهم جمهورها لأحوال أمريكا العالمية المتغيرة، والمرشحة لأن تكون خطرة. نقاط قوة أمريكا الكامنة ما زالت، كما قيل من قبل، تبرر التفاؤل الحذر بأن من شأن تجديد كهذا أن يدحض التكهنات المنذرة بانحطاط أمريكا المحتوم وتلاشي أهميتها العالمية، إلا أن جهل الجمهور لهشاشة موقف أمريكا الإجمالية المتنامية على الصعيدين الداخلي والخارجي يجب علاجه بتروٍّ، على نحو مباشر، ومن القمة إلى القاعدة.

في الوقت نفسه تشكل الديمقراطية إحدى أعظم نقاط قوة أمريكا من ناحية وأحد المنابع المركزية لمأزقها الراهن من ناحية ثانية. حرص مؤسسو أمريكا على تصميم نظامها الدستوري بما لا يفسح في المجال لاتخاذ أكثرية القرارات إلا على نحو تراكمي. فالقرارات القومية الشاملة حقاً تتطلب، إذن، درجة فريدة

من التوافق الخارج من رحم ظروف دراماتيكية وملزمة اجتماعياً (مثل أزمة اقتصادية كبرى أو تهديد خارجي وشيك، في الحالات القصوى) و/أو المتحرك بدفع من التأثير المقنع لقيادة وطنية حازمة. وبما أن الرئيس وحده يملك صوتاً يتردد صداه وطنياً، في أمريكا، فإن على هذا الرئيس أن يبادر إلى دفع عملية تجديد أمريكا إلى الأمام.

ألقى باراك أوباما عدداً غير قليل من الخطب اللافتة اثناء ترشحه للرئاسة وبعد تبوّئه لها. تحدث حديثاً مباشراً وبأسلوب حساس تاريخياً مع الأوروبيين، والشرق أوسطيين، والمسلمين، والآسيويين، متطرقاً إلى علاقة أمريكا المتغيرة حكماً بهمومهم. استثنائياً، أفضى خطابا أوباما في براغ والقاهرة إلى رفع مستوى توقعات العالم فيما يخص توجه سياسة أمريكا الخارجية المستقبلية. استطلاعات الرأي الدولي أظهرت استجابة مباشرة وإيجابية تقريباً في إدراك العالم لأمريكا ككل بسبب صورة الرئيس أوباما ولغته الخطابية. إلا أنه أخفق، مع ذلك، في مخاطبة الشعب الأمريكي خطاباً مباشراً حول دور أمريكا المتغير في العالم، وحول مضاعفات ذلك، وحول ما يتطلبه الأمر.

مأساة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أحدثت تغييراً عميقاً في نظرة أمريكا الخاصة إلى غايتها العالمية. وبالانطلاق من جهل الجمهور الأساسي بتاريخ العالم وجغرافيته، دأبت وسائل الإعلام الجماهيري المدفوعة بالربح على استغلال خوف الجمهور موفِّرة للإدارة البوشية ذات التوجه التضليلي فرصة تكريس ثمانية أعوام على إعادة صوغ الولايات المتحدة وصبها في قالب دولة صليبية. صارت "الحرب على الإرهاب" مرادفة للسياسة الخارجية وتمادت الولايات المتحدة، خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة، في إهمال مسألة بناء استراتيجية تنظر إلى مصالحها الطويلة الأمد في بيئة جيوسياسية متطورة. تُركت أمريكا غير مهيأة، إذن - من جراء تضافر العوامل الآنفة الذكر - لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة.

تبقى أمريكا وقيادتُها بحاجة إلى فهم الصورة الاستراتيجية الجديدة كي تتمكنا من اعتماد خطة تجديد داخلي وخارجي تهدف إلى إعادة تفعيل دور

أمريكا العالمي. ما يلي يتناول متطلبات الأحوال الجيوسياسية المتطورة، ويوفر رداً على هذه المتطلبات، خلاصة رؤية متناغمة، من هذه اللحظة المناسبة، لسياسة خارجية أمريكية.

1- هشاشة أوراسيا الجيوسياسية

كُلٌّ من الخطر الخارجي الأكثر مباشرة المهدِّد لمكانة أمريكا العالمية من جهة والتحدي الأطول مدى الذي يواجه الاستقرارَ الجيوسياسي العالمي من جهة ثانية ينتصبان فوق كتلة أوراسيا القارية. الخطر المباشر متموضع حالياً في المنطقة الواقعة شرق قناة السويس المصرية، وغرب إقليم كسينيانغ الصيني، وجنوب حدود روسيا ما بعد السوفييتية في القفقاس، ومع دول آسيا الوسطى الجديدة. والتحدي الأطول مدى لاستقرار كوكب الأرض ناشئ من الانزياح الذي لا يزال مستمراً فيبقى، إذن، غير قابل للتكهن، لمركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق (أو من أوروبا إلى آسيا بل ربما حتى من أمريكا إلى الصين).

باتت أمريكا، أكثر من أي قوة أخرى، متورطة تورطاً مباشراً في سلسلة من الصراعات داخل أوراسيا. من الوقائع اللافتة أن قوى إقليمية مرشحة للتأثر المباشر بعواقب ما يجري في تلك الساحة المضطربة - مثل الهند، وروسيا، والصين - بقيت حريصة على أن تنأى بنفسها عن الانخراط المباشر في الجهود الأمريكية المؤلمة (الحمقاء أحياناً) من أجل الوقوف في وجه انزلاق المنطقة إلى مهاوي نزاع عرقي وديني متصاعد.

في آخر المطاف، لا بد لأي حل بنّاء للنزاع الأفغاني من أن يقوم على إدخال نوع من التوافق الداخلي بين الحكومة في كابول والفصائل الأفغانية المتنافسة في إطار إقليمي خارجي يضطلع فيه جيران أفغانستان الرئيسيون بدور كبير على صعيد المساهمة في استقرار البلد. وكما قيل من قبل، فإن تورطاً عسكرياً مطولاً أمريكياً إلى حد كبير ليس حلاً للمأساة الأفغانية التي تسبب بها الغزو السوفييتي للبلد ولا هو مرشح لتوفير الاستقرار في المنطقة. وبالمثل، فإن التحدي الإقليمي الذي تمثله إيران ليس قابلاً للحل بتوجيه ضربة عسكرية

إسرائيلية أو أمريكية إلى المرافق النووية الإيرانية التي هي قيد الإنشاء الآن. لن تفيد مثل هذه التحركات إلا في شحن النزعة القومية الإيرانية بالأصولية المولعة بالحرب، بما يفضي إلى نزاع متطاول بعواقب ناسفة للاستقرار بالنسبة إلى الأنظمة العربية القليلة التي لا تزال موالية للغرب في الشرق الأوسط. على المدى الطويل، لا بد من إدماج إيران، هي الأخرى، في بوتقة عملية التسوية الإقليمية.

ومهما يكن، فإن أمريكا ما زالت قادرة على احتواء إيران نووية. ففي الماضي، كانت أمريكا قد نجحت في ردع الاتحاد السوفييتي والصين عن استخدام الأسلحة النووية - رغم اتخاذ البلدين مواقف شديدة العدوانية أحياناً - وصولاً إلى اجتراح ظروف مناسبة لحصول توافق أمريكي - روسي وآخر أمريكي - صيني. أمريكا قادرة، أيضاً على توفير درع نووية فعالة لكل الشرق الأوسط في حال ظهور أن إيران باتت فعلياً حائزة على أسلحة نووية. لذا فإن على الولايات المتحدة، إذا أخفقت إيران في التوصل إلى تسوية مقبولة مع الأسرة العالمية، عبر تقديم ضمانات مقنعة بأن برنامجها النووي لا يشتمل على عنصر تسلح نووي سري، أن تعلن للملأ التزامها برؤية أي محاولة لإخافة أو تهديد جيرانها في الشرق الأوسط تهديداً للولايات المتحدة.

وفي ذلك السياق، ما إن يتبين أن إيران عاكفة فعلاً على حيازة أسلحة نووية، حتى تصبح أمريكا قادرة على التماس التزامات من قوة نووية أخرى بالمشاركة في التعزيز الجماعي لقرار أممي (صادر عن الأمم المتحدة) يقضي بتجريد إيران من السلاح، قسراً عند الضرورة. غير أن من الضروري تأكيد ما يلي: لا بد لمثل هذا التعزيز من أن يكون جماعياً وشاملاً لكل من روسيا والصين أيضاً. تستطيع أمريكا، وحدها، أن توفر مظلة نووية للمنطقة كلها، غير أن عليها ألا تتورط في أي تحرك عسكري أحادي، أو بالتعاون مع إسرائيل، ضد إيران، لأن من شأن ذلك أن يقحم أمريكا في نزاع أوسع، منفرد من جديد، وذاتي التدمير في آخر المطاف.

لعل ما ينطوي على أهمية موازية بالنسبة إلى مشكلتَيْ أفغانستان وإيران هو إسهام أمريكا في اجتراح نوع من الحل البنّاء للنزاع الإسرائيلي -

الفلسطيني. فهذا النزاع يسمم أجواء الشرق الأوسط، ويؤجج التطرف الإسلامي، ويلحق أضراراً مباشرة بالمصالح القومية الأمريكية. من شأن أي حصيلة إيجابية أن تشكل مساهمة كبيرة في الاستقرار بالشرق الأوسط. وإلا، فإن المصالح الأمريكية في المنطقة سوف تعاني، وسيصبح مصير إسرائيل في بيئة دولية معادية كهذه موضع شك في آخر المطاف.

هذه القضايا الثلاث المترابطة هي البنود الأشد إلحاحاً على أجندة أمريكا الجيوسياسية الراهنة بسبب فَوْرِيَّة تأثيرها المحتمل. إلا أن التغييرات البعيدة المدى في توزع القوة العالمية توحي أيضاً بالحاجة التاريخية – مع وضع الأزمات الآنفة الذكر جانباً – لأن تبادر الولايات المتحدة أيضاً إلى اتباع رؤية استراتيجية أطول مدى لجيوسياسة أوراسية أرسخ وأكثر نزوعاً إلى التعاون. في هذه المرحلة، وحدها أمريكا في وضع يمكِّنها من تعزيز التوازن العابر للقارات المطلوب الذي يمكن لغيابه أن يفضي إلى تصاعد النزاعات المتسربة والراشحة على هذه القارة الشاسعة والمنشَّطة الآن سياسياً تصاعداً خطراً. من المؤسف أن أوروبا تنظر إلى ذاتها، وروسيا إلى ماضيها القريب، والصين نحو مستقبلها الخاص، والهند إلى الصين بحسد.

يتعين على أي مجهود جيواستراتيجي طويل الأمد أن يتركز على أوراسيا ككل. فخلطة دوافعها الجيوسياسية المتنافسة، وقوتها السياسية، وديناميتها الاقتصادية، تجعل تلك القارة المترامية الأطراف العابرة لأوراسيا الحلبة المركزية لشؤون العالم وشجونه(*). بعد انبثاقها في 1991 بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، توفرت لأمريكا فرصة فريدة للاضطلاع بدور فعال على صعيد

(*) وَصْفُها في كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" (1997)، ص: 31، ما زال صحيحاً إلى حد كبير: 'أوراسيا هي القارة الأكبر على كوكب الأرض وهي محورية جيوسياسياً. ومن شأن أي قوة تسيطر على أوراسيا أن تتحكم باثنتين من أقاليم العالم الثلاثة الأكثر تقدماً وإنتاجية اقتصادية. وأي نظرة مجردة إلى الخارطة توحي أيضاً بأن من شأن التحكم بأوراسيا أن يفضي على نحو شبه آلي إلى إخضاع أفريقيا... (75%) من أهل العالم يعيشون في أوراسيا، والجزء الأكبر من ثروة العالم المادية موجود فيها، في مشروعاتها كما تحت أرضها... كبرى الاقتصادات الستة والأضخم إنفاقاً على التسلح والعسكرة بعد الولايات المتحدة واقعة في أوراسيا. ودولتا العالم الأكثر شعبوية الحالمتان بالهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي أوراسيتان.

المساهمة في تطوير هندسة أوراسيا الدولية الجديدة وصولاً إلى ملء الفراغ الذي أحدثه اختفاء الكتلة الصينية - السوفييتية التي كانت مهيمنة قارياً. تلك الفرصة بُدِّدَتْ، ولا بد الآن، إذن، من المبادرة إلى تنفيذ المهمة في ظروف أكثر انطواء على التحدي بالنسبة إلى أمريكا.

خلال العقدين اللذين مرا منذ انتهاء الحرب الباردة، انحرفت أوراسيا. باتت أوروبا أقل، لا أكثر، اتحاداً فيما بقيت تركيا وروسيا على التخوم القلقة والمضطربة للأسرة الغربية. وفي الشرق زادت الصين قوة على الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، مثيرة قلقاً في منطقة مبتلية سلفاً بفيض من المنافسات التاريخية. يتعين على أمريكا أن تفصِّل خطة مؤهلة للتعامل مع التحديات المتوزعة على جناحي أوراسيا كليهما لتتمكن من ضمان استقرار الكتلة القارية كلها.

في الغرب، أخفق الاتحاد الأوروبي في الإفادة من سنوات "أوروبا كاملة وحرة" لجعل أوروبا واحدة فعلاً وحريتها آمنة بثبات. فأي وحدة نقدية ليست بديلاً من اتحاد سياسي فعلي، بله وحدة نقدية قائمة على أساس موارد والتزامات وطنية شديدة التفاوت عاجزة عن رعاية شعور بوحدة عابرة للقوميات. وثمة مصائب اقتصادية متزامنة، ما لبثت أن تعاظمت بعد 2007 لا سيما في أوروبا الجنوبية، جعلت مفهوم أوروبا وازنة متزايد التضليل. أوروبا التي كانت مركز الغرب أصبحت مجرد امتداد لغرب يتحدد بأمريكا.

غير أن من غير الجائز التسليم بوحدة ذلك الغرب الخاضع حالياً لسيطرة أمريكا. فالأمر لا يقف عند حد افتقار أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى هوية سياسية عابرة للقوميات حقاً - بله إلى دور عالمي مشترك - بل ويتجاوزه إلى احتمال اتصافها بالهشاشة إزاء تصدعات جيوسياسية متزايدة العمق. فبريطانيا العظمى متمسكة بارتباطها الخاص بالولايات المتحدة وبنوع من المكانة الخاصة في الاتحاد الأوروبي. وفرنسا المسكونة بالحَسَد من قامة ألمانيا المتطاولة بوصفها قوة الاتحاد الأوروبي الأولى تظل دائبة على الاهتداء إلى دور مرموق لها عبر مبادرات دورية إلى الاضطلاع بدور قيادي مشترك مع

أمريكا، أو روسيا، أو ألمانيا، بل قيادة الوحدة المتوسطية غير المتبلورة. تميل ألمانيا إلى مضاعفة اللعب بمفاهيم بسماركية قائمة على اجتراح نوع من العلاقة الخاصة مع روسيا، الأمر الذي يؤدي، حتماً، إلى زرع الرعب في قلوب أهل أوروبا الوسطى وصولاً إلى دفعهم نحو التماس علاقات أمنية أوثق فأوثق باطراد مع الولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك أن جميع البلدان الأوروبية تنأى بنفسها عن أي التزام خاص، أو حتى ناتوي، بأمن جماعي. وبطرق مختلفة، تُبْدي الكتلة السكانية المتزايدة الشيخوخة كما الشبيبة قدراً أكبر بكثير من الحرص على أمنهما الاجتماعي منهما على أمنهما الوطني أو القومي. أساساً، يتزايد بقاء المسؤولية النهائية عن أمن أوروبا ملقاة على عاتق أمريكا أملاً مطمئناً في أن تظل الأخيرة ملتزمة بالحفاظ على حدود "أوروبا كاملة وحرة". غير أن من شأن هذه الحدود أن تتعرض للقفز من فوقها من قبل العلاقة الخاصة الناشئة بين ألمانيا وروسيا، بتحريض في الجانب الألماني بالانجذاب غير القابل للمقاومة لنخبة الأعمال الألمانية (كما لنخب أعمال إيطالية وغير إيطالية) إلى الآفاق التجارية التي تعد بها روسيا سائرة على طريق التحديث. وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي يواجه احتمال انقسامات جيواستراتيجية متزايدة العمق، مع انجذاب دول رئيسية إلى إغراء خيار علاقة ممتازة على صعيدي الأعمال والسياسة مع روسيا.

ما سبق سبب استثنائي للأسف والقلق على حد سواء لأن المشروع الأمريكي ينطوي على القدرة الكامنة لتحويل الشرق الأوروبي في المجالين الديمقراطي والاجتماعي كليهما، وقد أظهر ذلك سلفاً. فتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى أوروبا الوسطى (التي كانت في أثناء الحرب الباردة تعرف بأوروبا الشرقية) بات يطلق سلفاً سلسلة من الإصلاحات المؤسسية وذات العلاقة بالبنية التحتية في المنطقة، وعلى نحو بالغ الأهمية في بولونيا، موفراً مثالاً يوشك أن يصبح متزايد الجاذبية والإغراء بالنسبة إلى شعبي أوكرانيا وبيلاروسيا الملاصقتين. من شأن الأنموذج الأوروبي، مع الأيام، أن يصبح عامل تحويل وتغيير مقنع لكل من تركيا وروسيا، ولا سيما إذا ما باتت أوروبا أكثر فعالية على الصعيد

الجيوسياسي، مع أمريكا، مسترشدة بهدف مشترك بعيد المدى متركز على إدخالهما في أسرة غربية أكبر وأكثر حيوية.

غير أن ذلك يستدعي وجود رؤية طويلة الأمد واستراتيجية بعيدة المدى، لوضعها موضع التنفيذ، بالمثل. ومما يبعث على السخرية أنه حتى في كوريا النائية جيواستراتيجياً، نشرت جريدة البلد الرئيسية في خريف 2010 اتهاماً وجيهاً لأنانية أوروبا الاستراتيجية، إذ قالت صراحة:

> قد يكون من الخطأ، بطبيعة الحال، أن يتم الإيحاء بأن أوروبا أصبحت، بين ليلة وضحاها، في حالة ركود سياسي. غير أن من الصواب القول إن على الأوروبيين أن يبادروا إلى إمعان النظر، طويلاً وبجدية، في أنفسهم وفي الموقع الذي سيكونون فيه في غضون 40 سنة إذا استمرت التوجهات الراهنة. ليس المطلوب اليوم سوى تحديد واضح لمصالح أوروبا – ولمسؤولياتها. إن أوروبا بحاجة إلى إحساس بغاية لقرن كامل، قرن مرشح لأن يكون زاخراً بفيض من الملابسات والإشكاليات، كما إلى بيان يتضمن المعايير الأخلاقية التي ستهدي تحركاتها، وقياداتها، مثلما يحلو للمرء أن يأمل[1].

وهكذا فإن السؤال: "أين ستكون أوروبا بعد أربعين سنة من الآن؟" هو وثيق الارتباط، من الناحية الجيوسياسية، بمستقبل علاقة أوروبا مع شرقها الاستراتيجي، وينبغي لذلك الأمر أن يشكل هاجساً متساوياً بالنسبة إلى كل من أوروبا وأمريكا. ما الذي يجب أن تكونه حدود أوروبا أكبر، والغرب، إذن؟ ما الدَّوْران اللذان يمكن لتركيا وروسيا أن تلعباهما إذا ما أصبحتا بالفعل جزءاً من غرب أرحب؟ بالمقابل، ما العواقب التي يمكن أن تترتب بالنسبة إلى أوروبا وأمريكا فيما لو بقيت تركيا وروسيا – جزئياً بسبب التحامل الأوروبي والسلبية الأمريكية – خارج أوروبا، وخارج الغرب أيضاً، إذن؟

في تركيا، جرى بالفعل تصميم عملية تحويلها المتواصلة ولكن غير

الناجزة، من بداياتها الأولى، وفق الأنموذج الأوروبي، مع قيام (مصطفى كمال) أتاتورك زعيم حركة "تركيا الفتاة" في 1922 بإعلان القرار القاضي بتحويل النواة العرقية التركية للإمبراطورية العثمانية الساقطة والممزقة إلى دولة قومية حديثة، علمانية، أوروبية الطراز، معروفة منذ ذلك التاريخ وصاعداً باسم تركيا. وفي أوقات أكثر قرباً، تطورت سيرورة تحديثها إلى عملية إشاعة للديمقراطية، مدفوعة، إلى حد لافت، بحرص تركيا على أن تصبح جزءاً من أوروبا سائرة في طريق التوحد على نحو أكثر صراحة. وتطلُّعُ تركيا هذا لقي التشجيع في وقت مبكر يعود إلى ستينيات القرن العشرين من جانب الأوروبيين أنفسهم، وقد تمخض عن تقديم تركيا طلباً رسمياً للحصول على العضوية في 1987. وما لبث ذلك التحرك أن أفضى، بدوره، إلى قرار الاتحاد الأوروبي في 2005 الذي قضى بإطلاق مفاوضات رسمية. وعلى الرغم من الترددات في السنوات الأخيرة لدى بعض أعضاء الاتحاد - لا سيما فرنسا وألمانيا - فيما يخص عضوية تركيا، فإن نظاماً ديمقراطياً تركياً غربي الطراز، قولاً وفعلاً، واقع جيوسياسي، شرط ربطه القوي بالغرب عبر ما هو أكثر من مجرد الناتو، قادر على أن يكون درعاً أوروبياً يحميها من الشرق الأوسط المضطرب.

أما قصة روسيا فهي أكثر إشكالية على المدى القريب، وإن كان السير في خط ترابط استراتيجي إيجابي بالمثل وبعيد المدى بات موشكاً على أن يصبح راهناً تاريخياً. لنعترف أن روسيا ما زالت، بعد عشرين سنة من سقوط الاتحاد السوفييتي، مترددة حول هويتها، مشحونة بنوع من الحنين الماضوي (النوستالجي) إلى تاريخها، ومتطاولة في الوقت نفسه ببعض أحلامها وطموحاتها. فمحاولاتها الرامية إلى إيجاد "حيّز اقتصادي مشترك" (تحت رعاية الكرملين) في مساحة الاتحاد السوفييتي السابق تقلق بالطبع مجموعة الدول ما بعد السوفييتية الحديثة الاستقلال. والعناصر المهيمنة في نخبتها السلطوية ما زالوا يناورون لتمييع الروابط العابرة للأطلسي، كما يستمرون في التعبير عن الامتعاض من رغبة أوروبا الوسطى مؤخراً في تحقيق قدر أكبر من التكامل مع الاتحاد الأوروبي والاندماج بكيانه الدفاعي المتمثل بالناتو، وإن كانوا في الوقت

نفسه متوجسين أيضاً إزاء قوة الصين المتنامية على الحافة المباشرة لشرق روسيا النائي الغني بالمعادن والفقير بالسكان.

غير أن الطبقة الوسطى الروسية المتزايدة الأهمية على الصعيد السياسي تصر بوضوح، في الوقت نفسه، على تبني أنماط الغرب الحياتية مع مبادرة أعداد متزايدة من الفئات المثقفة الروسية إلى التعبير، بقدر أكبر من الصراحة، عن رغبتهم في رؤية روسيا جزءاً من الغرب الحديث. لعل السؤال الأساسي هو: "ما طبيعة العلاقة السليمة بين عمليتي التحديث وإشاعة الديمقراطية؟"؛ وهو سؤال بدأ يخترق فيضاً من الحوارات غير الرسمية داخل الشرائح العليا في البلاد، بما فيها حتى قطاعات معينة من النخبة السياسية العليا المتجذرة في الكرملين. ثمة أعداد متنامية من الروس باتت تدرك أن من شأن إحداث تغيير جذري في علاقة روسيا مع الغرب أن يكون في خانة مصلحة البلاد الحيوية على المدى الطويل.

في الوقت نفسه، ثمة ريبة إزاء استقرار آسيا الجيوسياسي تتصاعد في النصف الشرقي من أوراسيا. وما لم يتم لجمها بطريقة مدروسة فإن من شأن الجيوسياسة المشحونة بروح المنافسة في آسيا المتنشطة حديثاً أن تشكل على نحو مشؤوم تذكيراً بالصراعات التي عاشها الغرب على امتداد القرنين الأخيرين. مطامع الصين بدأت تطفو على السطح بقدر أكبر من الوضوح، بصرامة قومجية متزايدة التقويض لنقاب التواضع الرسمي المنسوج بعناية، وللاعتدال القومي، وللصبر التاريخي. صحيح أن تنافسها على السيادة الإقليمية مع اليابان كما مع الهند ما زال محصوراً، في المقام الأول، بالإطارين الدبلوماسي والاقتصادي، غير أن توافر القوة العسكرية الفعالة - مع الاستعداد، ربما، لاستخدامها - بات موشكاً على أن يصبح أمراً جديراً بالاهتمام في حسابات جيوسياسية ذات علاقة. وأي استخدام للقوة يمكن أن يصبح استثنائي الشؤم في التنافس بين الصين والهند المسلحتين نووياً، ولا سيما حول الباكستان المسلحة هي الأخرى نووياً. وبالفعل فإن من شأن الشرق الجديد الصاعد أن يصبح غارقاً في الفوضى، تماماً كما كان الغرب القديم ذات يوم.

وكما لوحظ من قبل فإن القطاع الجنوبي – الغربي من الجزء الشرقي المستيقظ لأوراسيا بات من الآن غارقاً في أزمة مرشحة للسريان. و"البلقان العالمي"[2] الجديد الحاضن لكل من الشرق الأوسط، وإيران، وأفغانستان، وباكستان – حيث الولايات المتحدة هي القوة الخارجية الكبرى الوحيدة المتورطة عسكرياً – يهدد بالتمدد إلى آسيا الوسطى، مع عنف متكاثف سلفاً في أجزاء من شمال القفقاس المأهول بمسلمين. وكل واحدة من دول آسيا الوسطى الجديدة قابلة للهشاشة أمام خطر العنف الداخلي، ما من واحدة منها آمنة، وجميعها راغبة في الحصول على فرص أرحب للتواصل مع العالم الخارجي مع الحرص على تجنب أي من الهيمنتين الروسية أو الصينية. تبقى أوراسيا المستيقظة الآن سياسياً، من ألفها إلى يائها، مفتقرة، إذن، إلى إطار مشترك ويبقى استقرارُها الجيوسياسي موضع شك.

قبل ما يزيد على مئة سنة، رأى المفكر الجيوسياسي الريادي: هارولد ماكندر أن أوراسيا هي "جزيرة العالم" الرئيسية، وخلص إلى استنتاج يقول إن "من يحكم جزيرة العالم، يمسك بزمام قيادة العالم". وفي تاريخ العالم كله لم يصل ولو إلى موقع قريب من هذا "الحكم" سوى ثلاثة قادة لا يعرفون معنى الرحمة لثلاث آلات عسكرية جبارة. كاد جنكيز خان أن ينجح في ذلك بالاعتماد على مهاراته العسكرية غير العادية، إلا أن غزوه لـ "جزيرة العالم" انتهى عند تخوم أوروبا الوسطى. لم يستطع أن يتغلب على عقبتي البُعد والأعداد، فذابت قشرة "إمبراطوريته" المغولية في بحار الكتل السكانية المهزومة في البداية خلال فترة زمنية غير طويلة.

كذلك نجح هتلر، بعد اجتياحه لأوروبا، في الاقتراب من إنجاز ذلك بالانطلاق من الجهة المعاكسة، وكان ممكناً أن يفوز لو ترافق الغزو النازي لروسيا بهجوم ياباني على روسيا من الشرق. وبعد ذلك، عقب تجريع هتلر كأس الهزيمة، مع تحصن القوات السوفييتية في مساحات واقعة إلى الغرب من برلين في قلب أوروبا، وصل ستالين فعلاً إلى النقطة الأقرب من الأنموذجين السابقين، حين حاولت كتلته الصينية – السوفييتية العابرة لأوراسيا، التي انبثقت نتيجة

الانتصار الشيوعي في الصين، أن تطرد أمريكا من كوريا. غير أن احتمال التحكم الشيوعي بـ "جزيرة العالم" سرعان ما تلاشى وتبدد مع المبادرة إلى تنظيم حلف الناتو في الغرب وتعرُّض الكتلة الصينية – السوفييتية للتصدع بعد موت ستالين منزلقة إلى عداوة مريرة وممزِّقة.

نظراً لصعود آسيا دينامية جديدة، وإنْ معقدة دولياً، ومستيقظة سياسياً، لم تعد أي قوة منفردة، في ظل الواقع الجديد، قادرة على التماس "حكم" أوراسيا – إذا استخدمنا كلمات ماكندر – وصولاً إلى "الإمساك بزمام قيادة" العالم. فدور أمريكا، لا سيما بعد تبديد عشرين سنة، بات الآن ملزماً بأن يتحلى بقدر أكبر من الحصافة وباستعداد أكبر للتجاوب مع وقائع القوة الجديدة في أوراسيا. هيمنة دولة واحدة، مهما بلغت قوتها، لم تعد ممكنة، لا سيما بعد بروز لاعبين إقليميين جدد على الساحة. من الواجب أن يبقى الهدف المناسب والمطلوب لنوع من المسعى المدروس الطويل النَفَس المبذول من جانب أمريكا متمثلاً باستقرار جيوسياسي عريض عابر لأوراسيا مستند إلى أساس قدر متزايد من التوافق بين قوى الغرب القديمة وقوى الشرق الجديدة.

من حيث الجوهر، سيتطلب العمل من أجل تحقيق الهدف الآنف الذكر انخراط أمريكا في عملية صوغ غرب أكبر وأكثر حيوية مع المساهمة في تحقيق التوازن على صعيد التنافس الناشئ في الشرق الصاعد والمضطرب. وهذه المهمة المعقدة سوف تستدعي بذل جهود دؤوبة، مستدامة على امتداد بضعة العقود القادمة للقيام، عبر أساليب تحويلية من خلال مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي والناتو، بربط كل من روسيا وتركيا بغرب بات، سلفاً، محتضناً لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا. من شأن تقدم ثابت ولكن أصيل على ذلك المحور أن يشحن أوروبا المتزايدة التعرض لخطر الانزلاق إلى حالة تفاهة هامشية مطبوعة بالاضطراب والتمزق بنوع من الإحساس بأفق استراتيجي. وفي الوقت نفسه، يتعين على انخراط أمريكا الاستراتيجي في آسيا أن ينطوي على جهد موزون ومعيَّر بعناية لرعاية نوع من الشراكة القائمة على التعاون مع الصين مع العمل في الوقت نفسه على التعزيز المدروس للتوافق والمصالحة بين الصين واليابان

المتحالفة مع الولايات المتحدة، دون نسيان ضرورة توسيع الصداقة مع دول رئيسية معينة مثل الهند وإندونيسيا. وإلا فإن المنافسات الآسيوية عموماً أو المخاوف من صين مهيمنة خصوصاً قد تؤدي إلى نسف دور آسيا العالمي المحتمل من ناحية واستقرارها الإقليمي من ناحية ثانية. تبقى مهمة الغد متمثلة بترجمة رؤية جيوسياسية طويلة المدى إلى استراتيجية صحيحة تاريخياً جذابة سياسياً تضمن واقعياً نَفْخَ الروح في الغرب وتيسر عملية إشاعة استقرار الشرق في إطار أوسع قائم على أساس التعاون.

2- غرب أكبر ونشيط

المناقشات السابقة لموضوعي "الغرب المتقهقر" و"انكسار الحلم الأمريكي" لم تكن مناورات في حلبة الحتمية التاريخية. فنوع من تجديد الدينامية الداخلية الأمريكية أمر ممكن، مع بقاء أمريكا قادرة، عبر التعاون والتنسيق الهادفين مع أوروبا، على صوغ غرب أكبر ونشيط. ومنطلقُ مثل هذه المحاولة الطويلة الأمد هو الاعتراف بالواقع التاريخي الذي يؤكد أن أوروبا اليوم ما زالت مهمة غير ناجزة. وسوف تبقى هكذا إلى أن يُقْدم الغرب، بطريقة هادئة وحصيفة، على احتضان تركيا بشروط أكثر ندّية واجتذاب روسيا على المستويين السياسي والاقتصادي على حد سواء. فغرب موسع كهذا يمكنه أن يرسخ الاستقرار في أوراسيا متطورة من ناحية ويعيد الفعالية والحيوية لتراثه التاريخي من ناحية ثانية.

ليس الخط الفاصل بين أوروبا من جهة وروسيا وتركيا من الجهة المقابلة إلا تجريداً جغرافياً. لا نهر بوغ (الفاصل بين بولونيا وبيلاروسيا)، ولا نهر بروت (الفاصل بين رومانيا وأوكرانيا)، ولا نهر نارفا (الفاصل بين إستونيا وروسيا) يحدد التخوم الطبيعية الجغرافية والثقافية لشرق أوروبا. كما أن جبال الأورال الواقعة في عمق روسيا، التي يرد ذكرها عادة في كتب الجغرافيا بوصفها جداراً فاصلاً لأوروبا عن آسيا ليست هي الأخرى كذلك. وما لا ينطوي إلا على ما هو حتى أقل من المعنى، على ذلك الصعيد، هو مضيق البوسفور

الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود، مع القول إن العاصمة التركية إستانبول [العاصمة الثقافية والاقتصادية، في حين أن العاصمة الإدارية هي أنقرة كما هو معروف] تقع في "أوروبا" إلا أن امتدادها عبر ممر مائي ضيق (كما الجزء الرئيسي من الأراضي التركية) هو في "آسيا" كما يقال(*).

ولعل الأكثر تضليلاً من ذلك كله هو حشد الآراء التقليدية الشائعة عن وجود حدود ثقافية لأوروبا. فمن حيث أساليب الحياة، وهندسة العمارة، والعادات الاجتماعية، تبقى فلاديفوستوك في الشرق الأقصى الروسي أكثر اتصافاً بالصفة الأوروبية من قازان (عاصمة تترستان) الواقعة على بعد ألف ميل إلى الغرب من فلاديفوستوك داخل الجزء "الأوروبي" من الاتحاد الروسي. وعاصمة تركيا، أنقرة، الممتطية صهوة هضبة الأناضول، بما يجعلها في آسيا جغرافياً، تضاهي، من حيث أوروبيتها الكاملة، يريفان، عاصمة أرمينيا، الواقعة على بعد خمس مئة كيلومتر شرقاً ولكنها تُعد في أوروبا.

في آخر المطاف، ليست روسيا المعاصرة، وتركيا، إلى درجة أقل، منفصلتين عن أوروبا لا جغرافياً ولا على صعيد نمط الحياة، بل بنوع من الغموض – الذي يصعب تحديده بدقة – فيما يخص ما هو مميز سياسياً وثقافياً لغرب ما بعد الإمبريالية الراهن: خلطته المشتركة الراسخة بثبات من معتقدات روحية ومبادئ فلسفية، لا سيما فيما يخص قدسية الفرد، مصحوبة بسلسلة من المفاهيم المقبولة على نطاق واسع حول حقوق مدنية محفوظة في إطار التزام صريح بسيادة القانون في دول ديمقراطية دستورياً. يعلن الروس اقتسامهم هذه القيم ولكن نظامهم السياسي لا يعكسها. أما الأتراك فيمارسونها إلى حد كبير، والطرفان، كلاهما يصران على تأكيد أنهما "أوروبيان" أساساً على الصعيدين الثقافي والاجتماعي. كل منهما يحاول تقليص الآثار المتبقية من

(*) ثمة عالم جغرافيا سويدي، قام برحلة عبر روسيا في العقد الأول من القرن الثامن عشر، يدعى فيليب يوهان شترالبورغ، أشاع فكرة الحدود الجغرافية هذه بين أوروبا وآسيا من خلال كتابه الذي كان بعنوان "وصف تاريخي - جغرافي للأجزاء الشمالية والشرقية لكل من أوروبا وآسيا" (لندن: دبليو إينيس وآر مانبي، 1738).

استبداديهما الشرقيين الأكثر وضوحاً ذات يوم إلى الحدود الدنيا. يقوم الأتراك بتسليط الضوء على الفصل الممأسس بين الدين والدولة في جمهوريتهم التركية المحدثة المتزايدة الاتصاف بالصفة الديمقراطية. أما الروس فيؤكدون أن روسيا عاكفة منذ عهد بطرس الأكبر على التأورب على نحو مدروس، وأن الحقبة الشيوعية الأخيرة لم تكن أساساً إلا نوعاً من الانحراف، وأن تقاليدهم الأرثوذكسية الروسية جزء لا يتجزأ من التراث المسيحي الأوروبي.

غير أن روسيا وتركيا تبقيان، مع ذلك، وإن بطريقتين مختلفتين، وريثتين لماضييهما الإمبرياليين المميزين ثقافياً اللذين يواصلان تسللهما إلى "نزعتهما الأوروبية" المعاصرة. حصل البَلَدان، كلاهما، على عظمتهما بعيداً عن أوروبا، بل وضدها غالباً. وتعرض البلدان، كلاهما، مرة أخرى، لسقوط عميق لاحق. في القرن التاسع عشر لُقِّبَتْ تركيا بـ "رجل أوروبا المريض". وخلال القرن العشرين بدت روسيا كذلك مرتين، قبل الثورة البلشفية أولاً وعقب سقوط الشيوعية السوفييتية بعد ذلك. البلدان، كلاهما، مرة ثالثة، تبرآ من تاريخيهما الإمبرياليين ولكنهما غير قادرين على محوهما كلياً من طموحاتهما الجيوسياسية أو من وعيهما التاريخي وهما عاكفان بدأب وإصرار على إعادة تحديد إطاريهما.

خلال القرن العشرين أثبتت تركيا أنها أنجح من روسيا الشيوعية في التحول. فإصلاحات أتاتورك الكاسحة التي فُرضت بغتة على تركيا في 1924 (بعد ثلاثة أعوام من إعلانها دولة وارثة للإمبراطورية)، أنتجت تغييرات دراماتية مثيرة واستثنائية النجاح. نفض البلد يده من ارتباطه العربي - الإسلامي، وسارع فجأة (حرفياً بين عشية وضحاها) إلى تبني الأحرف الغربية بدلاً من الكتابة العربية، وأزاح العناصر الدينية من مؤسساته الرسمية، بل وأقدم حتى على تغيير نظام لباس الشعب. وفي عقود لاحقة عملت تركيا بطريقة حازمة على المأسسة التدريجية لعملية متزايدة الديمقراطية في إطار دولة علمانية محددة بصرامة.

خلافاً لروسيا، لم تنغمس تركيا في أي من الأوقات في أي عربدة مانوية (ثنوية) قائمة على القتل والمجازر الداخلية، ولم تنحط إلى درك النزعة الشمولية

(التوتاليتارية). مفهوم أتاتورك القومي الصوفي الطموح سَرى سريان النار في الهشيم بين الأتراك الأصغر سناً، إلا أنه لم يُفرض من خلال إرهاب مستدام، وحشي، وقاتل. لم يكن ثمة أي سجون سياسية ومعتقلات تعذيب (غولاغ)، كما لم يكن ثمة أي ادعاء بأن ما كان الأتراك يفعلونه داخلياً قابل للتطبيق كونياً وحتمي تاريخياً. كانت التجربة التركية، إذن، أقل طموحاً عالمياً من نظيرتها السوفييتية، ولكنها أنجح وطنياً.

والجدير بالملاحظة أن تركيا نجحت نجاحاً مثيراً للإعجاب في التحرر من طموحاتها الإمبراطورية وإعادة توجيه طاقتها الوطنية نحو التحديث الاجتماعي الداخلي. وفي تعزيزه الصارم لهذه العملية كان أتاتورك يسترشد برؤية تاريخية قائمة على الموازنة بين الوسائل والغايات، متجنباً، إذن، جملة التطرفات الستالينية في النزعتين الطوباوية الحالمة والكونية الشاملة اللينينيتين. كذلك ساهمت رؤياه في تيسير استيعاب تركيا الواقعي بطريقة مدهشة لموقعها ما بعد الإمبراطوري الجديد، ولا سيما ما يتناقض مع الحنين الماضوي الذي لا يزال يتجرجر لدى قطاعات معينة من النخبة الروسية إلى إمبراطوريتها المتعددة القوميات التي خسرتها مؤخراً.

في غضون العقدين الأخيرين، تقدمت تركيا بثبات على طريق تعزيزها لنظام ديمقراطي دستوري ناجح حقاً، بدافع من رغبتها في الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي – بعد أن دعاها الأوروبيون إلى ذلك منذ عدد من العقود، ولكن بالشرط المحدد الملزم لتركيا بالارتقاء إلى مستوى معايير أوروبا الديمقراطية. غير أن ما ينطوي على قدر أكبر من الأهمية هو أن عملية إشاعة الديمقراطية المطردة في تركيا كانت انعكاساً لقبولها المتنامي بالديمقراطية كطريقة حياة. .وعلى الرغم من أن ديمقراطيتها لا تزال هشة، ولا سيما في مجال حرية الصحافة، فإن حقيقة أن الجيش التركي اضطر للانصياع لنتائج الانتخابات وتغييرات دستورية لم تعجبه تشهد على حيوية الديمقراطية التركية المتواصلة. من الواضح أن تركيا متقدمة على روسيا في ذلك المجال.

ستكون العلمنة المستمرة حاسمة بالنسبة إلى تقدم تركيا الديمقراطي. ولأن

أتاتورك قام بفرض العلمنة من فوق في 1924، ثمة أوروبيون كُثر بل وحتى بعض الأتراك يتخوفون الآن من أن ينطوي اعتماد قدر أكبر من الانفتاح والشفافية في ظل إطلاق عملية إشاعة الديمقراطية والزيادة اللاحقة لسرعتها في العقود الأخيرة، على الإفضاء إلى عودة مظاهر أكثر تطرفاً لتغليب الدين في الشؤون الاجتماعية بل وترجيح كفة الهوية الدينية على كفة الهوية الوطنية - القومية. أقله، حتى اللحظة، لم يحصل ذلك وهناك مؤشرات معينة توحي بأن ديمقراطية تركية أصْلَبُ عوداً تقوم تدريجياً باختزال جاذبية الأصولية الدينية. فوفقاً لمسح أجرته إحدى الجامعات التركية مثلاً، انخفضت نسبة مؤيدي اعتماد قوانين الشريعة، بين عامي 1999 و2009، من أكثر من 25% إلى نحو 10%. وقيام علاقات أوثق مع أوروبا قد يزيد من ترجيح كفة القبول الاجتماعي لدولة تركية علمانية ووطنية.

من المهم أيضاً الاعتراف بأن تركيا مرتبطة سلفاً ارتباطاً واسعاً وعلى أصعدة ذات شأن بالغرب وبأوروبا تحديداً. ظلت عضواً راسخ الإيمان في حلف الناتو منذ نشوئه، وأكثر استعداداً لمساعدة الحلف في القتال الفعلي من بعض الحلفاء الأوروبيين الآخرين، وهي صاحبة ثانية أكبر قوة مسلحة في الناتو. كذلك حافظت تركيا على روابط أمنية شاملة وحساسة مع الولايات المتحدة على امتداد أعوام الحرب الباردة. ولسنوات بقيت منخرطة في العملية الشاقة ولكن الضرورية لجعل ممارساتها القانونية والدستورية الداخلية متناسبة مع معايير الاتحاد الأوروبي. لذا فإن تركيا باتت، واقعاً وإن لم يكن قانوناً بعد، من بعض النواحي المهمة، امتداداً غير رسمي لأوروبا، كما للغرب أيضاً.

وعلى الساحة الدولية راحت تركيا اليوم المتزايدة حداثة والعلمانية أساساً تحرز تفوقاً إقليمياً مستَمَداً جغرافياً من ماضيها الإمبراطوري العثماني. وسياسة تركيا الخارجية التي صاغها وزير خارجيتها ذو العقل الاستراتيجي (أحمد داود أوغلو مؤلف مفهوم "العمق الاستراتيجي")، تنطلق من فكرة أن تركيا قائدة إقليمية في مناطق كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، شاملة لكل من شرق المتوسط وشمال أفريقيا وما بين النهرين. وهذه المقاربة ليست محرضة

باعتبارات دينية بل هي منطلقة من دوافع تاريخية - جيوسياسية. وبالاستناد إلى المقدمة المعقولة التي تقول إن العلاقات الحسنة مع الجيران مفضلة على نظيرتها العدائية، تفترض خطة داود أوغلو أن على تركيا أن توظف ديناميتها الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة - احتلت المرتبة السابعة عشرة بين كبرى اقتصادات العالم في 2010 - وأن تعيد بناء علاقات كانت قائمة تاريخياً ولكنها اضمحلت في القرن العشرين بسبب التركيز الأتاتوركي على العلمنة الداخلية وغرس نزعة قومية تركية تحديداً.

يضاف إلى ذلك أن آسيا الوسطى المستقلة حديثاً، وهي تركية إلى حد كبير من حيث تراثها الثقافي، باتت اليوم، غداة تفكك الاتحاد السوفييتي وخَلْف حدود الإمبراطورية العثمانية السابقة، مغرية. وباعُ تركيا الطويل الأكثر نشاطاً على الصعيدين التجاري والثقافي يشكل تعزيزاً محتملاً لسيرورات التحديث، والعلمنة، وإحلال الديمقراطية لاحقاً في مجمل هذه المنطقة الغنية بالطاقة ولكن البدائية على المستوى الجيوسياسي. من المهم أيضاً أن تتم ملاحظة أن روسيا تحاول احتكار منافذ تصدير طاقة آسيا الوسطى المباشرة إلى الخارج، فتمكّن دور تركيا الإقليمي المتعاظم - بالتعاون الوثيق مع أذربيجان وجورجيا - من تيسير وصول أوروبا غير المعرقل عبر بحر قزوين إلى نفط آسيا الوسطى وغازها.

وتحول تركيا المتزايد الوعد إلى دولة حديثة وعلمانية - رغم بعض الإعاقات المتمادية في بعض الجوانب الاجتماعية بما فيها حرية الإعلام والتعليم والتنمية البشرية (انظر جدولي تركيا وروسيا على الصفحتين 164 و165 للمقارنة) - يشحن مواطنيها بثقة ذاتية وطنية قابلة لأن تصبح خصومة مقيمة للغرب إذا ما شعرت تركيا بأنها مرفوضة أوروبياً على الدوام. ثمة قوى في أوروبا - في فرنسا وألمانيا بأكثريتها الساحقة - تستمر في عدم التسليم بالتطلعات التركية من جراء اعتقاد ضبابي بأن تركيا ثقافةٌ غريبة تمثل تطفلاً بدلاً من أن تشكل شراكة. وهكذا فإن الأتراك، بعد خمسة وثمانين عاماً من إطلاق محاولتهم غير المسبوقة الرامية إلى التحديث الاجتماعي والتحويل الثقافي

بالاستناد إلى الأنموذج الأوروبي، يشعرون الآن بالاستياء من استبعادهم المتواصل. وذلك يساهم في زيادة خطر احتمال عودة تركيا، إذا ما أخفقت تجربتُها الديمقراطية، إلى الخلف نحو تبني هوية سياسية إسلامية أكثر تشدداً أو الإذعان لنوع من أنواع الحكم العسكري اللاديمقراطي. وفي الحالين، كليهما، من شأن تركيا أن تساهم في تضخيم أحجام تلك التحديات وتصديرها إلى قلب أوروبا عبر البلقان، بدلاً من تشكيل سد يقي أوروبا من مشكلات الشرق الأوسط وعذاباته.

يمكن لمثل ذلك الاحتمال أن يغدو استثنائي الخطر في حال تمادي إخفاق أمريكا وأوروبا في التوصل إلى سلام إسرائيلي - فلسطيني قائم على توافق حقيقي، و/أو تورط أمريكا في صراع مباشر مع إيران. من شأن الأول - أي الإخفاق الناجم حسب أقوى الاحتمالات عن التطرف المكثف في الشرق الأوسط - أن يؤثر مداورة ولكن على نحو سلبي تماماً في المواقف التركية من الغرب؛ أما الثاني فسيشكل تهديداً لأمن تركيا، لا سيما إذا تمخض الصراع عن إشعال نار حركة تمرد كردية أوسع تُفضي إلى نسف استقرار العراق من جديد. سوف يشعر الأتراك بالاستياء إزاء واقع ليس لتجاهل الغرب لمصالحهم وحسب بل ولتعريضه إياها للخطر.

من شأن الفصل المتمادي عن أوروبا، ذلك الفصل المتحول إلى عداء، أن يولّد نكوصاً سياسياً وصحوة أصولية قادرتين بعد ذلك إلى وضع حد لاندفاع تركيا نحو الحداثة. وفي سيناريو أسوأ الاحتمالات، سيناريو يذكّر بعواقب إطاحة الشاه في 1978 بالنسبة إلى إيران، يمكن لمثل هذا الفصل أو العزل والاستبعاد أن يفضي حتى إلى نسف تراث أتاتورك الاستثنائي. ومن شأن ذلك أن يكون على المستويين التاريخي والجيوسياسي باعثاً على الأسف والتشاؤم لثلاثة أسباب أساسية. أولاً، ليست ظاهرة إشاعة الديمقراطية وانتشار الحداثة على الصعيد الداخلي التركي دليلاً على وجود أي تناقض بين تقاليد الدين الإسلامي من ناحية وعمليتي إشاعة الديمقراطية والتحديث من ناحية ثانية. ومثل هذا البيان ينطوي على أهمية هائلة بالنسبة إلى المستقبل السياسي للعالم الإسلامي كما

على صعيد الاستقرار العالمي. ثانياً، يبقى التزام تركيا بالتعاون السلمي مع جاراتها في الشرق الأوسط، منطقة سيادة تاريخية لتركيا، متطابقاً ومتناغماً مع المصالح الأمنية لكل من الغرب والمنطقة. ثالثاً، يمكن لتركيا باتت متزايدة الاتصاف بالصفتين الغربية والعلمانية، مع بقائها إسلامية أيضاً في الوقت نفسه – ودائمة على توظيف ارتباطها الإقليمي والثقافي مع شعوب وأقوام الإمبراطورية العثمانية القديمة ودول ما بعد الاتحاد السوفييتي في آسيا الوسطى – أن تكون تركيا الناسفة لجاذبية التطرف الإسلامي والمعزِّزة للاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى لا لمصلحتها وحدها وحسب بل ولفائدة كل من أوروبا وروسيا.

في تعارض صارخ مع تركيا، تبقى علاقة روسيا مع أوروبا متناقضة. نخبتها السياسية تزعم أنها راغبة في روابط أمتن مع الاتحاد الأوروبي والناتو، ولكنها غير مستعدة، في هذه المرحلة، لتبني الإصلاحات التي من شأنها أن تمهد لمثل هذا الترابط. برامجها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مفتقرة إلى التركيز وذات آفاق ملتبسة نسبياً. غير أن من الجوهري بالنسبة إلى كل من أمريكا، وأوروبا، وروسيا، أن تبادر الأخيرة إلى اجتراح شراكة مع الغرب تكون متجذرة في تربة نوع من الالتزام بجملة قيم مشتركة سياسية من ناحية واقتصادية من ناحية ثانية. من المحتمل للعقدين المقبلين أن يكونا حاسمين على صعيد إقدام روسيا على تحديد مدى ما تعلقه من آمال على تعاون أوسع – وصادق سياسياً – مع الغرب.

تاريخياً، ترى روسيا نفسها أقوى من أن ترضى بأن تكون مجرد دولة أوروبية عادية، غير أنها ظلت، مع ذلك، أضعف من أن تتمكن من السيطرة الدائمة على أوروبا. وجدير بالملاحظة على هذا الصعيد أن كبرى انتصاراتها العسكرية – لا سيما دخول ألكساندر المظفر باريس في 1815 وعشاء ستالين الاحتفالي في بوتسدام في منتصف عام 1945 – كانت نتائج جانبية لخطأ أعداء روسيا أكثر من كونها محصلة سياسية روسية متواصلة النجاح. لو لم يُقْدم نابليون على مهاجمة روسيا في 1912، لم تزحف القوات الروسية بكل تأكيد إلى قلب باريس في 1815. لأن روسيا ما لبثت، في غضون أقل من خمسة عقود عقب

انتصار ألكساندر، أن ذاقت طعم الهزيمة في حرب القَرْم على أيدي قوة حملة إنجليزية - فرنسية آتية بحراً من أمكنة نائية. وبعد خمسة عقود أخرى، في 1905، سُحقت في الشرق الأقصى من قبل الجيش والبحرية اليابانيين. وفي الحرب العالمية الأولى هُزمت روسيا هزيمة حاسمة من جانب ألمانيا التي كانت مشغولة بحرب متطاولة على جبهتين. أما انتصار ستالين في منتصف القرن العشرين، الخارج من رحم خطأ هتلر، فأكسب روسيا تحكماً سياسياً بأوروبا الشرقية وتمدداً إلى قلب أوروبا بالذات. ولكن كلاً من كتلة الدول الشيوعية الخاضعة للتحكم السوفييتي جنباً إلى جنب مع الإمبراطورية الروسية ذاتها تفككتا من جراء الإرهاق الناتج عن الحرب الباردة مع أمريكا في غضون خمسة عقود بعد ذلك الانتصار.

مهما يكن، تبقى روسيا المعاصرة ما بعد الإمبراطورية - بسبب ثروات مساحاتها المتدنية الكثافة السكانية ولكن الشاسعة الغنية بالموارد الطبيعية - محكومة بأن تلعب دوراً ذا شأن على الساحة العالمية. غير أن روسيا لم تستطع، تاريخياً، أن تتحلى، بوصفها لاعباً دولياً رئيسياً، بدهاء بريطانيا العظمى الدبلوماسي، أو بفطنة أمريكا، ذات الجاذبية الديمقراطية، على الصعيد التجاري، أو بضبط النفس الصبور لدى الصين الواثقة بنفسها تاريخياً. لقد أخفقت في اعتماد سياسة دولة حريصة باطراد على التوظيف الحصيف لمواردها الطبيعية، ولفضائها غير العادي، ولموهبتها الاجتماعية المثيرة للإعجاب في النهوض المثابر مع اجتراح أنموذج دولي لتطور اجتماعي ناجح. بدلاً من كل ذلك ظلت روسيا ميالة إلى الانخراط في تفجرات تأكيد ذات انتصاروية أقرب إلى المسيحانية - المهدوية متبوعة بحالات غرق في مستنقعات قاتلة.

· يضاف إلى ذلك أن حجمها الجغرافي يجعلها آلياً قوة كبرى على الرغم من أن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لشعب روسيا كارثي بالنسبة إلى قامتها العالمية. الإدراك العالمي الواسع النطاق لنقاط ضعف روسيا الاجتماعية كما للمستوى المتواضع نسبياً للحياة ينسف مصداقية تطلعاتها الدولية. وأزمتها السكانية الخطيرة - معدل نمو سكاني سلبي مطبوع

بمعدلات وفاة مرتفعة - شاهد على الإخفاق الاجتماعي، مع معدل عمر قصير نسبياً لدى الذكور من جراء الإدمان المتفشي على تعاطي الكحول وما ينتج عنه من تدهور للمعنويات. في الوقت نفسه، تبقى المخاوف المتنامية من الاضطراب الإسلامي المتصاعد على امتداد الحدود الجنوبية الجديدة وهواجس روسيا غير الخفية إزاء جارتها الصينية المتعاظمة الجبروت وذات الكثافة السكانية، الواقعة قبالة شرق روسيا الفارغ، متنافرة إلى حد التصادم مع غطرسة القوة العظمى لدى موسكو.

بالمقارنة مع تركيا، نرى أن مستويات أداء روسيا الاجتماعي - رغم أنها تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث المساحة، والتاسعة من حيث السكان، والثانية من حيث عدد أسلحتها النووية - أسوأ بعض الشيء بالفعل ويمكن عدها في أحسن الأحوال متوسطة على الصعيد العالمي. في مجال طول العمر والنمو السكاني، تبقى الأرقام الروسية مزعجة التدني. تراكمياً، تضفي مستويات روسيا وتركيا الصفة الدرامية المثيرة على الواقع الجدلي المتمثل بأنهما كليهما بالتزامن، من بعض النواحي، بلدان صناعيان متقدمان مع بقائهما مجتمعين متخلفين بعض الشيء، مع تعرض روسيا لشلل استثنائي من جراء نظامها السياسي اللاديمقراطي والمبتلي بالفساد. المقارنات مع بلدان أخرى واقعة قبل أو بعد تركيا وروسيا مباشرة غنية بالمعاني. أزمة روسيا السكانية، وفسادها السياسي، ونموذجها الاقتصادي المتخلف عن العصر والمعتمد على الموارد الطبيعية، وتخلفها الاجتماعي تشكل عقبات استثنائية الخطورة في طريق أي تحقيق فعلي للطموحات المفهومة لدى شعبها الموهوب المُساء حُكْمُه في الغالب. الجدولان التاليان (شكل: 1/4 على الصفحتين 164 و165) يدعمان الرأي الذي يقول إن من شأن الأمتين أن تفيدا كثيراً من أي علاقة تحويلية حقاً مع أوروبا القادرة على أن تمد يدها بثقة إلى الشرق بسبب ارتباطاتها المستمرة مع أمريكا.

يضاف إلى ذلك أن الإهمال المطرد، تحديداً في روسيا، لمسألة سيادة القانون، ربما يشكل عقبتها الكبرى على طريق أي تعانق فلسفي مع الغرب. فمن

دون سيادة قانون ممأسس، بقي تبني ديمقراطية غربية الطراز في روسيا حتى الآن ليس أكثر من تقليد سطحي. وذلك الواقع يشجع الفساد جنباً إلى جنب مع انتهاك حقوق الإنسان، وهو تقليد عميق الجذور في عملية إخضاع المجتمع الروسي للدولة لحقبة طويلة، ويؤبِّدهما.

ومما يزيد طين المشكلات بلة أن التوجه الجيوسياسي الراهن لنخبة السياسة الخارجية الروسية، خلافاً لنظيرتها التركية نزاعي تماماً وانهزامي من بعض النواحي. في هذا المنعطف الزمني – وخلافاً لتركيا مرة أخرى – ليست العضوية الكاملة في الأسرة الأطلسية عبر الانتساب اللاحق إلى مؤسساتها الاقتصادية إضافة إلى السياسية والأمنية، بعد، حلم روسيا الصريح والطاغي. في الحقيقة، ثمة لدى نخب الأعمال والسياسة بروسيا ترجمات متعددة لدور روسيا العالمي السليم. هناك رجال أعمال روس أغنياء كثيرون (لا سيما في مدينتي سان بطرسبرغ وموسكو) تواقون لأن يروا روسيا مجتمعاً حديثاً، من الطراز الأوروبي نتيجة المكاسب الاقتصادية. في الوقت نفسه كثيرون من شريحة النخبة السياسية يريدون أن تكون روسيا القوة الأوروبية المهيمنة على أوروبا مفصولة عن أمريكا، بل أن تكون قوة عالمية موازية لأمريكا. وهناك فريق ثالث أيضاً من الروس يتلهون بالمفاهيم التي تبدو آسرة مثل "النزعة الأوراسية"، أو الوحدة السلافية، أو حتى التحالف المعادي للغرب مع الصينيين.

منبهرين، ومنوَّمين مغناطيسياً، بالحجم الجغرافي المجرد لروسيا، لا يراها أنصار "النزعة الأوراسية" إلا قوة أوراسية جبارة، لا هي أوروبية ولا آسيوية مئة بالمئة، ومقدَّراً لها ان تلعب دوراً متكافئاً مع أمريكا والصين. يخفق هؤلاء في إدراك أن مثل هذه الاستراتيجية إن هي، مع بقاء فضائهم العابر لأوراسيا شبه فارغ ومتخلف عن ركب التطور، إلا سراب ووهم. أحد بدائل هذا المفهوم: فكرة قيام تحالف روسي – صيني موجه، افتراضاً، ضد أمريكا، تمثل أيضاً هروباً من الواقع. فواقع الأمر، والاعتراف به مؤلم بالنسبة إلى كثيرين من الروس، هو أن روسيا لن تكون، في أي تحالف روسي – صيني كهذا – إذا

شكل: 1/4 مستويات الأداء العالمي والمستويات الديمقراطية العالمية بالنسبة إلى تركيا وروسيا

مستويات الأداء العالمية بالنسبة إلى تركيا وروسيا

المتغيرات	مرتبة تركيا	البلدان الواقعان في المرتبتين الأعلى والأدنى من تركيا	مرتبة روسيا	البَلَدان الواقعان في المرتبتين الأعلى والأدنى من روسيا	الهوامش
الحرية السياسية[1]	حرة جزئياً		غير حرة		1- فريدوم هاوس/تقرير العالم 2010
حرية الإعلام[2]	101	متعادلة مع ثلاثة بلدان منها ألبانيا	174	173 اليمن؛ 175 الكونغو	2- فريدوم هاوس/ تقرير صحفي 2009
اللوجستيات التجارية العالمية[3]	39	38 جمهورية السلوفاك؛ 40 السعودية	94	93 جورجيا؛ 95 تنزانيا	3- لوجستيات البنك الدولي 2010
التنمية البشرية[4]	79	78 البيرو؛ 80 الإكوادور	71	70 ألبانيا؛ 72 مقدونيا	4- التنمية البشرية/UNDP 2009
التعليم[5]	109	108 السعودية؛ 110 سان فانسانت وغرينادين	42	41 سويسرا؛ 43 بلغاريا	5- مؤشر التعليم/UNDP 2009
الأداء البيئي[6]	77	76 أرمينيا؛ 78 إيران	69	68 مصر؛ 70 الأرجنتين	6- مؤشر الأداء البيئي 2010
القدرة التنافسية الاقتصادية[7]	61	60 جمهورية السلوفاك؛ 62 سري لانكا	63	62 سري لانكا؛ 64 أوروغواي	7- الندوة الاقتصادية العالمية 2010 - 2011
الفساد الحكومي المنظور[8]	56	متعادلة مع ماليزيا وناميبيا	154	146 اليمن؛ 164 جمهورية الكونغو الديمقراطية (9 بلدان متعادلة مع روسيا في المرتبة 154)	8- مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية 2010
تنظيم العمل[9]	43	42 جنوب أفريقيا؛ 44 المكسيك	57	56 تايلاند؛ 58 تونس	9- مؤشر تنظيم العمل العالمي (آكس - زيرب) 2010

المستويات السكانية العالمية بالنسبة إلى تركيا وروسيا[10]

المقولة الإحصائية	مرتبة تركيا	العدد	مرتبة روسيا	العدد
السكان	17	77,804,122	9	139,390,205
معدل النمو السكاني	97	%1.272	222	%0.465-
معدل الولادات	107	18.28 لكل ألف نسمة	176	11.11 لكل ألف نسمة
معدل الوفيات	164	6.1 لكل ألف نسمة	7	16.06 لكل ألف نسمة
معدل طول العمر	126	72.23 سنة	161	66.16 سنة
معدل الخصوبة الإجمالي	115	2.18 طفل لكل امرأة	200	1.41 طفل لكل امرأة
معدل الإصابات بمرض الإيدز	155	أقل من 0.1%	52	%1.1
معدل التعايش مع مرض الإيدز	غير معلن	غير معلن	13	940,000
معدل وفيات مرضى الإيدز	غير معلن	غير معلن	13	40,000 سنوياً

10- عن كتاب السي آي ايه، كتاب حقائق العالم، تقديرات 2010

افترضنا أن الصينيين سيقبلون به - إلا شريكاً صغيراً مع احتمال عواقب إقليمية سلبية بالنسبة إلى روسيا نفسها.

وثمة روس آخرون يحلمون بوحدة سلافية تحت رعاية الكرملين، شاملة لأوكرانيا وبيلاروسيا ومتمتعة بـ "دور مميز" في فضاء الإمبراطورية والاتحاد السوفييتي السابقين. يستخف هؤلاء، في ذلك السياق، بالمناشدة السارية للنزعة القومية، لا سيما بين صفوف الأجيال الأكثر شباباً من الأوكرانيين والبيلاروس التي لم تتذوق باستساغة طَعْمَ مكانتها السيادية الجديدة إلا حديثاً. مفاهيم "حيّز اقتصادي مشترك" مع روسيا مهيمنة لا تستطيع أن تخفي حقيقة أن مكاسبه الاقتصادية الافتراضية لا يمكنها أن تتغلب على مشاعر الاعتزاز بهوية قومية مميزة واستقلال سياسي. ومحاولات الضغط على أوكرانيا وبيلاروسيا لإرغامهما على الانضواء تحت مظلة "وحدة" سلافية تغامر، إذن، بإقحام روسيا في نزاعات متمادية مع جارتيها المباشرتين.

أخيراً، ما زالت علاقة موسكو مع الغرب مثقلة بعلاقة روسيا الملتبسة مع ماضيها الستاليني. خلافاً لألمانيا التي تبرأت كلياً من الفصل النازي لتاريخها، فإن روسيا أَقْدَمَتْ رسمياً على شجب بعض أبشع الجرائم الدموية في التاريخ من ناحية، وما زالت من ناحية ثانية تكن الاحترام لأفراد مسؤولين مسؤولية مباشرة جداً عن تلك الجرائم. رفاتُ لينين المحنط مستمر في تمتعه بالاحترام في ضريح يطل على الساحة الحمراء بموسكو، كما أن رماد ستالين مودع في جدار الكرملين القريب. (أي شيء مشابه لذلك بالنسبة إلى هتلر في برلين من شأنه بالتأكيد أن يمس بآيات صدقية ديمقراطية ألمانيا). ثمة، إذن، نوع من الالتباس المستعصي، يعكسه غياب أي إدانة واضحة وصريحة لنظامي لينين وستالين في كتب تاريخ مدرسية معتمدة رسمياً. وعدم الاستعداد الرسمي للتصدي المباشر للماضي السوفييتي البشع، ملخصاً في مراوغات بوتن حول هذا الموضوع وحنينه الماضوي إلى العظمة السوفييتية، ظل يعوق تقدم روسيا نحو الديمقراطية مع تحميل علاقات روسيا بجاراتها الغربيات الأقرب أعباء ثقيلة.

لذا فإن من شأن روسيا متروكة لحالها، دون العمل المدروس من أجل جرّها إلى إطار تحويلي أوسع ديمقراطياً، أن يغدو من جديد منبعاً للتوتر بل وحتى تهديداً أمنياً، من حين إلى آخر، بالنسبة إلى بعض جاراتها(*). وفي غياب قيادة متوفرة على القوة والإرادة اللازمتين للتحديث، وقيادة متزايدة الإدراك لتخلفها الاجتماعي النسبي (حيث منطقتا موسكو وسانت بطرسبرغ فقط تضاهيان مستويات المعيشة الغربية)، وقيادة مستمرة في حالة عدم الاطمئنان إزاء جبروت الصين العالمي المتعاظم، وقيادة مسكونة بالاستياء والسخط إزاء تفوق أمريكا العالمي المتواصل، وقيادة فخورة بمساحاتها الجغرافية الشاسعة الغنية بالموارد، وقيادة قلقة إزاء خلو الشرق الأقصى من السكان وأزمتها السكانية العامة، وقيادة متنبهة إلى الاغتراب الثقافي والديني المتنامي لكتلتها السكانية الإسلامية، تبقى روسيا عاجزة عن تحديد دور لنفسها يجترح توازناً واقعياً بين طموحاتها من جهة وطاقاتها الكامنة الفعلية من الجهة المقابلة.

وهكذا فإن نخب السلطة الروسية المتحصنة حالياً - وهي نخب متوفرة على مؤسسات الدولة القمعية التقليدية، وذات حنين ماضوي إلى الماضي الإمبراطوري، ودائبة على مناشدة مفاهيم قومية عميقة الجذور في الجمهور - تشكل عقبة كأداء أمام رجحان كفة موالاة الغرب. وفي الحقيقة، فإن بوتن - الذي يستطيع الحلول محل مدفيديف رئيساً للجمهورية في 2012، أو، أقله، الحد من رغبات الأخير الأكثر طموحاً ديمقراطياً - كان صريحاً تماماً حول وجوب كون الحداثة اللازمة لروسيا، برأيه، مشروعاً روسياً - أوروبياً مشتركاً، قائماً على استبعاد أمريكا وغير ذي علاقة بأي عملية إشاعة للديمقراطية. وفي مناشدة مباشرة لمصالح الأعمال (عبر رسالة شخصية معنونة بعبارة "أسرة اقتصادية

(*) في أواخر ربيع 2007، تعرضت إستونيا لهجمات إلكترونية مكثفة من مصادر مجهولة بعد إقدام عاصمتها على تفكيك نصب يخلد ذكرى الجيش السوفييتي. وفي 2009 أجرت روسيا مناورة عسكرية كبرى على الحدود الغربية عُرفت باسم زاباد (وتعني "الغرب")، تتوجت بهجوم نووي افتراضي على عاصمة إحدى الدول المجاورة الغربية (دون تسميتها). وعلى الرغم من أن الغزل والتعاون الاقتصادي الروسي - الصيني الطارئ، فإن روسيا أجرت في 2010 مناورات عسكرية كبرى في سيبيريا الشرقية باسم فوستوك ("الشرق") مع محاكاة نزاع كبير ضد عدو غير مسمى أيضاً مهددٍ لوحدة الشرق الأقصى الروسي الإقليمية.

ممتدة من لشبونة إلى فلاديفوستوك"، المغربية، منشورة في جريدة "سوددويتش"، بتاريخ 2010/11/25)، أوضح بوتن - في تناقض مع تأكيد مدفيديف لإشاعة الديمقراطية - أن من شأن إشراك أوروبا، ولا سيما ألمانيا بعملية إشاعة الديمقراطية في روسيا أن يكون، برأيه، مفيداً بالنسبة إلى الأوروبيين ولكنه لن يكون مشروطاً بإضفاء الصفة الغربية على روسيا.

نظراً لإلحاح مشكلات روسيا الداخلية، وبالاستناد إلى الخيار الذي تُقْدم عليه روسيا، فإن العقد القادم قد يكون - كما قيل من قبل - حاسماً بالنسبة إلى مستقبل روسيا، كما بالنسبة إلى آفاق غرب ديمقراطي أنشط وأوسع، على نحو غير مباشر. مؤسفٌ أن رؤية بوتن لذلك المستقبل هي خليط يتطلع إلى الخلف بين نزعة قومية بقشرة سخيفة من العداء لأمريكا بسبب انتصارها في الحرب الباردة، وحنين ماضوي (نوستالجي) إلى مكانة كل من الحداثة والقوة العظمى (بتمويل، كما يأمل، من أوروبا). أما الدولة التي يتمنى صوغها فصورة مذهلة الشبه بتجربة إيطاليا مع الفاشية: دولة شديدة التسلط (ولكن غير شمولية) منطوية على علاقة تكافلية بين نخبة السلطة من جهة، وطغمة أصحاب العمل من الجهة الثانية، مع استناد إيديولوجيتها على شوفينية متغطرسة مغلَّفة بقشرة رقيقة.

واقعيةُ برودة الأعصاب تُملي الحذر، إذن، فيما يخص البيانات الصادرة عن بعض مروِّجي السياسة الروسية الذين يعلنون على الملأ رغبتهم في قيام علاقات أوثق حتى مع الناتو. فأحاديث وراء الكواليس مع بعض اختصاصيي "مراكز البحث" في موسكو تؤكد أن مثل هذا الترويج مسترشد غالباً بالافتراض المعقول الذي يقول بأن أي تحرك آني بمثل هذا الاتجاه من شأنه في الحقيقة أن يدفع إلى السطح الهدف الروسي المألوف أكثر المتمثل بشل الناتو إلى حد كبير. وعندئذ يمكن لأوروبا أكثر هشاشة أن تكون أسهل على الاستفراد مع استغلال تنوعها لمصلحة مصالح روسيا الأكثر تقليدية.

يفضي ما سبق إلى استنتاج أن الحجة التي يسوقها بعض الأوروبيين (المرتبطين غالباً مع أوساط تجارية في ألمانيا وإيطاليا) الذين يزعمون أن

توسيعاً فورياً للناتو لشمل روسيا سيؤدي إلى اختصار الطريق الموصلة إلى نوع من التوافق الكبير، إن هي إلا حجة واهية، مضلِّلة. فحسب أقوى الاحتمالات لن يتمخض الأمر إلا عن العكس. فدخول روسيا، بحالتها الراهنة المطبوعة بالدكتاتورية وبالفساد السياسي المتفشي، مع جيش ذي ذهنية مهووسة بالكتمان، لن يعني ببساطة إلا إعدام الناتو بوصفه تحالفاً متكاملاً موحداً بين دول ديمقراطية. أشياء كثيرة مماثلة يمكن قولها إذا كانت روسيا ستصبح جزءاً من الاتحاد الأوروبي قبل الخضوع أولاً لعملية التكيف الدستورية الصارمة المطلوبة مع معايير أوروبا الديمقراطية التي تحاول تركيا الآن أن ترتقي إليها. فالعلاقات الأوثق فعلاً ليست محتملة البلوغ عبر أي تزاحم تجاري مذعور يطلقه رجال أعمال أوروبيون غربيون (بله بعض الساسة السابقين) تواقون للإفادة من ثروات روسيا الطبيعية مع بقائهم لامبالين بالأهمية الكامنة في القيم المشتركة من أجل تطوير علاقة تبقى على قيد الحياة.

غير أن هناك أيضاً بعض العلامات الباعثة على الأمل التي تدل على أن عملية إعادة التوجه الجيوسياسي التاريخي المطلوبة والمحتملة فيما يخص مستقبل روسيا الطويل الأجل لا تزال محتضنة لدى أوساط طبقاتها العليا. فالإعاقة الداخلية لروسيا تواصل إقرارها المتزايد بهواجس دعاة التغرّب الروسي الموجودين بالدرجة الأولى في مراكز بحوث موسكو المتزايدة الأعداد وفي وسائل إعلامها الجماهيري إزاء تقهقر روسيا إلى الخلف. ونشر الوعي لتلك الإعاقة يزيد قابلية روسيا المحتملة لانفتاح طويل المدى على الغرب، رؤيوي تاريخياً ولكنه حصيف استراتيجياً.

جاء البروز غير المتوقع في أواخر 2009 لديمتري مدفيديف، بديل بوتن المعين، بوصفه الناطق الأعلى صوتاً باسم المدرسة الفكرية التي تضع إشارة المساواة بين التحديث وعملية إشاعة الديمقراطية مسلطاً الضوء على المشروعية المتنامية لمثل هذه الآراء في طيف روسيا السياسي المتطور. ثمة آراء كانت إلى الآن محصورة بمعارضين فكريين وثقافيين في المقام الأول بدأت هكذا تخترق أعلى المستويات. حتى ولو تكشف لاحقاً أن بوتن سيستعيد رئاسة الجمهورية،

أو مدفيديف سيكف عن الإلحاح على قضيته في الحلبة السياسية، فإن حقيقة أن رئيس جمهورية روسيا تمكّن من أن يعلن أن التحديث الغربي الطراز لروسيا (هذا التحديث الذي يدعمه بقوة) لا بد له أساساً، حسب رأيه، من إشاعة الديمقراطية، شكلت إحدى مراحل مسيرة التطور السياسي الروسية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2010، في أثناء تبادله الخاص للرأي مع مؤلف هذا الكتاب، كان مدفيديف حتى أكثر صراحة.

بات الآن واضحاً أن هناك في روسيا حلقة متنامية من الناس - لنعترف، ما زالت في المقام الأول بين نخب مركزي موسكو وسان بطرسبرغ الحضريين الرئيسيين - منجذبون إلى رؤية مدفيديف للتحديث. وتضم الحلقة لا المثقفين وحسب، بل والآلاف المتعاظمة من خريجي مؤسسات التعليم العالي الغربية، والملايين ممن يزورون الغرب، والأعداد المتزايدة من المبادرين ذوي الروابط والمصالح المتشابكة مع الغرب. يضاف إلى كل ذلك أن وسائل الإعلام الجماهيري الروسية، ولا سيما التلفزيون، في إطلالاتها الترفيهية وبرامجها الأكثر جدية على حد سواء، باتت الآن تعكس نمط الحياة الغربي على أنه القاعدة. أخيراً ولكن ليس آخراً، تبقى الصحافة اليومية بعيدة عن الإيديولوجيا عموماً، رغم أن كبرياء روسيا الإمبراطوري الجريح ليس قليل التشويه للتقارير الإخبارية المتحدثة عن أمريكا.

في النهاية، الروس هم الذين يتعين عليهم أن يقرروا ما إذا كانوا راغبين في الإفادة من جيرتهم الجغرافية والثقافية للغرب، وتشابههم الاجتماعي المشار إليه في الكثير من الأحيان مع أمريكا، للمبادرة إلى ربط محاولاتهم الرامية إلى تحقيق التحديث، على نحو مدروس، بعملية إشاعة ديمقراطية حقيقية غربية الطراز. يتعاظم تسليم نخبة روسيا الثقافية - الفكرية بأن هاتين السيرورتين مُتبادلتا التبعية، الواحدة منهما معتمدة على الأخرى؛ ونخبتها التجارية (صاحبة الأعمال) أصبحت، ولو بشكل متأخر، أكثر إدراكاً لهذه الحقيقة بعد أزمة 2007 المالية، مع تزايد قلق نخبة السلطة إزاء تخلف تنمية روسيا تخلفاً دراميا مثيراً عن المارد العالمي الصاعد إلى شرقها. فالإجماع الروسي الذي يزداد اتساعاً

بالتدريج حول المضاعفات السلبية تراكمياً لجملة العوامل الآنفة الذكر يساهم، إذن، في تسويغ التفاؤل الحذر بالآفاق الطويلة المدى لعلاقة متزايدة الجَسْر بين الشرق والغرب أكثر استقراراً ولو في مواجهة مع ديناميات سلطة روسيا السياسية الداخلية التي لا تزال تنتظر حلولاً وتسويات.

في العاشر من أيلول/سبتمبر، 2009، أطلق الموقع الرسمي لمحمول رئيس جمهورية روسيا لاستهلاك الجمهور تصريحاً لمدفيديف بعنوان "انطلقي يا روسيا!" تضمن إدانة شديدة القوة على نحو لافت لأخطاء روسيا ودعوة بالغة الجرأة إلى القيام بإصلاحات، بما يجعل بعض المقتطفات جديرة بالاقتباس:

> ما زال اقتصادنا الراهن يعكس خلل النظام السوفييتي الرئيسي: يقوم إلى حد كبير على إهمال الحاجات الفردية... قرون من الفساد دأبت على استنزاف قوة روسيا منذ عصور باتت منسية. وإلى اليوم ليس هذا الفساد إلا من رحم الحضور الحكومي المفرط في عدد كبير من النواحي المهمة للنشاطات الاقتصادية وغيرها من الفعاليات الاجتماعية... والموروث المثير للإعجاب عن عمليتي التحديث الكُبْريين في تاريخ البلد - تلك التي أطلقها (الإمبراطور) بطرس الأكبر والحقبة السوفييتية - تمخضتا عن طوفانات من الخراب والإذلال كما أفضتا إلى هلاك الملايين من مواطنينا... فقط تجربتنا نحن على صعيد المسعى الديمقراطي ستمنحنا الحق لنقول: نحن أحرار، نحن مسؤولون، نحن ناجحون. لا بد من توفير الحماية للديمقراطية. كذلك لا بد من حماية حقوق مواطنينا وحرياتهم الأساسية. إنها بحاجة إلى الحماية من ذلك النوع من الفساد الذي يرعى الاستبداد، والطغيان، وغياب الحرية، والظلم... لا يجوز تمكين الحنين الماضوي (النوستالجي) من ريادة سياستنا الخارجية، غايتنا ليست على المدى الطويل إلا تحديث روسيا. [لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن ذلك الذي كان مدفيديف يخاطبه عندما أشار، على نحو لافت، إلى "الحنين الماضوي - النوستالجي" في السياسة الخارجية].

وبموجب ذلك، إذا كان يمكن القول إن أوروبا محكومة بأن تبقى مشروعاً ناقصاً في غياب نوع من العلاقة الأعمق والأوسع مع روسيا، فإن من الممكن

أيضاً القول إن روسيا ستظل مفتقرة إلى نوع من المستقبل الجيوسياسي الآمن جنباً إلى جنب هوية حديثة وديمقراطية مقنعة ذاتياً في غياب نوع من الترابط الأمتن مع الغرب عموماً ومع أوروبا تحديداً. فمن دون توافق معزِّز للثقة ومتزايد القدرة على التغيير مع الغرب، قد تبقى روسيا أضعف داخلياً وأعقد على صعيد مطامعها الخارجية من أن تصبح دولة ديمقراطية ناجحة حقاً. وتصريح أيلول/ سبتمبر 2009 لمدفيديف لم يكن، إذن، تحذيراً صارخاً جاء في الوقت المناسب لمواطنيه وحسب؛ بل وقد شكل أيضاً تحديداً للخيار الواقعي الوحيد المتاح لروسيا: "قدراتنا الداخلية، والمالية، والتكنولوجية الراهنة ليست كافية لاجتراح تحسين نوعي في طبيعة الحياة. نحن بحاجة إلى الأموال والتكنولوجيات التي يمكن الحصول عليها من أوروبا، وأمريكا، وآسيا. وهذه البلدان، بدورها، بحاجة إلى الفرص التي توفرها روسيا. نحن شديدو الحرص على التقارب والتداخل لكل من ثقافتنا واقتصاداتنا".

من شأن شراكة تحفزها وتيسرها عملية التحديث السياسي لروسيا أن توفر أفضل الآمال بتعاون أصيل. وحصول ذلك أكثر احتمالاً إذا ما عمل الغرب أيضاً على إدامة وحدته العابرة للأطلسي واتبع من ذلك المنطلق سياسة طويلة الأمد متميزة بالوضوح الاستراتيجي والانفتاح التاريخي على روسيا. والوضوح الاستراتيجي يعني ما ليس أقل من نوع من التقويم الواقعي لروسيا تدعم الغرب – لا تمزقه. أما الانفتاح التاريخي فيعني أن من الواجب مواكبة عملية النمو المشترك للغرب وروسيا بصبر من ناحية ومثابرة من ناحية أخرى إذا كان المرغوب أن تكون عملية باقية ودائمة حقاً. لعل من واجب المبدأ الأساسي لأي سياسة ذات عقلية استراتيجية وحصيفة تاريخياً أن يكون قائماً على التسليم بحقيقة أن أوروبا المرتبطة فقط بأمريكا تستطيع أن تُقْدِم بثقة على الانفتاح شرقاً لاحتضان روسيا في علاقة ملزمة تاريخياً.

نوعٌ من التناغم في المصالح الخارجية وقَدْرٌ من الالتزام بقيم مشتركة في إطار ديمقراطية تأسيسية بين الغرب وروسيا، كلاهما، مطلوبان. فنوع من مبادرة روسيا إلى التبني التدريجي لجملة المعايير الديمقراطية الكونية الشاملة (تتم عبر

تداخل - إذا استخدمنا تعبير مدفيديف - ثقافة مشتركة) ستكون منطوية على عملية تحويل تدريجي أعمق فأعمق لترتيبات روسيا السياسية الداخلية مع الزمن. وخارجياً من شأن الأمر أن ييسِّر توسيعاً مطرداً لجملة الروابط الاجتماعية الاقتصادية، وصولاً، في آخر المطاف، إلى السياسية مع الغرب. من شأن منطقة تجارة حرة، وحرية السفر عبر أوروبا، وإتاحة الفرص لتجديد الاستيطان الشخصي مع الزمن حيثما تدعو المصلحة الاقتصادية المشروعة، أن تُحْدث في روسيا تغييرات متناغمة مع علاقات سياسية وأمنية أعمق مع الغرب.

لتخمين الفترة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها روسيا من أجل أن تتطور وصولاً إلى أن تصبح جزءاً مندمجاً تماماً في بوتقة الغرب، من المفيد أن نتذكر التحول الدرامي المثير لوقائع جيوسياسية عالمية الذي تم في السنوات الأربعين الأخيرة وحدها، وحقيقة أننا نعيش في عصر مطبوع بالتسارع المسرحي المثير للتاريخ. (الشكل: 2/4 يقدم تلخيصاً شديد التكثيف للتغيرات الجيوسياسية الكاسحة التي حدثت في غضون ما لا يزيد على أربعين سنة فقط، بين عامي 1970 و2010).

علاقة أوثق يتم تعهدها بالرعاية المنهجية بين روسيا والغرب الأطلسي (اقتصادياً مع أوروبا، وفي الأمور الأمنية مع الناتو ومع الولايات المتحدة على نحو أعم) يمكن التعجيل بها عبر إقدام روسيا على القبول التدريجي بأوكرانيا مستقلة فعلاً، أوكرانيا التواقة والملحاحة أكثر من روسيا لأن تكون قريبة من أوروبا وصولاً مع الزمن إلى اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي. من هنا، كان الاتحاد الأوروبي حكيماً في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 حين مَكَّنَ أوكرانيا من الاطلاع على برامجه، مشيراً إلى إقامة نوع من الاتفاق الرسمي للترابط في 2011. وأوكرانيا غير معادية لروسيا ولكنها متقدمة عليها بعض الشيء في مجال الانفتاح على الغرب يساهم فعلاً في تشجيع روسيا على التحرك غرباً نحو مستقبل أوروبي منطوٍ على بذور واعدة. أما أوكرانيا معزولة عن الغرب ومتزايدة الخضوع السياسي لروسيا فمن شأنها، بالمقابل، أن تشجع خيار روسيا غير الحكيم لمصلحة ماضيها الإمبراطوري.

شكل: 2/4 - استحالة التكهن بالانقطاع التاريخي من 1970 إلى 2010

الفترة	التحالف الأطلسي	الاتحاد السوفييتي (روسيا)	الصين
حوالي العقد 1970 - 1980	لا يغطي التحالف سوى نصف أوروبا أوروبا قلقة إزاء تعاظم الجبروت العسكري السوفييتي أمريكا غارقة في ورطة فيتنام، ثم لا تلبث أن تخرج منها	احتل تشيكوسلوفاكيا حديثاً (1968) ترسانة عسكرية تهدد بتجاوز نظيرتها الأمريكية يعلن توقعه تجاوز الولايات المتحدة على صعيد القوة الاقتصادية مع حلول عام 1980	ثمة اضطرابات داخلية من جراء عنف سياسي واسع الانتشار ناجم عن الثورة الثقافية تطهيرات واسعة للنخبة السياسية تصنيع يوازي 9% من صناعة الولايات المتحدة
حوالي العقد 1980 - 1990	إطاحة شاه إيران الموالي لأمريكا أمريكا تطبع علاقاتها مع الصين وتشكلان نوعاً من التحالف الخفي ضد السوفييت	يغزو أفغانستان يكاد يغزو بولونيا لسحق التضامن يختبر "البريسترويكا" علاجاً للركود الاقتصادي	تتبنى إصلاحات اقتصادية متحررة منفتحة بقيادة دنغ هسياوبنغ تطبّع العلاقات مع أمريكا وتتعاون معها ضد السوفييت في أفغانستان تخمد الاحتجاجات الديمقراطية في ساحة تيانتمن
حوالي العقد 1990 - 2000	تخرج الولايات المتحدة من الحرب الباردة بوصفها القوة العظمى الوحيدة إعادة توحيد ألمانيا المجموعة الأوروبية تصبح اتحاداً أوروبياً يمتد الناتو إلى أوروبا الوسطى	التضامن يستلم السلطة في بولونيا والكتلة السوفييتية تنهار الاتحاد السوفييتي يتفكك وجمهوريات سوفييتية سابقة تفوز بالاستقلال تختبر روسيا الديمقراطية في وسط أزمة اجتماعية	تتوسع في الإصلاح الاقتصادي وتمتد من الأقاليم الريفية إلى المراكز المدينية تحقق معدل نمو يصل إلى 10% سنوياً تطلق عملية تجديد البنى التحتية المدينية
حوالي العقد 2000 - 2010	تشن أمريكا "حرباً على الإرهاب" بعد 11/9 تطيح الطالبان في أفغانستان تغزو العراق في 2003 الاتحاد الأوروبي يمتد إلى أوروبا الوسطى يعيش الغرب انهياراً مالياً كبيراً تدخل أمريكا في أزمة نظام من جراء الديون والانكماش الاقتصادي الداخلي	تتورط روسيا في حرب مع الشيشان تعود إلى النزعة التسلطية للدولة في ظل بوتن تحاول أن تصبح قوة طاقة عظمى يتكشف اقتصادها عن هشاشاته في وجه التوجهات العالمية والركود الاجتماعي يتمادى	تلتحق بركب منظمة التجارة العالمية تبرز بوصفها مصنع العالم متجاوزة أمريكا في التصنيع، وبوصفها صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم طبقة وسطى قوامها 250 مليوناً تبرز على الساحة نتيجة 30 سنة من النمو الاقتصادي

أما الطابع الدقيق لجملة الروابط المؤسسية الأكثر رسمية وإلزاماً بين الغرب وروسيا التي يمكن أن تتطور خلال بضعة عقود قادمة، فيبقى- حتمياً في هذا المنعطف- موضوع تخمين ومراهنة إلى حد كبير. وإلى المدى الممكن يتعين على مثل هذه السيرورة أن تتحرك قُدُماً بخطوات موزونة على مختلف المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وحتى الأمنية في الوقت نفسه. يستطيع المرء أن يتصور توسيعاً لترتيبات تُفْسح في المجال لألوان من التفاعل الاجتماعي، وترتيبات قانونية ودستورية متزايدة التشابه، ومناورات أمنية مشتركة بين الناتو والجيش الروسي، جنباً إلى جنب مع تطوير مؤسسات تخطيط تنسيق جديدة في إطار غرب أكبر متطور كهذا، بما يفضي جملة إلى استعداد روسيا لعضوية الاتحاد الأوروبي اللاحقة.

إلا ان انبثاق أي تآلف مصالح جيواستراتيجي بين الولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا (من فانكوفور في الغرب حتى فلاديفوستوك في الشرق) يمكنه، حتى في غياب العضوية الفعلية في الاتحاد الأوروبي، أن يقود في الوقت نفسه إلى نشوء إطار رسمي لمشاورات تجري على قدم وساق حول سياسات مشتركة. ولأن من شأن أي ميل روسي نحو الغرب أن يكون مصحوباً (بل حتى مسبوقاً) بتوافق مشابه مع أوكرانيا، والمقر المؤسَّسي لمثل هذه الهيئة التشاورية الجماعية (أو ربما المجلس الأوروبي في الوقت نفسه) يمكن جعله في كييف (العاصمة القديمة للروس الكييفيين التي كانت، قبل ألف سنة، ذات علاقة مَلَكية مع الغرب). من شأن جعل المقر في الشرق الحالي لأوروبا، إلى الشمال المباشر من تركيا، أن يوحي بحيوية الغرب المتجددة ومداه الجغرافي المتمدد.

وإذا نظرنا إلى ما بعد 2025، فإننا لا نكون بعيدين عن الواقع حين نتصور خارطة أوسع وأرحب للغرب. يمكن لتركيا عندئذ أن تكون قد أصبحت متمتعة بعضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة، ربما محققة الانتقال إلى تلك المرحلة عبر بعض الترتيبات الوسيطة فيما يخص شروط عضوية الاتحاد الأوروبي الأصعب. ولكن عملية إدخال تركيا في أوروبا يجب أن تكون، من منطلق استرشاد أوروبا وأمريكا برؤية ذكية ومدروسة استراتيجياً لغرب أوسع، قابلة

للإدامة وإن لم يكن للتتويج العاجل في المدى القصير. معقول أيضاً أن نتصور احتمال تحقيق نوع من الترتيب التعاوني والملزم حقاً بين الغرب وروسيا في غضون العقدين القادمين أو أكثر - بما يفضي لاحقاً في ظل ظروف مثالية حتى إلى عضوية روسيا في كل من الاتحاد الأوروبي والناتو - إذا ما أقدمت روسيا في الوقت نفسه على السير في طريق تحول ديمقراطي شامل فعلاً، مستند إلى القانون، ومتناغم مع معايير كل من الاتحاد الأوروبي والناتو.

من شأن ذلك، بالنسبة إلى جميع أصحاب العلاقة، أن يكون نتاجاً ليس فيه إلا الربح؛ عملية يخرج منها جميع الأطراف رابحين. ومن شأنه أن يكون متجاوباً مع ضغوط التاريخ الكامنة، ومع التغير الاجتماعي، والتحديث. بالنسبة إلى تركيا كما بالنسبة إلى روسيا بقدر أكبر من التحديد، يمكن للأمر أن يرسخ موقعيهما في العالم الديمقراطي الحديث، في حين سيؤدي ضم أوكرانيا إلى ضمان استقلالها. أما بالنسبة إلى أوروبا اليوم فسيقود المسار إلى توفير مساحات مغرية جديدة زاخرة بالفرص والمغامرات. سيجد شباب أوروبا أنفسهم أمام تحدي "الذهاب إلى الشرق"، منجذبين إلى فضاءات مفتوحة وفرص مشروعات جديدة، إما إلى شمال شرق سيبيريا أو نحو شرق الأناضول على حد سواء. يمكن لحركة البشر غير المقيدة مع توفر تحديات جديدة أن تشحن رؤية أوروبا الراهنة، المتركزة هذه الأيام على قضايا ذات علاقة بالأمن الاجتماعي داخلياً، بنوع من الزخم. يمكن لشبكة كثيفة من الأوتوسترادات والسكك الحديدية السريعة المتقاطعة عبر أوراسيا أن تشجع على حصول عمليات انتقال سكانية مفضية إلى قلب الحضور الروسي الهزيل في الشرق الأقصى رأساً على عقب عبر إعادة تنشيط المنطقة بموجة دينامية اقتصادياً وسكانياً آتية من الغرب. وفي غضون بضع سنوات، يمكن لفلاديفوستوك متزايدة الأممية (التعددية القومية) ان تصبح مدينة أوروبية دون أن تكف عن أن تكون جزءاً من روسيا.

ومن شأن إطار أوروبي أوسع شامل، بطرق مختلفة، لتركيا وروسيا، أن يعني أن أوروبا، قادرة، رغم بقائها متحالفة مع أمريكا، على أن تصبح، بالفعل، لاعباً حاسماً على الصعيد العالمي. أما الغرب الأكبر الناتج - القائم على أساس

تقاسم فضاء عام ومبادئ مشتركة - فسيكون في وضع أفضل على صعيد التصدي للتوجهات الموجودة في بعض أجزاء أوراسيا، تلك التوجهات المطبوعة بالتعصب الديني، أو بالتطرف السياسي المتشدد، أو بالعداء القومجي الصاعد عبر تقديم بديل اقتصادي وسياسي أقوى إغراء.

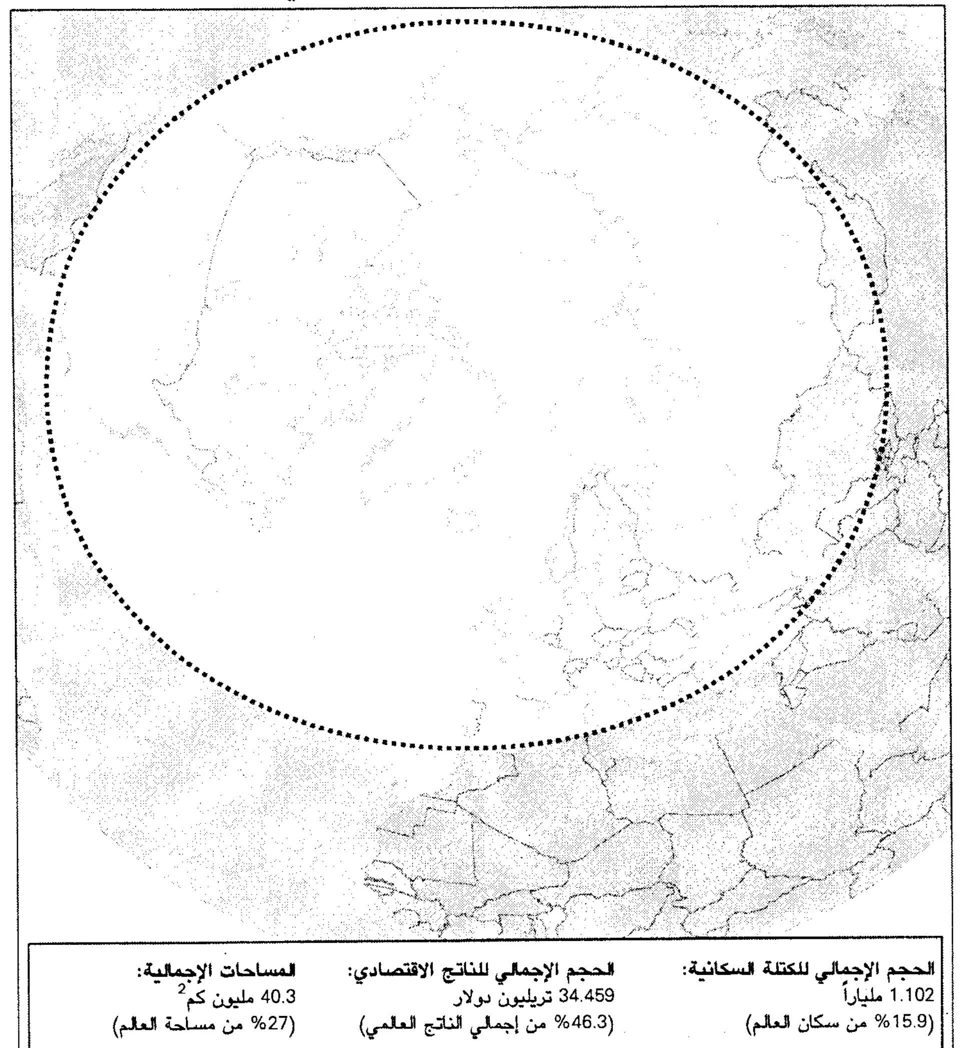
غير أن أي غرب أكبر وأنشط يجب أن يكون أكثر من مجرد تجديد للثقة التاريخية بالأهمية الكونية الشاملة للقيم الديمقراطية الغربية. يتعين عليه أن يكون نتاج جهد مدروس تدأب كل من أمريكا وأوروبا على بذله من أجل احتضان تركيا جنباً إلى جنب مع روسيا احتضاناً أكثر اتصافاً بالصفة الرسمية داخل إطار أوسع من التعاون القائم على مثل هذه القيم المشتركة إضافة إلى التزامهما الديمقراطي الصادق. بلوغ ذلك سيأخذ وقتاً، وسيتطلب مثابرة، وسيستدعي - في حالة روسيا الأكثر تعقيداً والأصعب، إذن - نزعة واقعية متحلّية ببرودة الأعصاب. سيمثل الأمر على أي حال خطوة عملاقة إلى الأمام على طريق المسيرة التاريخية لقارة كانت طوال القرن الأخير حلبةَ كُبريات مجازر التاريخ، وساحة حروب مهلكة ومدمرة، وميدان التعبير المنظم عن قدرة الإنسان على ممارسة القسوة ضد نفسه. ولدى النظر إلى ما طرأ على السياسة العالمية من تغيير مسرحي مثير في غضون السنوات الأربعين الأخيرة (انظر الشكل: 2/4)، نكتشف أن رؤية غرب أرحب وأنشط جيوسياسياً متحولة إلى واقع خلال النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين من شأنها بالفعل، في عصر متميز بتسارع التاريخ، أن تتكشف عن كونها نظرة مفرطة التحفظ والحذر إلى عمق المستقبل.

3 - شرق جديد: مستقر ومتعاون

نظراً للانزياح الجاري على قدم وساق للقوة العالمية من الغرب إلى الشرق، هل ستصبح آسيا القرن الواحد والعشرين الجديدة مثل أوروبا القرن العشرين القديمة، مسكونة بوسواس التنافس فيما بين الدول وضحية، في آخر المطاف، للتدمير الذاتي؟ إذا حصل ذلك، فإن العواقب بالنسبة إلى السلم العالمي ستكون

خارطة: 1/4 – ما بعد 2025

غرب أرحب: نواة الاستقرار العالمي



الحجم الإجمالي للكتلة السكانية:	**الحجم الإجمالي للناتج الاقتصادي:**	**المساحات الإجمالية:**
1.102 ملياراً	34.459 تريليون دولار	40.3 مليون كم^2
(15.9% من سكان العالم)	(46.3% من إجمالي الناتج العالمي)	(27% من مساحة العالم)

تشمل الحسابات: الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وأوكرانيا، وروسيا، وتركيا. **المصدر:** كتاب السي آي إيه عن واقع العالم 2010

كارثية. ذلك هو السبب الكامن وراء طرح هذا السؤال من البداية، ولا سيما لأن النظرة الأولى توحي بأن أوجه الشبه بين آسيا اليوم وأوروبا الأمس تبدو مذهلة.

في أوائل القرن العشرين، كانت أوروبا في أوج نفوذها العالمي، إلا أنها دمرت ذاتها في غضون ثلاثين سنة. تمثل السبب العاصف بصعوبة احتواء ألمانيا إمبريالية جازمة ومتزايدة الجبروت في النظام الأوروبي القائم. ومن هنا بعض الشبه بالتحديات التي يطرحها صعود صين معاصرة في آسيا اليوم الجديدة. استياءً من هزيمتها في 1870 من قبل بروسيا، سارعت فرنسا إلى معارضة صعود ألمانيا، فأنذرتْها الأخيرة. في عرض البحر، ولكن بالغة النفوذ في أوروبا، لم تكن بريطانيا متورطة تورطاً مباشراً في الشؤون الأوروبية، ولكنها شديدة الاهتمام بها دون أدنى شك. على ذلك الصعيد شيء من المقارنة مع اليابان المعاصرة التي تطرح نفسها أيضاً. أخيراً ولكن ليس آخراً، روسيا، هي الأخرى، كانت منخرطة. معارضتها لوقوف ألمانيا مع النمسا - المجر ضد صربيا أشعلت الحرب العالمية الأولى في 1914، وتعاونها مع ألمانيا في 1939 أنتج الجولة الثانية والأخيرة من عملية التدمير الذاتي لأوروبا. روسيا اليوم، المتوجسة من الصين، تتعاطف مع الهند كقوة موازنة لقوة الصين.

كان الدافع الرئيسي للكارثة الأوروبية هو عجز النظام الأوروبي فيما بين الدول (المصمم بجزئه الأكبر قبل قرن من الزمن عبر صفقة إمبريالية كبرى مجترحة في مؤتمر فيينا عام 1815) عن التعامل مع الصعود المتزامن لقوة إمبريالية جديدة وتلبية الطموحات المحمومة لجملة النزعات القومية عبر أوروبا الوسطى، تلك النزعات التي زادت حدة خلال العقود اللاحقة. وفي عالم اليوم، حيث أوروبا لم تعد مركزاً، من الواضح أن قضية استقرار آسيا الإقليمي تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة إلى الرخاء العالمي. وهي كذلك لا بسبب تسلق الصين إلى مواقع النفوذ الدولي وحسب، بل وبسبب الأهمية الواضحة وضوح الشمس لأهمية كل من اليابان، والهند، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية في تراتب هرم الاقتصاد العالمي، بله الوزن الاقتصادي التراكمي لعدد من دول جنوب شرق آسيا المتوسطة الأحجام. موضوعة في كفة واحدة للميزان - وإن لم تكن تتحرك

بتناغم – تشكل الدول الآسيوية نسبة 24.7% من إجمالي الناتج العالمي و54% من الكتلة السكانية العالمية.

يضاف، كما قيل في الباب الأول، أن الجزء الآسيوي الهائل من كتلة العالم السكانية بات الآن في حالة يقظة سياسية إلى حد كبير. وهذه الصحوة السياسية محددة ومفعّلة بالقومية و/أو الدين، وقد شُحن كل منهما بدرجات متفاوتة (تبعاً لتجارب تاريخية محددة للبلدان المنفردة) من ألوان الاستياء المزمنة المعادية للغرب. ولعل الخيط المشترك الذي يلم رواياتها التاريخية المتسلسلة – وإن مختلفة – هو موضوع العداء للإمبريالية، مع تحميل قطاعات معينة من الغرب مسؤولية انتهاكات سابقة فعلية أو متخيلة. باختصار، ليس الشرق واحداً – إنه أكثر تنوعاً من الغرب الساعي إلى التوحد بتردد على جميع الأصعدة السياسية، والدينية، والثقافية والعرقية. صحوة الشرق السياسية أحدث وذكرياتها المريرة أقوى حضوراً. الشرق فخور جماعياً، وهو متزايد الغنى والقوة، إلا أن كُتَلَه السكانية الكبيرة ما زالت، بأكثريتها، فقيرة، ومزدحمة، ومحرومة. كثيرةٌ هي دول الشرق التي تتبادل العداء. طاقاتها الشعبوية سريعة الاشتعال وحدَّةُ نَزَعاتها القومية تذكّر بنظيرتها الأوروبية خلال القرن ونصف القرن الماضيين.

وهكذا فإن النزعات القومية الآسيوية، لا سيما إذا ما تعززت في بعض الحالات بحماسة دينية، خَطَرٌ كبير يتهدد استقرار المنطقة السياسي. من شأنها أيضاً أن تصبح عقبة كأداء أمام انبثاق و/أو ترسخ أنظمة ديمقراطية مستقرة فعلاً، لا سيما إذا ما تم تحريض مناشداتها القابلة للانفجار بأحداث مثيرة في علاقات الدول البينية حول جملة مختلفة من القضايا المتضاربة. العواطف الملتهبة الطليقة، مشحونة سياسياً بشعارات قومجية مسعورة، قادرة على إحداث ضغوط لا تستطيع حتى أعتى نظم الحكم في المنطقة تسلطاً ودكتاتورية أن تقاومها. وما هو أسوأ أن من شأن الأنظمة الديمقراطية نسبياً القليلة الباقية أن تضطر لتبني جملة التوقعات القومجية المستثارة للدلالة على التضامن مع النزعات الشعبوية.

في ذلك السياق المشحون بالتهديدات الكامنة، تكون احتمالات الصراع كثيرة. قد ينشأ البعض من منافسات إقليمية متكاثفة على السلطة والنفوذ، لعل أنموذجها الواضح هو التنافس بين الصين والهند. يمكن لنزاعات حول حقوق مائية حدودية أن توفر الذريعة والشرارة، كلتيهما. وبعض آخر – كما في قصة الباكستان والهند – قد يخرج من رحم نزاعات إقليمية غير محلولة وقابلة للتفجير، بما يمكنه من إطلاق طوفان من الأحقاد القومجية والدينية العنيفة وصولاً إلى تهديد البقاء الوطني للطرفين كليهما. ومن شأن البعض أن يكون نتاجاً غير مقصود لعداوة تاريخية مزمنة، كما هو الوضع بين اليابان والصين. ويمكن للبعض ببساطة أن يكون إفرازاً جانبياً لنوع من عدم الاستقرار الداخلي أو الخطأ البشري الواصل إلى أعلى مستوياته؛ مثال موقف كوريا الشمالية من كوريا الجنوبية يخطر بالبال مباشرة. كذلك من المحتمل أن ينطلق البعض من دعاوى بَحْرية متشابكة، كما بين الصين واليابان، وكما بين الأولى وجاراتها في جنوب شرق آسيا، أن تكون مستاءة أيضاً من المحاولات الصينية المتزايدة النجاح لتوسيع أبوابها المفتوحة على الموارد الطبيعية المتوافرة لدى منغوليا ودول آسيا الوسطى الجديدة.

كذلك يمكن لتوترات دولية بالغة الخطورة والجدية أن تخرج من رحم أي إخفاق متبادل لأمريكا والصين في التكيف القائم على التعاون مع التوزع المتغير للنفوذ السياسي والاقتصادي في إطار علاقتهما الثنائية. قضايا تحريض معينة – إضافة إلى التنافس السياسي والاقتصادي والنزاعات المالية المطردة – قد تشمل وضع تايوان، أو مدى الحضور البحري الأمريكي في البحار القريبة من المياه الإقليمية الصينية، أو مصالح متضاربة في أي صراع كوري.

- أخيراً، يتعين على المرء أن يمعن النظر في التأثير المحتمل للأسلحة النووية في جملة هذه الخلافات الإقليمية. فمن الآن، يضم الشرق الجديد ثلاث قوى نووية معلنة ومكشوفة (الصين، والهند، والباكستان)، جنباً إلى جنب مع رابعة أقل شفافية: كوريا الشمالية، الدائبة دورياً على التباهي من ناحية والتهديد من ناحية أخرى بكونها قوة نووية ذاتية الإعلان. في حال الارتياب من التزامات

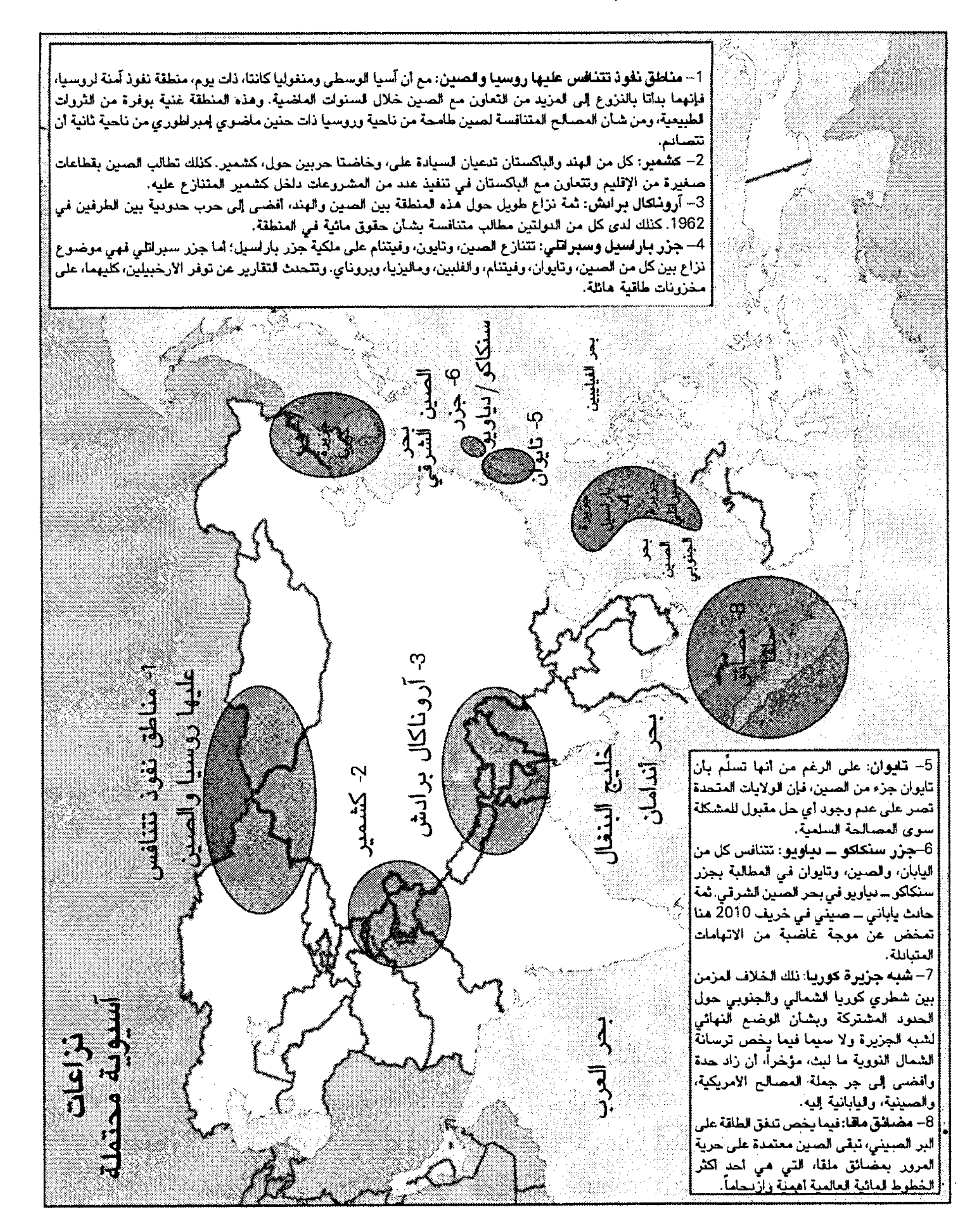
أمريكا الأمنية، تستطيع اليابان، بسرعة فائقة، أن تصبح، هي الأخرى، قوة نووية بالغة الأهمية، في حين أن إيران، على التخوم الجنوبية الغربية لآسيا الجديدة، ربما باتت سلفاً على الطريق المفضية إلى حيازة أسلحة نووية. وغيابُ أي إطار أمني جماعي أوسع في آسيا (من النمط الموجود في أوروبا اليوم) والقدرة الكامنة في عدد كبير من النزاعات على التفجر في بيئة زاخرة بتطلعات قومجية متطايرة يبرر الهواجس إزاء احتمال تمخض أحد الأحداث الدولية، عند هذا المنعطف أو ذاك، عن إحداث تفجر إقليمي أوسع – سيما إذا تم استخدام أسلحة نووية – على مستوى يضاهي أو حتى يفوق الأهوال التي عاشتها أوروبا في القرن الماضي.

ولكن الحجج المؤيدة لمقولة أن الشرق الجديد، رغم حشد الشكوك وألوان عدم التناظر، محكوم بأقدار حرب دولية مدمرة، تبقى دون مستوى الحسم. ومع أن أوجه الشبه مع أوروبا القرن العشرين قابلة لأن تبدو مقنعة، فإن أوجه التباين – المعطوفة على جِدَّة وقائع القرن الواحد والعشرين العالمية، كما على التاريخ الفريد للمنظومة الآسيوية الجامعة بين الدول – ذات معان موازية.

أولاً، الحقيقة الجيوسياسية التي تقول إن آسيا – خلافاً لأوروبا أوائل القرن العشرين، التي كانت لا تزال مركز قوة العالم – ليست، أقله بعد، مركز قوة العالم العسكرية، محتلة لموقع الصدارة. وذلك يعني أن على أي زعيم آسيوي، وهو يتأمل حرباً كبرى، أن يأخذ في الاعتبار احتمال تدخل قوى خارجية متأثرة مداورة. ففي حال نشوب حرب ذات شأن حقاً (لا مجرد مناوشة حدودية) بين الهند والصين، مثلاً، ستبادر روسيا، على نحو شبه مؤكد، إلى مساعدة الهند بطريقة أو أخرى لأن من شأن ذلك، ببساطة، أن يضعف الصين.

- قد يكون تعيير ردود أفعال أمريكا ممكناً بمعيار هواجس ذات علاقة بالحرص على عدم السماح ببروز قوة واحدة بوصفها القوة الآسيوية الطاغية بحسم. ومن هنا فإن أمريكا قد تحاول، تجنباً لأي محصلة أحادية، اختزال مستوى أهداف الحرب لدى الأطراف جنباً إلى جنب مع مدى وكثافة العنف فيما بين الجهات المتخاصمة.

خارطة: 2/4 – نزاعات آسيوية محتملة



قد يكون الوعي لدى النخب الآسيوية الحاكمة لواقع وجود خصوم خارجيين محتملين أقوى أحد الأسباب الكامنة وراء بقاء الميزانيات العسكرية للبلدان الآسيوية متدنية نسبياً مقارنة مع إجماليات إنتاجها القومي. (فحسب كلام البنك الدولي تنفق الصين، والهند، واليابان نسب 2%، و3%، و1% من إجماليات إنتاجها القومي على التوالي على الجيش. فيما تنفق الولايات المتحدة نسبة 4.6%). حتى في مثالي الصين والهند، فإن إنفاقيهما وترسانتيهما النوويتين المتواضعتين لا توحي بأن أياً من الطرفين عاكف جدياً على التفكير باحتمال التوصل إلى حل حاسم عبر استخدام القوة لخلافاتهما القائمة او المحتملة - بقطع النظر عن الشكوك القومية المتبادلة.

ثانياً، تشهد آسيا المعاصرة اليوم ازدهاراً في ظل تبعية تجارية متبادلة شاملة للعالم من ألفه إلى يائه، تبعية متبادلة لا تقف عند حدود الحؤول دون التعويل على تحرك عسكري أحادي بل تتجاوزها إلى إيجاد فرص لتوفير موارد تلبية وتحقيق ذاتيين بديلة للطموحات الوطنية والقومية، مثل النمو الاقتصادي المحفز بالتجارة الخارجية، وصولاً إلى تقليم مخالب التطرف القومجي. من المؤكد أن الصين مدركة لحقيقة أن التحول اللافت الذي دام ثلاثين سنة لأوضاعها الاجتماعية - الاقتصادية قد أكسبها تفوقاً دولياً جنباً إلى جنب مع قامة اقتصادية - مالية مرموقة. وتجربة الصين هذه ليست فريدة. ثمة دول آسيوية أخرى متزايدة النجاح (لا سيما كوريا الجنوبية وكتلة آسيان ASEAN) تستفيد من شبكة روابط وعلاقات تُغْري بفرض بعض الضوابط والقيود على اللاعقلانية القومجية. وطبقاتها الوسطى المنتمية إلى القرن الواحد والعشرين تميل إلى أن تكون مترابطة مع العالم، إلى درجة لم يسبق لأسلافها الأوروبيين في القرن العشرين أن كانوا. فالدراسة في الخارج، والسفر المتكرر، والعلاقات التجارية المتداخلة، والتطلعات المهنية المشتركة، وحميمية الاحتكاك العابر للحدود القومية عن طريق الإنترنت تساهم، جميعاً، في تطور نظرة غير محصنة، بالتأكيد، ضد المناشدات القومجية ولكنها، رغم ذلك، أكثر إحساساً بالمصلحة الذاتية المستندة إلى قاعدة التبعية المتبادلة أو الاعتماد البيني.

ثالثاً، كذلك تبقى المقارنة التاريخية بين أوروبا وآسيا جديرة بالاعتراف. وكما لوحظ في دراسة مهمة عن نشوء الصين، سلفاً منذ بعض القرون "كانت أهم دول آسيا الشرقية – من اليابان، وكوريا، والصين إلى فيتنام، ولاوس، وتايلاند، وكمبوديا... جميعها، مترابطة فيما بينها، على نحو مباشر أو عبر مركز الصين، بعلاقات تجارية ودبلوماسية ومتماسكة بالاستناد إلى فهم مشترك لجملة مبادئ ومعايير وقواعد ناظمة لتفاعلاتها المتبادلة... فترات السلم الطويلة بين القوى الأوروبية كانت الاستثناء لا القاعدة... أما الدول القومية – الوطنية في المنظومة الشرق آسيوية فكانت... على النقيض الصارخ من ذلك... تنعم بالسلم المتواصل دون انقطاع، لا على امتداد مئة سنة بل ثلاث مئة سنة"[3].

أخيراً، كذلك فإن الدفاع المحرض لتهديد السلم في آسيا القرن الواحد والعشرين يميل إلى أن يكون مختلفاً عن نظيره في أوروبا القرن العشرين. ففي المثال الثاني، كان الجزء الأكبر من زخم الحروب بين الدول من إفرازات المطامع الإقليمية المستثارة قومجياً من جانب دول قومية منطلقة من دافع أن مزيداً من الأرض يعادل مزيداً من النفوذ ويوازي قامة أطول. وفي ترجماتها الأكثر تطرفاً كانت هذه التطلعات تبرر بمفاهيم زائفة عن مجال حيوي (lebensraum) يُزعم أنه مطلوب لبقاء الأمة. أما في آسيا المعاصرة، فإن صراعات داخلية نابعة من التنوع العرقي ومن ولاءات قبلية سابقة للدولة القومية، بدلاً من أي مطامع إقليمية خارجية هي المرشحة الأقوى لأن تكون السبب الكامن وراء عدم الاستقرار العالمي. وبالفعل، فإن الحفاظ على استقرار الدول القائمة، باستثناء تخوفات الباكستان من الهند، بدلاً من مكابدة الهواجس إزاء مخططات إقليمية لدى الجيران، قد يكون راهناً الهم الأكثر جدية وإلحاحاً بالنسبة إلى جل القيادات العسكرية في سائر دول جنوب – شرق وجنوب – غرب آسيا.

في مثال الهند ذات الكثافة السكانية الاستثنائية الأكثر أهمية، يمكن للاضطراب الإقليمي الهائل أن يخرج من قمقم تناقضَيْ ذلك البلد الداخليين القابلَيْن للانفجار: من بين فاحشي الثراء ومدقعي الفقر، حيث الفقر في الهند أقسى منه في الصين من جهة، ومن التناقض الناشئ، من جهة ثانية، عن التنوع

اللغوي والديني الذي يطبع المجتمع الهندي. خلافاً للصين حيث يشكل صينيو الهان نسبة 91.5% من السكان، نرى أن نسبة كبرى الطوائف العرقية في الهند لا تتجاوز الـ 70%، ما يعني أن ما لا يقل عن 300 مليون نسمة هم، عملياً، أقليات عرقية. ومن حيث الدين يصل عدد الهندوس إلى نحو 950 مليوناً، وعدد المسلمين 160 مليوناً، والسيخ نحو 22 مليوناً، مع آخرين في إطار أوسع من التنوع. أولئك الذين يتقاسمون لغة مشتركة، الهندي (لغة الهند)، هم أقل من نصف الكتلة السكانية الهندية. يضاف إلى ذلك أن معدلات الأمية في الهند مذهلة العلو، لا سيما بين الإناث. الاضطرابات الريفية تتصاعد ولم يتم احتواؤها رغم تواصل تفشّي العنف منذ أكثر من عقد.

وما زال النظام السياسي الهندي مطالباً أيضاً بأن يثبت أنه قادر على الأداء بوصفه "النظام الديمقراطي الأكبر في العالم". وذلك الاختبار سيتم فيما تعيش كتلتُها السكانية يَقْظة سياسية فعلية وتغدو منخرطة في الحياة السياسية. نظراً لمستويات الأمية العالية في البلد جنباً إلى جنب مع التلازم بين الامتياز والثروة على قمة المؤسسة السياسية، فإن عملية الهند "الديمقراطية" الراهنة إن هي إلا نوع من التذكير بـ "الديمقراطية" الأرستقراطية البريطانية، السابقة لظهور النقابات، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. والصلاحية العملياتية للنظام القائم سوف تتعرض لامتحان حقيقي حين يغدو الجمهور غير المتجانس عموماً واعياً سياسياً ومؤكداً لوجوده. عندئذ، يمكن لجملة الخلافات العرقية، والدينية، واللغوية أن تشكل خطراً على تلاحم الهند الداخلي. وإذا ما باتت مستعصية على التحكم، فإن الباكستان المجاورة، المبتلية أساساً بالاضطرابات القبلية، قد تصبح، هي الأخرى، بؤرة جيوسياسية لعنف إقليمي أوسع.

. في تلك البيئة المشحونة بالتناقضات والخلافات، سيكون استقرار آسيا متوقفاً، في جزء منه، على الأسلوب الذي تعتمده أمريكا في التعامل مع مثلثين إقليميين متداخلين متمركزين حول الهند. يخص الأول الصين، والهند، والباكستان. أما الثاني فيعود إلى الصين، واليابان، وكوريا، مع اضطلاع دول جنوب - شرق آسيا الآسيوية بدور داعم. وفيما يخص المثلث الأول، يمكن للباكستان أن تشكل

بؤرة النزاع الرئيسية والمنبع الغزير لعدم الاستقرار. أما في المثلث الثاني، فإن من شأن كوريا (الشمالية والجنوبية على حد سواء) و/أو تايوان أيضاً ربما، أن تصبح بؤر انعدام الأمن.

في المثلثين كليهما، ما زالت الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيسي، المتمكن من تغيير الموازين والتأثير في الحصائل. لذا لا بد من البيان بداية أن على الولايات المتحدة أن تسترشد بالمبدأ العام المتمثل بأن أي تورط عسكري أمريكي مباشر في صراعات بين قوى آسيوية متنافسة يجب تجنبه. ما من حصيلة لأي حرب باكستانية - هندية، أو أخرى شاملة للصين أيضاً، أو حتى حرب صينية - هندية بالتحديد، مرشحة لأن تتمخض عن عواقب أكثر تدميراً لمصالح الولايات المتحدة من انخراط عسكري أمريكي متجدد وموسع ربما على البر الآسيوي. من شأن الأخير أن يؤدي حتى إلى التعجيل بدائرة رد فعل أوسع من عدم الاستقرار العرقي والديني.

من الواضح أن ما قيل قبل قليل لا ينطبق على التزامات المعاهدة الأمريكية لليابان وكوريا الجنوبية، حيث القوات الأمريكية منتشرة فعلياً. يضاف إلى ذلك أن إحجام الولايات المتحدة عن التورط في أي نزاعات محتملة بين الدول الآسيوية ذاتها لا يجوز أن يعني عدم المبالاة بحصائلها المحتملة. من المؤكد أن على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها الدولي لعرقلة اندلاع الحرب، وللمساهمة في احتوائها إن وقعت، ولتجنب حصيلة أحادية الجانب نتيجة لها. إلا أن من واجب مثل هذه الجهود أن تنطوي على مشاركة قوى أخرى مرشحة أيضاً ربما للتأثر بأي اضطراب إقليمي كبير في آسيا. بعض هذه القوى قد تكون ميالة حتى إلى رؤية أمريكا متورطة كي يتسنى لها الإفادة من البقاء في موقف المتفرج. ومن هنا فإن المحاولات المطلوبة لمنع الأزمة أو احتوائها والعمل، عند الضرورة، على فرض بعض الأكلاف والعقوبات على الطرق الأكثر عدوانية يجب ألا تكون من مسؤوليات أمريكا وحدها.

ينطوي المثلث الأول على التنافس على زعامة آسيا. باتت كلٌّ من الصين والهند سلفاً لاعبتين كبيرتين على المسرح الدولي. الهند هي الأكبر في العالم

من حيث السكان؛ اقتصادها محلِّق؛ بنيتها الديمقراطية الرسمية وقابليتها المستقبلية للحياة، بديلاً محتملاً لأنموذج الصين التسلطي، ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى أمريكا الديمقراطية. أما الصين فقد صارت ثاني بلدان العالم على صعيد القوة الاقتصادية، وقد لا يطول الوقت الذي يفصلنا عن صيرورتها في المرتبة نفسها (وربما هي كذلك سلفاً من بعض النواحي) على صعيد القدرة العسكرية، وهي منبثقة بسرعة بوصفها قوة عالمية صاعدة. وهكذا فإن العلاقة الصينية - الهندية تنافسية وتناقضية بالطبع، مع بقاء الباكستان نقطة الخلاف الإقليمية.

من الجانب الهندي، تستمد التوترات القائمة والخصومات القومية المتبادلة زخمها من العداء غير المكبوت نسبياً للصين الذي تعبر عنه وسائل الإعلام الهندية غير الخاضعة للرقابة من جهة ومناقشات الهند الاستراتيجية من جهة ثانية. يجري تقديم الصين بشكل مطرد في وسائل الإعلام والنقاشات الاستراتيجية الهندية كتهديدٍ إقليمي الطابع في أكثر الأحيان، وتظل المنشورات الهندية دائبة على الإشارة إلى قيام الصين في 1962 باحتلال مناطق حدودية متنازع عليها بالقوة. ومحاولات الصين الرامية إلى التأسيس لنوع من الحضور الاقتصادي والسياسي في الموانئ الميانمارية والباكستانية الواقعة على المحيط الهندي يجري تصويرها للجمهور كمخططٍ استراتيجيّ لتطويق الهند. أما وسائل الإعلام الجماهيري الصينية الخاضعة للرقابة الرسمية فتبقى أكثر انضباطاً في بياناتها إلا أنها تتعمد الأستذة في مخاطبة الهند على أنها منافسة دون مستوى الجدية المطلوبة بما يثير قدراً سلبياً من المرارات الهندية.

وإلى مدى ذي شأن، ليست مشاعر التعالي الصينية إزاء الهند هذه إلا من إفرازات أداء الصين المجتمعي المتفوق. إجمالي ناتجها القومي أكبر من نظيره الهندي، ومستوى تحديثها المديني وتجديد البنية التحتية فيها أكثر تقدماً بما لا يقاس، وكتلتها السكانية أفضل تعليماً على نحو لافت إضافة إلى كونها أكثر تجانساً (انظر الشكل 3/4 الآتي بعد قليل).

مهما يكن، ليس الطرفان، كلاهما، إلا أسيرين استراتيجيين لمشاعرهما

الذاتية ولسياقيهما الجيوسياسيين. يشعر الهنود بالغيرة من التحول الصيني في ميداني الاقتصاد والبنية التحتية. ويحتقر الصينيون تخلف الهند النسبي (المتجلي تجلياً فضائحياً على الصعيد الاجتماعي في مستويات اللاتناظر لمعدلات أمية كتلتيهما السكانيتين) وافتقارها إلى الانضباط. يخاف الهنود تواطؤاً صينياً - باكستانياً؛ ويشعر الصينيون بالهشاشة إزاء قدرة الهند الكامنة على التدخل في أسباب الانفتاح الصيني عبر المحيط الهندي على الشرق الأوسط وأفريقيا. باستثناء نوع من تكرار التأكيد الطقسي في بلاغات دبلوماسية للالتزام المشترك بالسلم، نادراً ما ترتفع أصوات خاصة متنفذة تأييداً لتوافق شامل، ما يُبْقي الازدراء المتبادل متمادياً ومتزايداً.

يتعين على دور أمريكا في هذه المنافسة أن يكون حذراً ومحايداً. إلا أن أي سياسة أمريكية حصيفة، لا سيما فيما يتعلق بنوع من التحالف مع الهند، لا يجوز، بأي من الأحوال، أن يفسَّر لامبالاة بدور الهند المحتمل بديلاً لأنموذج الصين السياسي التسلطي (الدكتاتوري). تَعْرِض الهند وعداً كهذا فيما يخص المستقبل، لا سيما إذا ما نجحت في الجمع بين تنمية مستدامة من ناحية وديمقراطية أكثر إحاطة من ناحية ثانية. ذلك هو ما يبرر الودية في العلاقات مع الهند، رغم عدم جواز تضمينها أي تأييد أو دعم حول قضايا خلافية مثل كشمير، نظراً لأن سجل الهند في ذلك المثال عرضة للانتقاد، كما لا يجوز أن توحي بأن علاقة التعاون مع الهند موجهة ضد الصين.

لو سلمنا جدلاً أن دوائر سياسية معينة في الولايات المتحدة أقدمت على الشروع في الدعوة إلى عقد تحالف أمريكي - هندي ضد الصين، فضد الباكستان تحصيل حاصل عملياً، لبات مطلوباً أيضاً أن يقال صراحة إن مثل هذا التصرف من شأنه أن يكون متنافراً مع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. من شأنه أن يضاعف من احتمالات تورط أمريكا في صراعات آسيوية مريرة متمادية. فالقرار الأمريكي غير الحكيم لعام 2011 الذي قضى ببيع أسلحة متقدمة إلى الهند، في تناقض واضح مع الحظر المتواصل لمبيعات السلاح إلى الصين، رغم السير قدماً في تشجيع برامج الهند النووية باتت سلفاً تُكْسِب

الولايات المتحدة عداء الصينيين عبر ترك الانطباع الذي يوحي بأن أمريكا ترى في الصين عدواً حتى قبل أن تكون الصين نفسها قد قررت أن تكون عدوة أمريكا.

يضاف إلى ذلك أن من شأن أي تحالف أمريكي - هندي أن يشكل خدمة مجانية لروسيا من دون أي خدمة روسية مقابلة. فمثل هذا التحالف سيكون، في الحقيقة، ضاراً، على صعيدين مهمين، بالمصالح الأمريكية الطويلة الأمد في أوراسيا: سيقلص مخاوف روسيا من الصين بما يقلل من الحرص الروسي الذاتي على تحقيق ارتباط أمتن بالغرب من ناحية وسيؤدي إلى زيادة إغراءات موسكو للإفادة من أمريكا الملتهية بالانجرار إلى نزاعات آسيوية أوسع لتأكيد مصالح روسيا الإمبريالية - الإمبراطورية بقدر أكبر من الحزم في كل من آسيا الوسطى وأوروبا الوسطى. وستصبح آفاق غرب أكبر وأكثر حيوية، إذن، أبعد.

أخيراً، من شأن أي تحالف هندي أمريكي كذلك أن يكون منطوياً على احتمال تكثيف جاذبية الإرهاب المعادي لأمريكا بين صفوف المسلمين، الذين سيرون هذه الشراكة موجهة، ضمنياً، ضد الباكستان. وسيكون ذلك أكثر وروداً إذا ما تفجرت في الوقت نفسه أحداث عنف دينية بين الهندوس والمسلمين في أجزاء من الهند. من شأن جزء كبير من باقي العالم الإسلامي، في آسيا الجنوبية الغربية القريبة، وفي آسيا الوسطى، وفي الشرق الأوسط على حد سواء، أن يتعرض للدفع إلى تعاطف متصاعد، فتأييد بعد ذلك للأعمال الإرهابية الموجهة ضد أمريكا. باختصار، لعل آية الحصافة، بمقدار ما يتعلق الأمر بالمثلث الآسيوي الأول، هي النأي بالنفس عن أي تحالف قد يلزم الولايات المتحدة بالانغماس العسكري في ذلك الجزء من آسيا.

. أما بالنسبة إلى المثلث الإقليمي الثاني الشامل للصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وجنوب - شرق آسيا، إلى درجة أدنى، فإن المسألة ليست بهذا الوضوح الكامل. وعلى نحو أعم، لهذه المسألة علاقة بدور الصين بوصفها قوة مهيمنة على الكتلة القارية الآسيوية وطبيعة موقع أمريكا في المحيط الهادي. فاليابان حليفة أمريكا السياسية - العسكرية الأساسية في الشرق الأقصى حتى

وإن كانت قدراتها العسكرية مستمرة راهناً في ضبط النفس، حالة قد تكون في طريقها إلى التلاشي من جراء هواجس متنامية إزاء قوة الصين المتصاعدة. وهي في الوقت نفسه ثالثة القوى الاقتصادية في العالم، ولم تتجاوزها الصين إلا مؤخراً. وكوريا الجنوبية قوة اقتصادية مزدهرة وحليفة أمريكية قديمة معتمدة على الولايات المتحدة في ردع أي نزاع محتمل مع قريبتها الشمالية المستَبْعَدة المنبوذة. ارتباطات جنوب شرق آسيا الرسمية بالولايات المتحدة أقل من شراكة إقليمية قوية في مجموعة (آسيان ASEAN)، ولكنه خائف من نمو القوة الصينية. والأهم من ذلك كله، هو أن أمريكا والصين باتتا على علاقة اقتصادية تجعلهما هشتين إزاء أي اشتباك عدائي متبادل، مع تشكيل نمو قوة الصين الاقتصادية والسياسية تحدياً مستقبلياً محتملاً لتفوق أمريكا العالمي الراهن.

نظراً لأداء الصين الحديث، جنباً إلى جنب مع إنجازاتها التاريخية، فإن من شأن افتراض احتمال تعرض الاقتصاد الصيني لشلل مفاجئ أن يكون متهوراً. ففي وقت مبكر يعود إلى 1995 (عملياً عند منتصف إقلاع الصين الاقتصادي في ثلاثين سنة، آنذاك)، راح البعض من الاقتصاديين الأمريكيين المرموقين يوحون حتى باحتمال أن تجد الصين نفسها مع حلول عام 2010 في عنق الزجاجة الصعب نفسه الذي سبق للاتحاد السوفييتي أن تعرض له قبل نحو ثلاثين سنة بعد الادعاءات والمزاعم السوفييتية الرسمية السرابية الحالمة في ستينيات القرن العشرين، تلك المزاعم التي كانت تؤكد حتمية تجاوز الاتحاد السوفييتي لأمريكا في ميدان القوة الاقتصادية مع حلول الثمانينيات. واضح الآن، حتى لمن هم مسكونون بالشك، أن صعود الصين الاقتصادي كان واقعاً وهو متمتع بفرصة جيدة للاستمرار بعض الوقت، وإن بوتائر سنوية ربما متقهقرة.

شكل: 3/4 – تصنيف الصين والهند على سلم الأداء النظامي العالمي

العنصر المتغير	مرتبة الصين	ما قبل الصين وما بعدها	مرتبة الهند	ما قبل الهند وما بعدها	الهوامش
لوجستيات التجارة الدولية[1]	27	تشيكيا/ جنوب أفريقيا	47	قبرص/الأرجنتين	1– البنك الدولي – مؤشر لوجستيات الأداء 2010 2– مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة 2009 3– مؤشر التعليم للأمم المتحدة 2009 4– مؤشر الأداء البيئي للأمم المتحدة 2010 5– مؤشر التنافسية/الندوة الاقتصادية العالمية 2010 – 2011 6– مؤشر الشفافية الدولي 2010 7– المؤشر الدولي لتنظيم العمل 2010
التنمية البشرية[2]	89	الدومنكان/ السلفادور	119	كيب فيرده/ تيمور لسته	
التعليم[3]	97	ماليزيا/ سورينام	145	جزر القُمُر/ كاميرون	
الأداء البيئي[4]	121	مدغشقر/ قطر	123	قطر/ اليمن	
التنافسية الاقتصادية[5]	27	ماليزيا/ بروناي	51	مالطا/ هنغاريا	
الفساد الحكومي المنظور[6]	78	بلغاريا/ المغرب (تتعادل 5 دول مع الصين، منها اليونان)	87	المغرب/ البوسنة (تتعادل مع الهند 3 دول)	
تنظيم العمل[7]	40	البيرو/ كولومبيا	53	باناما/ البرازيل	

مؤشرات التنمية بالنسبة إلى كلّ من الصين والهند[8]

المؤشر	مرتبة الصين	الرقم	مرتبة الهند	الرقم
العمر المتوقع عند الولادة	94	74.51 سنة	160	66.46 سنة
معدل المتعلمين الذكور	–	%95.7	–	%73.4
معدل المتعلمات الإناث	–	%87.6 (2007)	–	%47.8 (2001)
نسبة من دخلهم دون 1.25 دولار في اليوم[9]	–	%15.9 (2008)	–	%41.6 (2008)
معدل نمو الإنتاج الصناعي	4	%9.9	8	%9.3
الاستثمار (الثابت – الخام)	1	%46.3 من إجمالي الناتج	13	%32.4 من إجمالي الناتج
الاستثمار في البحث والتطوير (2010)[10]	–	%1.4من إجمالي الدخل	–	%0.9 من إجمالي الناتج
الطرق السريعة بالكيلومترات	–	65,000 كم	–	200 كم

8- كتاب حقائق العالم للسي آي ايه 2009 و2010

9- برنامج التنمية الدولي/ تقرير 2010/ جدول: 5

10- توقعات 2011 لتمويل البحوث والدراسات؛ مجلة البحوث والدراسات، كانون الأول/ديسمبر 2010

ذلك لا يعني إنكار احتمال تأثر الصين سلبياً بأي انكماش دولي للطلب على السلع الصينية المصنعة أو بأزمة مالية شاملة للعالم. كذلك يمكن للتوترات الاجتماعية أن تخرج من صدوع التفاوت الاجتماعي المتزايدة اتساعاً. من شأنها أن تتمخض عن توترات سياسية، لن تكون أحداث ساحة تياننمن التاريخية لعام 1989 إلا عروضاً مسبقة لها من بعض النواحي. فالطبقة الوسطى الصينية، وقد صارت حسب تقديرات البعض بحجم 300 مليون نسمة، يمكن أن تطالب بالمزيد من الحقوق السياسية. إلا أن أياً من ذلك لن يكون تذكيراً بكارثة الاتحاد السوفييتي النظامية. فدور الصين النافذ والصاعد في الشؤون العالمية واقع سيتعين على الأمريكيين أن يتكيفوا معه - بدلاً من أبْلَسَتِه أو الاستغراق في نوع من حلم اليقظة حول سقوطه.

من شأن الخطر الأكثر جدية أن يأتي من مصدر مغاير تماماً، مصدر أقل اتصافاً بالطابع الاقتصادي منه بالصفة الاجتماعية - السياسية. من شأنه أن يطفو على السطح نتيجة تدهور تدريجي غير قابل للإدراك بداية في مستوى نوعية القيادة الصينية، أو صعود أكثر قابلية للإدراك في درجة حدَّة النزعة القومية الصينية. يمكن لأي من الاحتمالين، أو لكليهما مجتمعين، أن يتمخض عن خطط وسياسات مسيئة إلى طموحات الصين الدولية و/أو يكون عامل تقويض لمسار تحول الصين الداخلي الهادئ.

إلى الآن، ظل أداء القيادة الصينية، منذ الثورة الثقافية، متدرج الحصافة. تحلى دنغ هسياوبنغ بالرؤية والتصميم المسترشدين بالواقعية الذرائعية - العملية. ومنذ عهد دنغ هذا شهدت الصين ثلاث عمليات تجديد قيادة مستقرة، جزئياً، بفضل إجراءات منمطة لخلافة قيادية مبرمجة بإحكام. اختلف خلفاؤه فيما بينهم، بين الحين والآخر (فـ هُوْ ياوبانغ، وريث دنغ الشرعي، مثلاً، كان مؤيداً لقدر أكبر من التعددية السياسية مقارنة بما كان رفاقه قادرين على هضمه). لقد بذل القادة الصينيون جهوداً لاستباق المشكلات، وحتى لإجراء دراسة مشتركة لتجارب خارجية في التصدي لمضاعفات حتمية ملازمة لأي نجاحات على صعيد السياسة والتخطيط الداخليين. (في ممارسة لافتة جداً، يقوم المكتب السياسي

الصيني بعقد اجتماعات دورية مكرساً يوماً كاملاً لدراسة هذه المسألة الداخلية أو الخارجية الكبرى أو تلك وصولاً إلى عقد مقارنات خارجية وتاريخية ذات شأن. وعلى نحو غني بالإيحاء، عكفت أولى الجلسات بالذات على إمعان النظر في جملة العبر الواجب استخلاصها من صعود الإمبراطوريات الأجنبية وسقوطها، مع وضع الولايات المتحدة في خانة الإمبراطورية الأخيرة).

وهكذا فإن جيل القادة الراهن، الذي لم يعد جيل ثوريين أو مبتكرين - مجدِّدين بأشخاصهم، بات ناضجاً في بيئة سياسية ممأسسة، راسخة حيث القضايا الكبرى ذات العلاقة بالخطة القومية التي باتت موضوعة على سكة طويلة الأمد. ينبغي للاستقرار البيروقراطي - التحكم الممركز، في الحقيقة - أن يكون، بنظرهم، الأساس الثابت الوحيد للحكم الناجح والفعال. ولكن آيات الامتثال، والحَذَر، ومَسْح جوخ الرؤساء أثقل وزناً من الشجاعة الشخصية والمبادرة الفردية في الارتقاء على سلَّم الوظيفة السياسية. وعلى المدى الأطول، من المثير للتساؤل ما إذا كانت أي قيادة سياسية قادرة على أن تبقى حيوية إذا كانت شديدة التأطير في قالب خطتها الملاكية بما يجعلها، دونما وعي تقريباً، مضادة للموهبة ومعادية للتجديد. يمكن للاهتراء أن يحل، فيما استقرار النظام السياسي يمكن أن يتعرض للخطر إذا ما نشأت هوة بين ثوابته المعلنة رسمياً من جهة والطموحات المختلفة لكتلة سكانية باتت تعيش صحوة سياسية متعاظمة من جهة ثانية.

إلا أن الاستياء الشعبي في مثال الصين ليس مرشحاً لأن يعبر عن نفسه عبر أي مطالبة جماهيرية بالديمقراطية، بل ربما، وهذا احتمال أقوى، عن طريق تظلمات وشكاوى اجتماعية أو من خلال ألوان من الشغف القومجي. الحكومة متنبهة أكثر للاحتمال الأول، وقد ظلت عاكفة على الاستعداد لمواجهته. بل وقد دأب متخصصو تخطيط رسميون على التحديد العلني وبوضوح تام لجملة التهديدات الخمسة التي من شأنها، بنظرهم، أن تفرز أحداثاً جماهيرية خطرة على الاستقرار الاجتماعي: (1) التفاوت بين الأغنياء والفقراء، (2) الاضطراب والسخط المدينيان، (3) ثقافة الفساد، (4) البطالة، (5) انعدام الثقة الاجتماعية[4].

قد يثبت صعود الحماسة القومجية أنه أصعب على العلاج. واضح سلفاً، حتى من المنشورات الخاضعة للرقابة الرسمية، أن النزعة القومية الصينية المتشددة هي في حالة نهوض. ومع أن النظام الممسك بزمام السلطة ما زال يدعو إلى الحذر في توصيف موقع الصين وأهدافها التاريخية، فإن وسائل الإعلام الصينية الجادة باتت، مع حلول عام 2009، مخترقة بفيض من التأكيدات الانتصارية لتفوق الصين المتنامي، ولقوتها الاقتصادية، ولتسلقها المتواصل سلّم الارتقاء العالمي. واحتمالات انبثاق مباغت لعواطف شعبية صارت هي الأخرى متجلية بوضوح في حالات تفجر لغضب شعبي ذي معنى حول بعض الحوادث البحرية الثانوية نسبياً مع اليابان بالقرب من جزر متنازع عليها. يمكن لقضية تايوان أيضاً، وبالمثل، أن تؤدي، في هذا المنعطف أو ذاك، إلى إشعال نار عواطف شعبية عدوانية ضد أمريكا.

حقاً، تتمثل مفارقة مستقبل الصين بأن من شأن أي تطور لاحق نحو تبني بعض مناحي الديمقراطية أن يكون أكثر جدوى في ظل قيادة ذكية ولكن متشددة وحازمة تعكف بحذر على توجيه الضغوط المطالبة بقدر أكبر من المشاركة، منه في ظل قيادة هزيلة تبالغ في خطب ودها ومجاراتها. فنظام مصاب بالوهن ومتزايد التواضع بالتدريج قد يقع ضحية إغراء فكرة أن أفضل سبل الحفاظ على الوحدة السياسية، جنباً إلى جنب مع سلطته الخاصة، هو اعتماد سياسة قائمة على احتضان التحديد القومجي الأكثر نفاد صبر والأشد تطرفاً لمستقبل الصين. إذا ما أقدمت قيادة خائفة من ضياع إمساكها بزمام السلطة ومتقهقرة رؤيوياً على تأييد الغليان القومجي، فإن من شأن النتيجة أن تكون نوعاً من النسف لذلك التوازن المحسوب بعناية والقائم حتى الآن بين تعزيز تطلعات الصين الداخلية من جهة والمتابعة الحصيفة لمصالح سياسة الصين الخارجية من جهة ثانية.

يمكن لما سبق أيضاً أن يعجل بحصول تغيير جذري في بنية سلطة الصين السياسية. فالجيش الصيني (جيش التحرير الشعبي: PLA) هو التنظيم الوطني الشامل الوحيد المؤهل لفرض التحكم الوطني. وهو كثيف الانخراط في

الإدارة المباشرة لأصول اقتصادية كبرى. وفي حال حدوث أي تدهور في حيوية القيادة السياسية القائمة مع صعود في العواطف الشعبوية، سيبادر الجيش، حسب أقوى الاحتمالات، إلى الإمساك بزمام التحكم الفعال. ومن المفارقات أن احتمال تبلور واقع كهذا يقويه التسييس المتعمد والمدروس لسلك الضباط الصينيين. نسبة عضوية الحزب في المراتب العليا: 100%. وكما في جمهورية الصين الشعبية (CCP) نفسها، فإن أعضاء الحزب في الجيش يرون أنفسهم فوق الدولة. وفي حال حدوث أزمة نظام، فإن من شأن المبادرة إلى استلام السلطة أن تكون الحركة الطبيعية بالنسبة إلى أعضاء الحزب الشيوعي العسكريين (في الزي الموحد). وهكذا فإن القيادة السياسية ستنتقل إلى أيدي فريق قيادي قوي الاندفاع، وشديد القومجية، وجيد التنظيم، ولكن عديم الخبرة في المجال الدولي.

من الممكن لصين كثيفة النزعتين القومية والعسكرية أن تعزز عزلتها الذاتية الخاصة. سوف تبدد الإعجاب العالمي الذي راكمه تحديث الصين، وقد يساهم في تحريض مشاعر شعبية معادية للصين باقية في عمق الولايات المتحدة، ربما حتى مع شيء من أصوات النشاز العنصرية الكامنة. وسيكون من المحتمل انبثاق ضغوط سياسية مطالبة باجتراح ائتلاف معاد للصين مع سائر الأمم الآسيوية التي باتت متزايدة الرعب إزاء مطامع بكين. ومن شأن الأمر أن يؤدي إلى قلب الجوار الصيني المباشر، الميال راهناً إلى الشراكة مع العملاق الناجح اقتصادياً على الأبواب، إلى حشد ملحاح من ملتمسي الطمأنة الخارجية (من أمريكا بالدرجة الأولى) ضد ما سيرونها صيناً قومجية منذرة بالشؤوم، مشحونة بنزعة عدوانية مسعورة.

. ولأن الولايات المتحدة منتشرة عسكرياً، بالاستناد إلى التزامات تعاقدية، في اليابان وكوريا الجنوبية منذ عدد من العقود، فإن سلوك بكين في جوارها المباشر سيؤثر تأثيراً مباشراً في مجمل العلاقة الأمريكية – الصينية. وعلى العموم، فإن مجموعة الأهداف الاستراتيجية الراهنة للصين الصاعدة ولكن المتأنية بحذر تبدو مدفوعة بالأغراض الرئيسية الستة التالية:

1- اختزال الأخطار الكامنة في التطويق الجغرافي المحتمل للصين، من جراء: ارتباطات الولايات المتحدة الأمنية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين؛ وهشاشة انفتاح الصين البحري على المحيط الهندي عبر مضيق ملقا، ومنه على الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا... إلخ، أمام خطر الاعتراض والإعاقة؛ وغياب طرق برية وافرة وصالحة للاتجار مع أوروبا عبر المساحات الواسعة لروسيا و/أو آسيا الوسطى.

2- التأسيس لموقع مفضل في أسرة آسيوية شرقية ناشئة (يمكنها أن تشتمل على منطقة حرة صينية - يابانية - كورية جنوبية) كما في منظمة آسيان (ASEAN) الموجودة، مع احتواء - من دون استبعاد - حضور أو دور أمريكي كبير فيهما.

3- تدعيم الباكستان بوصفها ثقلاً موازناً والوصول عبرها إلى مجال أقرب وآمن للانفتاح على بحر العرب والخليج العربي.

4- الفوز بقدر ذي شأن من التفوق على روسيا في ميدان النفوذ الاقتصادي في كل من آسيا الوسطى ومنغوليا، بما يؤدي إلى تلبية جزء من حاجات الصين إلى الموارد الطبيعية أيضاً في مناطق أقرب إلى الصين من أفريقيا أو أمريكا اللاتينية.

5- حل مشكلة تايوان، تلك المشكلة الباقية دون حل والموروثة عن الحرب الأهلية لمصلحة الصين وفقاً لصيغة دنغ (المعلنة للمرة الأولى في وسائل الإعلام الصينية في أثناء زيارة له من قبل مؤلف هذا الكتاب) القائمة على معادلة: "صين واحدة، نظامان".

6- التأسيس لحضور اقتصادي، وسياسي غير مباشر، تفضيلي مميز في عدد من بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يضمن وصولاً مستقراً إلى المواد الخام، والمعادن، والمنتجات الزراعية، والطاقة - ويضمن في الوقت نفسه موقعاً مسيطراً في الأسواق المحلية لجملة المنتجات الصينية ذات الأسعار التنافسية، وصولاً من خلال العملية إلى الفوز بقاعدة سياسية عالمية مؤيدة للصين.

مجموعة الأهداف الاستراتيجية الآنفة الذكر إن هي إلا خليط جامع لجملة مصالح البلد الجيوسياسية والاقتصادية في ما وصفها بعض الاستراتيجيين الصينيين بـ "الأطراف الكبرى" للصين، إلا أنها تعكس أيضاً نظرة الصين التاريخية إلى حقها المشروع في الاضطلاع بدور مهيمن على المستوى الإقليمي - وربما العالمي في آخر المطاف. ليست هذه الأهداف متجذرة - كما في حال نظائرها لدى الاتحاد السوفييتي - في طموحات إيديولوجية كونية شاملة. غير أنها تعكس، من دون ريب، كبرياء صينياً ورغبة مفترضة، مقنعة حالياً، في أن تصبح الصين مرة أخرى - كما كانت ذات يوم - قوة العالم الأولى، وصولاً حتى إلى الحلول محل أمريكا. وبالفعل، فإن من الملاحظ، منذ الآن، أن انفتاح الصين الخارجي المدروس بذكاء - وهو انفتاح قائم على قاعدة شعارات ذات علاقة بـ "عالم متناغم" - بدأ يتسلل ويغوي الخيال السياسي لشعوب غير قليلة في الأجزاء ذات الامتيازات الأفقر في العالم. وبالنسبة إلى الكثيرين الذين يتوقون إلى مستقبل أكثر إشراقاً من ذلك الذي يعرضه "حلم أمريكي منكسر"، فإن الصين بدأت تعرض خياراً جديداً، ألا وهو حلم صيني صاعد.

كل من الأهداف الصينية الستة يمكن التماسها بمرونة وأناة، كما يمكن للصين أن تسعى إلى تحقيق كل هدف باندفاع وتشدد عدواني بغية تقويض مكانة أمريكا في الشرق. يمكن لليابان وكوريا الجنوبية، مثلاً، أن تكونا شريكتين في أسرة آسيوية شرقية مستعدة للموافقة على انخراط أمريكا في قوامها، أو يمكن حفزهما على الانضمام إلى أخرى فيها كوريا موحدة تحت مظلة صينية ويابان محايدة مفصولة عن الولايات المتحدة (مثل الأمثلة الأخرى). من حيث الجوهر، تبقى حدة النزعة القومية الصينية مرشحة لتحديد ما إذا كانت الأهداف الآنفة الذكر قابلة للتمثل بعد الإذابة في بوتقة أحد أنماط التوافق، مع الولايات المتحدة في المقام الأول، أم أنها ستغدو أهدافاً يجري التماسها بإصرار وتشدد، من قِبَل صينٍ مستثارة قومجياً متزايدة الانشغال بنوع من الصراع التناقضي العدائي مع الولايات المتحدة.

وما سيصبح أكثر وروداً بين هذين الاحتمالين سيكون معتمداً على

اعتبارين أساسيين: كيف سترد أمريكا على صين صاعدة؟ من جهة؛ وكيف ستتطور الصين ذاتها؟ من جهة ثانية. فطنة الأمتين ونضجهما مرشحان لاختبار قاسٍ في العملية، ورهانات كل منهما ستكون هائلة. لعل المهمة بالنسبة إلى أمريكا، إذن، هي المبادرة إلى تحديد جوانب طموحات الصين الخارجية غير المقبولة والتي تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية الأمريكية، وتلك التي تعكس وقائع جديدة على الصعيدين الجيوسياسي التاريخي والاقتصادي، قابلة للاحتواء، ولو على مضض، من دون الإضرار بمصالح أمريكية أساسية. والواقع أنه لا بد من إجراء تقويم هادئ لما ليس جديراً بأي صدام مع الصين وللأمكنة التي يجب رسم الخطوط فيها بما يمكِّن الصين نفسها من إدراك حقيقة أن من شأن تجاوزها أن ينطوي على نتائج عكسية بالنسبة إلى مصالحها الخاصة و/أو وسائلها للإصرار على حقوقها. ينبغي للهدف النهائي، ولكن ليس بأي ثمن، أن يكون صيناً بناءة وشريكة كبرى في الشؤون العالمية.

من الواضح، إذن، أن على أمريكا، في سعيها لترجيح كفة احتمال صيرورة الصين شريكة عالمية كبرى، أن تسلّم، ضمنياً، بواقع تفوق الصين الجيوسياسي على كتلة آسيا القارية، كما ببروز الصين المتواصل على قدم وساق بوصفها القوة الاقتصادية الآسيوية المهيمنة. إلا أن آفاق نوع من الشراكة العالمية الأمريكية – الصينية الشاملة ستتعزز بالفعل إذا بقيت أمريكا في الوقت نفسه محافظة على حضور جيوسياسي ذي شأن، يخصها في الشرق الأقصى، قائم على أساس علاقات مستمرة مع اليابان، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وسنغافورة، وإندونيسيا – وهي تفعل ذلك، شاءت الصين أم أبت. فمثل هذا الحضور من شأنه أن يشجع، عموماً، جيران الصين الآسيويين (بمن فيهم أولئك الذين لم يرد ذكرهم صراحة) على الإفادة من انخراط أمريكا في هياكل آسيا المالية والاقتصادية – جنباً إلى جنب مع حضور أمريكا الجيوسياسي – للسير قُدُماً بشكل سلمي ولكن بقدر أكثر من الثقة بالنفس على طريق استقلالهم ومصالحهم الخاصة في ظل صين قوية.

تبقى اليابان حليفة حاسمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في سعيها

لاجتراح شراكة أمريكية – صينية مستقرة. روابطها مع أمريكا تؤكد أن الأخيرة قوة منتمية إلى المحيط الهادي، تماماً كما تؤكد روابط أمريكا مع بريطانيا العظمى واقع كون أمريكا قوة منتمية أيضاً إلى المحيط الأطلسي. حزمتا الروابط كلتاهما توفران إمكانية شراكتي أمريكا المتناوبتين والمتزامنتين مع كل من أوروبا والصين على التوالي. وفي السياق الآنف الوصف، تشكل المصالحة المتدرجة والمتعمقة بين الصين واليابان مصلحة أمريكية رئيسية. ينبغي للحضور الأمريكي في اليابان، ولا سيما جملة الروابط الأمنية بين البلدين، أن ييسِّر مثل هذه المصالحة. ومن شأن الأمر أن يكون كذلك شرط التماسه في سياق مسعى جدي تبذله أمريكا والصين من أجل تعميق وتوسيع آفاق تعاونهما الثنائي.

وفي الوقت نفسه، من شأن يابان أكثر فعالية دولياً وأقدر عسكرياً أن تكون أيضاً مساهمة بإيجابية أكثر في الاستقرار العالمي. فبعض اليابانيين المرموقين راحوا حتى يطالبون، بإلحاح، بأن تبادر اليابان إلى الالتحاق بركب الشراكة العابرة للهادي (TPP)، المفضلة لدى الولايات المتحدة، التي تستهدف تحرير التجارة بين الدول المشاطئة للمحيط الهادي (والمتهمة من قبل خبراء صينيين على أنها مؤامرة ضد الأسرة الآسيوية الشرقية). صحيح أن اليابان ستبقى مفتقرة إلى القوة اللازمة لتهديد الصين، ولكنها ستتمكن من المساهمة أكثر في تعزيز السلم الدولي ومن التصرف عموماً على نحو أكثر تعبيراً عن قامتها الاقتصادية اللافتة. أما القضايا العالقة بينها وبين الصين المتعلقة بالجُزُر التي يحتمل أن تكون غنية بالنفط والتي يطالب بها الطرفان فيمكن حلها عندئذ بقدر أكبر من السهولة عبر اتباع إجراءات معتمَدة في الوساطة والتحكيم الدوليين.

- طوال بقائها عرضة للتهديد ومع شبه جزيرة مقسمة، ليس أمام كوريا الجنوبية سوى الاعتماد على التزامات أمريكا الأمنية – المعتمدة بدورها، لتكون فعالة، على حضور أمريكا المستمر في اليابان. وعلى الرغم من وجود علاقات تجارية واسعة، فإن الخصومة التاريخية بين كوريا واليابان ظلت إلى الآن تحول دون قيام أي تعاون عسكري وثيق وإن كان يصب في مصلحة الطرفين الأمنية

الواضحة. وكلما كانت كوريا الجنوبية أكثر أمناً، كان احتمال حصول هجوم مباغت من الشمال أقل وروداً. في آخر المطاف، قد تغدو مسألة إعادة التوحيد السلمية مطروحة، وفي تلك اللحظة من شأن دور الصين أن يكون حاسماً على صعيد تيسير، ربما، نوع من إعادة التوحيد على مراحل. وإذا ما حصل ذلك، فقد يقرر الكوريون الجنوبيون أن يعيدوا تقويم المدى الذي يمكن بلوغه في اختزال ارتباطاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة ولا سيما مع اليابان ربما يصبح مقبولاً بوصفه ثمناً لإعادة توحيد وطنية بمساعدة صينية.

يمكن أيضاً لعلاقات سياسية وتجارية أمريكية أوثق مع إندونيسيا، وسنغافورة، وماليزيا، وفيتنام، مع الحفاظ على الارتباطات الأمريكية التاريخية بالفلبين، أن تعزز آفاق حصول تأييد آسيوي لمشاركة الولايات المتحدة المباشرة في الهندسة المتوسعة للتعاون بين دول المنطقة. سيتعين أيضاً على مصالح كل من هذه الدول في مثل هذه العلاقة مع الولايات المتحدة أن تتمخض عن إفراز تفهّم صيني أوضح وأكبر لحقيقة عدم كون استراتيجية أمريكا في المحيط الهادي هادفة إلى احتواء الصين بل إلى إدخالها في شبكة أوسع من العلاقات التعاونية التي ستساهم أيضاً، مداورة، في صوغ الشراكة العالمية الأمريكية – الصينية المشتركة.

وفي ذلك الإطار الأوسع من التعاون الاقتصادي والسياسي، ثمة ثلاث قضايا أمريكية – صينية سيتعين حلها سلمياً، أولاها ربما في المستقبل القريب، والثانية في غضون الأعوام القليلة القادمة، والثالثة خلال عقد واحد أو نحوه، بافتراض تطور بناء متواصل لعلاقة أمريكية – صينية متبادلة في إطار تعاون إقليمي آسيوي أوسع.

• تتعلق أولى هذه القضايا الحساسة بعمليات الاستطلاع الأمريكية على تخوم المياه الإقليمية الصينية (ستة أميال بَعْد الشاطئ) إضافة إلى الدوريات البحرية الأمريكية المتكررة بانتظام في المياه الدولية التي هي أيضاً جزء من المنطقة الاقتصادية الصينية. ومن المفهوم أن هذه النشاطات تشكل عوامل استفزاز للصينيين، وليس ثمة أدنى شك أن الجمهور الأمريكي سيُستثار إذا ما

أقدمت الصين على الرد بالمثل. يضاف إلى ذلك أن الاستطلاع الجوي ينطوي على أخطار جدية متمثلة بصدامات غير مقصودة، لأن الصينيين يردون عادة على مثل هذا الاستطلاع عن طريق توجيه مقاتلاتهم للتعقب الدقيق وربما حتى للتحرش.

من الممكن تدعيم نوع من الاحتواء فيما يخص ما سبق ذكره عن طريق المبادرة، من منطلق أكثر منهجية، إلى مقاربة القضية الثانية المتزايدة الخلاف، قضية العلاقة بين الحشدين العسكريين لدى الدولتين. لا شك أن الميزانية الدفاعية الأمريكية ومستوى برنامج التسلح الأمريكي أكبر وأوسع على التوالي، لأن أمريكا منخرطة راهناً في حرب من ناحية، وبسبب التزاماتها العالمية من ناحية ثانية. في هذه المرحلة، يبقى رد الصين إقليمياً في المقام الأول، ولكنه يؤثر فعلاً تأثيراً مباشراً في هواجس أمريكا الأمنية كما في التزاماتها تجاه حلفائها الآسيويين. لذا فإن محاولة منهجية تبادر إلى بذلها الدولتان من أجل التوصل إلى نوع من الاتفاق حول الخطط العسكرية الأطول مدى وإجراءات الطمأنة المتبادلة، تشكل بالتأكيد عنصراً ضرورياً من عناصر أي شراكة أمريكية – صينية أطول مدى وعامل طمأنة في الوقت نفسه لكل من اليابان وكوريا الجنوبية. أما غياب مثل هذا الاحتواء والتوافق فسوف يغدو، حتماً، عقبة متعذرة التجاوز، تفضي بالتدريج، لا إلى نسف التعاون القائم وحسب، بل وإلى احتمال انطلاق سباق تسلح جدي وخطير.

أما المشكلة الجيوسياسية الطويلة المدى الثالثة فهي، في آخر المطاف، المعضلة الأصعب، غير أن من شأن حلها أن يتيسر من جراء حصول تقدم في تناول المسألتين الآنفتي الذكر. تتعلق المشكلة بالوضع المستقبلي لتايوان. لم تعد الولايات المتحدة تعترف بتايوان دولة ذات سيادة وتسلِّم بوجهة النظر الصينية. التي تقول إن الصين وتايوان تؤلفان أمة واحدة. وأي توافق أمريكي – صيني طويل المدى سيتعين عليه عند هذا المنعطف أو ذاك مقاربة حقيقة أن تايوان منفصلة غير قابلة للحماية بمبيعات أسلحة أمريكية دون استفزاز عداء الصين، وأن حلاً صيني الطراز وفق صيغة دنغ هسياوبنغ الباقية: "صين واحدة،

نظامان" يوفر معادلة مرنة لكل من التوحيد وجملة الترتيبات السياسية، والاجتماعية، وحتى العسكرية المنفصلة التي لا تزال متمايزة. (مما يوجب إعادة صوغ المعادلة وجعلها: "صين واحدة، أكثر من نظام").

ومعادلة "صين واحدة، نظامان" بصيغتها الأضيق، جرى اختبارها في هونغ كونغ منذ أن باتت السيادة الصينية شاملة لتلك المستعمرة البريطانية السابقة. فاستقلاليتها الذاتية الداخلية، بما فيها الديمقراطية، أثبتت أنها قابلة للحياة حتى مع انتشار الجيش الشعبي الصيني هناك. ونظراً لقامة الصين المتطاولة، فإن من المشكوك فيه أن تستطيع تايوان الاستمرار إلى أجل غير محدد في رفض الالتحاق بركب الصين على أساس ترجمة أكثر مرونة لمعادلة "صين واحدة، أكثر من نظام"، لا تنطوي على أي وجود للجيش الشعبي الصيني في الجزيرة. من الواضح أن استعداد الصين وأمريكا للتوصل إلى توافق حول هذه القضية الحساسة سياسياً ومعنوياً – أخلاقياً سيتوقف على طبيعة مجمل العلاقة بين البلدين. من شأن تسوية المشكلتين الأوليين أن تستأصل الأسباب الأقوى احتمالاً للاشتباك العدائي الجيوسياسي في المدى القريب. أما في المدى الأطول، فإن من شأن الإخفاق في معالجة الثالثة أن يتمخض عن إحداث انفجار خطير وجدي بالفعل في العلاقة، سيما لأن الولايات المتحدة عَبَّرَتْ سلفاً، في ظل الرئيس نكسون عن قبولها بالمبدأ الذي تتقاسمه الصين وتايوان، كلتاهما، مبدأ عدم وجود سوى صين واحدة.

في آخر المطاف، ستتوقف أشياء كثيرة أيضاً، كما قيل من قبل، على الوضع الداخلي للبلدين، كليهما. فأمريكا عاكفة على تجديد بنيتها التحتية، وإعادة تفعيل ابتكارها التكنولوجي، واستعادة إحساسها بالتفاؤل التاريخي، وتجاوز استعصائها السياسي المعطِّل إلى حد الشلل، ستكون أمريكا، قادرة بقدر أكبر من الثقة، على التكيف مع صين صاعدة ومواكبتها. ومن المحتمل لأمريكا كهذه أن تكون ذات نظرة أوضح، أقل مانوية (ثنوية) إلى العالم، فتكون، إذن، أفضل استعداداً لملاقاة عالم سيكون فيه تفوقه السياسي مشتركاً بدرجة معينة.

وبالمثل، فإن أشياء كثيرة تعتمد على الكيفية التي تواصل بها الصين

تطورها. كانت سنوات الصين المئتان الأخيرتان شديدة الاضطراب والتمزق. وعمر الاستقرار والتقدم فيها لا يزيد على ثلاثين سنة. كان قَرْنُها التاسع عشر قرن تمزق واهتراء وانحطاط، وتدخلات عسكرية أجنبية عنيفة جنباً إلى جنب مع "تنازلات" معينة للأجانب. أما قَرْنُها العشرون فلم يكن إلا قرن صراع ومكابدة في إطار حركة نهوض وطنية – قومية. كل من صن يات – صن وبعده تشان كاي – شك كانا نظيري الصين المُخْفقين الخائبين لأتاتورك تركيا الناجح. أما ماو زيدونغ فلم يكن إلا صنواً ذاتي التدمير لستالين روسيا المضاهي بالقسوة. وحده دنغ هسياوبنغ أنجز ما أخفق غورباتشوف في فعله في الاتحاد السوفييتي: أنجز عملية وضع الصين على سكة ناجحة إلى الآن في ميدان التحول الداخلي عبر العمل على التوظيف المتزامن لكل من التطلعات الشخصية للشعب الصيني من جهة والطموحات القومية المستنهضة من جهة ثانية.

مع افتراض النجاح الداخلي المتواصل، من غير المحتمل أن تعيش الصين في المستقبل القريب نسبياً – مع حلول عام 2030 مثلاً – التجربة التي يرجوها لها كثيرون في الغرب: تجربة انبثاق نظام ديمقراطي دستوري قائم على قاعدة طبقة وسطى من الطراز الأمريكي – الأوروبي. (لاحظوا أن تطور تايوان – مع تشجيع أمريكي متعاطف ومؤثر – من النزعة التسلطية – الدكتاتورية إلى الديمقراطية الدستورية، استغرق نحو ستين سنة). يبقى الاحتمال الأقوى متمثلاً، إذن، بانطواء الحفاظ على الوحدة القومية في سياق الحداثة – إطار الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي، وتوسيع دائرة التفاعل عبر الإنترنت، ومستويات المعيشة الصاعدة ولكن غير المتكافئة – على بديلين أساسيين، من دون أن يكون أي منهما تقليداً لنظام ديمقراطي تعددي كثير الأحزاب من النمط الغربي. البديل الخطر سبقت مناقشته: صين سائرة في طريق الحداثة، ومتشددة، ومؤكدة لذاتها، ونافدة الصبر، ومدّعية للتفوّق، وعدوانية النزعة القومجية حيث الجيش الشعبي الصيني هو مصدر السلطة والفعل. من شأن صين كهذه أن تشكل خطراً لا على العالم الخارجي وحسب بل وعلى ذاتها أيضاً.

من الممكن لبديل أقل إزعاجاً على الصعيد الدولي من صين قومجية

مشحونة بشوفينية شبيهة بنزعة التعصب القومي التي طغت على أجزاء من أوروبا في القرن العشرين، أن يتمثل بانبثاق ما يمكن تسميته صين كونفوشيوسية ذات مواصفات حديثة. فثقافة الصين السياسية ذات جذور عميقة، وهي مشبعة بمفاهيمها الفلسفية عن الحياة، والتراتب، والسلطة. فكرة "التناغم" الداخلي حيث يقال إن الوحدة التي يؤكدها إطار دكتاتوري نابعة من إجماع فلسفي معمم، وحيث تبرز القيادة عبر الانتقاء على ميزان الجدارة ولكنه غير خاضع للتنافس السياسي، وحيث تكون الخطة مستمدة من "الوقائع" ولكنها لا تجمِّد، هي فكرة ذات جذور بالغة العمق في تاريخ الصين الطويل. ومن الجدير بالملاحظة أن دنغ هسياوبنغ كان كثير التكرار لعبارة: "التمسوا الحقيقة من الوقائع!" عاكساً بقوة أصداء تعاليم كونفوشيوس.

قيادة الصين عميقة الإدراك أيضاً لـ "واقع" أن أعدادها الهائلة من مواطنيها المتزايدين شيخوخة ستكون فارضة أعباء أثقل على التماسك الاجتماعي – بما يهدد مفهوم "التناغم" الكونفوشيوسي. (كاتب هذا العمل طرح مرة على جيانغ زيمن سؤالاً عن مشكلته الداخلية الرئيسية، فرد فوراً بعبارة موجزة: "أعداد الصينيين أكبر مما ينبغي"). كذلك دأب رسميون صينيون على الإقرار بمخاطر النمو الكامنة في الفروق الاجتماعية المتزايدة الوضوح في بلدهم وفي الواقع المتمادي باطراد لبقاء مئات الملايين من الصينيين خارج دائرة الإفادة من تحول الصين الجاري على قدم وساق. ذلك أيضاً يجعل التصدي لهذه الأخطار المحلية "للتناغم" الداخلي أهم من عرض أي عقيدة كونية شاملة.

مهما يكن، تبقى فكرة التناغم الرسالة التي تحاول الصين على نحو متزايد ومدروس أن تبثها عن نفسها في العالم بأسره. محكومةً بجهاز رسمي يدعي أنه الحزب الشيوعي، لا تحرص الصين في انفتاحها العالمي على التماهي مع الصراع الطبقي ولا مع الثورة العالمية اللاحقة (على النمط السوفييتي) بل تميل أكثر إلى الانتساب إلى ماضيها الكونفوشيوسي من ناحية، وجذورها البوذية من ناحية أخرى. عرضياً، كانت أداة الصين الرئيسية للحوار الدولي عن نفسها متمثلة بمئات المعاهد الكونفوشيوسية المؤسسة بنشاط في طول العالم وعرضه

على نمط التحالف الفرنسي Alliance Française والمجالس البريطانية British Councils لدى المملكة المتحدة. إضافة إلى إطلاع الغرباء على تعاليم كونفوشيوس، كذلك فإن تراث الصين البوذي (وهو تراث مشترك مع الجيران) متمتع الآن بالاعتراف الشعبي. على الصعيد العملي، لا تُلْقي تلك الرسالة ضوءاً ذا شأن فيما يخص نوايا الصين واستراتيجيتها العالمية. إلا أن تأكيدها لـ "الصعود السلمي" والتناغم العالمي يُفْسح في المجال، أقله، لنوع من الحوار ولاندماج الصين الشامل بالنظام الدولي.

على تلك الخلفية وفي المدى الأطول، من المثير للشك أن تتمكن الصين من أن تُبقي نفسها على الدوام غير قابلة لاختراق الضغوط الصادرة عن عالم متزايد التتابع والتفاعل، عالم لا يمكنها أن تعزل نفسها عنه إلا مقابل أكلاف باهظة تتكبدها هي. فجملة العواقب التراكمية لانبثاق طبقة وُسطى واعية دولياً، وللأعداد الغفيرة من الصينيين الذين سيكونون قد استكملوا دراستهم في الخارج، وللجاذبية الحتمية التنامي بالنسبة إلى ملايين طلاب الجامعات للديمقراطية كنَمَطِ حياةٍ جنباً إلى جنب مع كونها أسلوبَ التعبير عن الكرامة الشخصية، ولمجرد الاستحالة في عصر التواصل المتفاعل حتى لدى نخبة سياسية مصممة بإصرار على فرض عزل اجتماعي محكم على المجتمع، جملة هذه العواقب تتضافر وترجِّح كفة الأطروحة التي تؤكد أن صيناً حديثة أخيراً، مزدهرةً أكثر، ستصبح هي الأخرى أقوى نزوعاً إلى الالتحاق بركب التيار الديمقراطي الرئيسي.

واقع أن الصين ستكون مع حلول عام 2050 مجتمعاً متوسط العمر نسبياً، أشبه بيابان اليوم - فنسبة 22% من كتلة الثانية السكانية متجاوزة للخامسة والستين من العمر، والتوقعات تشير إلى أن نسبة الصين الموازية ستكون 25% لدى حلول منتصف القرن - يبرر أيضاً الفرضية التي تقول بأن تغييراً كهذا قد لا يحصل بغتة كما في مجتمعات ذات فتوة سكانية متفجرة محتملة. حقاً، من شأن صورة سكانية متغيرة لصين أكثر انتصاف عمرٍ وأميل إلى الاتصاف بصفة الطبقة الوسطى في الوقت نفسه أن تمهد الطريق أمام نوع

من التبني الأكثر تطورية لنظام قائم على التعددية السياسية بوصفه تقدماً طبيعياً نحو ثقافة سياسية أكثر تهذيباً، وأقدر على التلاؤم مع تقاليد الصين.

وفي ذلك السياق التاريخي المتطور، سيتعين على دور أمريكا الجيواستراتيجي في الشرق الجديد أن يكون مختلفاً جذرياً عن انخراطه المباشر في عملية تجديد الغرب. فهناك، تبقى أمريكا المنبع الرئيسي للحافز المطلوب للتجديد الجيوسياسي بل وحتى للانفتاح الإقليمي. أما في آسيا فلن تكون أمريكا داخلة تعاونياً في عدد من الكيانات المتعددة الأطراف، وداعمة لتنمية الهند بحذر، وراسخة الارتباط المتين باليابان وكوريا الجنوبية، ودائبة بصبر وأناة على توسع التعاون الثنائي من ناحية والعالمي من ناحية أخرى مع الصين، إلا أفضل مصادر رافعة الموازنة المطلوبة لاستدامة الاستقرار في شرق جديد يواصل الصعود.

- خلاصة -

دور أمريكا المزدوج

على امتداد النصف الأول من الألفية الأولى - منذ ما يزيد على 1,500 سنة - كانت سياسة الأجزاء المتحضرة نسبياً من أوروبا خاضعة إلى حد كبير لهيمنة تعايش النصفين المتمايزين الغربي والشرقي للإمبراطورية الرومانية. كان النصف الغربي، بعاصمته روما معظم الوقت، مُبْتلى بفيض من الصراعات مع برابرة غزاة مفطورين على السلب والنهب. ومع بقاء القوات دائمة التمركز في الخارج في تحصينات واسعة وباهظة التكاليف، فإن روما المتوسعة أكثر مما ينبغي ما لبثت أن أوشكت على الإفلاس في منتصف القرن الخامس. وعلى نحو متزامن، أفضت صراعات تمزيقية بين المسيحيين والوثنيين إلى زعزعة تماسكها الاجتماعي وقامت الضرائب الثقيلة الفاحشة وضروب الفساد بشل حيوية اقتصادها. وفي سنة 476، مع انهزام رومولوس أغسطوس أمام البرابرة، تعرضت الإمبراطورية الرومانية الغربية المحتضرة آنئذ للانهيار رسمياً. وخلال الفترة ذاتها أبدت الإمبراطورية الرومانية الشرقية - التي سرعان ما باتت تعرف ببيزنطة - قدراً أكبر من الدينامية في عمليات إشاعة التحضر والنمو الاقتصادي مع البرهنة على أنها أنجح في خططها وسياساتها الدبلوماسية والأمنية. واصلت بيزنطة مسيرة الازدهار قروناً من الزمن بعد سقوط روما. نجحت في إعادة غزو أجزاء من الإمبراطورية الغربية وتابعت العيش - وإن عبر طوفان من الصراعات لاحقاً - إلى أن صعد نجم الأتراك العثمانيين في القرن الخامس عشر.

تكمن أهمية هذا الاستطراد التاريخي في توفيره منطلقَ مقارنةٍ لجملة

ديناميات العالم في القرن الواحد والعشرين. فآلام مخاض روما الرهيبة في منتصف القرن الخامس لم تجهز على آفاق بيزنطة الأغنى بالوعود، لأن العالم في تلك الأيام كان مقسماً إلى قطاعات متمايزة محصورة جغرافياً وكل منها معزول عن الآخر على الصعيدين السياسي والاقتصادي. مصير هذا القطاع لم يؤثر تأثيراً مباشراً وآنياً في آفاق ذاك. أما اليوم، وقد صارت المسافات بلا معنى من جراء الاتصالات السريعة والتعاملات المالية الفورية، فإن رخاء الأجزاء الأكثر تقدماً من العالم بات متزايد التبعية المتبادلة اقتصادياً، ومالياً، وعسكرياً. ففي زماننا، خلافاً لما قبل 1500 سنة، من شأن العلاقة العضوية بين الغرب والشرق أن تكون قائمة إما على التعاون المتبادل أو التدمير المشترك.

وهكذا فإن تحدي أمريكا المركزي ورسالتها الملحة جيوسياسياً خلال عدد من العقود القادمة هما استعادة النشاط والفعالية والمبادرة إلى الدفع نحو اجتراح غرب أوسع وأكثر حيوية مع العمل في الوقت نفسه على تدعيم التوازن المعقد في الشرق، وصولاً إلى احتواء قامة الصين العالمية الصاعدة على نحو بنّاء وتفادي الشواش العالمي. فمن دون توازن جيوسياسي مستقر في أوراسيا متمتع بدعم أمريكا متجددة، من شأن التقدم في قضايا ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى الرخاء الاجتماعي، وبقاء البشر في آخر المطاف، أن يصاب بالشلل. قد يفضي إخفاق أمريكا في تبني رؤية جيوسياسية طموحة عابرة للقارات إلى التعجيل بانحطاط الغرب وإحداث قدر أكبر من عدم الاستقرار في الشرق. ففي آسيا، لا بد للمنافسات القومية، وفي المقدمة منها بين الصين والهند واليابان، من أن تساهم في إحداث توترات إقليمية أكبر وصولاً في آخر المطاف إلى تكثيف وتعميق الخصومة الكامنة - الهاجعة بين الصين وأمريكا لغير مصلحة الطرفين.

بالمقابل، من الممكن لأي محاولة أمريكية ناجحة لتوسيع الغرب، بما يؤدي إلى جعله أكثر مناطق العالم استقراراً وديمقراطية أيضاً، أن تلتمس الجمع بين القوة والمبدأ. فغرب أكبر متعاون، يمتد من أمريكا الشمالية عبر أوروبا إلى قلب أوراسيا ومحتضناً كلاً من روسيا وتركيا في الوقت عينه، سيصل جغرافياً إلى اليابان، الدولة الآسيوية الأولى التي عانقت الديمقراطية بنجاح، جنباً إلى جنب مع

كوريا الجنوبية. ومن شأن ذلك الانفتاح الأوسع أن يضاعف من إغراء مبادئه الجوهرية لثقافات أخرى بما يقود إلى تشجيع الانبثاق التدريجي في عقود قادمة لباقة ثقافة سياسية ديمقراطية كونية شاملة متعددة الألوان.

في الوقت نفسه، يتعين على أمريكا أن تواصل الانخراط تعاونياً في الشرق النشيط والنافذ مالياً ولكن المرشح للاضطراب أيضاً. إذا استطاعت أمريكا والصين أن تتبادلا الاستيعاب والاحتواء حول قائمة طويلة من القضايا، فإن آفاق الاستقرار في آسيا ستتعزز كثيراً. ومن المحتمل لذلك أن يكون هو الأمر شرط أن تتمكن الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، من تشجيع مُصالحة حقيقية بين اليابان - حليفتها الرئيسية في حوض المحيط الهادي - والصين، إضافة إلى التخفيف من حدة المنافسة المتنامية بين الصين والهند. تبقى هذه الأهداف المتزامنة مهمة لأن على المرء أن يتعامى عن حقيقة أن آسيا أكبر من الصين بما لا يقاس، ولا بد لسياسة الولايات المتحدة في الشرق من أن تأخذ في الحسبان أن التماس توازن آسيوي مستقر يتعذر حصره بتركيز صيني المركز على شراكة خاصة مع بكين، مهما كان الأمر مرغوباً.

لذا فإن على أمريكا، بتجاوب فعال وناجح من جانبها مع جناحي أوراسيا الغربي والشرقي على حد سواء، أن تبادر إلى الاضطلاع بدور مزدوج. عليها أن تكون الداعمة والضامنة لوحدة أكبر في الغرب من جهة، وراعية للتوازن والمصالحة بين القوى الكبرى في الشرق من الجهة المقابلة. والدَّوْران، كلاهما، أساسيان وكل منهما مطلوب لتدعيم الآخر. إلا أن على أمريكا، لتكون متمتعة بالمصداقية والقدرة اللازمتين للاضطلاع الناجح بهما، أن تثبت للعالم أنها متوفرة على الإرادة المطلوبة لتجديد نفسها داخلياً. على الأمريكيين، تاركين الافتراض الإحصائي المسبق المثير لقدر متزايد من الشكوك، الذي يقول إن معدلات النمو القومية سوف تستمر عقوداً دون تحديد، جانباً، أن يضاعفوا من تأكيدهم لأبعاد أخرى للقوة الوطنية - القومية مثل الابتكار، والتعليم، والقدرة على الموازنة الحصيفة بين القوة والدبلوماسية، ونوعية القيادة السياسية، وقوة جذب نمط حياة ديمقراطي.

نجاح أمريكا معزّزة وضامنة لغرب متجدد مشروط بعلاقات أمريكية – أوروبية وثيقة، وبالتزام متواصل من جانب الولايات المتحدة بحلف الناتو، وبإدارة أمريكية – أوروبية حكيمة لعملية احتضان متدرجة، عبر أساليب ربما متنوعة، لكل من تركيا وروسيا سائرة فعلاً في طريق إشاعة الديمقراطية وصولاً إلى إذابتهما في بوتقة الغرب. يجب على الولايات المتحدة أن تدفع نحو وحدة أعمق للاتحاد الأوروبي وتضمن أهميتها الجيوسياسية من خلال بقائها فعالة في موضوع الأمن الأوروبي، مع دفع أوروبا نحو مضاعفة فعاليتها الخاصة على الصعيدين السياسي والعسكري. لا بد للتعاون الوثيق بين بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا – تكتل أوروبا المركزي في الميادين السياسية، والاقتصادية، والعسكرية – من أن يستمر ويتسع. إضافة إلى ذلك، يتعين على توسيع دائرة المشاورات الألمانية – الفرنسية – البولونية فيما يخص خطة أوروبا الشرقية – وهي حاسمة على صعيد الاستيعاب والتوسع الشرقيين للاتحاد الأوروبي – أن يقوى ويكبر في الوقت نفسه. تبقى أمريكا المنبع الحاسم لحافز هذا المشروع التاريخي لأن من المحتمل للوحدة الأوروبية الجديدة التي لا تزال سريعة العطب أن تتعرض، في غياب حضورها الفعال والنشيط، للتمزق.

عبر عملية التفاعل استراتيجياً مع روسيا دون إهمال حماية الوحدة الغربية، يمكن لـ "مثلث فايمار" الفرنسي – الألماني – البولوني أن يلعب دوراً بناءً في دفع وتعزيز المصالحة الجارية ولكن الشاقة بين بولونيا وروسيا. فالدعم الفرنسي – الألماني لمثل هذه المصالحة سيقوّي إحساس بولونيا بالأمن من ناحية كما سيطمئن روسيا إلى أن للعملية بعداً أوروبياً أرحب. عندئذ فقط يمكن للمصالحة الروسية – البولونية المرجوة كثيراً أن تغدو شاملة حقاً، مثلها مثل المصالحة الألمانية – البولونية التي سبقتها، بما يمكّن المصالحتين، كلتيهما، بعد ذلك، من المساهمة في تحقيق استقرار أوروبي أكبر. إلا أن على المصالحة البولونية – الروسية، إذا أُريد لها أن تكون منتجة وباقية، أن تنتقل من المستوى الحكومي إلى المستوى الاجتماعي عبر فيض من الاحتكاك بين الناس والعديد من المبادرات التعليمية المشتركة. فتوافقات الحكومات المتعجلة غير المتجذرة في

تربة تغييرات أساسية في المواقف الشعبية لن تدوم. من المعروف أن نظام هتلر النازي في ألمانيا ونظام ستالين في روسيا كانا، في 1939، قد توصلا إلى توافق مجلجل كهذا، غير أنهما ما لبثا، في غضون عامين، أن كانا في حالة حرب.

وعلى النقيض من ذلك، فإن صداقة ما بعد الحرب العالمية الثانية الفرنسية - الألمانية، رغم إطلاقها من أعلى المستويات (مع اضطلاع الجنرال ديغول والمستشار أديناور بدورين تاريخيين)، تعززت أيضاً بنجاح على الصعيد الاجتماعي والثقافي. حتى السرديات القومية الفرنسية والألمانية المعتَمَدة لدى الطرفين ما لبثْ أن أصبحت متناغمة جذرياً، ما وفر أساساً صلباً لعلاقات حُسن جوار صادقة حقاً - وصولاً إلى بناء قاعدة مناسبة لقيام تحالف سلمي. العملية ذاتها تماماً يجب تكرارها في الحالة البولونية - الروسية، وما إن تكتسب زخماً حتى تبادر إلى التمخض عن ثمارها الدولية الإيجابية الخاصة. يضاف إلى ذلك أن بولونيا تستطيع، بعد ذلك، أن تضطلع لا بدور حاسم على صعيد فتح أبواب أوروبا أمام روسيا وحسب بل وعلى مستوى تشجيع أوكرانيا وبيلاروسيا على التحرك في الاتجاه عينه ذاتياً، بما يضاعف من اهتمام روسيا بأن تحذو حذوهما. وهكذا فإن على عملية توسيع الغرب التاريخية المرجوة أن تهتدي استراتيجياً وتتعمق جذوراً. لا بد لها من أن تبقى متمتعة بدعم تحالف أطلسي أوسع تستطيع بولونيا في إطاره أن تتشارك من دون لبس مع ألمانيا المرتبطة، هي الأخرى، عبر جسر الصداقة، ارتباطاً وثيقاً بفرنسا.

ما سبق سيتطلب مثابرة كل من أمريكا وأوروبا وتدقيقهما الاستراتيجي. كما سيتعين على روسيا ذاتها أن تتطور للارتقاء إلى مستوى معايير الاتحاد الأوروبي. غير أن روسيا لن تكون، على المدى الطويل، راضية عن حرمانها من هذه الفرصة، لا سيما إذا ما حقق ثنائي تركيا والاتحاد الأوروبي تقدماً على طريق تجاوز عقبات راهنة. يضاف إلى ذلك أن جزءاً لا يستهان به من جمهور روسيا متقدم على حكومته فيما يخص عضوية الاتحاد الأوروبي. ثمة استطلاع رأي أجرته هيئة الإذاعة الألمانية - الفرع الدولي (Deutsche Welle) في

روسيا في أوائل عام 2011، أشار إلى أن 23% من الروس يشعرون بأن على روسيا أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي في غضون عامين؛ و16% خلال فترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات؛ و9% في عشر سنوات؛ و6% خلال مدة أطول بكثير؛ في حين بقي 28% غير متأكدين و18% فقط ضد مثل هذه العضوية صراحة. إلا أن الجمهور الروسي غير مطلع عموماً، رغم نزوعه إلى تفضيل عضوية الاتحاد الأوروبي، على الطابع الإلزامي المتطلب للمعايير المؤهِّلة لمثل هذه العضوية. ففي أفضل الأحوال، من الممكن لعملية منح العضوية، كما هو حاصل في مثال تركيا، أن تنطلق، ثم تتعثر، وتزحف إلى الأمام من جديد، ربما على مراحل وقد يتم الأمر عبر ترتيبات انتقالية. إلا ان محاولة رسم مخطط تفصيلي للهندسة السياسية الدقيقة لأي غرب موسع في النهاية من شأنها أن تكون أمراً لم يحن وقته بعد.

إلا أن عواقب وخيمة قد تترتب على إخفاق أمريكا في دعم انبثاق غرب أكثر توحداً. إذ قد تنتعش ضغائن تاريخية أوروبية، وقد تنشأ صراعات مصلحية، وربما تتشكل شراكات تنافسية قصيرة النظر. قد تبادر روسيا، بهدف زرع الخلاف، إلى استغلال ما لديها من طاقة، وتسعى، بتشجيع من الانقسام الغربي، لابتلاع أوكرانيا بسرعة، منعشة مطامعها الإمبراطورية الخاصة، ومساهمة في قدر أكبر من الفوضى الدولية. حين تكون أوروبا سلبية، تستطيع دول أوروبية منفردة أن تحاول التوافق مع روسيا بحثاً عن فرص تجارية أكبر. يمكن للمرء أن يتخيل سيناريوهاً تتطور فيه علاقة خاصة بين روسيا وألمانيا أو إيطاليا لأسباب اقتصادية أنانية. من شأن المملكة المتحدة عندئذ أن تغدو أقرب إلى الولايات المتحدة في رد فعل سلبي على اتحاد متداعٍ ممزق بخصومات سياسية. كذلك يمكن لفرنسا وبريطانيا أن تتقاربا فيما بينهما ناظرتين إلى ألمانيا بازدراء، مع مسارعة بولونيا والدول البلطيقية الأخرى بهلع ويأس إلى التماس المزيد من الضمانات الأمنية الأمريكية. لن تكون النتيجة غرباً جديداً أكثر حيوية، بل، بالأحرى، غرباً متشظياً بالتدريج مع تعرض رؤياه للانكماش.

يضاف إلى ذلك أن أوروبا غير موحدة لن تستطيع أن تتنافس بثقة مع

الصين على الأهمية النظامية العالمية. إلى الآن، لم تقم الصين بصوغ عقيدة إيديولوجية جامدة (دوغما) تزعم أن أداءها الحديث قابل للتطبيق عالمياً، وقد ظلت الولايات المتحدة حريصة على عدم جعل الإيديولوجيا محور علاقاتها مع بلدان رئيسية، إقراراً منها بأن مساومات وحلولاً وسطاً حول قضايا أخرى تكون غير قابلة للاستبعاد أو التجنب أحياناً (مثل الرقابة على التسلح مع روسيا). أقدمت كل من الولايات المتحدة والصين، بحكمة، على احتضان مفهوم "شراكة بنّاءة" في الشؤون العالمية صراحة، وبقيت الولايات المتحدة – رغم موقفها الانتقادي من انتهاكات الصين – حريصة على عدم إلباس ثوب العار لنظام الصين الاجتماعي – الاقتصادي بمجمله. إلا أن غرباً أوسع ومتجدداً من شأنه، حتى في بيئة أقل تناقضاً كهذه، أن يكون في وضع أفضل بكثير للتنافس سلمياً – ودونما هياج إيديولوجي – مع الصين حول أي النظامين أفضل نموذجاً بالنسبة إلى العالم النامي في محاولاته الرامية إلى مقاربة تطلعات جماهيره التي باتت الآن واعية سياسياً.

أما إذا انزلقت أمريكا قلقة من جهة وصين متغطرسة مفرطة الثقة بالنفس من الجهة المقابلة إلى هوة عداوة سياسية متزايدة العمق، فإن من المحتمل بقوة مضاعفة أن يتجابه البلدان في صراع إيديولوجي متبادل التدمير. ستجادل أمريكا قائلة إن نجاح الصين مستند إلى الاستبداد والطغيان وهو عامل تخريب لعافية اقتصاد أمريكا. أما الصينيون فسيفسرون تلك الرسالة الأمريكية على أنها محاولة لتقويم، بل وربما حتى لتمزيق النظام الصيني. في الوقت نفسه، ستعمد الصين إلى مضاعفة تقديم نفسها إلى العالم بوصفها نوعاً من الرفض للتفوق الغربي، عاطفة إياه على الاستغلال اللصوصي للضعفاء من جانب الأقوياء، مناشدة، بلغة إيديولوجية، أبناء العالم الثالث المستعدين سلفاً لتبني أي رواية تاريخية شديدة العداء للغرب عموماً ومؤخراً لأمريكا خصوصاً. إذن من الأفضل لكل من أمريكا والصين، من منطلقات الأنانية الذكية، أن تتحليا بضبط النفس الإيديولوجي المتبادل. يتعين على الطرفين أن يقاوما إغراء إضفاء الصفة الكونية الشاملة على الملامح المميزة لنظاميهما الاجتماعيين – الاقتصاديين وعلى أبْلَسة كل منهما للآخر.

وفيما يخص قضية الاستقرار الآسيوي الأطول مدى، يجب على الولايات المتحدة الاضطلاع بدور عامل التوازن وأن تدعو للمصالحة. يتعين عليها، إذن، أن تتجنب التورط العسكري المباشر في آسيا ولا بد لها من التماس تسوية الخصومات المزمنة بين أطراف آسيوية في الشرق الأقصى، ولا سيما بين الصين واليابان. ففي الشرق الجديد ينبغي للمبدأ الأول الهادي لسياسة الولايات المتحدة أن يتمثل بعزوف أمريكا عن الانخراط في تحركات على البر الآسيوي رداً على أفعال عدائية إلا إذا كانت موجهة ضد دول تشكل فيها قوات أمريكية منتشرة بموجب معاهدات جزءاً من الإطار الدولي الراسخ منذ أمد طويل.

من حيث الجوهر، يتعين على انخراط أمريكا في آسيا كعامل توازنٍ للاستقرار الإقليمي أن يكرر الدور الذي لعبته بريطانيا العظمى في السياسة البينية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فالولايات المتحدة تستطيع، ويجب عليها، أن تكون لاعباً أساسياً في تمكين آسيا من تجنب أي صراع على الهيمنة الإقليمية، عبر القيام بدور الوساطة في النزاعات وتصويب الاختلال في توازن القوة بين الأطراف المتنافسة المحتملة. وهي حين تفعل ذلك لا بد لها من احترام دور الصين التاريخي والجيوسياسي الخاص على صعيد الحفاظ على الاستقرار في كتلة الشرق الأقصى القارية. والانخراط في حوار جدي مع الصين حول الاستقرار الإقليمي لن يساهم في اختزال إمكانية نشوب صراعات أمريكية – صينية وحسب بل وسيقلص احتمال سوء التقدير فيما بين الصين واليابان، أو الصين والهند، وحتى، عند هذا المنعطف أو ذاك، بين الصين وروسيا حول موارد دول آسيا الوسطى ومكانتها. وهكذا فإن انخراط أمريكا الموازِن في آسيا هو في مصلحة الصين هي الآخرى، في آخر المطاف.

في الوقت نفسه، يتعين على الولايات المتحدة أن تعترف بأن فرض الاستقرار في آسيا من جانب قوة غير آسيوية، وخاصة عن طريق الاستخدام المباشر للقوة العسكرية الأمريكية (ولا سيما بعد الحرب الكورية غير الحاسمة، والحرب الفيتنامية الخائبة، والهجوم غير المستفَزّ على العراق في 2003، والصراع الأفغاني المتمادي) لم يعد ممكناً. وبالفعل، فإن من الممكن لجهود

الولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز الاستقرار الآسيوي أن تتمخض عن نتائج معكوسة - دافعة الولايات المتحدة في أتون تكرار باهظ التكاليف لحروبها الحديثة - وتفضي حتى إلى إعادة كر شريط الأحداث التي جرت في أوروبا خلال القرن العشرين. إذا ما باتت أمريكا طرفاً في عملية صوغ تحالف معادٍ للصين مع الهند (كما ربما مع بعض دول القارة الأخرى) أو في عملية الدفع باتجاه عسكرة يابانية معادية للصين، فإن من شأنها أن تولد قدراً خطيراً من الاستياء المتبادل. لا بد للتوازن الجيوسياسي في آسيا القرن الواحد والعشرين من أن يكون مستنداً لا إلى أساس تحالفات عسكرية ممزِّقة إقليمياً مع قوى غير آسيوية بل إلى ركيزة مقاربة ذاتية الاستدامة وبنّاءة إقليمياً للعلاقات بين الدول.

وتبعاً لذلك، فإن على المبدأ الموجِّه لسياسة أمريكا بوصفها عامل توازن وداعية مصالحة في الشرق أن يتمثل بوجوب عدم سماح أمريكا لنفسها بالانجرار إلى أي حرب بين قوى آسيوية على الكتلة القارية، باستثناء التزاماتها مع اليابان وكوريا. فالواقع هو أن مثل هذه الحروب لن تشكل تهديداً لأي مصالح أمريكية حيوية رغم أنها ستكون قاصمة لظهور الأطراف المتحاربة. إلا أن الولايات المتحدة تبقى، بالنسبة إلى اليابان وكوريا، متحصنة في هذين البلدين منذ ما يزيد على خمسين سنة نتيجة للحرب العالمية الثانية. ومن شأن استقلال هذين البلدين وثقتهما الذاتية أن يتحطما - جنباً إلى جنب مع دور أمريكا في المحيط الهادي - إذا ما طفت على السطح أي شكوك فيما يخص مدى قابلية دوام التزامات أمريكية تعاقدية باقية منذ زمن طويل. يضاف إلى ذلك أن اليابان جزيرة في عرض البحر. ومن هذه الناحية فإن علاقتها بأمريكا - بوصفها حليفة أمريكا الرئيسية في الشرق الأقصى - تذكِّر المرء، بعض الشيء، بما بين أمريكا وبريطانيا من روابط، ولا سيما خلال الحرب العالمية الثانية وسنوات الحرب الباردة المشحونة بالقلق. وما كوريا الجنوبية، المقسومة حالياً، إلا امتداداً لتلك العلاقة. ومن شأن الولايات المتحدة أن تعرض مصالحها الخاصة الطويلة الأمد في الشرق الأقصى للخطر إذا ما أصبح التزامها بالدفاع عن هذين البلدين غير جدير بالتعويل عليه. مهما يكن، تستطيع أمريكا أن تلعب دوراً بنّاء في تعزيز

التحفظ بين اللاعبين الرئيسيين - بما يمكِّنها من تجنب كلفة الحرب لحماية اليابان وكوريا - عن طريق توفير دعم سياسي، ودبلوماسي، واقتصادي فَعّال لنوع من توازن القوة الإقليمي. ومن شأن القيام بذلك أن يعزز نفوذ أمريكا السياسي ويساهم في قدر أكبر من الاستقرار الآسيوي.

دَوْرُ أمريكا كداعية مصالحات في الشرق سيكون استثنائي الحسم، ولا سيما فيما يخص العلاقة بين اليابان والصين. وعلى العلاقة الأمريكية - اليابانية، مع تعزيز مصالحة صينية - يابانية عبرها، أن تشكل منصة إطلاق جهد منسق لاجتراح مثلث تعاوني أمريكي - ياباني - صيني. ومثل هذا المثلث سيوفر الهيكل المناسب للتعامل مع الهواجس الاستراتيجية الناجمة عن حضور الصين الإقليمي المتعاظم من منطلقات بناءة. وتماماً كما كان متعذراً للاستقرار في أوروبا أن يتطور دون التوسع التدريجي للمصالحة الفرنسية - الألمانية وصولاً إلى المصالحة الألمانية - البولونية، التي ساهمت بدورها في تيسير انبثاق نوع من التنسيق الأمني الألماني - الفرنسي - البولوني الضمني، فإن الرعاية المدروسة لعلاقة صينية - يابانية متزايدة العمق - ولا سيما على مستوى اجتماعي وثقافي أيضاً - يمكنها، بالمثل، أن تشكل نقطة انطلاق لقدر أكبر من الاستقرار في الشرق الأقصى.

وفي سياق هذه العلاقة الثلاثية، من شأن المصالحة الصينية - اليابانية أن تساعد على تعزيز وترسيخ نوع من التعاون الأمريكي - الصيني الأشمل. فالصينيون يعلمون أن التزام أمريكا أمام اليابان صامد، وأن العقد بين الطرفين عميق وصادق، وأن أمن اليابان معتمد اعتماداً مباشراً على أمريكا. وكذلك فإن اليابانيين يعلمون أن أي صراع مع الصين من شأنه أن يكون مدمراً للطرفين مما يجعل التفاعل الأمريكي مع الصين، على نحو غير مباشر، نوعاً من المساهمة في أمن اليابان ورخائها. ومن هذا المنطلق فإن الصين لن ترى الدعم الأمريكي لأمن اليابان تهديداً، كما لن ترى اليابان بدورها متابعة شراكة أمريكية - صينية أوثق وأكثر اتساعاً على الصعيد العالمي، واصلة عملياً إلى حافة تركيب مجموعة ثنائية (G-2) جيوسياسية غير رسمية فعلياً، تهديداً لمصالحها

الخاصة. كذلك يمكن لعلاقة ثلاثية متزايدة عمقاً أن تخفف من الهواجس اليابانية حول رفع الرنمنبي [renminbi العملة الصينية] إلى مرتبة النقد العالمي الثالث، بما يزيد من ترسيخ مكانة الصين في النظام الدولي القائم وصولاً إلى تهدئة المخاوف الأمريكية من دور الصين المستقبلي.

باختصار، إن دوراً أمريكياً فعالاً يبقى أساسياً لا من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة وحسب، بل، حتى أكثر من ذلك، في سبيل اجتراح ظروف تمكِّن العلاقة الأمريكية - الصينية من التطور سلمياً وتعاونياً، وصولاً، في آخر المطاف، إلى نوع من الشراكة العالمية الواسعة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وبالفعل فإن العلاقة بين أمريكا والصين مرشحة بقوة لأن تصبح بوتقة براعة القارة الأوراسية الأغنى سكاناً والأفعل دينامية اقتصادية في العالم المؤهلة لمزج النجاح الداخلي مع الاستقرار الإقليمي.

تاريخياً، دأبت أمريكا على إثبات أنها ترتقي إلى مستوى الحدث عندما تواجه تحدياً. ولكن عالم القرن الواحد والعشرين يطرح تحديات شديدة الاختلاف عن نظيرتها في الماضي. فالعالم الآن، في جل الأمكنة، بات واعياً سياسياً - ثمة الملايين في حالة غليان واضطراب تطلعاً إلى مستقبل أفضل. وهو يشهد أيضاً تشتت السلطة العالمية - مع ظهور عدد من الطامحين الجدد سريعي الصعود في الشرق. لذا فإن عالم اليوم أقل قابلية للتسليم بهيمنة قوة منفردة، حتى ولو كانت بالغة الجبروت عسكرياً وعظيمة النفوذ سياسياً مثل الولايات المتحدة. ولكنَّ أيَّ نظام عالمي مستقر يبقى، في نهاية المطاف، معتمداً، طالما أن أمريكا ليست روما بعد والصين ليست بيزنطة بعد، على قُدْرةً أمريكا على تجديد نفسها وعلى التصرف، بحكمة، كعامل تعزيز وضمان لغرب تمت إعادة الحيوية إليه وكعنصر موازنة ومصالحة لشرق صاعد جديد.

إشـادات

تأليفُ أيٍّ كتاب إنْ هو إلا عملية منعزلة، إلا أن بيئة محفِّزة ذهنياً ومتجانسة تستطيع أن تجعل المهمة أسهل كثيراً. وبالمثل، فإن مساعدة هيئة أركان بارعة مهنياً تستطيع أن توفر أرضية بحث أساسية واقتراحات مفيدة واقية المؤلف في الوقت نفسه من الاستطرادات الممزِّقة. بوسع محرر الناشر، بوصفه صاحب التقويم الخارجي الأول لمدى أهمية خطاب المؤلف ووضوحه، أن يساهم في تهذيب المخطوطة وجعلها كتاباً فعلياً. وأخيراً، ولكن بعيداً عن أن يكون الأقل أهمية، يمكن لزَوْجة متعاطفة متحلية بعقل نقدي أن تكون المصدر الأساسي لكل من النقد الجارح من ناحية والتشجيع المطلوب بإلحاح بين الحين والآخر من ناحية ثانية.

مؤسسة (CSIS) برئاسة جون هامره الممتازة منذ ما يزيد على عَقْد الآن، وَفَّرَتْ فرصاً لا يحصرها عَدّ لتشذيب نظرتي الجيوسياسية إلى شؤون العالم وإلى دور أمريكا فيها. وبالمثل، فإن مؤسسة (SAIS) بجامعة جونز هوبكنز زودتني بمنبر حوار نقدي مع أساتذتها برئاسة عميدتها الدينامية فكرياً دان جسيكا آينهورن. ما كان بوسع المرء أن يرجو خليطاً أفضل. مكتبي في (CSIS)– الذي تديره ديانا ريد بمهارة، وأمانة، ومرح ـ أبقاني مركزاً على الجوهريات ومتحرراً من أي استطرادات مبددة للوقت.

مساعدا البحث الموهوبان جداً والنشيطان عندي، تيد بونزل ومات كنغ، وكلاهما من تجنيد برنامج الشؤون الدولية المتطلب بجامعة ييل، وَفَّرا منصة اختبار لـ "رؤياي الاستراتيجية" إضافة إلى دعم بحثيّ حيويّ الجوهرية. بقدر أكبر من التحديد ساهم تيد، وهو الحاضر في بداية الكِتاب الأولى، في غربلة مخطَّطي الأوَّلي للكتاب وفي جمع البيانات الداعمة، ولا سيما للنصف الأول من الكتاب. كذلك ساهم تيد في تنظيم التحليل الاجتماعي – الاقتصادي النقدي لآفاق الولايات المتحدة المستقبلية في الباب الثاني من الكتاب. ثم حل مات محله ونجح باقتدار في الباب الثالث في تحويل مخطَّطي الأوَّلي للأقسام التي تتناول المكسيك والمشاعات العالمية إلى مسوَّدات فعلية جاهزة للمراجعة من قِبَلي. كان مات خلّاقاً في اجتراح الخرائط والجداول العائدة إلى النصف الثاني من

الكتاب. وفي المراحل الختامية لعملنا، اضطلع مات هذا بدور حيوي حقاً في مساعدتي على تحسين المخطوطة كلها، وتشذيب خطابها المركزي، والرد أيضاً على فيض الأسئلة التي طرحها محرر الناشر. أخيراً، شارك مات بنشاط في المداولات المتعلقة باختيار عنوان الكتاب.

كان محرر دار Basic Books للنشر الموسوس تيم بارتلت ناقداً متحدياً. قام بتسليط الضوء على نقاط ضعف في محاكمتي، وكان عديم الرحمة في لفت الأنظار إلى تكراراتي فساهم في تشكيل مخطوطة أرق وأكثر تركيزاً، وأثار أسئلة دقيقة حول اللوحة التاريخية الكبرى لخطاب الكتاب الجيوسياسي، وبقي بنّاء الانخراط في مناقشاتنا الدائرة حول عنوان الكتاب. ثمة فضل لآخرين أيضاً في الدار إذ كانت لهم مساهماتهم: ثمة على نحو لافت مديرة النشر ميشيل جاكوب؛ ومديرة خدمات التحرير كي ماريا؛ ومحررة النسخ باولا كوبر. جميعاً ساهموا في جعل الكتاب أفضل، ومقروءاً على نطاق أوسع، كما آمل.

وكما هو الحال في جميع كتبي، كانت زوجتي، موسكا، منبع التشجيع الشخصي الرئيسي. دفعتني إلى كتابته. تحدَّتْني أن أثابر. قرأتْ مسوداتي الأولية وشَرَّحَتْها من دون رحمة. كانت بالغة القسوة في انتقاداتها البناءة كما في إلحاحها على بقائي متحلياً بالجرأة اللازمة للدعوة إلى رؤية استراتيجية أغنى وعداً بالنسبة إلى الغد بدلاً من مجرد مواصلة ما هو موجود اليوم.

الهوامش

الباب الأول

(1) بيتر نولان، طرق متقاطعة (لندن، 2009). انظر أيضاً دانييل يرغن، الجائزة (نيويورك، 1993)، 401.

(2) البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية، 2011/4/26.

(3) دونالد بوتشالا، "تاريخ مستقبل العلاقات الدولية"، الأخلاق والعلاقات الدولية، 8 (1994): 197.

الباب الثاني

(1) جيمس ثومسون، بيت مقسوم (آرلنغتون، فيرجينيا، 2010)، 17.

الباب الثالث

(1) "مكانة الصين العالمية في المستقبل" لياووانغ، 2008/10/19.

(2) "التنافس والتعاون بين الصين والولايات المتحدة متداخلان" لياووانغ، 2010/2/7.

(3) "لعبة الحرب الصينية المتسعة" هندوستان تايمز، 2010/8/25.

(4) وزيرة الخارجية كلنتون، مؤتمر صحفي مشترك في تبليسي، 2010/7/6.

(5) كما هو مقترح من قبل مؤلف هذا الكتاب في مقال "خطة لأوروبا" بمجلة فورين أفيرز، كانون الثاني/ يناير 1995.

(6) المهاجرون المكسيكيون: كم عدد القادمين؟ كم عدد المغادرين؟ تقرير المركز الإسباني - بيو، 22/7/ 2009.

(7) تقديرات الكتلة السكانية المهاجرة غير المرخصة المقيمة في الولايات المتحدة: كانون الثاني/يناير 2009، وزارة الأمن الوطني، مكتب إحصائيات الهجرة، كانون الثاني/يناير 2010.

(8) كلير ريباندو سيلكه، ومارك سوليفان، وجون بايتل، العلاقات المكسيكية - الأمريكية: قضايا مطروحة على الكونغرس، مكتب البحوث البرلماني، 2010/2/3.

(9) أزمة الماء العالمية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، 2007/1/18.

(10) فلاديمير راديوخين، "قيمة القطب المتجمد الاستراتيجية بالنسبة إلى روسيا" ذه هندو، 2010/10/30.

(11) ج. ب. غلاسبي ويو ل. فويتخوفسكي، "روسيا القطبية: معادن وموارد منجمية" جيو - كميكال نيوز، عدد: 140 (تموز/يوليو 2009).

(12) راديوخين "قيمة القطب الاستراتيجية".

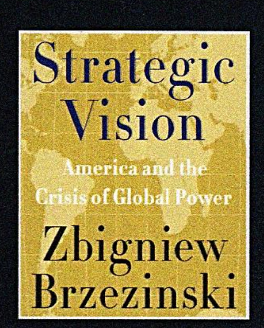
الباب الرابع

(1) "فرصة أوروبا الأخيرة" كوريا تايمز، 2010/10/13.

(2) انظر تفسيراً أشمل لهذا المفهوم في كتاب الملف الصادر عام 2004 بعنوان الاختيار، ص: 59 و79.

(3) جيوفاني أرّيغى، آدم سميث في بكين: أنساب القرن الواحد والعشرين (لندن، 2007)، 315 - 314.

(4) "على امتداد الأعوام العشرة القادمة، ستكون الأحداث الجماهيرية التحدي الأكبر للحكم" لياووانغ دونغفانغ جوكان، 2010/4/21.



"كتاب رؤية استراتيجية نداء تنبيه مطلوب بإلحاح شديد في ضوء جملة العواقب الدولية التي يمكن أن تترتب على إخفاق أمريكا في مقاربة أزماتها الداخلية المتشعبة بنجاح. يقدم بريجنسكي، وهو واقعي ولكنه ليس متشائماً، عملاً حصيفاً، استفزازياً، كما هي العادة، وفي الوقت المناسب، إلى جميع أولئك الذين يهمهم مستقبل بلدنا في الوطن والخارج".

– روبرت م. غيتس

وزير دفاع الولايات المتحدة، 2006 – 2011

عالم اليوم يواجه أزمة نفوذ وقوة، ناجمة عن التحول المسرحي المثير لمركز ثقله من الغرب إلى الشرق، وعن الصحوة السياسية الدينامية للناس في طول العالم وعرضه، وعن تدهور أداء أمريكا على الصعيدين الداخلي والدولي. وهذه الأزمة تطرح تحديات جدية على المدى الطويل لا على المصالح الأمريكية وحسب، بل وعلى بقاء بعض الدول المهددة، وعلى المبادرة إلى بذل جهود مشتركة ضد أخطار عالمية معينة مثل الانتشار النووي والتغير المناخي، وعلى مجمل الاستقرار الجيوسياسي الأوسع نطاقاً.

في كتاب رؤية استراتيجية، يجادل مستشار الأمن القومي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي قائلاً إن أمريكا قادرة على الانخراط الفعال في الإبحار عبر هذه الفترة المأزومة وملزمة به. إلا أن عليها، كي تتمكن من ذلك، أن تحل مشكلاتها الداخلية وتتبنى استراتيجية مستجيبة لمصالحها الإقليمية المختلفة. يتعين على أمريكا أن تعزز وحدةً أكبر وأوسع في أوروبا، وصولاً في آخر المطاف إلى ضم روسيا وتركيا إلى غربٍ أكثر حيوية وأرحب. أما في الشرق فلا بد لها من العمل على تحقيق التوازن والمصالحة بين قوى المنطقة الصاعدة، وعلى تجنب التورط العسكري المباشر في صراعات الكتلة القارية الآسيوية مع إدامة تحالفها القائم مع اليابان، وعلى ترسيخ علاقة تعاونية عالمياً مع الصين.

ويجب على أمريكا أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم على صعيد صون الاستقرار في هذا الزمن العاصف، غير أنها لن تنجح من دون إعادة تقويم شامل لجملة التحديات التي تواجهها. وها هو ذا زبيغنيو بريجنسكي، بخبرته التي لا نظير لها في قضايا السياسة الخارجية، يزوّد أمريكا بخارطة طريق استراتيجية تفضي إلى إعادة تفعيل مكانتها العالمية وإلى التأسيس لقرن جديد ينعم بالاستقرار.


9 789953 279688